جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

حرب أكتوبر

وحصاد السلام

طه المجدوب

جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

حرب اكتوبر وحصاد السلام

طه المجدوب

((ان السلام .. أهم قضايا الحياة فى هذا

العصر والعمل من أجل هذا السلام هو

اقدس غاية ننشدها ونبذل من أجله

أقصى طاقة وأعظم جهد)) .

من رسالة الرئيس حسنى مبارك
الى مؤتمر العطاء الحضارى للإسلام
٢٨ اغسطس ١٩٩٣



الرئيس محمد حسني مبارك

... ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لحرب اكتوبر المجيدة يجب أن لايغيب عن نظرنا ولو للحظة واحدة انه بقدر ماكان لتلك الحرب التحريرية الكبرى من أسباب وثيقة الصلة بقيم الكرامة القومية ، وقداسة التراب الوطنى ، واستعادة قدرات هذا الشعب على شحذ ارادته واعلائها فوق ارادة عدوه آنذاك ، بقدر ماكانت تلك الحرب ايضاً وفى التحليل الاخير ، قراراً وطنياً رشيداً ومخاطره مدروسة بدقة على المستوين العسكرى والسياسى .. لم تكن مغامره للضم والتوسع .. ولم تكن رد فعل تحركه عوامل الانتقام والثأر ، بل كانت فى حقيقتها دعامه لمشروع وطنى وقومى كبير لحل قضية صراعية من خلال التسوية السلمية الشاملة من موقف قوة تفاوضى لحسم نزاع متجدد كلف مصر وحدها اربعة حروب ، استنفذت مواردها ، وحطمت مقومات نموها ، ووضعتها على شفا الكارثة الاقتصادية والاجتماعية .

كانت حرب اكتوبر قراراً سياسياً فى محتوى عسكرى واستراتيجى شامل .. استهدفت تحديد أشمل لمواقع اطراف النزاع التفاوضية ، وطرح قضية اعادة ترتيب الاولويات ، واعادة الحسابات من جديد سواء مع الاطراف المباشرة او القوى المحركة للصراع على مستوى المواجهة القطبية . لقد كانت قراراً مصرياً وعربياً بالانتقال الى مرحلة جديدة من المفاوضات من موقع القوة سعياً وراء التسوية العادلة العادلة والشاملة .

والامر اليقينى حقاً ان الحرب حققت أهدافها المرجوه والمأموله بصورة مثالية ، فلقد اقنعت اسرائيل بأنه قد ولت الى غير رجعة حقبة اللاوزن واللامبالاة المزرية بقوة العرب الضاربة والمؤثرة فى صورتها الشاملة.

وأيقن العرب ايضاً على الجانب الاخر ان استمرار المواجهة التصادمية سيودى بكل طاقات المنطقة ومواردها فى أتون صراع لن يخبو .. فى مناخ دولى تحكمه وتتحكم فيه مصالح دولية معلنة وخفية .. تتضاءل أمامها المصالح الاقليمية محدودة المدى والمجال .

لقد لقنت حرب أكتوبر اطراف الصراع - بلا تفرقة - انه قد ولت الى غير رجعة مرحلة من تقييم المواقف والسياسات والغايات ، بنيت على منطق العاطفة القومية المشبوبة وغرور القوة ونشوة البلاغة اللفظية حيناً أخرى ، وأقنعت الطرفين بأنه لابديل عن التسوية العادلة المتوازنة ، والحقوق المشروعة لكل طرف والتعايش فى ظل نظام إقليمى متوازن ، تسعى شعوبه نحو البناء والتنمية والتقدم .

على صعيد آخر ، أكدت حرب اكتوبر عبقرية القرار المصرى وجدوى الخبره المصرية فى ادارة صراعات المنطقة ، وهى خبرة كان لها فعالياتها وفاعليتها منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وفى المستقبل ، لقد حسمت حرب اكتوبر القضايا الجدلية فى المنطقة لصالح السلام الذى سبقت به مصر اقرانها من دول المواجهة واطراف الصراع .

وها نحن نشهد ثمرة جديدة لحرب اكتوبر المجيد ونهج السلام ممثله فى اتفاق غزة / اريحا والذى يعد بحق انتصاراً لمنطق العقل على تشنجات العاطفة أو غطرسة القوه .. وتلك الخطوة الصحيحة على طريق تسوية جوهر الصراع تعد بالفعل تسامياً فوق المصلحة الذاتية الضيقة الى آفاق مصائر شعوب وأمم تسعى الى اقامة سلام دائم وعادل ومستقر فى المنطقة .

ومؤلف الكتاب غنى عن التعريف ، فلقد عاش الصراع بوجهه التصادمى فى حرب اكتوبر والتفاوضى فيما تلاها .. كان رئيساً لفرع التخطيط بهيئة العمليات بالقوات المسلحة المصرية الباسلة اثناء حرب اكتوبر ، وممثلا للقوات المسلحة فى وفد مصر لمؤتمر السلام بجنيف فى ديسمبر ١٩٧٣، ورئيساً لوفد مصر فى المؤتمر وعضواً لوفد مصر فى مفاوضات فض الاشتباك الاول والثانى ، ورئيس وفد مصر العسكرى فى مباحثات معاهدة السلام ٧٨-٧٩ ثم سفيراً لمصر فى بولندا ٨٠ - ١٩٨٦ .

لقد لخص السفير طه المجدوب خبرته العسكرية والسياسية الرفيعة فى مؤلف متميز أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات فى الذكرى التاسعة عشرة لحرب اكتوبر المجيدة تحت عنوان " حرب اكتوبر ومسيرة التنمية السلمية " واليوم يضع نفس المؤلف بين يدى القارىء كتاباً جديداً بعنوان " اكتوبر وحصاد السلام " نتاج دراسة وخبرة بالغتى التنوع والثراء ، وتقدمه الهيئة العامة للاستعلامات الى المكتبة المصرية والعربية تنشيطاً للذاكره الوطنية والقومية .

ان شعوب المنطقة تتطلع الى تسوية شاملة لواحدة من أخطر ازمات العصر ، تصون لكل الفرقاء حقوقها المشروعه ، وتدعم جهودها فى مواجهة قضايا اكثر ضراوة ، فى مقدمتها مخاطر تدنى الاحوال المعيشية والثقافية ، وتدهورالبيئة ، وتهديدات الحروب الطائفية وصراعات الحدود والعنف السياسى .

ومن المؤكد أن أثراء الوعى هو أحد الشروط الضرورية لقراءة أفضل للتاريخ من أجل فعل وطنى وقومى وانسانى افضل للمستقبل .

الدكتور ممدوح البلتاجى

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة

ان مصر لم تكن أبدا مجرد تراث تاريخى عميق ، ولكنها أيضا حاضر يتسم بالاستمرارية عبر نظم سياسية متعددة منذ حصول مصر على استقلالها . هذا الحاضر قد اتسم بصياغة مشروع قومى حضارى ، تقوم أسسه على بناء القوة الذاتية الشاملة والتحديث ، والتنمية ، والجمع بين الاصالة والمعاصرة . وبالرغم من المعارك الكبرى التى خاضتها مصر للحفاظ على استقلالها الوطنى والدفاع عن هويتها العربية ، وتجميع قوى الوطن العربى تحت راية القومية العربية ، إلا أنها بمجهود طلائعها فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة لم تتوقف أبدا عن الحوار مع العالم ، من منطلق تأكيد قيم السلام العالمى والشرعية الدولية .

غير أنه يمكن القول .. أن مصر بعد أن أنهت صراعها الدامى مع إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وتفرغت داخليا لجهود التنمية والانفتاح الاقتصادى ، وتوفير المناخ الديمقراطى ، وتأكيد حكم وسيادة القانون .. انطلقت خارجيا لتعميم تجربتها بشأن السلام والعمل على تحقيقه على مستوى المنطقة ، وتوحيد الصف العربى .. فضلا عن صياغة خط سياسى جديد وخلاق للحوار مع العالم ، والدعوة لإنشاء نظام عالمى يقوم على أساس العدل والمساواة والسلام ومنهج سياسى جديد للتعامل مع العالم العربى .. من منطلق العمل على رأب الصدع ، وتنقية الأجواء ، وإشاعة الوئام بين الاشقاء العرب .

ولا شك أن الرئيس حسنى مبارك .. منذ توليه مقاليد الحكم ، قد عمق كل هذه الخطوط الرئيسية فى سياسة مصر الخارجية ، واستطاع بجهوده الدؤوبة أن يؤكد مكانة مصر العالمية ، من خلال حركة نشطة ومثمرة فى كافة المجالات .. عن طريق تصحيح العلاقات مع العالم العربى ، وإنشاء علاقات وثيقة مع زعماء العالم البارزين فى الغرب وفى الشرق وفى العالم الثالث .. الأمر الذى طور من مكانة مصر لتتحول من قوة اقليمية متميزة ، فتصبح طرفا فاعلا فى العملية التاريخية التى تتعلق بإنشاء

نظام عالمى جديد ، لاتهيمن عليه قوة عظمى أياً كانت ، تحقيقا لحلم البشرية فى الأمن والسلام العالميين لشعوب العالم .

فى هذا الاطار سعت مصر من أجل التوصل الى عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ، متحرر من الحروب ، عالم جديد يؤمن بالعدل والمساواة ، والحرية لكافة الشعوب دون أى استثناء .. وقد نفذت الكوادر السياسية والدبلوماسية المصرية البارزة هذه السياسة المصرية بكفاءة عالية وبراعة واضحة .

وليس ثمة شك فى أن المسار الصحيح الذى سلكتة السياسة المصرية تجاه النظام العالمى الجديد .. قد جاء نتيجة لتصور مركّب للدور السياسى المصرى فى النظام الدولى . تضمن عناصر متعددة تميز وضع مصر أولا كساحة وسيطة لالتقاء الحضارات والمذاهب فقد كانت أرض مصر وشعبها دائما ملاذا للمضطهدين والمكافحين من أجل السلام والحرية .. ومصر ثانيا مجال وسيط ليس فقط بالمعنى الجغرافى ولكنها كذلك بالمعنى السياسى والاستراتيجى . ومن مجمل هذه المعانى أصبحت مصر مؤهلة لأن تلعب دورا مركزيا فى إشاعة السلام والوئام من خلال المشاركة فى تسوية المنازعات الاقليمية ، وجمع الأطراف المتنازعة لتسوية مشكلاتهم والقيام بدور قيادى فى تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث

وقد لعبت مصر فى نفس الوقت ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أدت إليه من تداعيات هائلة .. دورا عربيا أصيلا حاولت خلاله أن تخرج بالأمة العربية من حالة الركود إلى حالة الحركة .. ومن الضياع العربى إلى الصحوة القومية .. غير أن هذا الدور الحيوى لصالح الأمة العربية ، سرعان ما اعترضته المعوقات العربية وغير العربية ،.. التى حاولت دائما إضعاف الأمة العربية وإيقاف المسيرة المصرية العقلانية .. ومع ذلك فقد واصلت مصر حركتها بقوة دفع نابعة من إيمان عميق بقدرة أمتها ومن فكر قومى أصيل وإدراك واعٍ لعلاقات القوى الدولية فى الزمن المعاصر .. ونجحت مصر فى عهد الرئيس مبارك ان تنزع الغشاوة التى حجبت أصالة موقفها القومى والتزامها العربى . فأظهرت سلوكا عربيا مخلصا فى أسوء ظروف القطيعة العربية التى عانت منها مصر منذ أن وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل .

وهكذا ما أن اقترب عقد الثمانينات من نهايته حتى كانت مصر قد عادت الى الحظيرة العربية واستردت مكانتها مؤكدة للعالم كله أنها دائما على حق لأنها تتمسك بالحق وتدافع عنه .

وإذا كان السلام دائما هو غاية السياسة المصرية وهو سلام له مضمون محدد وواضح أنه السلام الذى يحمل عناصر الدوام والبقاء ، وعلى رأسها العدالة والمساواة بين كل الدول والشعوب فإن الوسيلة السلمية المتحضرة إلى تحقيق هذه الغاية هى «المفاوضات » لقد أخذت مصر بأسلوب التفاوض لتحرير أراضيها واسترداد حقوقها بعد أن مهدت لذلك بنصر عسكرى حققته فى أكتوبر ١٩٧٣ ، كان هو مفتاح الطريق نحو السلام وقد نجحت السياسة المصرية، بفضل حكمتها وتوفر الرؤية السياسية الواضحة لدى قيادتها فى استرجاع كل سيناء وكان يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ يوما مشهودا يمثل انتصار إرداة السلام بعودة سيناء وقد حرصت مصر أشد الحرص على أن تسترد كل شبر من سيناء حتى الشبر الأخير الذى حاولت اسرائيل ان تحتفظ به حين خلقت مشكلة طابا الحدودية تريد أن تحولها الى نزاع دائم بينها وبين مصر ولكن حكمة مصر وسياستها الرشيدة ودبلوماسيتها الهادئة الواثقة أفسدت خطة إسرائيل ونجحت بعد جهد كبير وصبر طويل امتد سبع سنوات كاملة أن تنهى الوجود الاسرائيلى على الأرض المصرية تماما وكان انسحاب إسرائيل من سيناء بمثابة شهادة عميقة الدلالة على جدارة السياسة الخارجية المصرية ومهارة الدبلوماسية المصرية فى حل المنازعات مهما استعصت ، كما أثبت المفاوض المصرى قدرته على إدارة دفة التفاوض بكفاءة عالية ساندته فى ذلك الرغبة الحقيقية فى تحقيق السلام ووقوف الجبهة المصرية الداخلية الى جانب تؤيده فى جميع مواقفه .

والواقع أن قضية طابا لم تكن قضية مساحة كيلو متر مربع أو أقل من أرض سيناء فحسب ، ولكنها كذلك كانت نموذجا للالتزام الوطنى ورمزا لاحترام السيادة المصرية وتطبيقا للمبدأ الذى أعلنه الرئيس حسنى مبارك منذ المراحل الأولى من النزاع بعدم التفريط فى أية ذرة من تراب مصر ولا تفريط فى طابا هكذا أصرت

مصر على الالتجاء إلى مبدأ التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات وفض الخلافات الاقليمية .

لقد وضعت مصر سياستها الخارجية التى تعمل بها وتعمل من أجل تحقيق أهدافها على أساس التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة بل ولدول العالم وصولا إلى مجتمع دولى يسوده التفاهم والتعاون تختفى منه الحروب وعوامل الدمار والتخريب وترتبط بهذا مساندة مصر النشيطة للجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى حاضرها ومستقبلها وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الإنسانى فى قارات العالم من عمران وبناء .

لقد آمنت السياسة المصرية بأن السلام هو الطريق الوحيد لضمان الاستقرار وتحقيق الرخاء وهو فى نفس الوقت الاختيار الحر للشعب المصرى الذى يدرك بحاسته التاريخية الفريدة .. أن التحدى الأكبر الذى يواجهه الإنسان فى هذا العصر ، هو السلام من أجل البناء والتعمير والتنمية وقد نادى الرئيس مبارك دائما بالاستمرار فى دفع عملية السلام والمضى فى بنائه بكل ما نملك من قوة وعزم والعمل على توسيع نطاقه حتى تنتشر آثاره الحميدة على كافة الشعوب فى المنطقة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى صاحب الحق فى تقرير مصيره بالاختيار الحر .

وقد دأبت السياسة المصرية على التوصل الى صياغة عربية موحدة للسلام كهدف أصيل من أهداف الأمة العربية فى عالم أصبح يضع تحقيق السلام فى مقدمة أهدافه وأولوياته ويعتبر الحرب خطرا داهما على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة فى هذا العالم كما استطاعت أن تعرب بوضوح عن توجهها القومى العربى الذى يمثل الوجه الحقيقى لمصر وتأكد ذلك فى كل الأزمات التى مرت بالعالم العربى سواء فى الحرب العراقية الايرانية أو فى الغزو الاسرائيلى للبنان أو فى أزمة وحرب الخليج الأخيرة .

وقد أثمرت جهود السياسة المصرية فى المجال القومى طيلة الثمانينات ليس فقط عن عودة العلاقات المصرية العربية بل وعن نموها وتطورها ودخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الأمة العربية وتحقيق السلام على أراضيها وقد توجت جهود مصر فى هذا الشأن بعودة مصر إلى الجامعة العربية فى مايو ١٩٨٩ وعودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٠ وبذلك استردت مصر مكانتها المعهودة فى العالم العربى مكانة الريادة والمسئولية والواجب والالتزام فى مواجهة التحديات التى تعترض طريق الأمة وفى القيام بالمهام التى ينبغى أن تقوم بها من أجل تحقيق السلام فى المنطقة كلها .

وليس هناك أدنى شك فى أن شخصية الرئيس مبارك وقناعاته القومية الراسخة وجهده السخى المتواصل قد لعبت دورا أساسيا فى تحقيق هذا النجاح للسياسة المصرية فهو بحق رجل سلام ينبذ الخلافات ويعمل دائما فى كل الظروف على رأب الصدع العربى فى العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة والمناداة بحتمية التضامن العربى ويرى أنه بالجهد والاخلاص يمكن التوصل الى صيغة عربية للسلام كهدف حيوى من أهداف الأمة العربية

تؤمن السياسة المصرية وتؤكد أن جوهر الصراع فى الشرق الاوسط هو المشكلة الفلسطينية أو كما يعبر عن ذلك الرئيس مبارك بقولة « نقطة الارتكاز فى مشكلة الشرق الأوسط هى « القضية الفلسطينية » وهى ليست فقط جوهر الصراع بل هى مصدره كذلك ومن هنا فإن السلام لن يصبح شاملا فى منطقة الشرق الأوسط إلا بحل المشكلة الرئيسية فيه وهى المشكلة الفلسطينية وإذا وصلنا إلى حل شامل للمشكلة فسوف يسود السلام جميع أنحاء المنطقة التى نعيش فيها لذلك يشكل حل القضية الفلسطينية حجر الزاوية للحل العادل لكل مشكلة الشرق الأوسط وتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

إن دور مصر التاريخى فى المنطقة هو دور صانع السلام وحارسه لذلك قد انطلق العمل منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وعلى مدى أكثر من عشر سنوات من أجل استكمال صنع السلام فى المنطقة العربية ، ويمكننا القول أنه

منذ بدأ عهد الرئيس مبارك لم تحظ قضية باهتمام مصر مثل القضية الفلسطينية وعملية دفع جهود السلام فى الشرق الأوسط .

من هذا المنطلق لم تبخل مصر بأية تضحيات واستمرت تضحى دون أن تغير خطها تحت ضغط التضحيات بل خاضت عددا من الحروب من أجل الحق العربى وتكبدت نفقات باهظة وخسرت أرواحا كثيرة دون أن تتخل عن التزامها كما اهتمت دائما بتهيئة المناخ المناسب لانضمام الفلسطينيين لمسيرة السلام ولذلك دعت اسرائيل فى كل الاوقات إلى وقف أعمال القمع والعنف والكف عن إقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية كما دعتها إلى الدخول في حوار بناء حول مستلزمات التعايش الخلاق بين الشعبين الاسرائيلى والفلسطينى حتى تتفاهم العقول وتتضافر الآراء بدلا من سفك الدماء ونشر الدمار وتعميق الكراهية فى النفوس .

لقد بدأت المسيرة تتحرك فى طريقها الصحيح وأصبح أمر الأمة العربية يبشر بالخير ولكن فجأة وبدون مقدمات وبينما بدأت خيوط الصحوة العربية تتجمع مع نهايات عقد الثمانينيات إذا بكارثة الخليج تقع ، فقد غزا العراق الكويت واحتل كل أراضيه ضاربا كل القيم والمعاني والمبادىء التى أنفق العرب مشوار عمرهم فى محاولة تثبيتها وفرض تأثيرها على الوطن العربى

هكذا انتكست بشدة قضية السلام بينما أصيبت القضية الفلسطينية بضربة قاضية أفقدتها معظم المكاسب التى نجحت فى تحقيقها فى السنوات الأخيرة بعد جهد وصراع من أجل الأخذ بطريق السلام فخسرت الكثير فى الساحة الاقليمية العربية وفى الساحة الدولية .

لقد شغلت أزمة الخليج العالم لفترة ليست بالقصيرة وأحدثت شرخا عميقا فى العلاقات العربية من الصعب إصلاحه وحرمت الأمة العربية من قوة ضخمة من البشر والسلاح والأموال كانت فى أمس الحاجة اليها وضربت المصالح الفلسطينية فى الخليج وفى الكويت فى الصميم وأوقفت الجهود الدبلوماسية التى كانت تواكب

التنسيق بين مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى أعقبت إعلان الدولة الفلسطينية واعتراف المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واستعدادها للاعتراف بإسرائيل وتكثيف اهتمام أوروبا الغربية والولايات المتحدة بدفع جهود السلام فى المنطقة .

ورغم هذا كله فلم تيأس القيادة المصرية ولم تنس قضية السلام والمشكلة الفلسطينية وهى تعيش فى أتون أزمة وحرب الخليج بل حاولت ان تستفيد من انعكاسات الأزمة ومن الحقائق التى أفرزتها فعادت تركز على تنشيط القضية الفلسطينية والاستفادة من الاهتمام الدولى المكثف بتحرير الكويت والتوجه لحل المشكلات الاقليمية من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية .

وسعت مصر الى تهيئة الظروف لبدء مفاوضات السلام الشامل فى إطار مؤتمر للسلام وبمشاركة نشطة من القوى الدولية المعنية . ولكن لا تعوق التفاوض المباشر بين طرفى النزاع ولا تكون بديلا عنه ولكنها تسهم فى التغلب على الصعوبات القائمة والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة وزيادة فرص التوصل إلى اتفاق .

هكذا تبنت مصر فكرة المؤتمر الدولى وقدمتها للعالم وأكدت أنه لا بديل عن عقد هذا المؤتمر الذى تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إلى جانب الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ويكون أساس التفاوض فى هذا المؤتمر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والأمن لكل أطراف النزاع .

ولم تكتفِ مصر بطرح فكرة المؤتمر الدولى للسلام والدعوة له بل إنها قامت بدور كبير فى التمهيد لعقد المؤتمر بمدريد فى أكتوبر ١٩٩١ وكان لجهود الرئيس مبارك والدبلوماسية المصرية فى التنسيق بين مصر وكل من الولايات المتحدة وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، الأثر الكبير فى أن يشهد شهر أكتوبر من عام ١٩٩١ انعقاد المؤتمر بمدريد لحل النزاع العربى الإسرائيلى والتوصل الى سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الاوسط .. على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨

ولا شك أن مؤتمر السلام رغم ما أحيط بشروط انعقاده من ملابسات قد حقق الغرض من إقامته فقد تحركت مسيرة السلام ، قد يكون تحركها خلال عام ١٩٩٢ بطيئاً نسبيا ولكنه استمر لكي يزداد معدله بشكل محسوس خلال عام ١٩٩٣ الذى بدت خلاله بوادر الجدية فى معالجة الموضوعات الجوهرية والابتعاد عن الشكليات والإجراءات فقد بدأت حلقات التفاهم تتسع وتتلاقى.

إن ما يهمنا ونحن ننهى هذه المقدمة – أن نتطلع إلى مستقبل أفضل وأن نتوقع حلولا لبعض مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى ربما قبل نهاية العام الجارى ١٩٩٣ .

أردنا بهذه المقدمة أن نعكس خلاصة مركزة لما حاولنا أن نبرزه بين دفتى هذا الكتاب مركِّزين فى جوهر التناول على دور مصر رائدة السلام فى قضية السلام وأن نؤكد أن ما تحقق خلال السبعينات من تطور فى قضية السلام – وهو من تداعيات حرب اكتوبر المجيدة دون شك – قد عاد إلى الحياة مرة أخرى مع بداية عقد التسعينات كامتداد طبيعى لمسيرة اكتوبر نحو السلام .

إن ما تضمنه الجزء الأول من هذا الكتاب والذى نشر تحت اسم « حرب أكتوبر ... طريق السلام » والذى تنتهى أحداثه عند توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل لم يمثِّل النهاية الحقيقية لحصاد أكتوبر إن ما يحدث هذه الايام من تطورات جذرية فى قضية السلام فى منطقة الشرق الأوسط إنما يمثل الحصاد الحقيقى المنتظر لتداعيات حرب أكتوبر والذى يجب أن يتبلور فى النهاية فى شكل سلام شامل وعادل ودائم الأمر الذى بدأت بوادره تبدو فى الأفق وهذا الكتاب هو الجزء الثانى الذى حاول أن يصل بالأحداث الى نهاية المطاف ولكن الأحداث تباطأت فى حركتها وإن كانت فى طريقها الى الفصل الأخير من صراع طويل دام خمسة وأربعين عاما قضينا منها ربع قرن من الجمود والهزيمة إلى أن جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لتكسر هذه القاعدة وتقلب الموقف السياسى والاستراتيجى رأسا على عقب فتحول الهزيمة إلى نصر وتشق الطريق الذى ظل مغلقا أمام السلام ليتحرك دون توقف نحو الهدف الأسمى .

والآن يسعدنا أن نضع بين يدى القارىء هذا الجهد المتواضع وقد مضى اليوم عشرون عاما على حرب أكتوبر والذى يغطى أربعة عشر عاما من الجهد المصرى السياسى والدبلوماسى المكثف (١٩٧٩ - ١٩٩٣) كما يغطى فى نفس الوقت الفترتين الزاهرتين من حكم الرئيس حسنى مبارك مع امتداد الأمل وتجدده فى فترة ثالثة سوف تمثل أفضل نهايات المسيرة التى قادها نحو هدف آمن به هو هدف السلام

المؤلف

طه المجدوب

سبتمبر ١٩٩٣



ودارت عجلة السلام

الفصل الاول
ودارت عجلة السلام

ثلاث خطوات على الطريق

فى الخامس والعشرين من ابريل عام ١٩٧٩ أى بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بشهر واحد اتخذت الخطوة الأخيرة المراسمية بشأن توثيق وتقنين المعاهدة بعد تصديق المؤسسات الدستورية فى البلدين مجلس الشعب فى مصر والكنيست فى إسرائيل على وثائق هذه المعاهدة

وتمثلت هذه الخطوة الأخيرة فى تبادل وثائق المعاهدة بين الجانبين فى احتفال تاريخى كبير سواء من حيث قيمة الحدث ذاته أو من حيث المكان الذى اقيم فيه هذا الاحتفال حيث تمت مراسم الاحتفال فى بقعة بقلب سيناء تأكيدا لبداية عهد جديد للسلام وانطلاقا من نفس بقعه الأرض التى شهدت ثلاثة حروب بين مصر وإسرائيل على مدى ربع قرن من الزمان اختير موقع الاحتفال فوق هضبة أم خشيب حيث يقع مركز المراقبة والإنذار الأمريكى الذى أقامه الامريكيون فى هذا المكان عام ١٩٧٥ تنفيذا لإتفاقية فض الاشتباك الثانية كطرف ثالث محايد يقوم بمراقبة المنطقة العازلة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى فى منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية فى سيناء هى منطقة المضايق حيث يقع مضيقى متلا والجدى .

فى هذا المكان أقامت البعثة الأمريكية محطة للمراقبة والاستشعار مزوده بأحدث الوسائل والمعدات الإلكترونية المخصصة للمراقبة والاستشعار والإنذار الدقيقة القادرة على كشف أى خرق للاتفاق قد يرتكبه أحد الجانبين بإدخال قوات فى المنطقة العازلة اجتمع فى هذا المكان مندوبو الأطراف الثلاثة التى شاركت فى وضع صياغة معاهدة السلام – مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية – حيث جرت مراسم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . ومن طريف ما يذكر من بين أحداث هذا اليوم تلك الأزمة التى أثارها الجانب الإسرائيلى قبل أن تبدأ مراسم

الاحتفال والتى أدت إلى تأجيل تبادل وثائق التصديق لأكثر من ساعتين قضاها الوفدان المصرى والإسرائيلى فى التباحث وإجراء الاتصال بقيادتيهما فى القاهرة وتل أبيب وكان سبب الأزمة طلب من الجانب المصرى بأن يتم التبادل لكل وثائق المعاهدة وملحقاتها خاصة الخطاب الملحق والخاص بمفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى والذى حدد مراحل وتوقيتات إجراء المفاوضات ورغم أن الخلاف كان حول إجراء شكلى إلا أنه كان يعكس دلالة هامة وقاطعة حول تمسك مصر بالتزامها القومى وإصرارها على إبرازه حتى فى إطار الاجراءات الشكلية التى أتخذت حيال المعاهدة وقد رفض الجانب الإسرائيلى ذلك وأصر على أن يقتصر التسليم على وثائق المعاهدة وحدها دون أن تضم الوثيقة الخاصة بإقرار الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة مما اضطر الوفدان إلى إجراء اتصالات عاجلة بعاصمتيهما وأصرت القيادة المصرية على موقفها وأمرت وفد مصر بالانسحاب من الاحتفال وعدم إتمامه إذا أصر الجانب الإسرائيلى على موقفه غير أن الجانب الإسرائيلى تراجع عن موقفه ووافق على رأى مصر وجرت مراسم تبادل الوثائق وبانتهائها أصبحت معاهدة السلام قابلة للتنفيذ .

فى هذا الاحتفال أعلن رئيس وفد مصر السفير سعد عفره وكيل وزارة الخارجية أن معاهدة السلام تعتبر خطوة هامة وجزء من عملية السلام الشامل للمنطقة وتسوية النزاع العربى الإسرائيلى من كافة جوانبه وعناصره كما أكد فى كلمتة ان تحقيق السلام العادل والشامل يقوم على حل المشكلة الفلسطينية وإحترام السيادة والاستقلال السياسى للجميع وأشار إلى أن عملية تبادل الوثائق تمثل إشارة البدء للتنفيذ الفورى لخطوات اقامة السلام بما فى ذلك الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة والذى ينص على أن تبدأ المفاوضات بعد شهر واحد حول خطوات إقامة الحكم الذاتى الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة وذلك وفقا للجدول الزمنى المتفق عليه (الوارد فى الخطاب المتبادل بشأن هذا الموضوع)

أما المندوب الأمريكى مستر هيرمان أيلتس سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة فى ذلك الوقت فقد أشار فى كلمته إلى أن الاتفاق قد حقق أمرين هامين هما :

- وضع حجر الأساس للحل الشامل
- تحسين الحياة لشعبى مصر وإسرائيل ، بعد أن عاشا صراعا لم يكن له مثيل فى العالم من ناحية عمقه وخطورته وما سببه من دمار .

وأضاف أيلتس قوله أن الشرق الأوسط لم يعد كما كان عليه من قبل فقد سكتت المدافع وسوف يرتبط ذلك بالنمو الاقتصادى وإن الولايات المتحدة سوف تقوم بدورها كشريك ووسيط لتحقيق ذلك وبذل كل الجهد حتى يظلل السلام كل المنطقة .

١ - إلى خط العريش / رأس محمد

منذ هذا اليوم التاريخى ٢٥ ابريل ١٩٧٩ بدأت عملية بناء السلام فى الشرق الأوسط تخطو أولى خطواتها العملية على الطريق نحو إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى مؤكدة أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد نجحت فعلا فى شق طريق السلام والتمهيد لمسيرته التى مازالت تتحرك حتى الآن رغم ما اعتراها من بطء وتراخ فى كثير من الأحيان .

ولكنها سوف تستمر إلى أن تتحقق التسوية الكاملة ويستقر السلام الشامل بين العرب وإسرائيل

فى ذلك الوقت اتخذت مسيرة السلام ثلاث سبل محددة .. **الأول** بشأن تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية المحتلة فى شبه جزيرة سيناء **والثانى** بشأن بدء مباحثات وإجراءات إقامة علاقات طبيعية عادية بين مصر وإسرائيل **والثالث** بشأن بدء مباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين .

هكذا بدأت – فور تبادل الوثائق – المرحلة الرئيسية الأولى للانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء من خطوط اتفاقية فض الاشتباك الثانية إلى خط العريش / رأس محمد وكان من المقرر أن تنفذ هذه المرحلة الرئيسية من الانسحاب خلال تسعة أشهر تنتهى فى يناير ١٩٨٠ على خمس مراحل فرعية .

تضمنت **المرحلة الأولى** إخلاء الساحل الشمالى لسيناء حتى شرق العريش ، وانتهت هذه المرحلة بعد شهر واحد من تبادل الوثائق لتبدأ **المرحلة الثانية** التى تمتد شرق خليج السويس جنوبا حتى مدينة الطور وانتهت هذه المرحلة بعد شهرين من المرحلة الأولى ، أما **المرحلة الثالثة** فكانت تشمل هضبة التيه بوسط جنوب سيناء وانتهت بعد شهرين آخرين ثم **المرحلة الرابعة** وكانت تشتمل على المنطقة الواقعة بين مدينة الطور ومنطقة رأس محمد وهى تضم حقول بترول علما جنوب الطور وانتهت هذه المرحلة مع نهاية الشهر السابع ، وقد بقيت **المرحلة الخامسة** والأخيرة والتى ضمت منطقة وسط سيناء الشمالية عند أم مرج وسدر الحيطان ومنطقة نخل وانتهت بنهاية الشهر التاسع والأخير من خطة الانسحاب أى فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ وتغطى هذه المناطق التى تم الانسحاب الإسرائيلى منها حوالى ٦٥ ٪ من مساحة شبه جزيرة سيناء أى ثلثيها أما باقى المساحة فقد تم الانسحاب منها وفقا لنص المعاهدة أي فى نهاية السنوات الثلاث من بدء التنفيذ وذلك فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

كان تنفيذ مراحل الانسحاب دقيقا ملتزما بالجدول الزمنى الموضوع ففى يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ رفع علم مصر فوق العريش عاصمة سيناء بعد احتلال دام اثنى عشر عاما وفى اليوم السابق غادر آخر جندى إسرائيلى المدينة بعد إنزال العلم الإسرائيلى بينما رفعت أعلام مصر فوق مبنى القيادة العسكرية ومحافظة شمال سيناء وفى ٢٦ مايو وصل الرئيس السادات إلى العريش وبعد أن ادى مع مرافقيه ركعتين شكرا لله فوق أرض العريش فور نزوله من الطائرة توجه إلى مقر الاحتفال حيث جرت مراسم الاحتفال المهيب لرفع علم مصر فوق عاصمة سيناء واهم مدنها .

هكذا بعد أثنى عشر عاما من الاحتلال وبعد سته أعوام من حرب أكتوبر ٧٣ المجيدة تم تحرير عاصمة سيناء فى أول مرحلة من مراحل تنفيذ معاهدة السلام وهنا علينا أن نذكر وأن نؤكد حقيقة تاريخية لا يمكن نسيانها أو إنكارها وهى أنه لولا العبور العظيم الذى نفذته قواتنا المسلحة يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى مثل الخطوة العسكرية الحاسمة لفتح طريق السلام ، كذلك لولا المبادرة الشجاعة التى أقدم عليها الرئيس السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ والتى مثلت الخطوة السياسية المعنوية التى

كسرت حاجز الخوف والتردد لولا ذلك كله ما كان النصر ولا كان السلام ولا كان هذا اليوم الذى انتظره شعب مصر سنوات طوال .

وبعد مضى سنتين على مبادرة السلام أى فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ على وجه التحديد ومن البقعة المقدسة عند جبل موسى فى قلب سيناء الجنوبية وجه الرئيس السادات نداء السلام للعالم كله وطالب دول العالم أجمع بنبذ إراقه الدماء والتخلى عن العنف والكراهية مؤكدا أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سوف تحقق ثمارها للذين شاركوا فيها والأجيال المقبلة من الأبناء والأحفاد وقال « لقد أصبح السلام اليوم حقيقة ساطعة ولابد أن تكتمل هذه الحقيقة وتتم حلقاتها » .

ترى هل صدقت نبوءة السادات وتحققت توقعاته ؟ اليوم وبعد مضى أربعة عشرة عاما على إطلاق هذا النداء يمكننا القول أن النبوءة بدأت تتحول إلى حقيقة ، وأن التوقعات بدأت ترى النور . اليوم يسعى العالم كله إلى السلام بعد أن سقطت الحرب البارده ، اليوم تدور المفاوضات منذ أكتوبر ١٩٩١ وقد مضى عليها سنتان والسعى لم يتوقف ولن يتوقف إلى أن يتحقق السلام ويعم الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط بفضل العرق والدم الذى بذل فى أكتوبر ١٩٧٣ وبفضل الجهد والنضال الذى استمر عشرين عاما من أجل تحقيق الأمل العربى فى الأمن والسلام.

٢ - عملية تطبيع العلاقات

إذا كان الانسحاب الإسرائيلى من سيناء واستكمال تحرير ترابها هو الاتجاه الأول لعملية بناء السلام فإن الاتجاه الثانى الذى واكبه وسار على نفس الدرب والمسار كانت عملية إقامة العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل والتى عرفت فى ذلك الوقت بعملية تطبيع العلاقات والواقع فإن هذه العملية كانت قد اتسمت بالحساسية والتعقيد فلأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى تجلس إسرائيل مع طرف عربى هو مصر ليبحثا معا كيفية بناء علاقات طبيعية بين بلدين عاشا فى صراع دموى أكثر من ربع قرن من الزمان كان عليهما ان يتخطيا أبعاده

وآثاره ورواسبه ولو من حيث الشكل فى هذه المرحلة الافتتاحية وأن يبحثا بأمانة موضوعات عديدة وتفاصيل كثيرة لها حساسيات يجب معالجتها بأسلوب الوعى الكامل لطبيعة السلام ومرونة عالية قادرة على تجاوز كل مساوىء الماضى وآلامه .

لقد كانت عملية إقامة العلاقات جزءا لا يتجزأ من عملية السلام بل هى تمثل الجانب الايجابى الضرورى لإحداث تغيير شامل فى المناخ السياسى الذى كان سائدا فى المنطقة وخلق حقائق جديدة كانت فى يوم من الأيام ضرباً من الخيال .

لذلك كان اهتمام إسرائيل بعملية التطبيع قدر اهتمامنا بعملية الانسحاب وكلتا العمليتان تمثلان الوسيلة الايجابية التى ترتب حقائق يمكنها أن تساهم فى حل القضايا الرئيسية الأخرى للصراع العربى الإسرائيلى وصولا إلى تسوية عربية إسرائيلية عادلة ودائمة .

لذلك فقد نظرت مصر لعملية إقامة العلاقات وأقبلت عليها كالتزام يقتضيه مطلب الاستقرار وفتح طريق السلام الشامل قبل أن تكون علاقات مصالح وبالتالى فإن مداها وتوجهاتها سوف تتوقف على ما يمكن أن تحققه من دعم لفكرة السلام الشامل يساعد على دفعه إلى الأمام الأمر الذى يجرد هذه العلاقات من أى مفهوم انفرادى فى إطار هذا المفهوم روعى بدقة أن تتم عملية تطوير العلاقات فى حدود العلاقات العادية بين أى بلدين وأن تنفذ تدريجيا وفقا لمراحل بحيث لا تبدأ أى خطوات عملية فى اقامة العلاقات الا بعد اتمام مرحلة الانسحاب إلى خط شرق العريش / رأس محمد والتى كانت تنتهى فى يناير ١٩٨٠ وأن تسير هذه العلاقات بالتوازى مع تنفيذ الالتزامات الأخرى الواردة فى المعاهدة وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلى .

هكذا نفذت عملية التطبيع الأساسية وفقا لنصوص معاهدة السلام على مرحلتين أساسيتين الأولى وتبدأ فى ٢٦ يناير ١٩٨٠ وهى تنظم الموضوعات المتعلقة بتصفية القيود الموضوعية وتتضمن فتح الطرق ومنافذ الدخول والخروج البرية والجوية والبحرية والسماح بانتقال المواطنين بين البلدين والعمل على ازالة الحواجز

ذات الطابع التمييزى على النشاط الاقتصادى وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وبحث مجالات التعاون الاقتصادى ورفع التحفظات عن اتفاقيات الطيران المدنى وتحديد الممرات الجوية بالإضافة إلى تنظيم أعمال السياحة بين البلدين ، وإقامة المواصلات السلكية واللاسلكية والعلاقات البريدية والسماح بدخول السفن والبضائع لموانى الطرفين وإقامة علاقات ثقافية عادية .

أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد ستة أشهر من بدء المرحلة الأولى بمباحثات بين الجانبين المصرى والإسرائيلى من أجل عقد اتفاقيات ثنائية فى ثلاث مجالات نصت عليها معاهدة السلام وهى مجال التجارة والنقل الجوى والثقافة وهى الاتفاقيات الوحيدة التى عقدت مع إسرائيل فى إطار العلاقات الثنائية .

وليس ثمه شك فى أن عملية تطبيع العلاقات قد تأثرت مرارا نتيجة لسلوكيات الحكومة الإسرائيلية العدوانية ضد العرب ومن أبرز ما أثر على هذه العلاقات خلال السنوات التى أعقبت توقيع المعاهدة موضوع قيام إسرائيل بضرب المفاعل الذرى العراقى عام ١٩٨١ وقضية طابا فى ابريل ١٩٨٢ ثم قضية غزو لبنان فى نفس العام الأمر الذى أكد بما لا يدع مجالا للشك دور مصر القومى رغم القطيعة العربية وتمسكها بإلتزاماتها العربية مهما كانت الظروف هكذا سارت عملية تطبيع العلاقات فى توازن واتساق مع توجهات إسرائيل تجاه العرب والتزامها الذى نصت عليه المعاهدة وملحقاتها .

٣ - مباحثات الحكم الذاتى

ومن أبرز هذه الالتزامات المتوازية التقدم نحو اتفاقية للحكم الذاتى للفلسطينيين والتى بدأت المفاوضات من أجلها كاتجاه ثالث لعملية بناء السلام والدخول فى مجال السلام الشامل فى ٢٥ مايو ١٩٧٩ أي بعد شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة وهو اليوم الذى تم فيه تحرير العريش .

وقد عقدت الجلسة الأولى فى مدينة بئر السبع فى أعقاب الاحتفال برفع علم مصر فى سماء العريش وقد رأس الجانب المصرى فى هذه المباحثات الفريق كمال حسن على وزير الدفاع المصرى كما رأس وفد إسرائيل جنرال عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى وقد أعلن الفريق كمال حسن على أن هدف المباحثات هو بحث اقرار الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ودعا إلى إنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية .

أما الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فقد صرح فى هذا اليوم بأن الاجتماع يشكل الدليل العملى على الربط الموضوعى والواقعى بين التحرك على الجبهتين المصرية والفلسطينية فى آن واحد ففى نفس اليوم الذى استردت فيه مصر مدينة العريش والقطاع الشمالى من سيناء بدأت مباحثات إقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة وأكد الدكتور بطرس غالى إصرار مصر على العمل لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال وعلى بدء الفترة الانتقالية التى تغير من وضع الاحتلال العسكرى ويتم بينها إلغاء سلطة الاحتلال .

أما الدكتور أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية فقد أكد أن مقترحات مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى في ظل السيادة الإسرائيلية مرفوضة تماما وأضاف أن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة يجب ألا تبقى بعد مرحلة السنوات الخمس الانتقالية التى تتم بعدها عملية حق تقرير المصير للفلسطينيين .

كان ذلك هو موقف مصر الرسمى المعلن والمطروح على مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين فى آن واحد وهو نابع عن إيمان مطلق بالتزام مصر القومى وحرصها على المصالح العربية بنفس قدر حرصها على المصالح المصرية كان ذلك هو موقف مصر الثابت فى ظروف عربية فرضت عليها أسوأ ما يمكن أن تواجهه على الساحة العربية غير أن ما لقيته من قطيعة ومن هجوم لم يؤثر فى موقفها أو يدفعها إلى تغييره .

لقد شهد النصف الثانى من عام ١٩٧٩ البداية الحقيقية والعملية لمسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط ودارت عجلته فى ثلاث اتجاهات اساسية تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى الاعداد لاقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل التفاوض من أجل أقامة حكم ذاتى كامل للشعب الفلسطينى .

فلسفة السلام والتزام العلاقات

مصر وفكرة السلام

لابد لنا ونحن نتابع تطور عملية السلام بشكل عام وبناء السلام بين مصر وإسرائيل بشكل خاص .. أن نوضح الأبعاد الحقيقية لهذه العملية والفلسفة الأساسية التى تبنتها مصر فى إقامة علاقاتها مع إسرائيل وأسلوب التنفيذ المتوازن والمتوازى لالتزامات المعاهدة التى تهدف إلى تحقيق الأمن وترسيخ الاستقرار الدائم فى المنطقة .

لقد أنهت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مرحلة هامة من مراحل الصراع من أجل السلام بعد أن أحدثت تغييرا جذريا فى طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل وحولته من صراع دموى مسلح إلى صراع حضارى سلمى ويعتبر هذا التحول هو النتاج الطبيعى لحرب أكتوبر المجيدة وما طرحته من ثمار السلام .

فى هذا الاطار علينا أن نتذكر دائما الحقائق التالية :

- أن السلام لم يأت من فراغ ولكنه جاء ثمرة نضال شاق وكفاح طويل تحملت مصر وشعبها النصيب الأكبر من تضحياته مادية كانت أو بشرية أو معنوية .

أن مثل هذه التضحيات الكبيرة التى استنزفت طاقات مصر وقدراتها وأصابت شبابها ورجالها طوال ربع قرن كامل لا يمكن ان تذهب هباء أو عبثا دون أن تحقق لمصر آمالها وأمانيها العظيمة .. وأن تعوض شعب مصر عن صبره ومعاناته .

- أن حرب اكتوبر ٧٣ هى الحرب التى قلبت موازين العصر وفتحت السبيل نحو بلورة مفاهيمه الجديدة بما أكدته من أنه فى ظل الظروف المعاصرة .. لم تعد القوة العسكرية وحدها قادرة على حل المشكلات المستعصية أو تحقيق أهداف الامن القومى لدولة واحدة أو لمجموعة من الدول وأنه لابد من استخدام القدرات الشاملة لهذه الدولة أو لتلك المجموعة من الدول حتى يمكن إنجاز الأهداف القومية العليا .

- ظلت إسرائيل تعتقد أن « القوة العسكرية » هى اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب ولكنها بعد التجربة القاسية والمحنة الكبيرة التى تعرضت لها أثناء حرب أكتوبر والتى كادت تهدد كل كيانها اقتنعت بأنه لابد أن تبحث عن وسائل أخرى تضمن وجودها وتحقق أمنها .. وكان السلام هو البديل الذى يحقق هذا الهدف ويخلص المنطقة من حالة التوتر الناجمة عن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب .

أما عن مصر فلم يكن هناك شك فى أن السلام كان ضرورة تحتمها الحاجة الماسة لإعادة بناء الوطن ، وكان هناك إقتناع كامل بأن الطريق السليم والوحيد لإمكان حل أزمة الشرق الأوسط .. وكسر الطوق الذى يحاصر انطلاقها ونموها . هو السلام فهو أفضل السبل والوسائل للتخلص من محاولات فرض التحكم العربى على مصير مصر وأمتها ومستقبلها .

ولقد تحركت مصر نحو السلام وهى تدرك تماما أنه لا يمثل الموقف الذى يفرضه المنتصر على المنهزم ... إن السلام هو موقف التعادل فى لعبه الصراع إنه التوازن فى علاقات القوى .. والإطار الضرورى الذى تشكل من خلاله علاقات يقبلها الطرفان على أساس الحفاظ على مصالحهما الأساسية .. مع قبول الحلول الوسط فيما عدا ذلك . كذلك كانت مصر تدرك أن تحقيق السلام عمل يحتاج إلى جهد كبير لا يقل عن الجهد الذى يحتاجه شن الحرب .. ولكنه هنا جهد للبناء وليس للهدم وإذا شبهنا السلام ببناء يقام فإن إقامة العلاقات الطبيعية بين أطراف النزاع التى تشارك فى هذا البناء علاقات عادلة متكافئة هو حجر الزاوية الذى يضمن استقرار هذا السلام واستمراره .

٢ - إسرائيل وفكرة السلام

كان ذلك هو إقتناع مصر بشأن السلام الحقيقى .. ولكنه لم يكن كذلك بالنسبة لإسرائيل .. ومن هنا جاءت التناقضات ونقاط الخلاف التى احتاجت إلى صبر طويل وجهد كبير حتى أمكن التغلب عليها لقد كانت مصر وما زالت تتمسك بتصميمها على أن تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب باقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط غير أن التشكك الإسرائيلى .. دفع إسرائيل إلى ترتيب حركاتها وتوحده سياستها من أجل استغلال السلام فى تحقيق أهدافها الأمنية الاستراتيجية .. ه التمسك ببعض الأراضى العربية المحتلة والحديث الدائم عن الحدود الآمنة .. لسيادة إلا أن مصر بسياستها النشطة وتمسكها بالمبادىء التى اقتنعت بها وبال.. سها الوطنى والقومى أجبرت إسرائيل على قبول الالتزام بسلام يقترب من المفهـ المنطقى الذى قبلته مصر ويقوم هذا المفهوم على أساس معادلة منطقية للحل .. ى قضية الشرق الأوسط ومشكلات الصراع العربى الإسرائيلى وذلك على اسـ.. لاثة مرتكزات أو التزامات .

.زام مشترك يحتم على أطراف المعادلة ضرورة التخلى عن عدائها لبعضها ا. مض وعن أى مخططات تتسم بالعدوانية أو تعكس أطماعا تمس الأخرى .

.زام إسرائيلى أساسه أن السلام هو أن تنسحب من الأراضى العربية .حتلة منذ عام ١٩٦٧ وأن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه . تقرير مصيره حتى لا تدان إسرائيل بتهمة التوسع الاقليمى .

.زام مصرى (عربى) أساسه ان استقرار السلام يتوقف فعلا على وجود .لاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل علاقات تتحلى بحسن الجوار ، تطمئن ..رائيل إلى أمنها يزيل شكلها فى نوايا العرب ، وتعيش فى حدود معترف بها .سيها أن تتحلى عن تفكيرها الذى يفسر قبول العرب لاقامة العلاقات معها .. على أنه مجرد سعى لاسترداد الأرض فحسب فى إطار غير حقيقى للسلام ، وأ.هم سرعان ما يعودون إلى عدائهم التقليدى لإسرائيل بعد استرداد هذه الار ض .

ان النتيجة الطبيعية لهذه المعادلة وما تمثلة من « التزام متوازن » هو إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام وإنه لكى يستقر هذا السلام ويترجم إلى واقع حى ولا يبقى مجرد كلمة بلا مضمون .. كان لابد من إقامة علاقات سلام طبيعية بين طرفى النزاع .

٣ - مفهوم ومدى العلاقات

إن إقامة هذه العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل معناه أن تكون هناك علاقات عادية شأنها شأن أية علاقات مستقرة تقام بين البلدين .. ان عبارة «العلاقات العادية بين الدول لها فى مجال السياسة مدلول هام فهى تعنى أنها علاقات خالية من أى مزايا خاصة للدولة الأخرى فى أى مجال من المجالات وأنها لاتقوم على نظم تفضيلية تحظى بها هذه الدولة ولا تحظى بها دول أخرى . إنها العلاقات التى تخضع لقوانين الدولة ولحقوق سيادتها ويتمثل حق السيادة فى تحديد حجم ومدى علاقات الدولة بغيرها من الدول بذلك يحق لها أن تضع ما تراه من الضوابط التى تحكم هذه العلاقات وتوجهها وفقا لمصالحها العليا وما تحققه من تطورات تخدم السلام العادل والشامل فى المنطقة دون أن تخل بالتزاماتها فى معاهدة السلام .

أن قانون الدولة ينظم ويوجه حجم المعاملات التى تمارسها البلاد مع الدول الاجنبية وينظم كذلك نشاط الأجانب فى داخل الدولة وطبيعة وحجم الاستثمارات المسموح بها والتى تخدم مصالحها وأهدافها الوطنية وإذا كانت معاهدة السلام قد حددت شكل العلاقات المصرية الإسرائيلية بانها « علاقات عادية » فان حق السيادة هو الذى يحدد مداها كما ينظم أبعادها ومجالاتها .

من ناحية أخرى لم تكتف المعاهدة بتحديد نوعية العلاقة بل أنها خلقت توازنا واضحا بين الجانبين اذ وازنت بين العلاقات وبين تنفيذ أحكام أخرى للمعاهدة وحددت حركاتها لتكون على شكل مراحل ، كما حددت محتويات كل المراحل ، وكان ذلك يعنى أن عملية الأنسحاب الإسرائيلى من الاراضى المحتلة هى جزء من عملية

التطبيع اذ لا يعقل أن يتم تطبيع العلاقات مع دولة تحتل أراض الدولة الأخرى أو ترفض تركها . لقد كانت عملية إقامة العلاقات مع إسرائيل التزاما مصريا يجب أن تؤديه مصر مقابل التزام إسرائيلى يجب أن تؤديهإسرائيل باتمام إنسحابها خلال تسعه أشهر من مساحة تبلغ أكثر من ثلثى سيناء ، إذا أضفنا إليهأ المساحات التى سبق تحريرها وقد قبلت إسرائيل الأنسحاب من كل هذه المساحة كخطوة من جانب واحد .. دون أى تحرك مقابل من جهة مصر حيث لم تبدأ إجراءات إقامة العلاقات سوى بعد إتمام هذه المرحلة من الانسحاب حتى خط العريش / رأس محمد وتأكيد إحترام إسرائيل لإلتزاماتها ، وتنفيذها وفقا لنصوص المعاهدة . وقد سبق لمصر اثناء المفاوضات أن رفضت تماما طلبا إسرائيليا بالبدء فى إقامة العلاقات مع بدء الأنسحاب . لقد كانت مصر على إقتناع بأن إقامة العلاقات الطبيعية السوية سوف يعطى المثل الحى على إمكانية التعايش سلميا فى ظل السلام ، ولا يعنى وجود علاقات قبول كل دولة لسياسة الدولة الأخرى ، فان قبول مصر لاقامة علاقات مع إسرائيل لم يكن يعنى قبولها لسياسة إسرائيل التوسعية أو إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة أو محاولة إنتزاع القدس العربية من الضفة الغربية أو إهدار حق الشعب الفلسطينى فى أن يعبر عن آماله السياسة فى إطار حكم ذاتى كامل أو الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية . وقد كان هذا الموقف المصرى واضحا تماما أثناء جولات المباحثات التى دارت مع إسرائيل .

أما بالنسبة لأهمية إرتباط العلاقت بالسلام الشامل مع العرب ، فقد كان التطبيع خطوة تعطى المثل للأطراف العربية الأخرى التى لم تكن قد شاركت فى عملية السلام وتشجيعها على المشاركة فيها بإعطاء المثل السليم الذى يدفعها إلى الأنضام لمسيرة السلام .. وفى نفس الوقت توفر أداة يجب استغلالها فى دفع عملية السلام الشامل من خلال بناء الثقة والاتصال المباشر والتفاهم المتبادل . وإذا كان الموقف العربى قد تعقد مرحليا نتيجة لتفاوت الادراك بين مصر وباقى النظم العربية فان وجود العلاقات واستمرارها سوف يخلق ويدعم قنوات للاتصال المباشر بين العرب وإسرائيل عن طريق مصر على المدى الطويل تشكل قاعدة ضرورية للوصول إلى الحلول المنطقية لجميع المشكلات المعلقة .

ولقد أكدت الأحداث الجارية حاليا فى عملية السلام صدق هذه الرؤية المصرية حيث يساهم وجود العلاقات بين مصر وإسرائيل كأداة هامة فى المرحلة الراهنة تؤدى دورها فى تبادل الرأى وفصل وجهات النظر والمساهمة فى خلق قدر من التفاهم بين إسرائيل والأطراف العربية التى تتفاوض معها من أجل حل المشكلات المستعصية للصراع العربى الإسرائيلى والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة .

٤ - عروبة مصر

لقد أثارت قضية تطبيع العلاقت مع إسرائيل جدلا واسعا وتساؤلات كثيرة حول تأثير ذلك على سياسة مصر الخارجية ، بل أن هناك بعض المخاوف التى ترددت بين أفراد الشعب وقتئذ ومتأثرة بما أطلقته أجهزة الدعاية العربية والسوفيتية الرافضة للسلام .. من إدعاءات غير صحيحة حول سياسة مصر الخارجية .

الواقع أنه لم يكن هناك اى سند حقيقى لهذه الادعاءات فلم يكن هناك أدنى شك فى أن السياسة المصرية المتبعة هى السياسة التى تمليها مصالح مصر فى المقام الأول وهى سياسة تتوخى دائما المصلحة المصرية العامة وتحرص عليها ، وهى نابعه عن رؤية واضحة داخلية وخارجية تتسم بالموضوعية والواقعية والتقدير السليم لحقيقة الأوضاع وهى رؤية لا تقوم على حماس أو عاطفة .. ولكن على دراسة ووعى كامل لمصالح الشعب وأمانية ، شعب مصر العريق الذى تحمل العبء الأكبر للصراع العربى الإسرائيلى .. وهو صاحب الحق وصاحب السيادة فى أن يختار لنفسه الطريق الذى يحقق مصالحه ويخلصه من اعباء ثقيلة تحملها عشرات السنين من أجل خدمة قضايا أمته العربية ولم ينل خلالها إلا المغارم . لقد كان شعب مصر يحس أنه قد آن الأوان لكى يلتقط أنفاسه .. ويلتفت الى مصالحه وأحواله ومستقبلة عن إيمان بأن إصلاح حاله هو إصلاح لحالة العرب .

وبنفس الايمان لم تتخل مصر فى أى لحظة من اللحظات عن إلتزاماتها العربيـة ، وقد أكدت الأيام والأحداث العربية صدق هذا القول ورسخت مصداقية

السياسة القومية المصرية التى ما زالت تتحمل أعباء مسئوليتها تجاه السلام ، كما سبق أن تحملت أعباء الحرب . فقد استمرت سياستها دون أن تمس الادعاءات العربية المغرضة جوهر هذه السياسية لأنها مستمدة من حقائق تاريخية وجغرافية لن تتغير أبداً . تلك هى عروبة مصر التى هى جزء لا يتجزأ من تاريخها وتراثها من ماضيها وحاضرها رمستقبلها ، لذلك فأن علاقاتها مع آسرائيل لا يمكن أن تغير من سياستها القومية أو تؤثر على مصالحها الأساسية التى هى جزء من المصالح العربية .

هناك حقائق كانت غائبة عن هؤلاء الذين إتهموا مصر فى عروبتها ، وهى أن سياسات الدول الأصيلة والتى تحترم نفسها ولا تتردد فى شن الحرب ضد إرادة القوى العظمى من أجل الدفاع عن كرامة أمتها و استرداد أراضيها .. هى سياسات مرتبطة بجذور إنتمائها كركيزة لابد منها ترتكز عليها سياستها الخارجية وإنتماء مصر .أمر غير مطروح للمناقشة أو الجدل فمصر دولة عربية..افريقية..إسلامية . إن هذا الأنتماء الثلاثى الابعاد يمثل حقيقة وجودها التى لا يمكن أن تتغير أو تتبدل . وتأسيسا على ذلك بنت مصر مواقفها المبدئية الثابته تحت أى ظرف على أسس تاريخية وجغرافية وإجتماعية وعلى مبادىء سياسة راسخة ودعائم إخلاقية ثابته . وقد استمرت مصر متمسكة بمواقفها المبدئية و استمر خطها الأساسى قائم على الدفاع عن المصالح العربية القومية فضلا عن المصالح الأفريقية الاسلامية عن إيمان بأن تمسكها هذا هو من مقتضيات محافظتها على مصالحها الاستراتيجية فى العالم العربى والافريقى وعلى وصعها الدولى .

ذلك كله لا يشكل أى تناقض مع أحكام معاهدة السلام .. بما فى ذلك إقامة علاقات طبيعية معإسرائيل .. من ناحية أخرى فان آفاق السلام فى الشرق الأوسط على أساس إتمام الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية حلا عادلا ، أمر لم يعد يتعلق فقط بمصر وإسرائيل أو الشعب الفلسطينى أو حتى العرب بل أنه اصبح أمر يمثل إجماعا عالميا وإعتقادا بأن استقرار السلام فى الشرق الأوسط هو مصلحة جوهرية للعالم كله ، وأن هذه

المصلحة الجوهرية قد زادت تاكيدا ورسوخا وأهمية على مر السنين التى أعقبت معاهدة السلام حتى أصبحت اليوم تمثل أحد المعالم الأساسية للنظام العالمى الجديد .

لقد كانت مصر دائما ومازالت شديدة الحرص على مصالح أمتها ، حريصة على التضامن العربى حرصها على كيانها .. حريصة على تحرير شبه جزيرة سيناء واسترداد العريش حرصها على تحرير الضفة الغربية وغزة والجولان واسترداد القدس العربية . والواقع ان هذه السياسة المصرية كانت تستمد قوتها وقدرتها على الحركة والصمود من أصول شعبية عريقة وأنسجام كامل مع رغبات شعب مصر فى السلام وأمانيه العربية .

لقد أكد التاريخ المصرى أن شعب مصر كان يملك دائما من الوعى وحسن التقدير ما يجعله قادرا على ادراك مصالحه الحقيقية .. فهو شعب عريق إكتمل نضوجه منذ زمن بعيد ، وهو على ثقة من نفسه ومن إصالتة وقدراته . ويؤكد التاريخ البعيد والقريب ان هذا الشعب لم يخشى يوما أن يتعامل مع دول كبرى وعظمى وأن يتصدى لسياساتها الضارة بمصالحه وأمنه عن إرادة حرة ومقدرة على إتخاذ القرار الصعب فى أكثر الظروف تعقيدا . فكيف لمثل هذا الشعب أن تخشى التعامل معإسرائيل ؟! أو أن يخوض معها تجربة السلام ؟

لقد كان الرأى العام المصرى على مستوى قضيته وعلى وعى وادراك حقيقى لما يريده ويعمل من أجل تحقيقة .. لذلك انه كان على الأستعداد دائم لقبول التحدى والتغلب على أى حساسيات خلقها صراع دام أكثر من ثلاثين عاما فى سبيل تحقيق أمانيه وإرساء قواعد السلام على أساس من العدل والمساواة .

ورغم ذلك ظلت قضية الارتباط القائم بين مصر والعالم العربى على مستوى بعض قطاعات الفكر المصرى وفى أعقاب القطيعة العربية مثاراً لجدل ومناقشات طويلة تثور حينا وتجمد حينا آخر ، وترتفع الصيحات حينا لتشكك فى عروبة مصر أو فى جدوى إنتمائها للعالم العربى ولكن فى معظم الأحيان كانت الصيحات ترتفع ضد تلك الدعاوى لكى تؤكد على عروبة مصر وإنتمائها القومى .

أبعاد الموقف العربي تجاه مصر

١ - دور مصر ثابت لا يتغير

وبغض النظر عن تلك الدعاوى فان الأمر الذى لا يمكن .. إنكاره ذلك الدور البارز الفاعل الذى تلعبه مصر فى كل الظروف وتحت كل الأحوال فى حياة المنطقة العربية ، مهما وجهت اليها الطعنات .. أو وضعت أمامها العقبات التى يتفتق عنها ذهن الكارهين للعروبة عامة والحاقدين على مصر بوجه خاص يظل دور مصر قائما صامدا فارضا وجوده وتأثيره فى كل الأوقات ، ذلك لأنه دور نابع من طبيعة الأوضاع .. انه دور متميز تتمتع به مصر فى منطقتها العربية ليس يحكم موقعها وقدراتها فحسب ولكن كذلك يحكم تاريخها الأصيل وشعبها الذى يحمل فى أغوار نفسه ثمار حضارة إمتدت جذورها لآلاف السنين ، لذلك فانه مهما تغيرت نظم الحكم فى مصر فأن هذا التغيير لا يؤثر ابداً فى وجود هذا الدور القائد لها ولكنه قد يؤثر فى اسلوب ممارسته ومدى قوته وتأثيره على الصعيد القومى .

ويعد الدور المصرى فى جامعة الدول العربية نموذجا واضحا فى هذا الشأن وأحد التطبيقات الهامة له .. وأن كان لا يعكس بالطبع كل أبعاد هذا الدور نظرا للطبيعة الخاصة لجامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية قائمة على التعاون الاختيارى بين الدول العربية تعكس العلاقات بين الحكومات العربية ولكنها لم تعكس حتى الان العلاقات بين الشعوب العربية .

لقد استمر خط مصر القومى واضحا فى سياستها الخارجية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ فقد استمرت مصر فى تركيز أكبر جهد لها من أجل تحقيق وحدة الصف العربى فى مرحلة دقيقة وحيويه هى مرحلة حرب الاستنزاف والاعداد الكثيف لحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، التى حققت قدرا كبيرا من التضامن العربى كعادة العرب دائما .. وكان هذا التضامن سلاحا فعالا لصالح الموقف العربى ومؤشرا اعتبره أعداء العرب سلاحا خطيرا على مصالحهم ورفاهيتهم.

لقد نجح التضامن العربى فى عام ١٩٧٣ فى أن يضع العرب على بداية الطريق الصحيح فى مرحلة جديدة مختلفة تماما ، وفى ظروف مهيأة تمكنهم من فرض مكانتهم وتاثيرهم على العالم كله وبالتالى إيجاد الحلول المناسبة لقضاياهم العادلة .

ولكن ما أن انتهت حرب اكتوبر وتداعياتها المباشرة حتى إشتعلت المنطقة العربية مرة أخرى بالخلافات ، ومن أهم أسبابها الخلاف حول أسلوب معالجة الأزمة والاستفادة من نتائج وآثار حرب أكتوبر فى حل قضية الشرق الأوسط . وقد أختلف هذا الاسلوب باختلاف موقع كل دولة عربية من الأزمة ومدى قربها أو بعدها من مصالحها الذاتية . ومن هنا جاء الخلاف مع خطوات التسوية التى سارت عليها مصر والتى كانت تتفق تماما مع قدر المعاناه الهائل الذى كان يعانى منه الشعب المصرى ، وقدر التضحيات البشرية والمادية الضخمة التى تحملها دون سائر الشعوب العربية . ربما كان هذا الوضع هو الجوهر الحقيقى للخلاف الذى تفاقم بين مصر والدول العربية فى السنوات التالية إلى حد القطيعة الرسمية الكاملة بما فى ذلك نقل مقر الأمانة العامة للجامعة العربية من القاهرة إلى تونس ، وهو تطور أثر كثيرا على قدرات الجامعة وحرمها من القدرات المصرية الرسمية والأمر الذى أثر على مستقبل الجامعة وزاد كثيرا من عوامل ضعفها .

ان هذه التطورات العربية الناجمة عن قصور فى تصور وفهم حقيقة الأوضاع العالمية ، فضلا عما أكدته الحرب وتطوراتها من أن الحل النهائى للصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن ان يتحقق من خلال الصراع العسكرى أو باستخدام القوة المسلحة وحدها ، وبالتالى تأكدت الحاجة إلى ضرورة السعى من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع بل أن الحرب قد فتحت فعلا الطريق الذى كان مغلقا أمام عملية التسوية السلمية الشاملة .

ورغم وضوح هذه الأوضاع والمعطيات فلم تستطع الدول التى رفضت مسيرة السلام المصرية ورفضت أسلوب مصر العقلانى والمتطور فى معالجة قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، أن تقدم أى حلول بديلة للحل المصرى للصراع . ورغم أن هذه الدول كانت تدرك استحالة اللجوء إلى الحل العسكرى من الناحية العملية كوسيلة

أساسية لحل الصراع ، إلا أنها لأسباب خاصة بها .. بعضها يتعلق بصميم التوازنات الداخلية فى كل دولة وبعضها يتعلق بالتوازن الاقليمى العربى .. رفضت الحل المصرى ربما لا لشىء إلا لكونه مصريا وأكتفت بهذا الرفض دون أى تحرك أو عمل ايجابى ، ووقفت جامدة دون أى مبادرات سياسية خلاقة تتجاوز أوجه القصور التى تدعى وجودها فى الصيغة المصرية أو طرح صيغة بديلة بشرط أن تكون مقبولة من كل الاطراف المعنية .

فى هذه الظروف التى قوطعت فيها مصر من جانب الدول العربية ، والتى أنشغلت فيها العراق بالحرب مع إيران عام ١٩٨٠ ، والتى ركزت فيها سوريا كل طاقاتها فى فى لبنان .. تركت إسرائيل لتعربد فى المنطقة فتتدخل فى لبنان ، وتهدد بالحرب مع سوريا ثم تهاجم المفاعل الذرى العراقى فى عام ١٩٨١ مستفيدة من كل عوامل التمزق والخلاف العربى .

كان العالم العربى فى أمس الحاجة للجهد السياسى الجاد والدراسات الموضوعية البعيدة عن الأهواء والاطماع الذاتية .. والخاضعة لتأثير التوازنات الدولية ، مع تحليل سليم للأوضاع الاقليمية وبحث حقيقى لافضل أساليب توظيف الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى سبيل التوصل إلى حل سلمى للصراع العربى الإسرائيلى ، يضمن الحقوق العربية كاملة والتى تتمثل فى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ والأعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإنشاء دولتة المستقلة والتى حاولت مصر جهد طاقاتها ان تفتح الطريق نحو تحقيقها لم تكن قادرة بمفردها على مواجهة كل العوائق القائمة .. كما لم تكن تمتلك حق اصدار الكلمة الأخيرة والقرارات العربية النهائية فى مثل هذه القضايا المصيرية .

٢ - موازين القوى العربية :

أهملت الدول العربية كل هذه القضايا القومية ، وتفرغت لاعاقة المسيرة المصرية وخطوات السلام التى تتبعها مع إسرائيل .. الأمر الذى لا يعكس مجرد خلافا مصريا عربيا بشأن هذه الخطوات التى أتخذتها مصر ولكنه يكشف عن

مضمون آخر يعكس صراعا عربيا ضد مصر من أجل تغيير موازين القوى فى المنطقة العربية .ومحاولة خلق توازنات نسبية جديدة بين الدول العربية خاصة فى ضوء تزايد القوة النسبية لدول البترول كالسعودية والعراق كأحد نتائج حرب أكتوبر١٩٧٣ .. بينما كانت مصر تواجه مشكلات اقتصادية ناجمة عن الحروب التى خاضتها ضد إسرائيل وتحاول جاهدة ان تتجاوزها .

وكانت هزيمة يونيه ١٩٦٧ قد نالت فعلا من المكانة المصرية دوليا وعربيا .. وهو وضع كان يرضى بعض الدول العربية ، ولكن جاء نصر أكتوبر ٧٣ ليعيد لمصر مكانتها الطبيعية ويضيف المزيد لرصيدها الدولى الأمر الذى أثار قلق بعض النظم العربية .

لذلك فان حقيقة الصراع الذى أثارته الدول العربية مع مصر لم يكن من أجل اعتراضها على مسيرة السلام أو صراعا على الزعامة العربية .. ولكنه كان فى الاساس مقاومة للزعامة المصرية القائمة فعلا من خلال حصارها ومحاولة إضعافها اقتصاديا وسياسيا ، وذلك من جانب هذه النظم التى بدأت تستشعر بعض القوة والرغبة فى التأثير أو مشاركة مصر فى دورها القيادى . إن هذه النظم كانت تتطلع لدور أكبر وأكثر قيمة فى العمل العربى المشترك .

والغريب فى أمر العلاقات العربية العربية فى هذه المرحلة هو اتسامها بمزيد من التفكك وإزدياد مظاهر الشقاق والتمزق بشكل غير مسبوق .. ولم يجمع العرب على شىء فى ذلك الوقت سوى الوقوف ضد مسيرة السلام المصرية بشكل مغرق فى السلبية والضعف .. تاركة عوامل التمزق تنهش الجسد العربى . هكذا ظلت التوازنات العربية الجديدة تتسم بعدم الاستقرار وتشيع فيها السيولة حتى قرب نهاية عام ١٩٨٠ عندما بدأت التحالفات العربية تتضح مع إنعقاد قمة عمان .

ورغم كل هذه التطورات والأحداث بشأن العلاقات المصرية العربية .. فقد ظلت مصر هى القلب بالنسبة للعالم العربى .. بيدها مفتاح الأحداث .. قوته من قوتها وضعفه من ضعفها . لقد ظل الموقف المصرى من القضايا العربية – رغم القطيعة العربية – له مغزاه ودلالاته التى تمس مصير العالم العربى ككل .

والواقع ان علاقة مصر بالعالم العربى .. علاقة لها سمات خاصة وثابته لأنها مستمدة من وضع مصر المتميز تاريخيا وسياسيا وثقافيا فى العالم العربى . هذا الوضع - وضع الدولة التى شاء لها القدر أن تحتل مكان الصدارة - معناه أن مصر هى التى أخذت على عاتقها الدور الأكبر فى تحرير العالم العربى ودعم استقلاله .

ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى تستند إلى حقيقة هامة .. وهى أن مصر على الدوام .. التى تصدت لأخذ زمام " المبادرة " فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية .. لتحقيق أكبر أهداف القومية العربية .. وأعزها لديهم .. وهو هدف الوحدة العربية وظلت مصر الجادة - رغم كل الدعاوى - القاسم المشترك الأعظم بين كافة التجارب الوحدوية التى شهدها العالم العربى المعاصر .

كانت مصر هى التى بادرت بالمواجهة العسكرية ضد اسرائيل والصهيونية .. وتحملت أكثر من أى بلد عربى آخر أقس التضحيات البشرية والمادية والمعنوية ، وإذا كانت مصر قد بادرت بشق طريق جديد لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل فلقد كان من المنطقى والطبيعى وبحكم التاريخ أن يكون هذا الدور .. دور مصر لأن أحد غيرها من الدول العربية لم يكن لديه العزم أو القدرة على أخذ زمام المبادرة أو حتى الرؤية الثاقبة لتصور مابعدها .

٣ - مصر تحدد مسارها :

فى ظل هذه الخلفيات المصرية وفى ضوء المواقف العربية الرافضة لسياسة مصر دار نقاش طويل فى مصر حول شكل السياسة المصرية الجديدة تجاه الموقف العربى ضدها .. وظهر تياران أساسيان فى هذا الشأن :

الاول : إتخاذ موقف التنديد والاستنكار لموقف العرب تجاه مصر .

الثانى : المطالبة بفتح الحوار والنقاش الهادىء الموضوعى بشأن هذا الموقف .

ورغم اختلاف التيارين .. إلا أنهما أجمعا على رفض نمط السلوك العربى الذى أدى إلى وقوع العلاقات المصرية العربية .. ودعى إلى تخلى العرب عن هذا النمط الذى إعتمد على الشعارات الخالية من أى مضمون .. ذلك لأن التمسك بهذا النمط قد حمّل شعب مصر خسائر وتضحيات جديدة .. كان فى أمس الحاجة إليها .. من ناحية أخرى فان استمرار التمسك بهذا السلوك .. لم يكن ملائما للواقع العربى والعالمى .. ونتيجته المباشرة هى تعميق التناقضات وزيادة التمزق . هكذا طالب الفريقان بسياسة مصرية جديدة تجاه العالم العربى .. فى إطار عدم التمسك بالقطيعة الكاملة من جانب مصر تجاه العالم العربى .. دون أن يعنى ذلك أن تفتح مصر ذراعيها لمعارضيها ومهاجميها خاصة على الصعيد الرسمى .

رغم مناخ الحوار والنقاش الذى ساد مصر تجاه موقف العرب منها والذى أمتد خلال عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .. إلا أنه كان هناك شبه إجماع مصرى على أن عروبة مصر قضية لاتخضع للمناقشة .. وأن مصر ستظل ملتزمة بالدفاع عن العالم العربى باعتبارها جزء منه .. متمسكة بحل عادل للقضية الفلسطينية .. مطالبة بانسحاب إسرائيل من كل الاراضى العربية المحتلة .. مستعدة لإقامة الجسور مع الشقيقات العربيات إن أرادت .

ولما كانت الدول العربية لاتعرف الطريق الصحيح للعمل العربى السليم .. فقد كان على مصر أن تعطى المثل .. وهنا ثار تساؤل فى المجتمع المصرى وقتئذ حول كيفية تحقيق ذلك . هل يكون باقامة المجتمع النموذجى فى مصر إجتماعيا وسياسيا ، حيث تتسبب جمود التطور الاجتماعى والاقتصادى وضعف ديمقراطية الحكم و استقراره فى كثير من النظم العربيــة .. فى كثير من أوجه التخلف العربى ؟

أم يكون ذلك – إضافة للمعنى السابق – باستمرار مصر فى سياستها تجاه السلام فى الشرق الأوسط ، والاصرار على مواصلة مسيرتها فى هذا الاتجاه ، وتحقيق النجاح فى هذه السياسة بحل المشكلة الفلسطينية .. بذلك يقتنع العرب بصحة الخط السياسى المصرى .. الذى كان سببا رئيسيا فى تأزم علاقات مصر بالعالم العربى .. ويعود التضامن العربى مرة أخرى .

كان هناك رأى ثالث يقول بضرورة العمل على تصحيح الوضع الغير متكافىء بين مصر والعرب .. خاصة مع ما كانت مصر تعانيه من ضائقة إقتصادية أتاحت الفرصة لاستغلالها فى الخلاف بينها وبين بعض الدول العربية .. التى تسعى حكومتها لتحقيق أهداف ذاتيه غير قومية .. وأن وجود علاقات متكافئة بين مصر والعرب كان بالقطع سيؤدى إلى وقف هذا الخلل ومايترتب عليه من تعقيدات ومشكلات .

وفى الحقيقة فان مسار مصر السياسى فى المجال العربى بعد أزمة العلاقات مع العرب .. قد تميز قبل رحيل الرئيس السادات .. و استمر فى عهده الرئيس مبارك .. بخليط متجانس من هذه التوجهات .. التى حققت نجاحات أساسية فى مختلف الاتجاهات .

مصر تواصل مسيرتها القومية

١ - جوهر المسيرة .. القضية الفلسطينية :

اذا تتبعنا مسيرة السلام المصرية – بعد توقيع معاهدة السلام – سوف نجد أن جهودها هى إمتداد لدورها الطليعى .. و استمرار لتحملها مسئولياتها القومية والتاريخية .. حصرت أهدافها وحددتها فى استكمال تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة .. وتحقيق الحكم الذاتى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل فى ظل ظروف أمن وسلام .. يشمل كل منطقة الشرق الاوسط ، على اسس من العدل والاعتراف المتبادل .

ولم تكن مصر وحدها فى مسيرة السلام .. بل ساندها وعضدها اجماع دولى تمثل فى تأييد دول العالم ، سواء كان هذا التأييد ثنائيا بين مصر ودول أخرى ، أو إقليميا فى منظمة الوحدة الافريقية أو عالميا فى الأمم المتحدة . فقد لاقت مصر إجماعاً دولياً فى تأييد مبادرة السلام وإتفاقياته .. بينما واجهت إسرائيل إدانه

شاملة لسياساتها العدوانية .. سواء بشأن إقامة المستعمرات فى الاراضى العربية المحتلة وضم القدس العربية فضلا عن الاجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فى الضفة والقطاع .

ولاشك أن قضية الشعب الفلسطينى .. هى لب وجوهر النزاع فى الشرق الاوسط ، من أجلها قامت حروب أربع .. وفى سبيلها بذلت مصر الجهد والمال والرجال .. ومن أجلها قام الرئيس السادات بمبادرته التاريخية للسلام ، التى شكلت منهجا جديداً تماما ، وثورة فى طرق علاج وحل المنازعات الدولية .. بهدف استرداد الارض و استعادة الحقوق لنا ، وإنما نحن المصرين طلاب عدل ننشده ممثلا فى الحقوق العربي المشروعه .

لقد سجل التاريخ للرئيس السادات أنه فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ وقف فى الكينست الإسرائيلى يوجه خطابه ، مطالبا بتسوية عادلة شاملة للنزاع فى الشرق الأوسط .. مؤكداً بعبارات واضحة .. أهمية المشكلة الفلسطينية ومركزيتها فى هذا النزاع .. مكرراً " أن قضية شعب فلسطين وحقوقه المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل أو افكار من أحد .. بل أنها واقع استقبله المجتمع الدولى بالتأييد والمساندة والاعتراف .. إن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهرة ، وطالما بقيت معلقة دون حل .. فسوف تتزايد حدة الصراع ويتصاعد ليبلغ أبعادا جديدة .. إن السلام لايمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين .. وانه لخطأ جسيم لايعلم مداه أحد ان يغض النظر عن تلك القضية .. فلا يمكن أن يستقر السلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية أدار العالم كله لها ظهره .. ولايمكن الدخول فى حلقة مفرغة مع الحق الفلسطينى .. ومع كل الضمانات الدولية المطلوبة لايجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة تحتاج إلى معونة كل دول العالم لقيامها " .

هنا علينا أن نتذكر أن الأمر قد توقف عند هذا الطرح فحسب .. بل أن المبادرات والمقترحات المصرية التى تلت ذلك أكدت دائما على ضرورة حماية الحقوق الفلسطينية المشروعة . بدءاً من مؤتمر القاهرة التحضيرى فى ديسمبر ١٩٧٧ حين وجهت الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للحضور على قدم المساواه مع جميع

الأطراف الاخرى بما فى ذلك إسرائيل .. ولكن ظل مقعدها خاليا .. مروراً بمؤتمر القمة فى الاسماعيلية (٢٤ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧) حين صرح الرئيس السادات بأن الموقف المصرى يتلخص فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. ثم موقف مصر فى اللجنة السياسية التى إنعقدت فى القدس (يناير ١٩٧٨) والذى طالب بتحقيق " تسوية عادله ، تغطى جميع أوجه المشكلة الفلسطينية على أساس من حق تقرير المصير ، ذلك بمشاركة مصر والاردن وإسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى .

من ناحية أخرى .. فقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى كسب التأييد الأمريكى للخط السياسى المصرى فيما يختص بالمسألة الفلسطينية .. وإعتبارها مشكلة سياسية تمثل لب النزاع فى الشرق الأوسط .. وأنه لايمكن التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة دون حل هذه المشكلة حلا عادلا على أساس ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولى والشرعية الدولية .

وكان طبيعيا أن يظل الموقف المصرى حول المشاركة الفلسطينية ثابتا خلال جميع مراحل المفاوضات التى عقدت منذ عام ١٩٧٨ ..فقد أعلنت مصر موقفها بجلاء تام لالبس فيه عندما إنعقد مؤتمر القمة الثلاثى فى سبتمبر ١٩٧٨ . ويتلخص هذا الموقف المصرى المعلن ..أنه لاتسوية جزئية .. وأنه لايمكن الوصول إلى اتفاق دون أن تمهد للفلسطينيين الطريق لكى يستخدموا حقهم الذى لاينازع فى تقرير المصير داخل إطار حل كلى شامل . وقد حقق ذلك اطار كامب ديفيد الموقع فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ بواشنطن .. والذى نص على أن المفاوضات حول المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، يجب أن يكون بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى وإسرائيل ومصر والاردن .

كذلك نص الاطار فى جزئه الخاص بـ " الضفة الغربية وغزة " على اجراء ترتيبات إنتقالية لمدة لاتزيد عن خمس سنوات .. يقوم خلالها نظام للحكم الذاتى الكامل .. وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية فور إنتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى إنتخابا حراً من قبل السكان لتحل محل السلطة العسكرية القائمة .

وأما الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية المحتلة فيبدأ مع بداية الفترة الانتقالية بينما تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة فى ميعاد أقصاه العام الثالث من الفترة الانتقالية ويجب أن يعترف الحل الذى تسفر عنه المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

ان المنطلق الذى قام عليه هذا الاطار هو أن تبدأ اجراءات سلمية خلال الفترة الانتقالية لتمهد الطريق لحل عادل للمشكلة الفلسطينية متضمنا الحفاظ على الحقوق المشروعة وعلى اهتمامات الأمن لجميع الأطراف بما فى ذلك إسرائيل والفلسطينيين .

هكذا استمرت مصر لاتتخلى أو تخرج عن المنطلقات الثابتة التى تشكل ركائز حل القضية الفلسطينية ، كما ارساها المجتمع الدولى . وهى الركائز التى أسهمت مصر إسهاما رئيسيا فى طرحها وفى جمع كلمة العالم كله حولها .. إن هذه الركائز التى لايملك أحد التفريط فيها تمثل صمام الأمان لأى تسوية سلمية ، بل هى تمثل جوهر التسوية السلمية ذاتها .. التى يجب أن تقوم على إنهاء الاحتلال الأجنبى للاراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة .. والاعتراف بالحقوق الأصلية الثابتة للشعب الفلسطينى .

من هذا المنطلق وقعت مصر وثيقة كامب ديفيد ، باعتبارها خطوة على الطريق الصحيح .. تفتح باب التعامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين .. على أساس احترام الشرعية الدولية حتى يمكن لكل من الشعبين .. أن يعى أهمية التعايش السلمى وضرورة التعاون الايجابى فيما بينهما .

إن مصر حينما بدأت مفاوضاتها مع إسرائيل فى مايو ٧٩ ، بشأن الحكم الذاتى والترتيبات الانتقالية ، كان يحدوها الأمل - بالرغم من حملات التشهير والتعريض العربية - أن تتمكن من رفع المعاناه عن الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة .. وأن تدفع به - خلال مرحلة إنتقالية - إلى مركز الحكم فى أرضه .. والى الجلوس على قدم المساواه مع الحكومة الإسرائيلية لمناقشة حاضر الامور والاعداد لمستقبلها .

واذا كانت مصر تصر دائما على علاج القضية الفلسطينية بعيداً عن المهاترات والمزايدات – فهى تفعل ذلك عن اقتناع بأن تحقيق الامن والاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط ، يتوقف على حل القضية الفلسطينية .. ومن هنا فان مصر لم تدع ولم تقترح أبداً أن تنفرد بالحل ، بل أنها رحبت دائما بكافة المبادرات التى تتم نحو هذا الهدف .. والتى تأخذ فى الاعتبار أمرين أساسيين هما : أن تكون مكملة ومعززة للجهود التى بذلت فعلا ولاتزال تبذل على صعيد الحل السلمى للمشكلة ، **وأن تستند على عدة ثوابت هامة :**

- الحق الأصيل للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة فى فلسطين شأن حق كل الشعوب فى الاستقلال .
- أن حل القضية الفلسطينية ، يجب أن يأخذ فى الاعتبار تنفيذ كافة مبادىء ونصوص قرارات مجلس الأمن المعنيه وخاصة القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والذى ينص على عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة واحترام سيادة وسلامة أراضى ووجود جميع دول المنطقة .
- ان الأمن فى المنطقة هو أمن جميع الأطراف .. وليس أمن إسرائيل وحدها .. وأنه لايمكن أن يتحقق الامن الحقيقى لطرف على حساب أمن أو حقوق أطراف أخرى .

ان هذا الطرح الواضح إنما يؤكد ان مصر قد إلتزمت فى كل الاوقات طريق السلام إيمانا منها بالمبادىء والأهداف السامية التى قامت الامم المتحدة على اساسها وهى فى ممارستها لسياستها الخارجية صادقة مع نفسها ، مخلصة للمبادىء التى تؤمن بها مستمرة فى أداء دورها الحضارى ، الذى تقوم به منذ فجر التاريخ .

٢ - المسيرة والعلاقات المصرية العميقة :

شهدت الفترة خلال عامى ٨٠ ، ١٩٨١ حتى رحيل الرئيس السادات تطورات مختلفة فى الاوضاع العربية .. والمصرية العربية .. خاصة بعد أن أظهرت قمة عمان

العربية الحادية عشرة .. حقيقة الاوضاع العربية وشكل التحالفات القائمة .. كما عكست بعض مدلولات هامة للموقف المصرى على الساحة العربية كشفت قمة عمان التى عقدت فى نوفمبر ١٩٨٠ التحالفات العربية المتنافسة .. ليس فقط فى ظل مقاطعة مصر .. لكن كذلك فى ظل الحرب العراقية الايرانية ، التى ساعدت إلى حد كبير على إيضاح المواقف العربية المختلفة وفرزها .

فقد كشفت قمة عمان عن وجود حلفين عربيين متنافسين :

الاول : وكانت تقوده السعودية والعراق .. ويضم دول الخليج العربية والاردن والمغرب وتونس . وكان لأحداث الحرب العراقية الايرانية دورها فيما حدث من تقارب بين هذه الدول وصل إلى مستوى التنسيق الكامل .

والثانى : وضم دول جبهة الصمود والتصدى .. التى أظهرت تعاطفا مع ايران إبان حرب الخليج الاولى .. وكانت عاملا قويا فى تعميق الفجوة بين الحلفين .. لذلك قاطعت هذه المجموعة الدول العربية قمة عمان وكانت تضم أساساً سوريا وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر .

وفى مواجهة هذين الحلفين ، وقفت مصر وحدها تمثل الاتجاه العربى الثالث الداعى إلى تسوية أزمة الشرق الأوسط على أساس صيغة كامب ديفيد .. ولم يؤيدها سوى سلطنة عمان .. بينما استمرت السودان والصومال فى الحفاظ على علاقاتهما مع مصر ولذلك قررت جبهة الصمود والتصدى فى ابريل ١٩٨٠ قطع العلاقات مع الدول الثلاث بسبب تعاونها مع مصر .

ورغم السحب الكثيفه التى غطت العلاقات المصرية العربية .. فلم يخل الامر من ظهور بعض البشائر فى الافاق لتطور فى العلاقة بين العديد من الدول العربية وبين مصر خاصة بعد موقف مصر القومى إلى جانب العراق .. وماجرى معها من مباحثات عسكرية بشأن مايمكن أن تقدمه مصر من دعم عسكرى للعراق يتضمن الأسلحة والمعدات والذخائر فى حربها ضد ايران .. الامر الذى فتح باب التفكير أمام دول عربية أخرى بشأن إحتمال عودة العلاقات مع مصر .والتى ازدادت إمكانية تحقيقه .. مع حالة الجمود التى أحاطت – فى ذلك الوقت بأزمة الشرق الاوسط ومفاوضات الحكم الذاتى .

في ظل هذه الظروف العربية .. استمر السؤال عن " البدائل العربية " مطروحاً على الساحة دون أن يجد أى إجابة شافية حوله .. وماذا يمكن للدول العربية التى اتخذت موقف الرفض للاختيارات السياسية المصرية .. بدءاً من مبادرة السلام للرئيس السادات .. أن تفعله أو تقدمه !

كان البديل الأول من الناحية الجدلية - هو بديل الحرب وهو بديل إصطدم بشدة بحقائق هامة تتعلق بمدى قدرة الجانب العربى على المغامرة العسكرية .. والدخول فى حرب طويلة الأمد مع إسرائيل .. وطبيعة الدور والمدى الذى يسمح باستخدام القوة العسكرية فى ظل الظروف الدولية التى كانت سائدة . وكان لابد من إعادة النظر بشكل جذرى فى منطقة استخدام القدرات العربية بفاعلية بعد إختيار مصر الدخول فى التسوية السلمية .. ومصر بالقطع هى " مفتاح الحرب " فى المنطقة على الجانب العربى .. كما أكدت الأحداث - فى السنوات التالية أنها " مفتاح السلام " .

من ناحية أخرى فإن توقف فاعلية الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل ، لانشغال العراق فى حربها ضد ايران .. وإنشغال سوريا بالأحوال المتردية فى لبنان .. كان يتطلب تفرغا سوريا وعراقيا لهذه الجبهة وقدرا من التعاون الاساسى فى العمل المشترك لما يعنيه ذلك من مضاعفة فاعليه القوة العربية فى هذه الجبهة ، فضلا عما يضيفه هذا التعاون من عمق استراتيجى لها .. غير أن ذلك لم يكن ليحدث أبدا فى ظل العلاقات السورية العراقية المقطوعة .. وبالتالى ظلت آلة الحرب الإسرائيلية هى صاحبة التفوق .. فكان من العبث المناداه باستخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل او تصور وقوع جولة مسلحة جديدة أن تكون مصر طرفا أساسيا فيها.

هكذا لم يبق صالحا على الساحة العربية .. سوى البديل الثانى الخاص بالنهج المصرى تجاه السلام .. وهو بديل لم يكن يسمح - حتى ذلك الوقت - بخلق

توازن اقليمى لصالح العرب لانفراد مصر به ففى ظل الظروف التى كانت سائدة .. لم يكن ممكنا للاختيارات المصرية وحدها .. أن تحقق التوازن المنشود فى المنطقة.. فى مواجهة تحالف امريكى إسرائيلى .. بدأ يأخذ شكلا جديدا فى ظل الادارة الامريكية الجديدة لـ رونالد ريجان التى بدأت مع بداية عام ١٩٨٠-.. فى مقابل تمزق عربى شامل يزداد استفحالا .. ويحاول أن يتستر خلف ستار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. بينما كان الواقع يؤكد ان قوى عربية عديدة قد استغلت هذا الستار ، للتخلى عن إلتزاماتها القديمة .. بينما كان الواجب على قيادات الرفض العربية .. اذا كانت جادة فى رفضها وسلوكها المضاد لمصر .. أن تعمل أولا على إعادة التوازن لصالح الطرف العربى أمر لو نجحوا فى تحقيقه بمعزل عن مصر لكان له أثره الكبير لصالح القضية العربية بل ولصالح السياسية المصرية ذاتها .. والتى كانت مازالت تعمل بجد من أجل حل مشكلة الشعب الفلسطينى . فمثل هذا التوازن يعنى تقوية موقف مصر فى مواجهة إسرائيل حتى وإن لم تكن مصر مساهمة فيه .

خلاصة ذلك أنه لم يكن هناك بدائل متاحة لاختلال التوازنات العربية اختلالا أساسيا لصالح إسرائيل .. بينما تتطلب عملية التفاوض وجود توازن مقبول .. وإلا سوف ينعكس الخلل القائم على المفاوضات وتأتى نتائجها معبرة عنه .

ولم يكن هناك طريق يقود العرب إلى موقف متوازن يساعد على تحريك القضية لصالهم سوى من خلال أحد البدلين التاليين :-

الاول : عودة مصر إلى الجانب العربى .

الثانى : تحقيق تضامن أو وحدة بين العراق وسوريا .

وكان البديلات خاصة البديل الثانى فى حاجة إلى جهود غير عادية حتى تتحول من بدائل أيدلوجية إلى إختيار عملى يعيد الفاعلية للساحة العربية .

الجمود فى علاقات السلام

١ - إسرائيل والساحة الخالية :

فى ظل هذه الاوضاع العربية الممزقة وجدت إسرائيل الساحة خالية أمامها والفرصة متاحة لكى تحقق أهدافها وتنفذ مخططاتها فى الاراضى العربية المحتلة وفى غيرها لذلك سرعان ماأعلنت أنها ستقيم العديد من المستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة .. وبدأت تعمل على تعزيز الأمر الواقع فيها من خلال تصعيد النشاط الاستيطانى .. والسماح لليهود بشراء الاراضى فى الضفة ، واقرار حقهم فى الاستيطان .. وذلك للحيلوله دون استقلال هذه المناطق فى المستقبل .

وقد عارضت مصر سياسة إسرائيل الاستيطانية بشدة باعتبارها عمل منافى لمبادىء وروح كامب ديفيد وعمل غير شرعى يجب إزالته عند التسوية النهائية والواقع أن هذا الموقف المصرى الواضح والحاسم والعادل .. سرعان ماترك أثره وإنعكاساته على الرأى العام العالمى .. حيث تعرضت حكومة إسرائيل لنقد شديد فى الصحافة العالمية والغربية .. فكتبت الفاينانشيال تايمز فى مارس ١٩٨٠ تقول انه سيكون من قصر النظر من جانب مناحم بيجن أن يتمسك بعدم مرونة سياسته الخاصة بالمستوطنات .. حتى لايعرض معاهدة السلام للخطر ، ويترك القضية التى تشكل جوهر الصراع بلا حل .. وأضافت الجريدة قولها أن إسرائيل بانتهاجها سياسات يحتمل أن تؤدى إلى وصول مفاوضات الحكم الذاتى إلى طريق مسدود .. فانها تثير بذلك احتمال أن يقل تعاطف الولايات المتحدة مع المصالح الإسرائيلية .. عما كان عليه الوضع فى الماضى .

كان هناك خلاف أساسى بين مصر وإسرائيل حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ومعنى الحكم الذاتى وتقرير مصير الفلسطينيين . فمصر منذ البداية تعتبر أن الحكم الذاتى هو الطريق لاقامة دولة فلسطينية فى النهاية أو حتى على الأقل أن تصبح امكانية قيام هذه الدولة قائمة فعلا .. مما يجعل هذا الأمر خياراً متاحاً أمام الفلسطينيين .

أما الجانب الإسرائيلى فقد كان يعتبر الحكم الذاتى .. حلا وسطا يترك للدولة اليهودية حقوقه ومسئوليات دائمة فى الضفة الغربية .. وأن جوهر الصراع العربى الإسرائيلى ليس المشكلة الفلسطينية .. ولكن هو رفض العرب لقبول دولة إسرائيل . وقد رفضت إسرائيل وجه نظر مصر بشأن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي .. وترى أن الحكم الذاتى يجب أن يكون هو الوضع النهائى فى الضفة الغربية .

وفى الوقت الذى كان المفاوض المصرى يرى أن سلطة الحكم الذاتى ينبغى أن تمتد لتشمل كافة مناطق الضفة الغربية ، واعتبار القدس احدى الدوائر الانتخابية التى يشرف عليها الحكم الذاتى .

رأت إسرائيل انه لاتراجع عن القرار .. الذى سبق أن اتخذته الحكومة الإسرائيلية فى يوليو ١٩٦٧ .. والذى نص على أن القدس مدينة موحدة وغير قابلة للتقسيم .. وأنها " عاصمة إسرائيل الأبدية " وكان لابد لجهد مشترك مصرى امريكى أكثر نشاطا وفاعلية .. يقابله مرونة إسرائيلية كافية لتحريك الموقف المجمد .. حتى يمكن إتمام مفاوضات الحكم الذاتى بنجاح غير أن هذا المسار لم يكن يملك عناصر النجاح الكافية .. فى ظل الظروف التى كانت قائمة وقتئذ .. حيث كانت المفاوضات قد وصلت بعد مدة ليست بالقصيرة – إلى طريق شبه مسدود تعترضه العراقيل الإسرائيلية الكثيرة التى عطلت المسيرة أكثر من مرة .

أحدث هذا الوضع ردود فعل عالمية ضد إسرائيل .. حتى أن مجلة " كريستيان ساينس مونيتور " الأمريكية انتقدت بشدة سياسة إسرائيل فى مقال نشرته فى أغسطس ١٩٨٠ ذكر فيه أن الرئيس السادات قطع محادثات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. نتيجة للقرارات العديدة التى اتخذتها حكومة إسرائيل .. بشأن نقل مكتب رئيس الوزراء إلى القدس الشرقية .. وإعلانها مشروع تكون مدينة القدس بموجبه مدينة موحده دون تقسيم وعاصمة لإسرائيل .
ان أصدقاء إسرائيل ومؤيديها فى الخارج قد انتابهم احساس متزايد بالاحباط ازاء سياسة أخذت فى تحدي القانون الدولى وحقوق الآخرين ووجهة نظر حلفائها

الأمريكيين وقالت المجلة " عندما يفكر المرء فى سياسة المستوطنات الإسرائيلية بصفة خاصة يجد من العسير تجنب التوصل إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل تميل إلى سياسة الضم بالقوة ليس للقدس الشرقية – التى يثار حولها النزاع – فحسب ، وانما للضفة الغربية وقطاع غزة بأسره ان الطريق الذى تسير فيه إسرائيل قد ساعد على زيادة راديكالية العرب فى الضفة الغربية .. وتفاقم اعمال العنف وقطع محادثات الحكم الذاتى .

وتساءلت المجلة " هل حقا تريد إسرائيل السلام ؟ أم أنها على استعداد لمجابهة جولة لانهاية لها من الأعمال العدائية في سبيل التشبث بما يصفه بيجن عن خطأ بأنه " تحرير أرض وليس احتلالها ! "

لقد كافح المفاوض المصري على مدى عام كامل من أجل قيام الحكم الذاتى الصحيح للفلسطينيين .. حكما ذاتيا يشمل الارض ومن عليها ، يعطى السلطة لأهلها على مرافقة الحياة تنسحب فيها سلطات الاحتلال عسكرية ومدنية انه نظام يشكل فى اجمالية الهياكل والأطراف التى تمتلىء بالارادة الفلسطينية .. التى تعمل من اجل الصالح الفلسطينى .

غير أنه مع نهاية عام ١٩٨٠ اتضح ان الطريق قد إزداد وعورة وأنه من الصعب المضى فى المفاوضات ولم يعد هناك جدوى من دفعها وتطويرها فبينما تمارس إسرائيل سياسات استيطانية فى الأراضى المحتلة لاتعكس أى نوايا طيبة أو مشجعه على الاعتراف بسلطة فلسطينية مستقبلية للادارة الذاتية .. كانت الولايات المتحدة مشغولة بما ترتب على انتخابات الرئاسة الامريكية من تغيرات فى الادارة والسياسة الخارجية .

٢ - ادارة ريجان وسلام الشرق الأوسط :

كان الرئيس رونالد ريجان قد تولى مقاليد الرئاسة الأمريكية خلفا للرئيس كارتر .. ورغم وجود نقطة إنطلاق مشتركة تجمع بين الاطراف المشاركة فى عملية السلام هى اطار كامب ديفيد .. باعتباره أول أسلوب محدد جاء بفعل المفاوضات ..

التى هى أداة رئيسية فى التوصل إلى حل سلمى للازمة .. متفق عليه ومقنن باتفاقيات موقعه من جانب اطراف رئيسية فى الصراع فان كان ضروريا ان تقوم الادارة الامريكية الجديدة بعملية مراجعة شاملة تتطلب وقتا فضلا عن ضرورة وجود اختلافات بين رئيس وآخر خاصة مايتصل منها بالخصائص الفردية لكل رئيس وميوله وأفكاره الشخصية والحزب الذى ينتمى اليه ، والقوة السياسية التى يستند اليها فى اتخاذ قراراته .

ومن المؤكد أن ريجان كان مختلفا عن كارتر تماما .. حيث ركز من البداية على تشديدالمواجهة مع الاتحاد السوفيتى ، وعلى استعادة القوة الأمريكية فى العالم .. وطمأنه الاوساط الصهيونية فى الولايات المتحدة بدعمه الكامل لإسرائيل .

ولم تكن توجيهات ريجان هى السبب الوحيد فى ضرورة إعادة النظر ، وفتح ملفات تسوية أزمة الشرق الأوسط .. فقد كانت هناك أسباب أخرى تعلقت بموقف الأطراف الاخرى .. فالحكومة الإسرائيليه كانت تواجه أزمات داخلية وزارية ، ووضعا داخليا مضطربا من شأنه الاطاحه بها قبل انتهاء فترة حكمها القانونية .. خاصة بعد خروج كل من موشى ديان وزير الخارجية و إلى وفدإسرائيل فى إيجاد وصياغة معاهدة السلام .. وكذا خروج عزرا وايزمان وزير الدفاع وعضو الوفد الإسرائيلى .

أما مصر فقد استمرت حريصة على المحافظة على مسيرة السلام ، ورغم إصرارها على أن كامب ديفيد كانت لايزال هى الطريق الأفضل ، إلا أنها كانت على الاستعداد لدراسة كل مايطرح من إحتمالات كما كانت القيادة المصرية لديها قناعات واضحة بضرورة تدارك أى تغيرات فى المواقف .. وإبداء مرونه كافيه ، ولكن ليست على حساب المبادىء الأساسية للسلام التى جاءت بها الاتفاقيات .. وهى التعايش وتوفير ضمانات الامن .. والانسحاب الإسرائيلى من الاراضى المحتلة ، وحل المشكلة الفلسطينية ، بما يحقق السلام فى المنطقة على أن يعتبر كل ذلك كصفقة واحدة متكاملة لذلك سارعت القيادة المصرية إلى حث الادارة الأمريكية الجديدة على ادراك الفروق الحقيقية لما أنجزته إتفاقيات كامب ديفيد .وتقاعس إسرائيل عن الالتزام بما تعهدت به فى هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

٣ - ضرب المفاعل النووى العراقى :

ويبدو أن الدعم الأمريكى المادى والمعنوى الذى تلقته إسرائيل من الادارة الامريكية الجديدة .. قد شجعها على مواصلة سلوكها العدوانى والمعوق لمسيرة السلام الشامل .. فهى لم تكتف بما وضعته من عراقيل أمام مباحثات الحكم الذاتى وماترتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة .. بحجة قمع أعمال العنف .. بل مدت سلوكها العدوانى إلى العراق .. حين ، وجهت فى يونيه ١٩٨١ .. والعراق منشغله فى حربها مع ايران .. ضربه جويه عنيفه مفاجئه للمفاعل النووى العراقى .. الذى يقع على مسافة ٢٦ كيلو متر من بغداد حيث تم تدمير المفاعل ومنشآته . وأعلنت إسرائيل النبأ بعد وقوع الهجوم بيومين وذكرت أنها كانت تتابع بقلق تطور إنشاء المفاعل النووى العراقى وأنها حاولت عدة مرات إثناء فرنسا عن استمرار تعاونها مع العراق وإمدادها بالمفاعل والفنيين والوقود والمواد النووية. وأنه لما تأكد لإسرائيل أن المفاعل سيتحول إلى إنتاج قنبله نووية خلال الاشهر القليلة القادمة .. كما تأكد لها من تصريحات الرئيس العراقى أن المفاعل يعمل خصيصا ليستخدم إنتاجه ضد إسرائيل .. قررت إسرائيل تدمير المفاعل قبل أن يبدأ الانتاج حيث يصعب تدميرها لو بدأ مرحلة التشغيل .. لما سيؤدى له من تلوث .

أدى هذا الحادث إلى ردود فعل عنيفة فى أنحاء العالم ، كما دفع المراقبين إلى إعادة النظر فى كثير من المعادلات السياسية فى الشرق الأوسط وأتسمت ردود الفعل فى العالم العربى إزاء هذا الحادث بالانفعال والتعاطف مع العراق .. بل والمناداة ببحث إجراءات صارمة تتخذ ضد إسرائيل ، من بينها القيام بعمل إنتقامى ضد مفاعلاتها النووية وقد أشار بيان وزراء الخارجية العرب فى ١١ يونيه إلى أنه لولا المساندة الامريكية لإسرائيل لما اقدمت على هذا العمل .

أما رد الفعل المصرى تجاه العملية الإسرائيلية .. فقد إتسم بال استنكار والغضب الشديد على كافة المستويات .. خاصة وأن الهجوم وقع بعد أيام قليلة من اجتماع عقده الرئيس السادات مع مناحم بيجن فى سيناء .. الأمر الذى استغله الإسرائيليون .. وأثار غضب الرئيس السادات .. فاصدرت رئاسة الجمهورية بيانا

أحتجت فيه على هذا العمل باعتباره انتهاك للقوانين الدولية والشرعية الدولية .. كما أنه يزيد الموقف المعقد فى الشرق الاوسط تعقيداً ولايساعد على خلق مناخ السلام .

كما أعلن وزير خارجية مصر أن هذا العمل يتناقض مع معاهدة السلام واتفاقيات جنيف .. وقد قادت مصر حملة شديدة للتنديد بإسرائيل فى الامم المتحدة .. حيث استند الموقف المصرى على خطين اساسيين :

الاولى : ادانه موقف إسرائيل بوضوح وفى كافة المناسبات والمحافل وتزعم حملة الادانه فى كل مكان عن إحساس واضح بمدى خطر هذا العمل الإسرائيلى .

الثانية : تمسك مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل .. والعمل على تعميق مفهوم السلام لدى إسرائيل وتوسيع نطاقه على مستوى المنطقة باعتباره ضرورة ومسئوليه يجب ألا تترك إسرائيل تعبث بها . وانه اذا كانت مسيرة السلام قد أصيبت بانتكاسة وصدمه من جراء الغارة الإسرائيلية ضد المفاعل النووى العراقى .. فان المسيرة لم تتشتت أو يقض عليها .

واذا كان تصرف إسرائيل يتنافى مع مناخ السلام الذى زعمت أنها تشاطر مصر فى إشاعته .. فان هذا التصرف فى نظر مصر يعد انتهاكا لمعاهدة السلام .

ويمكن القول أن هذا الهجوم الجوى الإسرائيلى على المفاعل العراقى قد أحدث هزة فى مستوى العلاقات بين اطراف عديدة . فقد اهتزت العلاقات بين إسرائيل وأصدقائها بينما أشاعت روح التضامن بين أعدائها .. سواء داخل العالم العربى أو الاسلامى .. كما إشتد الاتجاه فى العالم الاسلامى نحو المطالبة بانتاج ماسمى بـ "القنبلة الاسلامية " بواسطة أحدى الدول الاسلامية كباكستان أو ليبيا .. كى تكون رصيداً استراتيجيا سياسيا وعسكريا للعالم الاسلامى .

ورغم ماخلقه هذا التصرف من إحساس عربى بالشك فى دعاوى إسرائيل ورغبتها فى أن تعيش فى سلام مع جيرانها .. ومن آثار خطيره على حركة السلام التى بدأتها مصر .. ورغم أنه أخمد تحمس بعض الدول العربية لتجربة السلام مع

إسرائيل .. إلا أنه فى نفس الوقت أشاع جواً من التضامن العربى .. الامر الذى إنعكس على العلاقات المصرية العربية .. وأوجد مبرراً لتحسين هذه العلاقات خاصة بعد حدة الموقف المصرى ضد التصرف الإسرائيلى .. وللموقف الحازم لمصر على الصعيد الدولى .. فضلا عن تصاعد الرغبة العامة فى العالم العربى لتجاوز الخلافات وتحسين العلاقات العربية / العربية بشكل عام .

رحيل الرئيس السادات

١ - مرحلة تاريخية :

فى العيد الثامن لذكرى حرب أكتوبر المجيدة .. وبعد أن بدأت مسيرة السلام الشامل .. تتحرك فى الاتجاه الصحيح .. مؤكدة للعرب أن الطريق الذى أختارته مصر .. هو الطريق الصحيح المتسم بالعقلانية والواقعية .. وأنها تعرف تماما كيف تواكب ظروف العصر سواء على المستوى العالمى أو المستوى الاقليمى .. وصولا إلى أهدافها القومية .. دون أى تنازل عنها .. فى هذا اليوم .. يوم الاحتفال بالنصر شاء القدر أن تغتال يد الاثم والغدر صاحب النصر .. الرئيس أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ .. الامر الذى أصاب شعب مصر والعالم اجمع بصدمة قاسية أثارت القلق العميق حول مصير السلام .

والواقع أن الرحيل المفاجىء للرئيس السادات قد أنهى مرحلة من أخطر المراحل فى تاريخ مصر المعاصر .. فقد تولى رئاسة الجمهورية فى عام ١٩٧٠ بعد الوفاة المفاجئة للرئيس جمال عبد الناصر .. وجابهته منذ اللحظة الأولى قضايا جيوية شديدة الحساسية .. وعلى رأسها القضية القومية الكبرى المتمثله فى استمرار الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء وباقى الأراضى العربية المحتلة .

هذه المشكلة التى تفرغ لها الرئيس عبد الناصر .. عقب هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، بتفويض كامل من الشعب المصرى .. وجاء السادات ليستكمل المسيرة خلال ظروف محلية واقليمية ودولية بالغة التشابك والتعقيد . ومن خلال مجهود دؤوب على كافة

الجبهات الداخلية والاقليمية والدولية .. استطاع الرئيس السادات أن يستجمع كافة القوى الفاعلة فى المجتمع المصرى .. وأن يضم إلى صف مصر كل القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة فى العالم العربى .. قبل أن يصدر قراره التاريخى باقتحام قناة السويس .. والعبور إلى شبة جزيرة سيناء .. وخلق واقع جديد يقلب موازين القوى الاستراتيجية فى المنطقة .. ويكسر حالة اللاسلم واللاحرب .. التى حاصرت مصر طوال السنوات الماضية .

وليس هناك شك فى أن التاريخ المصرى سيذكر له شجاعة إتخاذ هذا القرار الذى مثل فى الواقع خط النضال الوطنى المصرى ضد الاحتلال الاجنبى .. لقد جاءت حرب اكتوبر لتعبر تعبيراً بليغا عن عمق الوطنية المصرية .. وعن اصالة العسكرية المصرية التى لم تتح لها فرصة العمل الحقيقى فى الحروب السابقة .. نتجة لظروف سياسية وعسكرية ليس لها دخل فيها . و استطاعت أن تبرز فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى جدارتها بالدفاع عن تراب هذا الوطن وأن تظهر للعالم كله – فى صورة واضحة للعيان – مدى إصالة ومعدن الشعب المصرى وقدرته – عند الضرورة – على إتخاذ القرار المصيرى وتحدى المخاطر وتحقيق النصر .

وكانت هذه الحرب : فتح الطريق أمام السلام .. ليبدأ مسيرته الجادة منذ ذلك التاريخ .. وتتواصل حلقاته وتستمر تداعياته حتى يومنا هذا .. فمازالت مسيرة السلام تتحرك نحو الهدف رغم مضى عشرين عاما على حرب اكتوبر المجيدة .

و استكمالاً لقرار الحرب " التاريخى .. وفى إطار استراتيجية شاملة هدفها تحقيق الهدف القومى .. جاء القرار التاريخى الثانى الذى ارتبط باسم الرئيس السادات هو " قرار السلام " .. بقيامة بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .. والتى أدت إلى التوصل لاتفاقيات كامب ديفيد .. ثم توقيع اول معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩ . واذا كان قرار السلام قد أحدث – بعكس قرار الحرب – خلافات واسعة المدى فى العالم العربى .. فقد أكدت الأيام والسنين بعد ذلك مدى سلامة القرار وحدة الرهان الذى أقدم عليه الرئيس السادات .. والقائم على فرض حصار السلام علىإسرائيل بدلا من حصار الحرب .. وإرغامها على الانكماش داخل الحدود الدولية المعترف بها .. والتى كانت قائمة يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ .

٢ - شخصية السادات :

هذه القدرة العالية على إتخاذ القرارات المصيرية والشجاعة وبغير تردد قد كشفت فى المقابل مدى الضعف الذى كان يسود العديد من الأنظمة العربية ومدى عجزها عن المبادرة فى إتخاذ القرار . ولقد أثبتت الأيام أنه قدم لإمته مثلا عظيما يحتذى به فى إسلوب الحسم التاريخى القائم على دراسة واعية لكل الاعتبارات الاقليمية والدولية .

لقد أحدث رحيل السادات أصداء هائلة فى شتى أرجاء العالم باعتباره " فارس السلام " الذى حمل روحه على كفه من أجل تحقيق الرفاهية لشعبه والسلام والأمان لأمته . وسنقتصر هنا على عرض قليل من كثير من ردود الفعل التى عكسها حادث الاغتيال فى العالم .. وأبعاد التوقعات والمخاوف والآمال التى تداعت بفعل الصدمة القوية التى أحدثها إختفاء الرجل الذى أطلقت عليه صحيفة " نيويورك تايمز " وصف " رجل لامثيل له فى العصر الحديث " .

ويقدر ماعكس هذا العرض الشخصية الفريدة للرئيس الراحل أنور السادات والشجاعة البارزة فى اتخاذ أخطر القرارات المصيرية .. بقدر مايجعلنا نلمس عن قرب .. وتدرك مدى ثقل المسئولية الجسيمة التى حملها على كاهله الرئيس حسنى مبارك .. وهو يواصل المسيرة التى بدأها الرئيس السادات بكفاءة وإقتدار .. وأن يشق طريقه وسط أهوال الواقع وركام التحديات .. محافظا على شخصية مصر ومكانتها الدولية .. متمسكا بسياستها المبدئية وخطها الاستراتيجى .. ألا بديل عن السلام طريقا نحو النمو والتقدم والمنعة .

ونعرض فيما يلى بعض أقوال كبار المسئولين فى العالم ثم أقوال الصحف :

فقد أجمع العديد من الشخصيات العالمية .. على أن رحيل الرئيس السادات كان خسارة فادحة للسلام .. وفقداً لشخصية سياسية تتميز بالشجاعة النادرة .

فقد نشرت صحيفة التايمز البريطانية بعض آراء الشخصيات العالمية فى الحادث .. فقال هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق : " لقد ترك

السادات فراغا ليس من السهل وصفه لانه ليس من السهل أن نتخيل بديلا له .. لقد حرك السادات بلاده من الاعتماد على الاتحاد السوفيتى إلى الصداقة مع الولايات المتحدة .. وبالنسبة لنا الآن فنحن نفقد قوة عظمى للاعتدال فى الشرق الأوسط . وهذا الأمر سيتطلب نظرة جديدة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

أما جيرالد فورد الرئيس الأمريكى السابق فقال " لقد كانت الزعامة القومية للرئيس السادات أساسية لعمليات السلام " .

وقال سيرس فانس وزير خارجية أمريكا السابق : " ان فقده يمثل ضربه كبيرة لعمليات السلام فى الشرق الأوسط " وبالنسبة لمستقبل العملية .. وتوقع سايروس فانس أنه من الممكن لعمليات السلام أن تسير للأمام .. فقد ترك السادات فى حكومته آخرون قادرون على مواصلة عمليات السلام .

بالنسبة للصحافة العالمية .. فقد جاء فى مقال إفتتاحى فى الفرانكفورتر الجامينه الالمانية " لقد فقد العالم بموت الرئيس المصرى سياسيا نادراً .. كان هدفه هو المحافظة على إقرار السلام ـ- بينما ذكرت لوروا الفرنسية : أن هناك نتائج فورية وأخرى بعيدة المدى .. لهذا الاختفاء المفاجيء لرجل تمكن بفضل طاقته ووضوحه أن يُحدث توازنا فى هذه المنطقة من العالم .. تلك المنطقة التى كانت قد وصلت إلى حد الغليان من كثرة ماواجهت من حروب ومواجهات بين شعوبها ومطامع الدول الكبرى من الشرق والغرب .

بينما وصفت " الجارديان " البريطانية السادات بأنه " رجل دولة وسياسي فذ وبارز على مستوى العالم .. ولاشك أن خسارته تلقى اليأس فى قلوب الذين يتطلعون إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . "

وعلقت التايمز البريطانية على رحيل السادات بقولها " إنه رحل دون أن تطيح به ثورة أو حركة إنقلاب .. لذلك فلاتزال كل المؤسسات التى أقامها باقية وكذا الرجال الذين وضعهم فى مراكز الحكم . "

اما الهيرالد تريبيون الدولية فقد أكدت " أن إغتيال السادات وإختفاء الهامة السياسى وتأثيره النفسى .. يعد بمثابة ضربة بالغة لسياسة الولايات المتحدة فى

الشرق الأوسط .. إذ أن مصر أصبحت بمثابة حجر الزاوية فى عملية صنع السلام بين العرب وإسرائيل . "

ولعل من اكثر الامور التى لفتت نظر الصحافة العالمية .. وأشادت به .. الطريقة الحضارية التى تم فيها إنتقال السلطة فى مصر بعد رحيل السادات .. وعلقت صحيفة التايمز البريطانية .. أن عدداً كبيراً من كبار الدبلوماسيين قد أعربوا عن تقديرهم للخطوات الهادئة التى أرسى قواعدها الرئيس الراحل ، والتى مهدت الطريق أمام عملية تسليم السلطة بسهولة لخليفته الرئيس حسنى مبارك الذى تم إعداده بعناية ، والذى زادت مكانته بشكل كبير منذ أن أختير فجأة كنائب لرئيس الجمهورية .

٣ - الرئيس الجديد:

لقد كان طبيعيا .. خاصة فى مثل هذه الظروف أن تتحدث الصحافة العالمية عن خليفة السادات .. الرئيس حسنى مبارك ولذا نشرت فى ذلك الوقت مقالات عديدة تناولت لمحات من حياته وشخصيته وسياسته المستقبلية .

وتحدثت الصحف عن الرئيس الجديد قائلة أن الشعب يعرفه بطلا من أبطال حرب اكتوبر ورفيقا للسادات كنائب له على مدى ست سنوات كاملة .. لقد كان الاختيار ناجحا ، فقد أثبت حسنى مبارك فى رحلاته الكثيرة حول العالم والى العديد من عواصم أهم الدول العربية فضلا عن زياراته لدول العالم الثالث مهارة فائقة فى شرح السياسة المصرية التى انتهجها الرئيس السادات .

وقالت لوماتان الفرنسية : " أثبتت مصر فى تاريخها المعاصر قدرة غير عادية على ضبط النفس فى مواجهة المواقف الصعبة .. فبعد وفاة جمال عبد الناصر المفاجئة فى سبتمبر ٧٠ .. كان الانفعال الشعبى هائلا .. الأمر الذى آثار الخوف من وقوع اسوأ الاحتمالات .. وتوقع الجميع صراعا سياسيا كبيرا . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .. فقد استطاع أنور السادات أن يثبت وجوده .. مثيراً بذلك دهشة جميع

المراقبين .. والآن استطاع حسنى مبارك أن يكرر نفس التجربة .. ويثبت وجوده فى مصر .

وفى ذلك الوقت أصبح حديث الساعة فى الصحافة الأجنبية عن مصر والشرق الأوسط .. يدور حول السلام فى الشرق الأوسط .. والعلاقات العربية / العربية والمصرية / العربية .. والتى تمثل صلب الموضوع الذى نتناوله فى هذا الكتاب .

وسوف نحاول بين دقيقة أن نجيب من خلال الأحداث والتطورات على كل ماأثير من تساؤلات .. وأن توضح الرؤية الموضوعية العملية لاتجاهات السياسة المصرية المختلفة التى شغلت بال العالم منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا .

□□□



الفصل الثانى

سياسة
مصر بعد السادات

الفصل الثانى
سياسة مصر بعد السادات

التحديات والمهام

١ - واجهت السياسة الخارجية المصرية .. خلال العقود الثلاث التى سبقت عقد الثمانينات .. تحديين اساسيين هما:

- احتواء الأطماع الاسرائيلية .
- حل المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر نزاع الشرق الأوسط .

كانت مواجهة هذين التحديين تمثل مهمة سياسية شديدة التعقيد تواجهها مصر بسبب تعدد أوجه الصراع .. بل أنها ازدادت تعقيداً مع تفاقم الوضع العربى وإزدياد التفسخ بين العرب .. وعدم قدرة البعض منهم على تبنى مواقف عقلانية تجاه المشكلة او نبذ السياسات قصيرة النظر إزاءها .

هكذا .. كان على الجهود المصرية .. فى سعيها لحل التناقض بين الحقوق القومية المصرية الفلسطينية .. والأهداف الاسرائيلية الصهيونية .. أن تدور فى اطار معادلة صعبة .. تسعى الى إيجاد توازن بين إقتناع مصر بأن الاجماع العربى عامل هام وحيوى فى عملية السلام .. وبين ضرورة ممارسة مصر لدورها القيادى التقليدى كى تستطيع أن تكسر الجمود الذى ساد لاكثر من ثلاثين عاماً ، وأخذ كثيرا بمصالح مصر والدول العربية الأخرى .. فضلا عن مصالح الشعب الفلسطينى ذاته التى حافظت عليها مصر .. وعلى الهوية الفلسطينية والطابع الخاص بقطاع غزة ، ورفضت أن تضمه اليها .

وفى عالم تسوده علاقات متشابكة .. فإن مبادرة السلام المصرية كان لابد أن يكون لها آثار عميقة على اتساع العالم بأسره .. خصوصا فيما يتعلق بعلاقات مصر مع الدول العربية والأفريقية والدول غير المنحازة بصفة عامة .

ولابد هنا فى هذه المرحلة الدقيقة التى جاءت فى أعقاب تغير سياسى أساسى فى مصر ، أن توضح موقف مصر وأن نطرح المبادىء والمنطلقات الفلسفية التى تبناها الفكر السياسى الاستراتيجى المصرى فى ذلك الوقت وبعده .

لقد ظلت مصر - بعد أن خاضت أربعة حروب ومايزيد عن ٣٥ عاما من الصراع والمآسى وسفك الدماء .. وبعد الزيارة الشجاعة والفريدة التى قام بها الرئيس السادات لاسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ .. وبعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدولة اليهودية .. فان مصر فى عام ١٩٨٢ كانت مازالت متمسكة بإيمانها بحقوق الشعب الفلسطينى .. ولديها الاقتناع والإلتزام الذى لم يتغير منذ عام ١٩٤٨ .. كما أنها لم تكف عن الدفاع عن هذه الحقوق .. ومعارضة أى مساس بها أو بالاراضى الفلسطينية من جانب أية دولة عربية كانت أم غير عربية كذلك لم تنحرف مصر فى أى مرحلة من المراحل عن هذه الأهداف .. فظلت مواقفها تتسم بالاستمرارية والثبات والاتساق .. واذا كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ فاتحة عهد جديد لأزمة الشرق الأوسط .. فتحت الباب لأول مرة .. أمام إمكانية المصالحة بين العرب واسرائيل .. فان مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ لم تكن فى جوهرها سوى إمتداد لمنهج اكتوبر .. وإقترابا جديداً نحو حل النزاع بالطرق السلمية يقوم على أساس إسترداد كل الأراضى والحقوق العربية .

٢ - المشكلة الفلسطينية .. جوهر النزاع :

فحرب اكتوبر كانت بمثابة نقطة تحول أساسية فى الخريطة الجيوبوليتيكية للصراع فى الشرق الاوسط كله .. فقد مهدت السبل أمام سياسة مصرية سلمية وفتحت السبل نحو الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للفلسطينيين وهى لم تتوقف بعد الحرب عن السعى نحو تحقيق هذا الهدف من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية لكى تثبت أنه من الممكن تحقيقه بواسطة وسائل أخرى غير الحرب وذلك بالمفاوضة وبالحوار المتصل .. الأمر الذى تأخر الاقتناع العربى به لفترة طويلة ضاعت من عمر العرب .. فقد بدؤا فى الاقتناع بأن هذا التحول هو تحول فى

إختيار الوسائل وليس تحولا فى الأهداف .. وعلى أساس من التحليل الموضوعى لعلاقات القوى فى المنطقة وعلى الصعيد العالمى .

هكذا أصبح واضحا أن مصر تنظر الى المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع فى الشرق الأوسط وأن سلاما لايقوم على العدل ولايضمن حقوق الشعب الفلسطينى هو سلام بلامستقبل .

من هذا المنطلق بذلت مصر كل جهد ممكن لربط حل المشكلة المصرية بحل المشكلة الفلسطينية وذلك من أجل ابراز وتأكيد منهجها فى تحقيق السلام الشامل . لقد كانت وجهة النظر هذه موضع رفض من الاسرائيليين خلال المفاوضات كما أنهم عارضوا إقامة رابطة زمنية بين المسألتين ولكن هذه الرابطة كانت قائمة موضوعيا وواقعيا .

فاذا إنتقالنا الى مفاوضات الحكم الذاتى التى مارستها مصر مع اسرائيل فلم تكن مصر تقصد من ورائها التوصل الى إتفاق حول الوضع النهائى للارض الفلسطينية ولكنها كانت تسعى لاقامة حكم ذاتى فلسطينى على هذه الأرض لفترة انتقالية من خلال إتفاق حول الترتيبات الانتقالية التى سيتم وفقا لها إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .. لكى تمارس صلاحيات ومسئوليات سلطات الاحتلال من ناحية ولكى يكون لها صلاحية الاشتراك فى المفاوضات حول الوضع النهائى للاراضى الفلسطينية من جهة اخرى .

ان مصر لم تدع يوما أنها تتحدث باسم الفلسطينيين أو أن لديها تفويضا لاتخاذ القرار نيابة عنهم ولكنها كانت على اعتقاد بأن سلطة الحكم الذاتى هى التى ستعبر عن رغباتهم ومصالحهم وتمهد الطريق لممارساتهم حق تقرير المصير .. هذا فى حد ذاته قد أبرز عزم مصر الاكيد على الاستمرار – بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى التفاوض مع الاسرائيليين والأمريكيين بهدف تحقيق الحكم الذاتى الكامل للشعب الفلسطينى على أرضه وفقا لاطار كامب ديفيد .

من ناحية أخرى.. فقد كانت مصر تعتقد أن تحقيق نتائج ايجابية فى مباحثات الحكم الذاتى.. سوف يحقق تحسنا ملموسا فى الحياة التى يحياها الفلسطينيون

الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلى .. كما أنه السبيل الوحيد الذى يمكن أن يعطى مصداقية لعملية السلام وأملا للشعب الفلسطينى فى رسم مستقبله فان رفع المعاناة عن الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .. كان أمر حيويا لنجاح عملية السلام .. حيث أنه سيتحقق المناخ المناسب لتحقيق هداف السلام واذا كانت مثل هذه الأهداف الوسيطة لاتعنى انهاء كامل للاحتلال العسكرى الاسرائيلى .. ولكنها لن تقلل من حتمية إنهائه ورفض وجوده كمبدأ لاحياد عنه – كما أنها ستساعد على بدء حركة ديناميكية .. واعطاء قوة دفع للتوصل الى ترتيبات إنتقالية تؤدى بدورها الى سلام شامل .

وبنفس حرص مصر على إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للضفة والقطاع فانها ظلت تطالب بانهاء إحتلال مرتفعات الجولان السورية بنفس القوة .. أن مصر رفضت كلية ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية لاسرائيل .. إن هذه الاجراءات المنفردة تتناقض مع نص وروح إتفاقيات السلام .

٣ - الاخفاق العربى والمصالحة المصرية :

ان عدداً من الحكومات العربية ظلت توجه الانتقادات لعملية السلام المصرية بينما هى عاجزة .. ليس فقط عن التوصل الى رأى موحد تجاه عملية السلام ، بل حتى عن الاتفاق حول الاهداف التى يمكن أن ترمى إليها مثل هذه العملية . . إن هذا الاخفاق من جانب الحكومات العربية يؤكد أهمية دور مصر القيادى .

أن مصر وهى تضطلع بهذا الدور فى سعيها نحو حل سلمى عادل للنزاع العربى الاسرائيلى ، قد حرصت على الموازنة بين مصالحها الوطنية والمصالح الاوسع للدول العربية .

ان هذا الدور القيادى ليس شيئا جديدا ، فقد أشارت السوابق التاريخية إلى أنه كان على مصر دائما أن تتخذ الخطوة الاولى نحو تحرك عربى أساسى . . وهنا فالتحرك كان نحو التسوية السلمية الشاملة .

وكانت مصر تدرك أن المسألة تتطلب بعض الوقت حتى تتمكن بقية الدول العربية من اللحاق بها .. وكان كل ماتتمناه ألا يطول هذا الوقت أكثر من اللازم . كذلك لقد تفهمت مصر دائما وجيدا عوامل القلق والضغوط الداخلية والخارجية التى حالت دون إنضمام بعض الدول العربية إلى ركب السلام .. وهى تقدر هذه العوامل .. كما أنها تفهمت دائما العوامل التى دفعت هذه الدول إلى أن تبدى إعتراضات – على الاقل فى بياناتها العلنية – قوية وعنيفة ضد عملية السلام وسياسة السلام المصرية .

إعتبرت مصر أن الموقف العربى كان فى معظمه موجات إنفعال ضد كامب ديفيد .. ورغم أن هذا الامر كان محبطا لمصر ولجهودها ... ولكن ذلك لم يقلل من عزمها على بذل قصارى هذه الجهود حتى تدرك الدول العربية أن الخط الذى إختارته هى إنما هوفى مصلحة الشعوب العربية عامة والفلسطينيين بوجه خاص .

والواقع أن فكرة « مصر المعزولة عربيا ».أو التى يمكن عزلها عن عالمها العربى .. هى فكرة بعيدة عن الواقع العربى .. ولقد منيت هذه الفكرة التى تجدلها مؤيدين فى الداخل والخارج بالفشل الكامل .. ويرجع ذلك إلى أن الشعب المصرى يمثل نصف العرب تقريبا .. ولسنا فى حاجة إلى القول أن تأثير مصر الثقافى والعلمى والفنى والتتكنولوجى والاقتصادى يفوق إلى حد كبير تأثير بقية العالم العربى .

وبالرغم مماحدث من قطع العلاقات الدبلوماسية بين العواصم العربية والقاهرة إلا أن العلاقات قد إستمرت فعلا بين شعب مصر والشعوب العربية .. بل أنها إزدادت فى ذلك الوقت حتى بلغ عدد المصريين العاملين فى الدول العربية فى ذلك الوقت (فنيين وخبراء ومدرسين وأطباء وقضاه وعاملين آخرين) أكثر من مليونين.. يؤدون رسالة هامة تحظى بتقدير هذه الدول العربية .. كما استمرت الاستثمارات العربية تتدفق على مصر .. فظلت القاهرة هى المكان المفضل للسائحين العرب ، بينما تمتلىء الجامعات والمعاهد المصرية – فضلا عن معاهد القوات المسلحة والشرطة – بعشرات الآلاف من الدارسين العرب

قد أوضح الرئيس مبارك بجلاء أن مصر لاترفض المصالحة .. ومنذ أن تولى الرئاسة أكد عدم جدوى الحملات الاعلامية بين العرب التى لاتؤدى سوى الى تضخم

الخلافات .. وحث وسائل الاعلام والكتاب المصريين على الامتناع عن مهاجمة الحكومات العربية بمجرد أن تولى السلطة .

ان التعاون فى مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات بين الدول العربية ليس فقط حتمية تاريخية . ولكنه أيضا ضرورة سياسية وإجتماعية . كذلك فهذا التعاون لامناص منه لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للمستقبل بكفاءة وفاعلية .

تلك كانت سياسة مصر العربية .. التى حرصت عليها تجاه السلام والمصالحة العربية منذ توقيع معاهدة السلام فى عام ١٩٧٩ . فهى إذن لم تكن سياسة مرحلية أو عملية تكتيكية ، بل كانت إختيارا إستراتيجيا .. يعبر عن روح مصر الحقيقية ، ومفهومها العقلانى للمصلحه القومية ومصلحة الشعوب العربية بما فى ذلك الشعب الفلسطينى .

هنا يمكننا أن نطرح تساؤلا .. طرح بشدة فى ذلك الوقت .. ولابد من الإجابة عليه . هل إستمرت هذه الأسس الفلسفية الهامة للسياسة المصرية فى عهد الرئيس مبارك أما أنها تعرضت للتغيير ؟

سياسة مصر الخارجية
بين الاستمرارية والتغيير

١ - ترجمة خاطئة للموقف المصرى :

ولكى نجدد أبعاد الاستمرارية وأبعاد التغيير فى سياسة مصر الخارجية فى بداية عهد الرئيس مبارك .. ولكى نقوّم حقيقة التغيير فى حالة حدوثة وهل هو ماس بالمبادىء والجوهر أم بأساليب التطبيق .. لابد أن نعود قليلا إلىَ التحول الأساسى فى سياسة مصر الخارجية .. الى مبادرة الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ ، ومانجم عنها من نتائج وتداعيات .. مثلت مع المبادرة تحولا حاداً عن الأساليب المألوفة فى السياسة الخارجية المصرية .. خاصة تجاه الصراع مع اسرائيل وموقف

العرب من أساليب حل مشكلات هذا الصراع . وظهرت أراء مفادها أن كل مايجرى بهذا الصدد هو أشبه مايكون بعملية خداع إستراتيجي .. لازمة لتحقيق هدف الانسحاب .. لذلك توقعت هذه الآراء إنه بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء .. وخروج المستوطنين الاسرائيليين .. سوف تعود أوضاع السياسة الخارجية المصرية الى سابق عهدها خاصة بالنسبة للعرب .. ثم بالنسبة لاسرائيل .

والواقع أن الجانب الاسرائيلى كثيراً ماركز على هذا الرأى .. وكثيراً ماطرح الصحفيون الاسرائيليون الاسئلة على الرئيس السادات حول هذا الموضوع .. وكانت إجابته دائما إن الانسحاب من سيناء لن يغير من خط مصر السياسى .. وأن مصر لن تعود الى اسلوب الشعارات العربية مرة أخرى .. وفى إجابة أخرى قولة : «ان ماحققناه معاً هو إتفاق إستراتيجى كامل .. والاستراتيجية تعنى الأستمرار .. إنها ليست مجرد حركة تكتيكية هنا أو هناك » .

كانت هذه الآراء تعنى إخفاقا عربيا فى إدراك حقيقة الموقف المصرى ومدى أصالته . وأن هناك ترجمة خاطئة للخطوات التى إتخذها الرئيس السادات إعتباراً من نوفمبر ١٩٧٧ . أن هذه الخطوات تأسست على أوضاع محليه وإقليمية وعالمية محددة .. خلقت أوضاعاً جديدة على هذه المستويات .

وعندما رحل الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ .. وتولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية ، إنعكست أصداء هذا الرحيل على قضية التغيير فى السياسة الخارجية لمصر.. وتخيل الكثيرون أن إحتمال تغيير السياسة المصرية على يد الرئيس مبارك..أصبح قضية مطروحة من كافة القوى المحلية والاقليمية والعالمية المعنية بهذه السياسة .

فاذا كان عبد الناصر قد أحدث تغييرات جذرية فى سياسة مصر الخارجية فيما يتعلق بانتمائها العربى ودورها الاقليمى .. وعلاقاتها بالقوى العظمى والعالم الثالث ، فقد ترك السادات بصماته الواضحة على هذه السياسات .. فان لدى الرئيس مبارك دون شك ، حصيلة ضخمة من الخبرة – خلال فترة عمله كنائب لرئيس الجمهورية لمدة ست سنوات – أعطته امكانيات القيام بدور أساسى ومتميز ، وقدرة على إحداث تغيير جذرى فى سياسة مصر الخارجية اذا رأى أن ذلك أمر مطلوب .

٢ - النهج المصري لم يتغير :

ولكننا إذا تابعنا هذا الدور المؤثر فسوف نلحظ أنه منذ الأيام الاولى لولاية الرئيس مبارك حرص على أن يؤكد على معاني الاستمرارية في سياسة مصر .. ففي حديث له لمحطة تليفزيون أمريكية نشر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٨١ قال « إنني أتبع نفس النهج ونفس الخط الذى إتبعه الرئيس السادات .. إنني أعتبر الفترة القادمة ستكون إمتداداً لما أنجزه الرئيس السادات بالفعل »

ثم أشار في خطابه أمام مجلس الشعب بمناسبة توليه يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ إلى « الاستمرار الديناميكي الرشيد » وذكر أن العمل الوطني في المرحلة الدقيقة التي تجتازها يجب أن تكون إستمراراً ديناميكيا رشيداً للخط الذى إنتهجه الرئيس السادات ثم أوضح في حديث له بالأهرام في أول يناير ١٩٨٢ انه بداية لايقوم بأى تغيير . إلا اذا كان لديه أسباب ومقومات للتغيير . وأوضح أنه ينشد الاستقرار ولكن ليس معنى ذلك أنه لن يغير . عندما يجد أن هناك داعيا للتغيير .. على أن يدرسه جيداً قبل أن يستقر عليه ولابد أن يكون هذا التغيير للمصلحة العامة .

هكذا أكد الرئيس مبارك من البداية على معاني الاستمرارية . غير أنه أوضح في وقت مبكر أن الاستمرارية لاتعني الجمود . وانه سوف يجرى بالتأكيد التغيير الذى تفرضه الظروف كذلك أكد أن التغيير قد بدأ فعلا في السياسات والاساليب في مجالات عديدة . وفي نفس الوقت ذهب الرئيس مبارك في تمسكه بالاستمرارية الي العودة للتاريخ . ولعل من أهم معالم التغيير التى برزت في هذا المجال .. واللافته للنظر موقف الدولة من ثورة يوليو ١٩٥٢ وخبراتها وانجازاتها .. وعلى نحو أكثر تحديداً من مرحلتيها المتميزتين تحت قيادة عبد الناصر ثم قيادة السادات .

فقد أصبح لهذه الثورة شرعيتها الراسخة في المجتمع المصرى .. وأصبحت مبادئها تمثل نقاط إنطلاق في سياسات مصر . وقد أكد الرئيس مبارك .. وهو مازال نائبا لرئيس الجمهورية أنه « إبن ثورة ٢٣ يوليو » مؤمنا بمبادئها .. وهو قد تعامل زعماء مصر على قدم المساواة من منطلق إحترامه لمصر وتاريخ مصر .. وإيمانه بأن هؤلاء الزعماء قد أدوا واجبهم .. كل في حدود قدراته وفى إطار الظروف التى أحاطت به

ان هذه المبادىء قد ظهرت منذ البداية فى سلوك الرئيس مبارك تجاه رؤساء مصر السابقين .. بدءاً من خطاب توليه الرئاسة .. حين وصف الرئيس عبد الناصر بأنه إبن مصر العظيم الذى فجر ثورة يوليو ١٩٥٢ .. وقادها وضرب بها الاستعمار والامبريالية .. وقضى على الاقطاع والرجعية ، وحطم القيود التى تكبل شعوب العالم الثالث .

٣ - قضية السلام كاختيار استراتيجى :

بالنسبة لقضية السلام فى الشرق الأوسط .. فمن الواضح أن السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك .. قد مثلت إستمرارية مؤكدة .. كاختيار استراتيجي غير قابل للتغيير فقد تعهد منذ البداية باحترام كل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية .. والاستمرار فى دفع عملية السلام . وقد عكس موقفه من مبادرات السلام التى طرحت بعد كامب ديفيد .. ما يؤكد إستمرارية سياسة السلام .. بحيث تفضى إلى تسوية عادلة وشامله وأن تكون القضية الفلسطينية هى المشكلة المحورية لعملية السلام فى الشرق الاوسط .

وأثناء زيارته الاولى للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٨٢ ، ذكر الرئيس مبارك للرئيس ريجان « أنه لن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط بدون حل القضية الفلسطينية لأنها كما يعلم الجميع جوهر النزاع . . وبدون حلها لن يكون هناك إستقرار فى المنطقة »

أما بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتى التى كانت تجريها مصر مع إسرائيل فقد إهتم بأن يكيف المشاركة المصرية على أساس أنها لاتعنى أن مصر تتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم .. ولذلك فهى ترفض تناول التفاصيل التى هى من صميم إختصاص الفلسطينيين .

وتبعا لذلك فانه لن يفرض شيئا على الشعب الفلسطينى ، فهو صاحب القول الاول والاخير فى قضية .. وإنما هدف مصر هو توسيع دائرة الخيار أمام الشعب الفلسطينى .

من ناحية أخرى فأن نظرة مصر إلى السلام لاتتجزأ .. فنظرتها إلى الاحتلال الاسرائيلى للجولان لاتقل تركيزا عن إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد إحتجت مصر بشدة عندما أعلنت اسرائيل ضم الجولان .. وأصدرت فى ١٥ديسمبر١٩٨١ بيانا رسميا أدانت فيه بشدة القرار الاسرائيلى باخضاع هضبة الجولان السورية المحتلة للقانون والادارة الاسرائيلية .. ووصفت هذا القرار بأنه إجراء غير مشروع وإنتهاك للقانون الدولى وميثاق الامم المتحدة .

لقد كان لسياسة الرئيس مبارك تجاه السلام معالمها الجدية والحيوية .. ولعل أبرزها رفضه التام لتقديم أى تنازلات فقد أكد أكثر من مره أنه كان يريد السلام .. فليس هو السلام بأن ثمن وانما السلام بكرامة .. وليس سلام التنازلات . وقد طبق ذلك فى العديد من المواقف .. كان أهمها فى قضية طابا .. فرغم المساحة المحدودة جداً للارض التى اثارت النزاع فقد رفض الرئيس مبارك ان يقدم اى تنازل قائلا .. ان مصر ليس لديها ما تتنازل عنه ..إنها إتخذت أكثر الخطوات جرأة من أجل السلام .. وأنه بقى على غيرها أن تتخذ خطوات مماثلة »

٤ - العلاقات المصرية /العربية :

لقد كانت العلاقات المصرية العربية من أهم القضايا التى حازت إهتما الرئيس حسنى مبارك .. كما إستمر فى سياسة المصالحة العربية تمثل هى الأخرى أختبارا إستراتيجيا وليس سياسة مرحلية .. فقد حرصت حكومة مصر ورئيسها حسنى مبارك ..على استمرار هذه السياسة فى إصرار واضح .. وبذل الجهود المتصلة تحت كل الظروف من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل .. وذلك السلام الذى يمكن أن يضمن أن تبقى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى التاريخ .. هى آخر الحروب بين العرب واسرائيل .

إن شخصية الرئيس حسنى مبارك وما عرف عنه من أنه رجل يكن الاحترام للتراث المصرى وللمؤسسات الديمقراطية .. من شأنها أن تؤكد أن سياسة مصر الخارجية اكتسبت طابعاً جديداً مميزاً .. وان هذه السياسه قامت دائما على روح

المصالحة والاعتدال ، وإتسمت بالحرص التام على الابتعاد عن أى نوع من المغامرات السياسية أو العسكرية .. ولعله كان أسلوبا جديداً لسياسة تعكس آمال وتطلعات الشعب المصرى .

لقد ظل إنتماء مصر العربي أمر لايخضع لأى تغيير .. كما كان شأنه في أى مرحلة تاريخية . وإستمر هذا الانتماء يشكل جزء جوهريا فى السياسة المصرية حتى فى أسوأ الاوقات التى مرت بها العلاقات المصرية العربية .

ويلاحظ أن علاقات مصر العربية التى كانت قد وصلت مع حرب أكتوبر ١٩٧ .. الى مستوى واضح وفعال من التعاون والتضامن .. بدأت تتعرض لتعقيدات منذ أن عقدت مصر إتفاقية فصل القوات الثانية مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .. والتى تعهدت فيها مصر بأن النزاع فى الشرق الاوسط لايتم حله بالقوه المسلحة ، وإنما بالوسائل السلمية وبعدم استخدام القوة أو التهديد بها . وقد إستمرت هذه التعقيدات محدودة إلى أن تمت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .. حيث لاقت معارضة عربية واسعة .. ورغم ذلك فقد ظلت مصر ملتزمة بمسئوليتها القومية ، لتؤكد بلا أدنى لبس هويتها العربية الاصيلة . فقد نبعت كل مواقفها السياسية من هذا الالتزام . ومن أبرز المواقف المصرية القومية التى بدت أثناء فترة القطيعة العربية .. موقف مصر من الحرب العراقية الايرانية . فرغم أن مصر قد إعتبرت منذ البداية قرار الحرب كان قرارا خاطئا .. لانه دفع بدولتين إسلاميتين إلى ساحة القتال الأمر الذى يزيد من جراح الأمتين العربية والاسلامية في الحاضر والمستقبل .. غير أن ذلك لم يمنع مصر من الاستمرار فى الوفاء بالتزامها القومى تجاه دولة عربية تتعرض للحرب .. وهو الالتزام الذى أقره ونفذه الرئيس السادات عندما إشتعلت الحرب .. فقام بتزويد العراق بحاجته من الاسلحة والمعدات والذخائر.

ومن الواضح عند الحديث عن موقف الرئيس مبارك من إنتماء مصر العربى الذى لايحتمل أى شك .. مدى تمسكه من البداية بتأكيد هذا الموقف والعمل على دعمه .. فقد ذكر فى حديث للتلفزيون الامريكى نشر فى ١٠ أكتوبر ٨١ أى قبل إنتخابه رئيسا للجمهورية أن «مصر دولة عربية نحن لسنا غربيين ولاشرقيين » وفى

مارس ١٩٨٢ أكد نفس المعنى بقوله « إننا جزء لايتجزأ من العالم العربى .. ولقد كانت علاقاتنا طيبة معه لمئات ومئات السنين .

وفى حديث لجريدة السياسة الكويتية فى نفس الشهر قال « إننى قلت للذين زارونى من الرسميين الاسرائيليين .. اننا إذا كنا نقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل .. ولكن هذا لايعنى غلق بوابة العالم العربى .. قلت لهم أن لنا مع العالم العربى روابطنا الاساسية .. فمصر فى النهاية دولة عربية لها آمالها وآلامها المشتركة .. لذلك فأن عودة مصر إلى العالم العربى أمر طبيعى »

وفى الواقع أننا لوتابعنا أبعاد السياسة العربية للرئيس مبارك لوجدنا أن هناك أبعاد قديمة قد توارت .. وبرزت أبعاد أخرى . ويرجع ذلك إلى أحد المفاتيح الأساسية المبكرة لسياسته العربية . وهى سياسة إيقاف الحملات المضادة للدول العربية سياسيا وإعلاميا .. ففى الزيام الاولى لتولية رئاسة الجمهورية فى مصر بدأ تجربة جديدة مع العرب .. بوضع وتنفيذ سياسة وقف أى حملات سياسية أو إعلامية ضد العالم العربى .. ولو على سبيل الرد على الهجوم على مصر .. من جانب أية دولة عربية .. وقد إلتزمت الصحافة المصرية بهذه السياسة ، والتى إستمر عليها الرئيس مبارك قولا وعملا . هكذا إختفى الهجوم على النظم العربية بسبب مواقفها الرافض لسياسة التسوية مع اسرائيل وحملاتها الاعلامية ضد مصر وحكومتها .. إكتفاء بالتركيز على ايضاح الطابع السلبى للواقع العربى .

وفى نفس الوقت تمسك الرئيس مبارك فى موضوع العلاقات المصرية العربية .. بأن يكون أساس عودتها بمبادرة من جانب العرب وليس من مصر . . فالدول العربية هى التى بادرت بقطع العلاقات مع مصر وفرض العقوبات عليها . . هى المطالبة بالعدول عن هذه السياسة .

ولقد أوضح الرئيس مبارك ذلك فى قوله « إن أبواب مصر مفتوحة لأى دولة عربية .. وأن مبنى الجامعة العربية مفتوح .. ولازال قائما للجامعة العربية .. ولكنى لن أقحم نفسى على الدول العربية .. وسوف لاأضع أى دولة منها فى حرج .. الباب

مفتوح .. ومصر ترحب بهم » .. كما اكد الرئيس تأكيداً قاطعاً على ان مصر لا تفكر في بدء حرب مع جيرانها .. وأنه اذا كانت مصر قد نبذت الحرب في علاقاتها مع اسرائيل .. فكيف تفعل نفس الشيء مع جاراتها العربيات ؟! ومن المهم للغاية أن الرئيس مبارك لم يكتف بذلك فقط .. أضاف أن مصر لن تكون أرضا ولامجالا لأى عدوان ضد أى بلد عربى وخص بالذكر ليبيا .. وأضاف «نحن اساسا نرفض الحرب .. وقد أعلنا السلام مع اسرائيل .. فكيف نسمح بأن نستخدم أجواؤنا أو أرضنا كمجال لعدوان ضد دولة عربية ؟

وحرصا على مناخ السلام والتزام مصر تجاهه .. كان لزاما – وقد أدت سياسة الرئيس مبارك إلى تحسين المناخ السياسى العربى بصفة عامة ، وجعلت الحديث عن عودة العلاقات المصرية العربية .. قابلا للمناقشة – كان من الضرورى تحقيقا للاتساق بين عناصر السياسة الخارجية المصرية .. التأكيد على أى تقارب مصرى – عربى محتمل لن يكون على حساب الاختيار المصرى للسلام .

لقد واكب تولى الرئيس مبارك للرئاسة فى مصر .. تغيرا هاما فى ظروف منطقة الخليج بسبب تصاعد الصراع العراقى الايرانى . فقد كان طبيعيا أن تبدى مصر إهتماما أكبر بأمن الخليج .. باعتباره جزء لايتجزأ من الامن القومى العربى وبالتالى جزء من أمن مصر .. وقد ذكر الرئيس « إن مصر لاتقبل أى مساس بأمن الدول العربية فى الخليج وسلامة أراضيها . . وتقف بحزم ضد التهديدات والاعمال الرامية إلى الاحتلال بحق شعوبها الشقيقة فى الحياه الأمنة المستقرة » . وإنه اذا طلب من مصر مساعدة بهذا الصدد فسوف تقدم المساعدة فى الاطار والحدود التى يمكن أن تعمل فيها . . فتتعاون بالاسلحة أو بأى إمكانيات أخرى متاحة . لأن مايهدد أمن الخليج يؤثر على أمن مصر . ولذلك كان طبيعيا أن تعرب مصر فى كل مناسبة عن الامل والرغبة فى إنتهاء هذه الحرب ، وفى نفس الوقت استمر الموقف المصرى المؤيد المصرى المؤيد للعراق من الناحية العملية القومية ، والذى تمثل فى إمداد العراق بالاسلحة والذخائر التى طلبتها . وهذا يفسر لنا مدى إنتماء مصر العربى .

وفى إطار هذا الموقف القومى استنكرت مصر وقوف اى دولة عربيه فى صف الموقف المعادى للعراق . لقد كانت سياسة مصر تجاه الحرب العراقية / الايرانية ترجمة عملية حقيقية للالتزامين الاساسيين فى سياستها الخارجية :

الاول : التزامها القومى بالوقوف إلى جانب الدولة العربية المعرضة للعدوان

الثانى : إلتزامها تجاه السلام وذلك بالدعوة إلى وقف الحرب العراقية الايرانية.

استكمال تحرير سيناء

١ - مراحل الانسحاب النهائى :

ارتباطا بتراب مصر « سعت مصر من اجل استكمال تحرير سيناء بتنفيذ المرحلة الثانيه والاخيرة من مراحل الانسحاب الاسرائيلى الشامل من الجزء الباقى من سيناء والواقع بين خط العريش – رأس محمد وخط الحدود الدولية الشرقيه بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا للصيغه التى استخدمت فى معاهدة السلام والتى كان من المقرر ان تكمل بعد ثلاث سنوات من تسليم وثائق التصديق على المعاهدة فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

وكان قد تم تحرير واسترداد الجزء الاكبر من سيناء فى اطار المرحلة الاولى للانسحاب الاسرائيلى والتى انتهت فى يناير ١٩٨٠ حيث بدأت مشروعات تعمير سيناء وربطها بوادى النيل وتحويلها الى منطقة استراتيجية متكاملة تمثل درع مصر الشرقى .. ومن اجل ذلك تم اعادة تقسيمها اداريا الى محافظتين بدلا من محافظة واحدة ، فقسمت الى محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء نظراً لاتساع مساحتها الكبيرة والتى تبلغ ٦٠ الف كيلو متر مربع . كما تم ضم مساحات من ارض سيناء الواقعة مباشرة شرق القناه لتصبح جزءاً من محافظات القناة الثلاث : بور سعيد والاسماعيلية والسويس وبذلك أصبحت اراض هذه المحافظات واقعه على ضفتى القناة ، ولم تعد القناة حاجزا جغرافيا واداريا فى ان واحد يفصل سيناء عن وادى النيل بعد ان اصبحت اجزاء من اراضيها .. جزءاً من بعض

محافظات الوادى وفى نفس الوقت بدأ تنفيذ المشروعات العملية للربط الجغرافى بين وادى النيل وسيناء فانشئ نفق احمد حمدى شمال السويس ليمر تحت قناة السويس محققا الربط المباشر بين غرب وشرق القناة .

لقد اصبحت سيناء ارض الامل والمستقبل والميدان الواسع الذى يحقق لشباب مصر أماله وطموحاته .

وقبل ان تنفذ المرحلة الثانيه للانسحاب الاسرائيلى . كان لزاما حل مشكلة القوات المحايدة اللازمة لبناء السلام وحمايته على جانبى الحدود بين مصر واسرائيل .

كان من المقرر وفقا لنص المعاهدة ان يطلب من مجلس الامن امداد الدولتين بقوات حفظ السلام تكون تابعه للامم المتحدة وتقدمت مصر بهذا الطلب فعلا الى مجلس الامن ولكنها تلقت رداً سلبيا فى ١٨ مايو ١٩٨١ من رئيس مجلس الامن فى ذلك الوقت ويشير الرد الى عدم وجود توافق اراء بين اعضاء المجلس فى هذا الصدد وكان ذلك يعنى ان المنظمة الدولية كانت عاجزه عن ممارسة مسئولياتها تجاه السلام لاسباب عديدة كان ابرزها موقف الاتحاد السوفيتى الرافض لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والذى لوح باستخدام حق الفيتو لمنع صدور القرار .

وقد انتقدت مصر هذا السلوك الذى ليس له ما يبره من بعض الدول الاعضاء فى مجلس الامن لرفضها قيام الامم المتحدة باهم واجباتها وتعويق عمل مجلس الامن فى تحمل التزاماته فى حفظ السلام والامن الدوليين .

٢ - القوة المتعددة الجنسيات :

وكان لا بد من البحث عن البديل المناسب ، وخوض تجربه جديدة ما بالتفاوض من اجل اقامة عمليه حفظ سلام على نمط جديد بانشاء قوة دولية متعدده الجنسيات خارج نطاق الامم المتحدة - كاسلوب جديد فى تنفيذ احكام مجلس الامن رقم ٢٤٢ الخاص بترتيبات الامن وقد امكن انشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات بعد التوصل الى اتفاق حول تكوينها ودورها وكان للولايات المتحدة دوراً اساسى فى التوصل الى هذا الاتفاق .. الذى وقع فى واشنطن فى يوليو ١٩٨١ .

وقد حددت السمات المميزة لهذه القوة لتكون كالاتى :

- تشكل القوة من وحدات تنتمى الى دول متعددة ، تمثل مناطق جغرافيه مختلفة طبقا لمبدأ التوزيع الجغرافى الوارد فى ميثاق الامم المتحدة لاصياغ صيغه الحياد على اى نشاط تمارسه .
- ان تكون القوة رمزية لا تتضمن قوات محاربة ولكن وحدات محدودة العدد والتسليم مهمتها محددة بمبادئ الامم المتحدة وميثاقها ومعاهده السلام المصرية الاسرائيليه .
- واجبها هو الاشراف على تنفيذ المعاهده والتزام طرفيها بما جاء فيهاخاصة ما يتعلق فيها بترتيبات الامن فى المناطق العازلة والمحدودة القوات والتسلح على جانبى الحدود .
- الا توكل لهذه القوة اى مهام عسكريه او استراتيجية .
- تتواجد القوة فى المواقع التى حددتها المعاهدة وكلها واقعه على خط الحدود الدولية لاداء مهامها فى حفظ السلام وليس لاهداف عسكريه او استراتيجية .

٣ - سياسه مصر بعد ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :

كان يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ يوماً مشهوداً فى تاريخ مصر فقد نجحت مصر من استرداد كل ترابها الوطنى فى شبه جزيره سيناء بعد احتلال دام خمسة عشر عاما وقد تصور البعض ان هذا اليوم هو بمثابه بدايه مرحلة جديدة لسياسه مصريا مختلفة تماما بعد ان حققت مصر اهدافها .

وكما دار الجدل حول احتمالات تغيير سياسه مصر الخارجية عقب رحيل الرئيس السادات فى اكتوبر ١٩٨١ إشتد جدل مشابه بعد رحيل اخر جندى اسرائيلى عن سيناء يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ كان هذا البعض يرى ان سياسية مصر لابد وان تتغير بشكل جوهرى بينما كان البعض الاخر يرى انه لن يحدث اى تغيير فى سياسه مصر الخارجية بعده .

غير ان ذلك لم يمنع من القول بأن مركز مصر ومكانتها فى الساحه الدوليه والاقليميه قد اختلف عما كان عليه قبل ذلك .

من ناحية اخرى فلم يكن هناك رغم اختلاف الاراء فى ان السياسه الخارجية المصريه سوف تتسم بالإستمرارية بحكم انها نابعة من مواقف محدده استندت الى ثوابت تتمثل فى عوامل استراتيجية وسياسيه وجغرافيه وتاريخية .

١ – مكانه مصر الدولية

ان مركز مصر ومكانتها الدوليه قد اختلف دون شك بعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ لاسباب رئيسية يمكن اجمالها فى الاتى :–

– ان اتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى موعده المحدد انما يؤكد للعالم عامة وللعالم العربى خاصة ان استراتيجيه مصر قد نجحت مهما طال الزمن وانها واجهت تحدى السلام وحققت بطلبها الذى اعلنه الرئيس السادات من فوق منبر الكنيست الاسرائيلى فى نوفمبر ١٩٧٧ وهو الانسحاب الكامل من كافة الاراضى المصريه التى تم احتلالها فى يونيه ١٩٦٧ .

– اثبتت مصر للعالم عامة وللعالم العربى خاصة ان اسلوبها السياسى والدبوماسى بشأن فعالية التناقض والحوار من اجل السلام اجدى وانفع من اسلوب المواجهة والرفض ورفع شعارات الحرب التى لن تقع وان الطريق الذى وضحت معالمه واصوله فى كامب دفيد قد نجح فى استرداد كل الاراضى المصريه .

– انه بانتهاء مرحلة هامة فى عملية السلام بدأت مصر مرحلة جديدة تكرس لها جهودها من اجل تحقيق الانسحاب من الاراضى الفلسطينيه والاراضى العربيه الاخرى المختله منذ يونيو ١٩٦٧ ان هذا التوجه المصرى الذى ما زال مستمراً بكل الجدية حتى يومنا هذا الذى يمثل الخط الاستراتيجى الاساسى الذى اتبعته مصر قد نبع اساساً من حقيقة النجاح الذى حققه مصر فى

حرب اكتوبر ٧٣ والذى دفع بمسيره السلام منذ ذلك التاريخ من اجل تحرير الاراضى العربيه من الاحتلال الاسرائيلى .

- لقد اتاح انتهاء هذه المرحلة الفرصه امام جهود مصر السياسيه والدبلوماسية لتوجه اهتماماتها وطاقاتها لمزيد من التحرك الايجابى على الصعيد العربى والصعيد الافريقى وكذا على صعيد حركة عدم الانحياز من اجل تحقيق هذه السلام والرخاء لشعوب العالم الثالث .

ب - سياسه ثابته لم تتغير

من ناحية اخرى فقد تأكد ان سياسه مصر الخارجية ظلت ثابته لم تتغير وان مبدأ الاستمرارية هو الذى ساد قبل وبعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ من خلال :

- تأكيد مصر على استمرارها فى تنفيذ الاتفاقات والتعهدات المبرمة التى التزمت بها تجاه اسرائيل وانها تسير فى اتجاه الحفاظ على مستوى مناسب لهذه العلاقات مع امكانيه تدعيمها اذا ما تخلت اسرائيل عن سياساتها الاستفزازيه والمعادية للعالم العربى .
- استمرار الجهود المصرية فى التفاوض مع الجانب الاسرائيلى والجانب الامريكى من اجل التوصل لطريق لحل القضية الفلسطينيه من جميع جوانبها خاصه حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعه .
- ان عروبه مصر امر تفرضه طبيعه الاشياء وجوهر الامور ولن يستطيع اى قرار عربى ان يغير من هذه الحقيقة او ينفى انتماء مصر للعالم العربى وهذا الإنتماء قائم قبل وبعد ٢٥ إبريل ١٩٨٢ وان مصر قد رحبت دائما بعودة علاقات الود والتعاون مع من يشاء من العواصم العربيه غير ان ذلك لن يكون على حساب علاقات مصر باسرائيل او يغير من التزاماتها تجاه السلام الذى انتهجته السياسه المصرية .
- سبق ان إعلن الرئيس مبارك فى ديسمبر ١٩٨١ إن عودة السفراء العربى الى القاهرة أمر متروك للدول العربيه فهى صاحبة الشأن فى هذا المجال وفى

يناير ٨٢ اعلن الفريق عبد الحليم ابو غزاله وزير الدفاع ان استراتيجيه مصر تشمل تقديم العون لاية دوله عربيه تتعرض لعدوان خارجى وكان المثل واضحا تماما فيما قدمته وتقدمه مصر للعراق من عون عسكرى كبير ممتد منذ بدء حربها ضد ايران .

واخيراً فقد اكدت دلائل ٢٥ إبريل ١٩٨٢ – كما اكد الرئيس مبارك ان السلام بين اسرائيل والعرب بما فى ذلك الفلسطينون هو الاختيار الوحيد المتاح لشعوب المنطقة وان الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين يعنى الاعتراف بالحقوق وليس بالمؤسسات والمنظمات .

قضـية طـــابا

١ - مسمار جحا

عقب إبرام معاهده السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ .. وتقرر فيها الانسحاب الاسرائيلى الشامل من شبه جزيره سيناء .. عز على اسرائيل ان تترك سيناء دون ان تدق اسفيناً او تترك « مسمار جحا » فى سيناء ليكون مثاراً لمشكلة استمرت سبع سنوات كامله فى جدل عقيم من اجل عدة مئات من الامتار ارادت اسرائيل ان تمد اطماعها اليها .. ليصبح لها قدم محتفظة بها داخل الاراضى المصريه واختار منطقة طابا ذات الاهميه الاستراتيجيه الحيوية لتنفذ فيها هذه الرغبه العدوانيه .

هكذا قررت اسرائيل – بعد توقيع المعاهده الاسراع فى مد الاقليم الضيق المحيط بميناء ايلات الواقع على قمة خليج العقبه حيث لا يزيد ساحل اسرائيل فى هذه المنطقة عن ١٥ كيلو متراً .

أرادت اسرائيل ان تحول منطقة طابا الى منتجع سياحى ، فقامت ببناء فندق كبير فى وادى طابا وسمحت للرأسمالى الاسرائيلى رافى نيلسون باقامة هذا الفندق واقامة شاطئ سياحى خاص بالقرب منه يأتى اليه السائحون والاسرائيليون

المقيمون فى ايلات . وقد حدث ذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الدولتان ، مصر واسرائيل ، تنفيذ التزاماتها الواردة فى المعاهده .. فاسرائيل بدأت الانسحاب من سيناء بينما بدأت مصر فى الاعداد لاقامة علاقات طبيعيه مع اسرائيل ، ورغم ذلك لم تقم الحكومة الاسرائيليه بابلاغ مصر بما يتم من تغيير فى احد مناطق الحدود المصريه .. الامر الذى دلَّ على سوء نيه الجانب الاسرائيلى وتراخى الجانب المصرى الذى لم يعترض على اقامة مثل هذه المنشآت السياحيه فى الاراضى المصريه ولم يثر هذا الامر سوى بعد مرور حوالى عشرين شهرا على توقيع المعاهدة .

٢ - بوادر الخلاف :

ففى اكتوبر ١٩٨١ وخلال احدى الاجتماعات المستمرة بين الجانبين المصرى والاسرائيلى فى اللجنة العليا للتطبيع لبحث ترتيبات الانسحاب النهائى واستلام وتسلم المنطاق والاراضى والمنشآت .. بدأت اللجنه المشتركة فى رسم خط الحدود الدولية المشتركة تنفيذا للمعاهده بدءاً بمنطقةرفح على البحر المتوسط الى خليج العقبه . وتم الاتفاق على وضع كل او معظم علامات الحدود ما عدا العلامة الاخيره وهى رقم ٩١ الخاصه بطابا .

ووقع الخلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى وحاولت اللجنه العسكريه المصريه الاسرائيليه جاهدة خلال اجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانيه لخط الحدود فى اطار عملية اعادة تعليم نقاط الحدود ان تصل الى اتفاق ولكن دون جدوى وفى مارس عام ١٩٨٢ قبل شهر من إتمام عملية الانسحاب الاسرائيلى الكامل من سيناء اعلن اللواء بحرى محسن حمدى رئيس الجانب المصرى فى اللجنة العسكرية المشتركة .. ان هناك خلافات بين مصر وإسرائيل على بعض النقاط وان هذه الخلافات يتم بحثها ، وان الموقف المصرى محدد وواضح فى مسألة نقاط وعلامات الحدود حيث ان كل شئ يتم وفقا للخرائط والوثائق التاريخية الموجودة والتى توضح دون ادنى شك او غموض خط الحدود الدولية لمصر .. وقال انه لا خلاف بين الجانبين على إتمام الانسحاب حتى خط الحدود الدوليه لمصر مع فلسطين تحت

الانتداب ولكن الخلاف يتركز حول تفسير وجهه نظر كل جانب لوضع نقاط وعلامات الحدود على هذا الخط وان الخلاف فى التفسير بين الجانبين المصرى والاسرائيلى لا يزيد عن بضعة امتار فى بعض النقاط ويصل الى ١٠٢٠ متر فى اكبرها ، وان هناك خلافا اساسيا حول نقطة طابا .

كانت هذه هى اول مرة يعلن فيها رسمياعن وجود هذا الخلاف حول طابا . وبعد ايام اعلن كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصريه بعد لقاء تم بينه وبين اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى فى سيناء - باعتبارهما رئيسى الجانبين المصرى والاسرائيلى فى اللجنة العليا لترتيبات الأنسحاب - ان هناك خلافا فى وجهات النظر حول نقطه طابا وان مصر لن تتنازل او تفرط فى سنتيمتر واحد من أراضيها ، وان الحفاظ على وحدة التراب الوطنى المصرى هدف اساسى وركيزه لاى تحرك . واشار الى ان هذا الخلاف نشأ حول تفسيركلمه الميول الشرقية لتل طابا حيث ان الوثائق التاريخيه والخرا ئط الموجوده لدى الجانبين المصرى والاسرائيلى توضح خط الحدود بالتفصيل فى كافة المواقع وفى منطقة طابا تؤكد ان نقطه الحدود تقع على الميول الشرقيه لتل طابا ، وان الخلاف ينحصر حول تفسير اسرائيل لمكان هذه الميول حيث يحدد لها الاسرائيليون موقعا مخالفا لموقعها المحدد الذى نعرفه وان مساحة الخلاف هذه لا تتجاوز ١٠٢٠ متراً ان مصرمتأكدة انها ستتمكن من ازالة هذه العقبة حيث ان الحق فى جانبها وفقا للواقع وعلى اساس ما توضحه اتفاقيه عام ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث ان طابا مصرية مائه فى المائه .

٣ - موقف مصر المبدئى

كان موقف مصر المبدئى واضحا وصريحا وهو انه لا تنازل ولا تفريط فى حبة رمل واحدة من سيناء وان اى خلاف حول الحدود يجب ان يحل ووفقا للمادة السابعه من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية والتى تنص على الاتى :-

- تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهده عن طريق المفاوضه .
- اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض تحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم .

وهكذا تحدد هذه المادة ثلاث وسائل لحل اى خلاف اولها مزيد من المفاوضات وثانيها : التوفيق عن طريق وسيط ثالث وثالثها : التحكيم الدولى وأبدت مصر رغبتها فى اللجوء الى التحكيم حيث ان الخلاف لم يمكن حله عن طريق المفاوضات ورفض الجانب الاسرائيلى رغبة مصر فى اللجوء الى التحكيم بحجة انه لم يتم بعد استنفاذ وسيلة المفاوضة او وسيلة التوفيق التى تنص عليها المادة السابقة .

وفى هذا الوقت علم الجانب المصرى ان اسرائيل قامت ببناء فندق ضخم فى وادى طابا وان هذا الفندق بدأت انشاءاته بعد توقيع اتفاقيه السلام ولم يتم الانتهاء منه حتى ذلك الوقت .

وقبل الانسحاب الاسرائيلى قامت مصر بنشاط دبلوماسى مكثف وقدمت اسانيدها وحججها المختلفه وهى :

- ان العلامة رقم ٩١ موجودة فى طابا .
- تؤكد الخرائط حق مصر فى طابا وان طابا مصرية .
- وصف المنطقة التى تضمنته الاتفاقات والمواثيق الدوليه يؤكد مصريه طابا .
- ان اسرائيل عقب عدوان سنه ١٩٥٦ وعند إنسحابها من سيناء فى ١٩٥٧ الى الحدود الدوليه المصريه تم انسحابها ووفقا للمفهوم المصرى .
- ان المشكلة فنيه يمكن ان تتم تسويتها عن طريق الخبراء .
- اما الجانب الاسرائيلى فقد ادعى انه كان هناك خطأ فى رسم الحدود الدولية لمصر وان موقف اسرائيل ليس سوى تصحيح لهذا الخطأ ومن ثم لا بد من الرجوع الى المادة السابقه فى معاهده السلام بين اسرائيل ومصر .. ويرد الجانب المصرى على هذا الادعاء الاسرائيلى بأن النزاع حول طابا هو نزاع فنى متعلق بتفسير نصوص وقراءة خرائط وبالتالى فيجب ان تتم التسويه وفقا للتحكيم وقرار التحكيم قرار ملزم .

٤ - اتفاق ٢٦ ابريل ١٩٨٢

استمرت الجهود والاتصالات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على اعلى مستوى وفى ليلة ٢٤ ابريل عام ١٩٨٢ وقبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء بساعات وصل الوفدان الامريكى والاسرائيلى الى القاهره و عقدت جلسة مباحثات ثلاثيه فى وزارة الخارجية المصرية استمرت حتى منتصف الليل وغادر الوفدان القاهره الى تل ابيب لعرض الافكار النهائية على الجانب الاسرائيلى .

وفى مساء ٢٦ ابريل سنه ١٩٨٢ وقع كل من السفير الشافعى عبد الحميد وكيل وزارة الخارجية المصريه وديفيد كيمخا سكرتير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية اتفاقا بين مصر واسرائيل حول اسلوب واسس تسويه الخلاف حول نهايه خط الحدود فى منطقة رأس طابا على خليج العقبه وذلك وفقا للاسس التاليه :

- الانسحاب الاسرائيلى الى ما وراء خط الحدود الدولية الذى تراه مصر .
- ان تتواجد القوات المتعددة الجنسيات والمراقبون فى المنطقة المختلف عليها الى ان يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود
- عدم قيام اسرائيل بأية انشاءات جديدة فى المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائى للخلاف بالتوفيق او التحكيم .
- تبدأ الاجتمعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابقة من معاهده السلام المصريه - الاسرائيليه وهى التى تنص على التوفيق او التحكيم وذلك بعد ان استنفذ الطرفان سبل التفاوض حول هذا الخلاف .
- تشترك الولايات المتحدة الامريكية فى هذه الاجتمعات بناء على طلب الطرفين لقد ظلت هذه المبادئ الخمسة التى تحكم الاوضاع فى منطقة طابا المتنازع عليها حتى تم التوصل الى الحل النهائى للمشكلة بصدور قرار لجنه التحكيم الدوليه عام ١٩٨٩ .

وتبعا لما تم الاتفاق عليه بشأن طابا انتقلت وحده للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر فى مساحه كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق وتحددت مهمة

هذه القوة التى تمركزت فى المنطقة المتنازع عليها بأنها الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة ومراقبه من ينتهك الشروط المتفق عليها ، واعادته الى السلطات التابع لها سواء اكانت مصريه ام اسرائيلية نظرا لعدم وجود اية سلطة مدنيه فى هذه المنطقة.

فى ذلك الوقت شكلت مصر لجنه قانونيه تضم مجموعه من الاساتذة والخبراء المتخصصين فى القانون الدولى برئاسه الدكتور وحيد رأفت لدراسة الجوانب القانونيه للتوفيق والتحكيم ، والنواحي المكملة له الخاصة بموضوع طابا . كما شكلت لجنة فنيه برئاسه اللواء محسن حمدى للاتفاق على النظام الذى سيسود هذه المناطق المتنازع عليها خلال المرحلة الانتقاليه وترى مصر اللجوء الى التحكيم فى المقام الاول لحل المشكلة .

والملاحظ انه حتى نهايه عام ١٩٨٢ لم يكن الاتفاق قد تم على الاسلوب الذى سيتم بمقتضاه تسويه هذا الخلاف كما ان الجانب المصرى يرغب فى تحديد فتره زمنيه التى يمكن خلالها ان يصدر قرار لجنه التوفيق وربط التوفيق بالتحكيم بمدة زمنيه . اما الجانب الاسرائيلى فقد سعى دائما الى كسب الوقت والوصول الى حل وسط وهو تقسيم منطقة طابا المتنازع عليها بين كل من مصر واسرائيل بحيث يقع الفندق فى الجانب الذى سيؤول الى اسرائيل ، فى حاله تطبيق هذه الاقتراح . وهذا يدل على ان الجانب الاسرائيلى لم يكن واثقا من نتيجه التوفيق او التحكيم لضعف حججه واسانيده .. بينما نجد ان الجانب المصرى متمسك بمصرية طابا وانه لا تفريط فى ذره رمل واحدة ، مما يدل على انه واثق فى ان قرار التوفيق او التحكيم سيكون فى صالحه . كما نلاحظ ايضا ان الجانب المصرى كان يسعى لادخال الجانب الامريكى كطرف شريك فى الازمة بينما يسعى الجانب الاسرائيلى الى عدم اشتراك الجانب الامريكى حتى لا يأخذ النزاع على طابا طابعا دوليا يبعده عن الطابع الثنائى .

كان من المتوقع من البداية ان عملية حل ازمة طابا سوف تطول ، لان الجانب الاسرائيلى قد لجأ الى المماطله حتى يمكن ان يفرض الامر الواقع على الجانب المصرى الذى احس بخطورة هذا الوضع وادرك ابعاده ، الامر الذى دفع مصر الى

توجيه خطاب من وزير خارجية مصر كمال حسن على الى وزير خارجية اسرائيل فى ذلك الوقت اسحق شامير فى مايو ١٩٨٢ .. يتضمن وجهه نظر الجانب المصرى فى ضرورة الالتجاء الى التحكيم فى اسرع وقت ممكن حتى لا يؤثر مثل هذا الخلاف على تعليم الحدود على العلامات الطبيعيه بين البلدين وتطورها مستقبلا.. وحتى لا يتولد الشعور لدى الشعب المصرى بالاحباط فى بداية مرحلة العلاقات الطبيعيه بين البلدين تجاه احترام احكام معاهده السلام التى نصت بوضوح فى مادتها السابعه على اللجوء للتوفيق اوالتحكيم على ما يطرأ من خلاف حول تطبيق او تفسير المعاهده.

ومهما يكن من امر فانه لا يصح التهوين بحال من أهميه عنصر الزمن فى مسألة الحدود خاصه وان القانون الدولى نفسه لا يملك تجاهله كما لا يجب ان يترك عنصر الزمن ليتحول معه الاحتلال المؤقت الى حيازه دائمه .

الغزو الاسرائيلى للبنان وردود الفعل المصريه

١ - النيه مبيته للغزو :

فى الوقت الذى كانت مصر مشغوله بترتيب اوراقها ومسيرتها السياسيه مع بدايه عهد جديد هو عهد الرئيس حسنى مبارك فى هذا الوقت الذى ركزت فيها مصر على هدف السلام الشامل والمصالحة العربيه فاجأت اسرائيل العالم كله فى اوائل يونيه ١٩٨٢ ، بشن هجوم عسكرى واسع النطاق ضد الاراضى اللبنانيه حيث اجتاحت القوات الاسرائيليه اراض لبنان فى اضخم عمليه عسكريه قامت بها ضد حركة المقاومة الفلسطينيه حتى ذلك الوقت ظهر ذلك واضحا من حجم قوات الغزو التى بلغت اكثر من مائه وعشرين الفا تصحبهم مئات الدبابات والطائرات وقد انطلقت قوات الغزو على اساس ان هدفها هو تأمين الحدود الاسرائيليه من هجمات الفدائيين الفلسطينيين بالاضافه الى الانتقام من محاوله الاعتداء على السفير الاسرائيلى فى لندن والتى اتهمت المقاومة الفلسطينيه بتدبيرها .

وقد تأكد فيما بعد ان خطة الغزو كانت قد اعدت منذ وقت طويل وانها كانت جاهزه للتنفيذ تنتظر فقط التوقيت الملائم من وجهه النظر الاسرائيليه وقد كانت حادثه الاعتداء على السفير الاسرائيلى فى لندن هى الزريعه التى تعللت بها اسرائيل لشن الهجوم الكبير .

من هنا فان الاهداف الاسرائيليه المعلنه لم تكن تمثل الاهداف الحقيقيه التى تسعى اليها اسرائيل من وراء غزوها للبنان فقد اتضحت هذه الاهداف الحقيقية للعمليه العسكريه الواسعه المدى والتى تكشفت اثناء تنفيذها فاسرائيل تريد اولا ان تقضى على وجود المقاومة الفلسطينيه فى لبنان مرة واحدة والى الابد – كما تصورت كذلك كانت تهدف الى استغلال العمليات العسكريه والوصول الى اماكن تجمع الشعب الفلسطينى فى لبنان فى القضاء على اكبر عدد ممكن من هذا الشعب ومذبحه صبرا وشاتيلاخير شاهد على ذلك فضلا عن قيامها بالقصف المنظم للمخيمات والتجمعات البشرية الفلسطينيه وكانت تستهدف كذلك نطاق وجودها فى جنوب لبنان واقامة الدويلة العميلة ثم التوصل الى معاهده سلام مع لبنان تؤدى الى اخراج القوات السوريه من لبنان بهذا كانت اسرائيل تتوهم انها ستحقق الامن لنفسها وستقضى على حركة المقاومة الفلسطينيه وتجهز بذلك على فكرة انشاء دولة فلسطينيه فى الضفة الغربيه وقطاع غزه .

٢ - رد فعل مصر اقوى الردود العربيه :

وكان طبيعيا ان يثير الغزو الاسرائيلى للبنان ردود فعل حاده فى مختلف لعواصم العربيه ولكن على عكس ما كان منتظراً – طغى الفعل المصرى على ردود الفعل الصادره من معظم الدول العربيه فالمعروف ان مصر هى الدولة العربيه الوحيده التى ترتبط بمعاهده سلام مع اسرائيل منذ مارس ١٩٧٩ كما انها الدولة العربيه التى فرضت عليها القطيعه بواسطة الدول العربيه .. ورغم ذلك فانه لا السلام المصرى الاسرائيلى ولا القطيعه العربيه مع مصر منعت مصر من ان تتخذ الموقف الذى يحتم عليها التزامها القومى فاتخذت موقفا حازماً من الغزو الاسرائيلى للبنان ولم يقتصر الموقف المصرى على إدانه هذا الغزو فحسب انما امتد ليشمل تحركا

واسع النطاق يهدف الى تطويق النتائج السلبيه للعدوان الاسرائيلي على مستقبل السلام في المنطقة .

فمن المعروف ان السلام المصرى الاسرائيلي تعرض لتحديات عديدة خلال السنوات الثلاث التى سبقت الغزو الاسرائيلي للبنان غير ان هذه التحديات مرت دون ان تصيب العلاقات المصريه الاسرائيليه بهذه حقيقة فقد ظلت مصر حريصة في المرات السابقه على حصر ردود الفعل لاعمال اسرائيل الاستفزازيه ولكن فى هذه المره اختلف الامر وبدى انه لم يعد كذلك بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان فقد بادرت مصر بادانه هذا العدوان . وتحذير اسرائيل من النتائج الخطيره التى ستترتب عليه .

وسرعان ما خيم الغزو الاسرائيلي للبنان على العلاقات المصريه الاسرائيليه ليبرز الهوة الواسعه التى تباعد بين وجهتي نظر البلدين وقد استند الموقف المصرى عشية بدء العدوان الاسرائيلي فى ٦ يونيه ١٩٨٢ على مطلبين :

- وقف العدوان الاسرائيلي على لبنان فوراً .
- الانسحاب السريع من كل الاراضى اللبنانيه دون قيد او شرط حتى لا تتأثير العلاقات بين مصر واسرائيل .

وفي اطار هذا الموقف بعث الرئيس حسنى مبارك برسالة عاجلة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيجن يطالبه الانسحاب الفورى من لبنان وفى نفس الوقت ركزت القاهره جهودها – عن ادراك مبكر بعدم جدوى الاتصال مع اسرائيل بصدد موضوع الغزو – على الولايات المتحدة الامريكية . ولاول مره تصدر وزاره الخارجية المصريه يوم ٢ يوليو بيانا تعلن فيه « ان علاقة مصر باسرائيل قد تغيرت بعد عدوانها على الشعب الفلسطين والشعب اللبنانى فقد هاجمت اسرائيل دوله عربيه واعتدت على الشعب الفلسطينى مخالفة بذلك روح اتفاقيه كامب ديفيد ولذلك فقدتوقفت العمليه التاليه للسلام وهى التوصل لحل باقى المشكلات القائمه » . وأكدت مصر فى نفس الوقت تمسكها باطار كامب ديفيد وبمعاهده السلام مع اسرائيل ، وكان معنى ذلك ان مصر تفصل فى موقفهامن اسرائيل بين ما تم التوصل اليه بالفعل وبين تطور العلاقات فى المستقبل .

٣ - اتصالات معلنه بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينيه

لقد أحدث الموقف المصرى تجاه العدوان الاسرائيلي على لبنان اصداء واسعه فى العالم العربى عامه وفى الموقف الفلسطينى بشكل خاص ، فقد رحبت الدوائر الفلسطينيه الرسمية لاول مره بهذا الموقف بينما قوبل من الجانب اخر بهجوم شديد من كل الدوائر الاسرائيلية ..التى شنت جميعها هجوماً عنيفا ضد مصر لتأييدها منظمة التحرير الفلسطينيه .. وتاكيدها على محورية المشكلة الفلسطينيه .. بالنسبه لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط .

وقد اقترن التوتر الذى اصاب العلاقات بين مصر واسرائيل باتصالات مصرية فلسطينيه على المستوى الرسمي وبشكل معلن ، لاول مره منذ مبادرة السلام فى عام ١٩٧٧ . وازاء ذلك تحركت اسرائيل لاول مرة منذ بدايه الغزو للاتصال بالقاهره ، فبعث اسحق شامير وزير الخارجية في ذلك الوقت برساله الى كمال حسن على وزير الخارجية المصريه فى محاولة لتبرير عمليه غزو لبنان والتى اسمتها « السلام فى الجليل » الا ان هذه الرساله قد قوبلت بتجاهل من قبل الجهات المصريه . هكذا اصبحت الاتصالات المصريه الفلسطينيه لها الاولوية على العلاقات المصريه الاسرائيل منذ توقيع معاهده السلام المصريه الاسرائيليه . فمنذ بدايه الغزو الاسرائيلى فى يونيو ١٩٨٢ احتفظت منظمة التحرير بمجموعه من اعضاء مكتبها فى القاهره لتبقى على اتصال دائم بالقياده المصريه .

لقد شهدت هذه الفتره وما بعدها ، تنسيقا بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطنييه .. ارتبط بتزايد حجم الاتفاق المصرى الفلسطينى ، ولكن ظل هناك خلاف بين الطرفين حول فكره إقامه حكومه فلسطينيه فى المنفى . فقد عادت مصر الى اثاره هذه الفكرة التى سبق ان اقترحها الرئيس السادات منذ عام ١٩٧٢ وفى ٢١ يونيو ١٩٨٢ . اى بعد بداية الغزو الاسرائيلى للبنان باسبوعين - اعلن الرئيس مبارك ترحيب مصر باقامة حكومة فلسطينيه مؤقته فى القاهره تباشر نشاطا سياسيا خالصا فى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين دون اى نشاط عسكرى . ولكن القاده الفلسطينيون ظلوا متحفظين على هذه الفكره بل قام بعضهم بمهاجمتها غير

ان هذا الموقف الفلسطينى بدأ يخضع للمراجعه مع بدء الرحيل الفلسطينى عن لبنان .. حيث صدرت تصريحات فلسطينيه تشير لاول مره الى إمكانية قبول فكرة اقامة حكومة فلسطينيه مؤقته ، وهو تطور ينسجم مع الدعوه المصريه الى اقامة هذه الحكومة .. والتى تحققت مؤخراً منذ سنوات قليله ارتبطت بهذا التطور الفلسطينى ترحيب مصر بالوثيقه التى وقعها ياسر عرفات فى ٢٢ يوليو ٨٢ بقبول جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وهى الوثيقه التى تسلمها الكونجرس الامريكى .

نظرت القاهرة الى هذه الوثيقه من زاويه انها خطوه فلسطينيه جديده نحو السلام .. ومن هنا جاء الترحيب المصرى بها سريعا ، اذ وجدت مصر فيها فرصه جديده للتأكيد على ضرورة اعتراف امريكا واسرائيل بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى .

وقد طلب الرئيس مبارك من الرئيس الامريكى ريجان العمل على الاستفادة من هذا الموقف الفلسطينى لصالح الاستمرار في جهود السلام ، كما اصدرت وزارة الخارجية المصريه بيانا قالت فيه « ان الادارة الامريكية أمامها الان مبادرة فلسطينيه جديدة تتمثل فى تصريح السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينيه بقبول جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينيه » ودعا البيان الولايات المتحدة الامريكية الى ضرورة البدء فوراً فى حوار مع الشعب الفلسطينى .

٤ - مصر تحتج على التغاضى الامريكى

رغم هذه الجهود المصريه من اجل تحريك موقف امريكى ايجابى يواجه الغزو الاسرائيلى بعد ان اوقفت اتصالاتها السياسيه مع اسرائيل .. الا ان الولايات المتحدة لم تتخذ اى موقف يؤدى الى ايقاف العدوان الاسرائيلى ، ومع ذلك فقد استمر التحرك المصرى يركز على دعوة واشنطن ومناشدتها ان يضطلع بمسؤلينها لوقف العدوان . وعلى مدى إسبوعين ارسل الرئيس مبارك الى الرئيس ريجان ست رسائل ، ولكن الردود المقتضبة التى تلقاها كانت كفيلة بإثارة شعور خيبة الامل فى

القاهرة بينما وقفت الولايات المتحدة وحدها تدافع عن العدوان الاسرائيلى على لبنان فى مجلس الامن .. الامر الذى حال دون نجاح المجلس فى إصدار قرار حاسم ضد الغزو الاسرائيلى . وإزاء ذلك اعلن الرئيس مبارك فى ٢٢ يونيو ٨٢ إستيائه من الموقف الامريكي فقال : « ان الموقف الامريكي من احداث لبنان لن يؤثر على العلاقات المصرية الامريكية فحسب .. بل ايضا على العلاقات الامريكية العربية .. فقد إهتزت صورة الولايات المتحدة ... لقد قلت لكل امريكي قابلته فى مصر ان الوضع فى لبنان يخلق مزيدا من المتاعب ، وسوف تفقد امريكا مزيدا من الارض بينما سيكسب الاتحاد السوفييتى اكثر » .

وحاولت الادارة الامريكية إحتواء هذا الاستياء فاعلنت انها على إتصال بالحكومة المصرية لايجاد تفاهم بين البلدين . وظهر ان هناك حرصا امريكيا بان لا يتاثر مستقبل العلاقات مع القاهرة باحداث لبنان .

هذا الحرص الامريكى كان من العوامل الهامة التى حالت دون حدوث فتور فى العلاقات المصرية الامريكية .. ولكن العامل الحاسم فى هذا الصدد هوقناعة القيادة المصرية بحيوية الدور الامريكى للتوصل الى حل شامل لازمة الشرق الاوسط . ولذلك عاد الرئيس مبارك ليؤكد ان الولايات المتحدة تملك جميع اوراق حل الازمة فى الشرق الاوسط . ولكن هذا الموقف المصرى من الدور الامريكى لم يحل دون تكثيف الاتصالات المصرية بالدول الاوربية حول نفس الموضوع بالذات مع فرنسا

٥ - اثر الازمة على مجالات العلاقات المصرية الاسرائيلية

أ - مصر تتصدى للعدوان :

يمكن القول إجمالا ان العلاقات المصرية الاسرائيلية قد شهدت تغييرا واضحاً منذ بداية الغزو الاسرائيلى للبنان . فقد إمتد التوتر فى العلاقات ليشمل عدة مستويات ، فعلى المستوى الدبلوماسى إمتنع الرئيس مبارك عن مقابلة السفير الاسرائيلى تعبيرا عن مدى إستيائه ورفضه لسياسة إسرائيل من اجل تحقيق

اطماعها فى الاراضى العربية . كما تم إستدعاءالسفير المصرى فى تل ابيب فى سبتمبر ٨٢ على اثر تصعيد العمليات العسكرية الاسرائيلية فى لبنان واحتجاجا على المذابح التى جرت فى بيروت الغربية ضد الفلسطينيين العزل فى صبرا وشاتيلا ، وإستمرار إسرائيل فى إحتلال الاراضى اللبنانية .

لقد اعلن الرئيس مبارك ان مصر ضد كل ما يحدث فى بيروت من قتل البشر الابرياء بهذه الطرق الوحشية . وفى نفس الوقت رفضت مصر إصرار إسرائيل على اقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٤٠ كيلو متر داخل الاراضى البنانية .. فضلا عن معارضتها لاية محاولة من جانب إسرائيل تستهدف تقسيم لبنان او المساس بوحدته الاقليمية او إستقلاله السياسى الكامل .

كانت هذه هى المرة الاولى التى تتخذ فيها مصر موقفا حاسما من السياسة الاسرائيلية ، لما مثلته هذه السياسة من خرق تام لروح السلام بل ولاتفاق السلام ، وكذا الإتفاق الذى تم التوصل اليه عن طريق المبعوث الامريكى فيليب حبيب فى الشرق الاوسط

وقد حددت مصر ثلاثة شروط لعودة السفير المصرى الى تل ابيب :

- إنسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان
- تحديد المسؤلية فى مذابح مخيمى صبرا وشاتيلا
- السير بالقضية الفلسطينية الى طريق الحل على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى

واعلنت إسرائيل ان سحب السفير المصرى ينطوى على نتائج خطيرة ، ورد وزير خارجية على ذلك بقوله : « ان الامر متروك لاسرائيل لاتخاذ الاجراءات التى تراها .. ولكننا نعتقد انه من حقنا التشاور مع سفيرنا فيما نراه ضروريا او حتى سحبه إذا إقتضى الامر ذلك .. وهو امر لا يمثل إنتهاكا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لانه قرار ياتى فى إطار السيادة المصرية » .

ب – تجميد مباحثات التطبيع وإستدعاء السفير المصرى :

ولم يقتصر التغيير الذى طرا على العلاقات المصرية الاسرائيلية على المجال الدبلوماسى .. إنما إنعكس كذلك على مستوى عملية تطبيع العلاقات . فقد أدخل

الغزو الاسرائيلى عملية التطبيع فى مناخ جديد حيث قامت مصر بتجميد المفاوضات الخاصة بالعلاقات التجارية المباشرة بين البلدين ، وكذلك الخاصة بالتعاون فى مجال الطاقة كما شمل رد الفعل المصرى وقف تبادل وفود الشباب بين مصر وإسرائيل . وقد إمتنعت مصر ان إتخاذ اى إجراء يمس الخطوات التى تمت فعلا على طريق تطبيع العلاقات .. ولكنها أحجمت فى نفس الوقت عن إتخاذ اى إجراءات جديدة لدعم التطبيع منذ بداية الغزو الاسرائيلى للبنان .

عندما بدا الغزو الاسرائيلى للبنان ، كانت مفاوضات الحكم الذاتى بين مصر وإسرائيل متوقعة منذ ثلاثة اشهر .. على اثر إخفاق جولة مارس ١٩٨٢ بتل ابيب فى تحقيق حد ادنى من الاتفاق . ولقد اظهرت الجولة إستمرار الخلافات الجوهرية بين مصر وإسرائيل حول قضايا القدس والمستوطنات والاجراءات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. فضلا عن السلطات التى ستخول مجلس الحكم الذاتى المنتخب .

ثم جاءت احداث الغزو الاسرائيلى للبنان لتشمل بداية موقف جديد للحكومة المصرية من مفاوضات الحكم الذاتى .. فعلى أثر مذبحة مخيمات صبرا وشاتيلا وإستدعاء مصر لسفيرها فى تل ابيب .. شكلت لجنة بوزارة الخارجية المصرية كانت مهمتها إجراء تقييم شامل للعلاقات المصرية الاسرائيلية ، ومثلت هذه اللجنة بداية التحول الجديد في الموقف المصرى من المفاوضات الحكم الذاتى إذ أكدت مصر على ضرورة إنضمام اطراف عربية اخرى الى هذه المفاوضات ، وبالذات ممثلين عن الشعب الفلسطينى مع إشارة واضحة عن دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المجال وهذا الوضع الذى كانت إسرائيل ترفضه تماما .

كما شمل التحول فى الموقف المصرى ايضا عدم الاصرار على إطار كامب ديفيد ، كاساس لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتى .. والقبول باية تسوية سلمية يتفق عليها جميع الاطراف . وكان معنى ذلك من وجهة نظر مصر أن الموقف اصبح يتطلب ضرورة توسيع نطاق تلك المفاوضات لتشمل اطراف عربية اخرى قد تضم منظمة التحرير الفلسطينية . وقد واجه هذا التطور فى الموقف المصرى معارضة من إسرائيل التى رفضت أى مشاركة فلسطينية فى عملية السلام ، وظلت ترفض هذا الوضع منذ ذلك الوقت ، وحتى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . وقد إستمر هذا الموقف الاسرائيلى يمثل احد العقبات الرئيسية امام تطوير مفاوضات الحكم الذاتى حتى توقفت تماما .

جـ – تدهور العلاقات :

وفى مشكلة طابا إتخذالخلافّ بعدا جديدا بعد أحداث لبنان وإستدعاء مصر لسفيرها فى تل ابيب .. حيث توقفت المفاوضات بشأن طابا امام إصرار إسرائيل على بحث موضوع طابا داخل إطار العلاقات المصرية الاسرائيلية ككل . كما أرادت جعل إستمرار مفاوضات التطبيع بجوانبها المختلفة – والتى تم تجميدها – وعودة السفير المصرى لتل ابيب شرطا .. لاستئناف المحادثات حول طابا . وقد إزداد الموقف فى طابا تعقيدا بعد ان اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار إفتتاح الفندق التى اقامته فى طابا وتشغيله .

هكذا يتضح مدى الاثر العميق الذى تركته عملية غزو لبنان فى العلاقات المصرية الاسرائيلية .. حيث مثل هذا العدوان تحديا سافرا لكل ما إتخذ من خطوات بشان إرساء قواعد السلام فى المنطقة .. واصبح هناك تساؤلات عديدة حول مصير العلاقات المصرية الاسرائيلية وتاثير ذلك على إستمرار مسيرة السلام وعلى إستمرار الاستقرار والامن فى المنطقة .

لقد شهدت العلاقات فى هذه المرحلة تدهورا اساسيا ، إستمر إشتداده مع تفاقم الخلاف حول موضوع طابا .. وإصرار مصر على موقفها وإحتفاظها بسيادتها الكاملة على تلك المنطقة بل إتخاذها موقفا يمكن وصفه بانه اكثر تشددا عن ذى قبل.

كذلك بقيت مسالة إستئناف مفاوضات الحكم الذاتى معلقة فى الوقت الذى توقفت فيه عملية تطبيع العلاقات بدرجة غير مسبوقة منذ بدء العلاقات المصرية الاسرائيلية .

واخيرا فإن الجهود الضخمة التى بذلتها الدبلوماسية المصرية .. منذ قيام إسرائيل بالهجوم على لبنان ، ولم تنجح فى ربط خروج الفلسطينيين من لبنان بحل شامل للمشكلة .. ولذلك اعلنت مصر تحفظها على الخطة التى توصل اليها المبعوث الامريكى فيليب حبيب والتركيزعلى ترحيل المقاومة فى لبنان . وفى ١٩ اغسطس ٨٢ اعلن مبارك « أن ترحيل الفلسطينيين من لبنان دون أن يكون هناك وعدا بإيجاد تسوية سلمية شاملة .. سيؤدى الى تعقيد الموقف اكثر مما كان عليه » . ولكن إضطرار المنظمة الى الخروج من لبنان ، دفع مصر الى تحديد موقفها من مستقبل

التسوية فى الشرق الاوسط . وقد وضع الرئيس مبارك ثلاثة شروط رئيسية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى وهى :

- إعتراف امريكا بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير
- ضرورة وقف كل الانشطة الاستيطانية التى تقوم بها إسرائيل فى الاراضى المحتلة
- إتخاذ إجراءات معينة لإعادة الثقة الى المواطنين الفلسطينيين فى الضفة والقطاع

ثم عادت القاهرة لتضيف شرطا جديدا وهو الحصول على تفسير امريكى واضح لإطار كامب ديفيد ينطوى على تحديد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى لذلك لايمكن القول ان من النتائج الهامة للغزو الاسرائيلى فى لبنان بلورة موقف مصرى واضح من الحل الشامل لأزمة الشرق الاوسط وبالذات المشكلة الفلسطينية

٦ - مبادرة السلام وأزمة لبنان :

أ - مبادرة ريجان :

ليس ثم شك فى ان الازمة اللبنانية التى نجمت عن قيام إسرائيل باجتياح الاراضى اللبنانية فى شهر يونيو ١٩٨٢ .. قد احدث ردود فعل هائلة على مستوى العالم عامة ومستوى الشرق الاوسط على وجه التحديد .. خلقت إحساسا حقيقيا بمدى حاجة الشرق الاوسط الى جهود كثيفة تقوده الى الاستقرار والأمن وتحقق له السلام .

وقد افرزت الازمة مبادرتين للسلام فى المنطقة صدرتا فى وقت واحد تقريبا الاولى هى مبادرة الرئيس ريجان التى طرحت فى اول سبتمبر١٩٨٢ ثم مبادرة فهد التى عرفت باسم مبادرة فاس نسبة الى مدينة فاس المغربية التى عقدت فيها القمةالعربية فى ٦ سبتمبر ١٩٨٢

ومن المعروف ان البداية الفعلية لعملية السلام فى الشرق الاوسط قد إرتبطت الى حد كبير بنتائج حرب لبنان ومن اهم هذه النتائج :

- خروج قوات المقاومة الفلسطينية وقيادات المنظمة من لبنان وما يعنيه ذلك من تفتيت للبنية العسكرية للمنظمة

- وضوح التفوق العسكرى الاسرائيلى

- تصاعد الخلافات العربية بصورة عامة بشكل غير مسبوق تجاه الغزو الاسرائيلى وقد تضمنت المبادرة الامريكية النقاط التالية :

* التجميد الفورى لاقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة

* الانتخاب الحر لسلطة ذاتية فلسطينية فى الاراضى المحتلة

* الانتقال السلمى والمنظم للسلطة الداخلية من الحكومة الاسرائيلية الى السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ٥ سنوات

* الوضع النهائى لهذه الاراضى يجب ان يكون الحكم الذاتى الكامل بالمشاركة مع الاردن

* إجراء مفاوضات حول وضع القدس التى يجب ان تبقى موحدة

وقد اوضح ريجان ان بلاده لا تؤيد قيام دولة فلسطينية ، ولا ضم اسرائيل لهذه الاراضى . وقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا يفيد انها : « تدرس بعناية مضمون الخطاب الذى القاه الرئيس ريجان والذى تعتبره وثيقة هامة » .

ورغم أن المبادرة اوضحت الخط العام الذى يحدد السياسة الامريكية تجاه المنطقة ، والتى تاخذ إتفاقيات كامب ديفيد أساسا لاية تسوية سلمية .. فقد سارعت إسرائيل الى إعلان رفضها للمبادرة فور اعلانها . كما رفض بيجين مناقشة المقترحات التى طرحها ريجان فى مبادرته وخاصة ما يتعلق بوضع القدس وتجميد المستوطنات ، وإشراك الاردن فى خطة الحكم الذاتى الفلسطينى كما إمتد الرفض الاسرائيلى ليشمل المقترحات المصرية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى واهمها وقف الانشطة الإستيطانية التى تقوم بها إسرائيل فى الاراضى المحتلة مع توسيع نطاق المفاوضات بمشاركة اطراف عربية اخرى (الاردن وممثلين عن الفلسطينيين).

وقد وافقت مصر على مبادرة ريجان مع بعض التحفظات .. الامر الذى دفع إسرائيل الى إتهام كل من واشنطن والقاهرة بالخروج على إطار كامب ديفيد الذى تعتبره إسرائيل الاساس الوحيد للسلام فى المنطقة . وردا على ما دعت اليه مبادرة ريجان من تجميد إقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية إتخذت حكومة إسرائيل قرار ببناء ٢٠ مستوطنة جديدة هناك .. فضلا عن رفضها الانسحاب من الاراضى اللبنانية ، الامر الذى شكل تحديا جديدا قويا امام مباحثات السلام .

هكذا مضت إسرائيل فرض الامر الواقع فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الوقت الذى تسعى فيه الى فرض معاهدة للسلام مع لبنان دون ان تواجه باى ضغط امريكى لوضع مبادرة ريجان موضع التنفيذ .

فى ضوء ذلك لم يكن هناك ما يستوجب المبالغة فى التعويل على إمكانية حدوث ضغط امريكى على إسرائيل لتحقيق التسوية العادلة فى المنطقة ، خاصة وان الإدارة الامريكية كانت تقترب من مرحلة الاعداد لإنتخابات الرئاسة التالية والتى تعطى فيها الإدارة الامريكية إهتماما كبيرا للصوت اليهودى .

ب - التحركات العربية :

لذلك اصبح تغيير الموقف فى الشرق الاوسط لصالح القضية الفلسطينية مرتهنا بالموقف العربى ومدى إمكانية إيجاد موقف عربى موحد خارج إطار دائرة التاثير الامريكية التى تتداخل الى حد كبير مع الدائرة الاسرائيلية .

كان الموقف يقتضى تحركا عربيا على ثلاث مستويات :

الاول : وجود نوع من التنسيق الشامل بين التحرك المصرى والتحرك العربى . فقد كانت هناك إتصالات منتظمة تجرى بين مصر وعدد من العواصم العربية وبالذات مع عمان وبيروت والرباط منذ عدة شهور ، ولكنها لم تصل الى درجة التنسيق الكامل واصبح من الضرورى تطوير هذه الاتصالات فى إتجاه تنسيق مصرى عربى شامل .. وهو ما كان يقتضى إيجاد صيغا ملائمة لعودة مصر الى الصف العربى .

لثاني : تحريك مبادرة فاس التى حظيت بنوع من القبول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، الى جانب انها تقوى المركز التفاوضى للاطراف العربية فى تحركهم السياسى وذلك فى إطار المبادرات السلمية المطروحة .

لثالث : السعى نحو إيجاد نوع من التوازى العسكرى فى المنطقة الذى وضح مدى ميله نحو إسرائيل بعد حرب لبنان .

جـ - مبادرة فاس :

أشرنا الى أن مبادرة فاس كانت احد البدائل المطروحة امام تحرك عربى جماعى . إن القول بان هذه المبادرة هى البديل للصيغة التي تم التوصل اليها فى كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .. هو قول بعيد عن الواقع . ذلك لان صيغة كامب ديفيد كانت إتفاقا أمكن التوصل اليه بعد مفاوضات شاقة مع الاطراف لمعنية . والمفاوضات تعنى هنا بحث الحلول الاوسط وتوفر القبول المتبادل لما هو مطروح فعلا .

اما صيغة فاس فرغم ما تحتويه من عناصر قيل انها تعطى بعض جوانب الضعف فى صيغة كامب ديفيد .. فإنها مجر د اقتراح طروح لم يخضع لاى مناقشة او تفاوض مع الجانب الاخر ، بالتالى فمن السهل تضمينها النقاط التى تتفق مع المطالب وهو الامر الذى حاولته مصر وتتمسك به ولا تتنازل عنه . من ناحية اخرى فان صيغة كامب ديفيد لم يكن هدفها وضع حل شامل للصراع العربى الاسرائيلى ، انما محاولة جادة امكن التوصل اليها لتفتح الطريق نحو بحث القضايا المطروحة برمتها .. والتوصل بعد ذلك بواسطة الاطراف المباشرة المعنية الى الشكل النهائى الذى يتفق عليه فعلا .

اما ما تضمنه مبادرة فاس السعودية فهى مجموعه من المقترحات فى ثمان نقاط تمثل مبادرة اساسية او دعامة :

- إنسحاب إسرائيل من جميع الاراضى العربية التى احتلت منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية
- فك جميع المستوطنات التى اقامتها إسرائيل فى الأراضى المحتلة منذعام ١٩٦٧

- ضمان حرية الطقوس الدينية لجميع الاديان فى المناطق المقدسة
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة وتعويض كل فلسطينى لا يرغب فى هذه العودة
- وضع الضفة العربية تحت وصاية الامم المتحدة لمرحلة إنتقالية لا تتعدى بضعة شهور
- إقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها
- الاعتراف بحق جميع الدول فى المنطقة فى الحياة فى سلام
- ضمان الامم المتحدة او بعض الدول ذات العضوية فى مجلس الامن لتنفيذ هذه المبادئ

٧ - مصر الحاضر الغائب

من هنا فان الموقف المصرى تجاه مبادرة فاس .. كان ياخذ فى إعتباره وجود إتفاق بين المبادئ المصرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والاقتراحات السعودية التى طرحت فى مبادرة فاس ، سواء ما يخص الدولة الفلسطينية او الانسحاب اوحق الفلسطينيين فى العودة والتعويض او بشان القدس العربية .

هكذا رحبت مصر بالمبادرة السعودية مبدية إستعدادها للتعامل مع اية صيغة عربية تثبت قدرتها على تقديم حل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى او دفعه الى الامام . ولكنها اكدت فى نفس الوقت على قناعتها بان إطار كامب ديفيد انه الطريق العملى الوحيد الذى يتسم بالواقعية الكاملة .. والذى يتلائم مع ظروف الصراع وعلى إلتزامها التام بها .

يتضح مما سبق ان صيغة فاس السعودية ليست هى البديلة طالما أنها لاتستند الى محددات جديدة فى خريطة الصراع العربى الاسرائيلى . اذ كانت تفتقر بوضوح الى عناصر وامكانيات تحقيقها الواقعى . فإسرائيل رفضتها بصورة قاطعة .. والولايات المتحدة نظرت اليها كمدخل لتوسيع نطاق كامب ديفيد .. بينما اعتبرتها اوروبا نقطة بداية يمكن مد الجسور منها فى إتجاه كامب دفيد .

وعموما فان إفتقار مقترحات عربية لامكانيات التحقيق الواقعية .. قد عكس بوضوح قضية البدائل فى حل الصراع العربى الاسرائيلى .. التى تعتمد على حقائق الموقف وواقع الاوضاع ولعل الدافع الاساسى لتقديم مبادرة فاس السعودية هو الشعور الذى ساد بين العرب وقتئذ بمخاطر حالة الجمود المرتكزة على رفض الصيغة الممكنة .. والعجز العقلى عن تقديم صيغ بديلة مناسبة بينما لم تحقق سنوات الرفض العربى اى نجاح سواء فى إفشال او تعطيل التسوية المصرية الاسرائيلية اوإيجاد البديل عنها فى مقابل الجمود التى تعرضت الجهات الاخرى فضلا عن ان التناقضات والنزاعات الحادة وحالة عدم الاستقرار التى تعرض لها معسكر الرفض العربى جعلت اطرافه عاجزةعن التاثير فى الرأى العام العالمى بصورة إيجابية .

وبفشل مبادرة فاس ، دخل الموقف العربى إزاء الصراع العربى الاسرائيلى فى ازمة صعبة كانت لها مؤشرات متعددة .. لعل اهمها جميعا تلك السلبية التى كانت واضحة لدى الدول العربية تجاه العمل السياسى من اجل حل المشكلة الفلسطينية .. بما يحقق حق الشعب الفلسطينى فى الخلاص من الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإقامةالدولة المستقلة لقد ظن البعض أن عملية عزل مصر عن العالم العربى بعد توقيعها إتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .. قد إنتهت بعد قرار قمة فاس وذلك على اساس ان قرارات فاس كانت تنمو بشكل واضح نحو تبنى نهج سياسى لحل الصراع العربى الاسرائيلى.

فى ذلك الوقت بدأت احاديث كثيرة تدور حول أهمية عودة مصر الى العالم العربى تقديرا لمركزها المحورى فى النظام العربى .. والذى اثبتت الاحداث وقتئذ انه لايمكن تجاهله منذ ان كانت مصر وستكون دائما مركز الثقل فى السياسة العربية . بل انه اصبح من الممكن القول بانه كثيرا من السلبية التى كانت سائدة فى الساحة العربية .. تعود اساسا الى محاولات تخطى الدور المصرى فى حل الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد اثبتت الاحداث خلال السنوات الثلاث التى اعقبت توقيع معاهدة السلام والتى إنتهت الى بروز حقيقة واقعة ، وتطور عملى على الساحة العربية المتمثل فى

إنسحاب إسرائيل الكامل من شبه جزيرة سيناء وعودتها الى احضان مصر انه لايكفى رفع الشعارات ذات الطابع الثورى او ممارسة الانتهازية السياسية التى تقوم على المزايدات .. ولكن الحل الحقيقى يكمن فى تبنى سياسة قومية عربية تقوم على حد أدنى من الاتفاق على وسائل وأساليب مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ، وكيف يمكن التصدى لمحاولات الهيمنة الاسرائيلية التى تهدف الى فرض الامر الواقع على العالم العربى باستخدام القوة العسكرية المتفوقة .

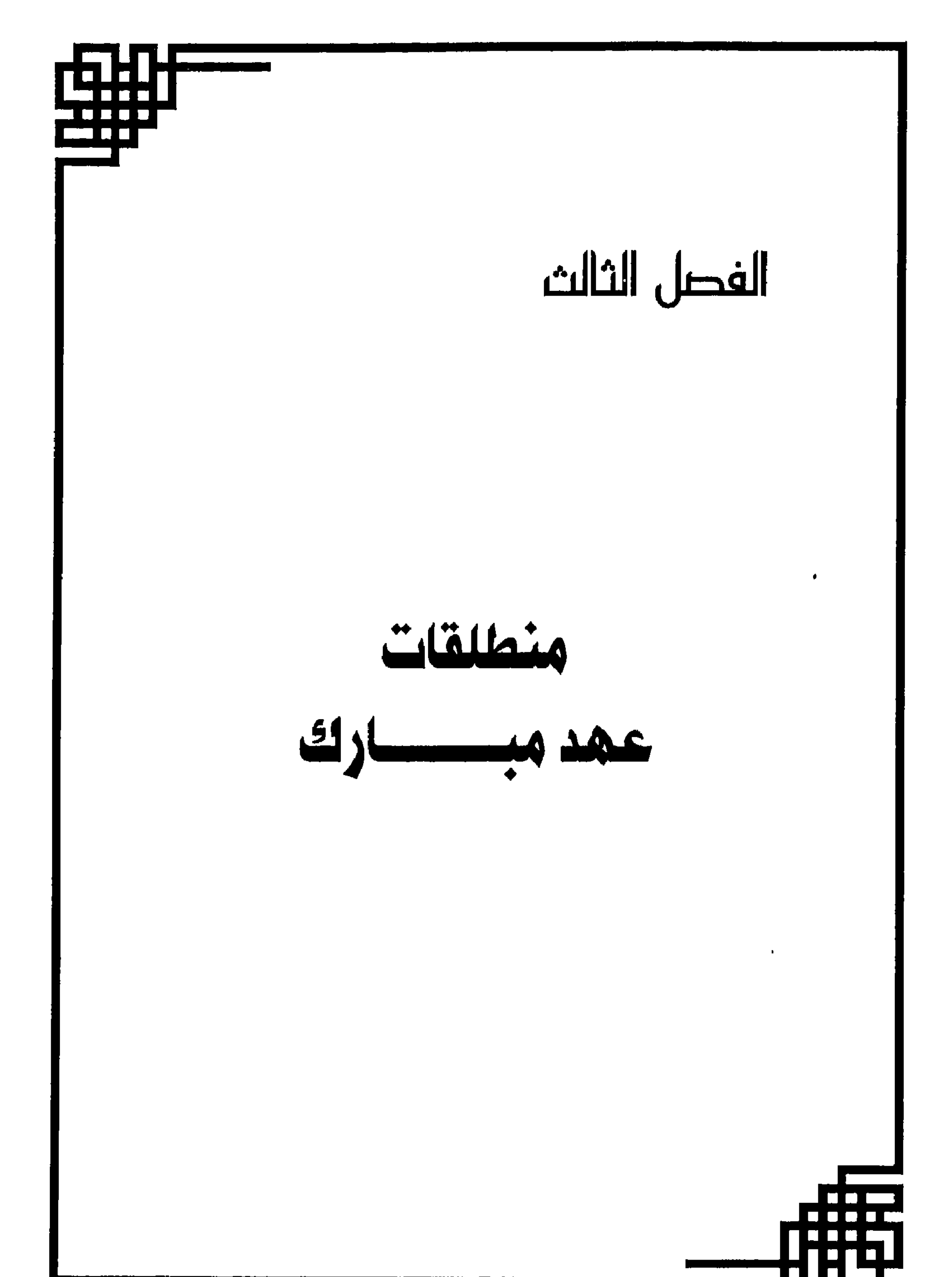
لقد اكدت حرب إكتوبر ٧٣ حقيقة هامة كان لابد من اخذها فى الاعتبار هى ان القوة العسكرية الاسرائيلية بشكل عام والقوة العسكرية بشكل خاص .. لم تعد هى العامل الرئيسى القادر على إحداث التغيير رغم تفوقها .. ذلك لان هذه القوة وحدها لم تعد قادرةعلى الحسم ، خاصة بالنسبة للصراعات المزمعة ولعل مثال لبنان خير دليل على ذلك حيث فشلت إسرائيل رغم التفوق العسكرى فى تحقيق اهدافها من الغزو

إن المناخ العالمى الذى بدأ يتجه وقتئذ نحوالوفاق وحل المشكلات بالطرق السلمية قد قلل كثيرا من شأن القوة العسكرية خاصة اذا ظهرت هذه القوة اكبر من حقيقتها أو حاولت أن تمارس سيطرتها مستغلة فى ذلك سلبيات الطرف الاخر الذى سيطرت عليه ظواهر التشرزم والخلاف والانشقاق .

وتبعا لذلك بدات حقائق محددة تاخذ طريقها فى المنطقة العربية مع نهاية عام ١٩٨٢ .. لعل ابرزها محاولة السياسة العربية ان تمارس ضغوطا بشكل مؤثر وفعال وكان يتطلب بالضرورة توحد كلمة العرب كمخرج لا بديل عنه للتخلص من حالة التجمد العربى التى سادت فى ذلك الوقت .

لقد كان العالم العربى يمر بازمة حقيقية تتمثل اساسا فى السلبية السياسية والعجز عن إستثمار الطاقات العربية السياسية والاقتصادية الكبيرة . كما أصبح واضحا انه لن يمضى وقت طويل حتى تدرك كافة الاطراف العربية ان الزمن لا يعمل لحسابهم بل لحساب إسرائيل وان جهدا قوميا جسورا ، يمكن ان يقتحم تلك الحلقة الشيطانية من التردد والسلبية والاختلافات العربية .. وان هذا الجهد اصبح امرا حتميا حيويا لحماية الحد الادنى من الامن القومى العربى قبل ان يكون مطلوبا لتحقيق حل عادل لمشكلات الصراع العربى الاسرائيلى .

□□□



الفصل الثالث

منطلقات عهد مبارك

الفصل الثالث

منطلقات عهد مبارك

مصر والقضايا العربية

١ - الدعوة لنبذ الخلافات :

ان مصر دولة عربية شكلا ومضمونا .. حاضراً ومستقبلا .. إن هذه الصفة المصرية هى صفة أصيلة لاتُخلع بقرار أو تعاد بقرار .. فهى حقيقة راسخة لا تتغير .. هى أعلى وأقوى من أن يؤثر فيها أو يُقدح فى أصوليتها من قبل دولة أو نظام أو عدد من الدول والانظمة . أن عروبة مصر شجرة جذورها ضاربة فى أعماق التربة العربية على مدى أربعة عشرة قرنا والى الابد .. بقدر ما غذتها دماء الشهداء الذين راحوا دفاعا عن حقوق العرب .. وبقدر ما ثبتتها مواقف صلبة صامدة إتخذتها مصر من صيانة هذه الحقوق من الغرب الى الخليج . ورغم الخلافات التى نشبت فى بداية عقد الثمانينات .. وإستمرت حتى تجاوزت منتصف هذا العقد .. بين مصر وعدد من الدول العربية .. فقد ظلت مصر تدعوا الدول العربية للوقوف صفاواحداً .. أمام التحديات الخطيره التى تواجه الامة العربية فى مرحلتها المعاصرة .. بينما هى لم تتوقف عن العمل من أجل تخفيف الخلافات .. وهى على ثقة أنه فى النهاية سوف يتغلب التضامن العربى على الخلافات والنزاعات .

كانت مصر دائما على وعى كامل وادراك سليم لاهمية قضية السلام .. وقد دأبت على تركيز سياستها الخارجية ، وتكثيف جهودها الدبلوماسية .. من اجل دفع عملية السلام والعمل على وضع حد لاستمرار النزاع والمواجهة العربية الاسرائيلية .. فضلا عن حالة التوتر والمواجهات والازمات فى العالم العربى .. وتأثير ذلك كله على فرص السلام .. وتطلعنا لعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. والتخلص من البؤر الخطيرة التى تؤثر على استقرار المنطقة وأمنها .. وتهدر طاقات العرب .

ومع إستمرار حالات الفرقة والتنافر والتمزق بين العرب .. تتزايد الاخطار والتحديات .. لذلك فقد بلورت مصر رؤيتها الواضحة على ان حل المشكلات الرئيسية التي يعاني منها العالم العربي ، إنما يكمن في التوصل الى صيغة مشتركة للتضامن العربي الحقيقي .. الذى يتجاوز اطلاق الشعارات ويتخلص من النظريات .. ويقف على أرض الواقع .. ويحقق قاسما مشتركا مناسبا من العمل المشترك المنسق المتميز بالجدية والمتجرد من خداع النفس .

لذلك عمدت الدبلوماسية المصرية فى كل إتصالاتها بالاطراف العربية ، الى دعوتها لنبذ الخلافات الضيقة ، ومناشدتها تجاوز الازمات الطاحنه التى تشتت القوى وتهدر الطاقات .. وان تجمع قواها على إختلاف إتجاهاتها السياسية وبنيانها الاجتماعى .. لخدمة القضايا الجوهرية ذات الطابع القومى .. والمرتبطة بالمصالح المشتركة للامة العربية ككل .

٢ - مفتاح السلام:

وقد اعتبرت السياسة المصرية .. ان قضية الشعب الفلسطينى هى القضية المحوريةفى الصراع العربى الاسرائيلى ، ومفتاح السلام الشامل فى المنطقة العربية وعلى إمتدادها . ولذلك إتجهت بكل فكرها وجهدها نحو هذه القضية القومية .. من أجل التوصل الى تسوية عاجلة لها .. كعنصر جوهرى فى إستتباب الامن والاستقرار .. وشيوع السلام فى ربوع الوطن العربى .

غير ان تحقيق هذا الهدف الحيوى .. لابد ان تسبقه خطوة شديدة الاهمية هى إتخاذ الاطراف العربية المعنية بالنزاع .. موقفا موحداً إزائه . وقد سجلت مصر- فى كل مناسبة – ومن خلال كل تحرك أجرته او اتصال قامت به .. يقينها بأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية انما تستند – فى تقديرها – الى إقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، وخاصة حقة فى تقرير المصير ، كما تستند كذلك على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الاراضى الفلسطينية المحتلة .. وبين تحقيق السلام .. وكفالة ضمانات الامن لجميع الاطراف بما فى ذلك أمن الشعب الفلسطينى والشعب الاسرائيلى.

من اجل ذلك تمسكت السياسة المصرية بالمقولة القائلة .. بأن قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة .. التى رسخت مبدأ الانسحاب من الاراضى المحتلة .. هى المدخل الصحيح لاقامة السلام المبنى على العدل ، والمتلازم مع « الامن المتبادل » لكافة دول وشعوب المنطقة .

ولتحقيق هدف السلام .. كانت مصر ترى ضرورة الاتفاق على صيغة مقبولة توفر الآلية المناسبة القادرة على تحقيق السلام ، واعتبرت ان صيغة « المؤتمر الدولى للسلام » .. هى أنسب الصيغ لهذا الغرض .. ومع الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه برزت حقيقة إيجابية هامة ، تمثلت فى تزايد الاقتناع والتأييد الدوليين ، لفكرة ضرورة عقد « مؤتمر دولى للسلام » .. تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .. على قدم المساواة . وقد سعت مصر فى كل إتصالاتها الى حث الاطراف المعنية على قبول مبدأ التضامن فى اطار مؤتمر دولى للسلام .. كما ركزت بصفة خاصة على إقناع الولايات المتحدة ودول اووربا واسرائيل .. بأن هذا المؤتمر هو افضل الطرق المؤدية للسلام ، وان التحفظات القائمة لدى اسرائيل والولايات المتحدة عن هذا المؤتمر لا يجوز ان تعوق التحرك الايجابى .. بل يجب زيادة الحركة ومضاعفة الجهد المبذول لعقد هذا المؤتمر .

واذا كانت الدبلوماسية المصرية قد أيدت دائما فكرة « المؤتمر الدولى للسلام » فى الشرق الاوسط .. فقد كانت تعنى مؤتمراً حقيقيا تدور فى اطاره عملية التفاوض بين الاطراف المعنية المباشرة بالنزاع ، وتلعب فيه الاطراف الخارجية دوراً توفيقيا مساعداً يؤدى الى تضييق شقة الخلاف .. وتيسير التوصل الى إتفاق .

والى جانب ما أستأثر باهتمام السياسة المصرية .. «خاصا بالمشكلة الفلسطينية » فان المأساة اللبنانية ببعدها الخارجى وبعدها الداخلى .. كانت دائما تمثل احد الشواغل الاساسية السياسية والانسانية فى هذ ه الفترة الصعبة .. حيث أدى الاحتلال الاسرائيلى العسكرى .. والتدخلات الاجنبية عامة .. فضلا عن تأثير الصرعات الدولية .. الى خلق اوضاع أليمة وإقتتال مستمر وتطاحن لاينقطع بين

ابناء الوطن الواحد ، جعل وحدة وسلامة أراضى وإستقلال دولة لبنان معرضة لمخاطر التمزق والانقسام .

وفى هذا المجال لم تكتف مصر .. بمساندة لبنان وحكومة لبنان الشرعية ، بل دعت جميع اللبنانيين دائما وبالحاح على اختلاف طوائفهم وعقائدهم وإنتماءاتهم .. ان يتفقوا على كلمة سواء .. حتى يغلقوا الباب امام فرص التدخل الاجنبى ، وترد لهم حرية القرار واستقلال الادارة .. حتى يسدوا الطريق امام الاطماع والاخطار المحيطة بوطنهم .

٣ - الحرب العراقية الايرانية

لقد إستمرت السياسة الخارجية المصرية .. طوال سنوات هذه الفترة وما بعدها .. فى تركيز إهتمامها بالحرب العراقية الايرانية .. لارتباط أمن الخليج بالامن القومى المصرى .. كما ان آثارها المدمرة لن تمتد الى استقرار منطقة الخليج وحدها وأمنه .. بل ستنمو لتصل الى كل دول المنطقة .. وربما دول العالم الثالث أجمع . فالتصاعد المستمر فى الحرب .. لم يعد قاصراً على جبهات القتال .. بل انه إمتد واصبح على إتساع مسرح عمليات الخليج ومياهه ، وأضحى يهدد الامن الاستراتيجى للامة العربية بأسرها .

لذلك ساندت السياسة المصرية .. كل الجهود الرامية الى انهاء هذه الحرب الضروس . واحتواء أثارها .. وإعادة الاستقرار الى منطقة حيوية تجتذب كثيرا من الاطماع الخارجية والداخلية . وقد وقفت مصر الى جانب سائر شعوب دول الخليج .. وهى تدفع عنهم وعن نفسها مضاعفات هذا الحرب وموجات القلق التى كانت تنتاب المنطقة .. وعدم الاستقرار الذى يسرى فيها . ذلك كله من منطلق اساسى هو إيمان مصر بحقيقة ان أمن الامة العربية هو وحدة لاتتجزأ ، وان أمن الخليج يرتبط بأمن مصر الاستراتيجى وسلامة دول الخليج العربية .. وأمنها عنصر اساسى فى رسم سياسة مصر على المستوى القومى والاقليمى .

هكذا لم تأل مصر جهداً فى حمل لواء الدعوة بكل قوة وإلحاح الى وقف القتال .. وبدء المفاوضات وإنسحاب كافة القوات الى ما وراء الخطوط الدولية ، والسعى الى تسوية سياسية مشرفة تحفظ الحقوق العادله للطرفين وتحافظ على الموارد البشرية والمالية المهدرة لهذين الشعبين المسلمين .

وإلتزاما بواجبها القومى .. وقفت مصر الى جانب العراق فى دفاعه عن أرضه .. وقد تمثل ذلك فى اتصالات مكثفة استمرت بين مصر والعراق .. فضلا عن الدعم العسكرى المصرى بالاسلحة والذخائر والمعدات ، وقد أدت استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية الى تزايد معدلات التنسيق بين البلدين فى هذا المجال الحيوى .

من ناحية اخرى .. فقد أعربت مصر عن تضامنها مع دول الخليج العربية إزاء ماتتعرض له من تهديدات تمس أمنها ، وتؤكد دوماً على الارتباط بين الامن القومى المصرى والامن القومى العربى .. وبخاصة أمن الخليج .

٤ - انعكاسات السياسات المصرية

وفى ضوء هذه السياسات المصرية التميزه بالحيوية والنشاط .. بدأ ذلك ينعكس على العلاقات المصرية العربية المجمدة . فقد اتسمت نهاية هذه الفترة .. ببداية تحسن عام ملحوظ فى العلاقات المصرية العربية بشكل عام مع كل الدول العربية باستثناء سوريا وليبيا ، كما شهدت تنشيط ملموساً للعلاقات والاتصالات السياسية والبريطانية .. فضلا عن التبادلات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بين مصر وكل من الاردن والعراق .. بشكل يكاد يكون شاملا . كما وقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التى تتناول أوجه التعاون الايجابى فى كثير من المجالات المختلفة .

وفى نفس الفترة حدث تحسن تدريجى واضح وملموس فى مواقف كل من السعودية والكويت والامارات العربية .. حيث بادرت هذه الدول بتوسيع نطاق

إتصالاتهاوعلاقاتها مع مصر .. كما أبدت استعدادها لمزيد من التعاون فى المجالات الاقتصادية والاستثمارية فضلا عن الاعتراف بأهمية دور مصر فى العالم العربى .

وقد ظلّت كل هذه الجهود فى العلاقات المصرية .. جهدا اساسيا محوريا .. هو جهد مصر من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة . لقد استمر هذا الخط يمثل لدى القيادة السياسية المصرية ..استراتيجية ثابتة واساسية .. عن إقتناع بان الطريق الى تحقيق السلام فى المنطقة لن يتأتى الاعن طريق التوصل الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية .. تشارك فيها الاطراف العربية المباشرة .. وهى تحديداً الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الى جانب اسرائيل والقوتين العظميين .

لذلك لم تدخر مصر أى جهد فى سبيل إحياء جهود السلام الشامل . والحفاظ على قوة الدفع للتسوية السلمية .. عن إيمان بأن التوصل الى اتفاق سلام شامل وعادل ، هو السبيل الوحيد الذى يؤدئ الى تحقيق التعايش بين اسرائيل وجميع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطينى .. فضلا عن كسر الحلقة المفرغة للعنف والتخريب والتطرف ، واتاحة الفرصة لكل الاطراف لكى تتفرغ لمواجهة تحديات العصر الاساسية .. وفى مقدمتها تحديات التنمية وتطوير وسائل الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى شتى مجالات الحياة .

لقد ظل هذا الهدف ومازال واضحاً فى كل أنشطة السياسة المصرية الخارجية .. وتبلور منذ ذلك الحين فى شكل تأييد لاية خطوات عربية .. قد تفيد فى عملية التسوية السياسية .. كما لعبت دوراً أساسيا فى محاولة إقناع الولايات المتحدة بصفة رئيسية لكى تساهم بدور اكبر فى تلك التسوية .

ويمكننا هنا فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى هذه الفترة .. حصر مبررات الاهتمام المصرى بهذا الهدف فى نقطتين اساسيتين :

الاولى : دفع قطاع كبير من العرب الى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ سنوات وبذلك تنتفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية .

الثانية : اثبات رشد التوجهات المصرية الاستراتيجية .. فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية والتعامل مع مشكلات تحقيق السلام .. والتى تعد

القضية الفلسطينية ابرز نماذجها تعقيداً . ان نجاح مصر فى هذا الصدد سوف يثبت عمليا اعتبار مصر دولة قائدة فى المنطقة العربية .. بالرغم من محاصرة بعض العرب لتوجهاتها السياسية المتطورة .

اهم التطورات السياسية
على الساحة العربية والاسلامية

١ - مقدمات الانفراج :

استعرضنا فيما سبق .. اهم معالم السياسة المصرية فى الساحة العربية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات .. والتى مثلت مع نهاية عقد السبعينات فترة عصيبة فى علاقات مصر العربية .. غير ان ذلك لا يعنى ان هذه المرحلة كانت خالية من التطورات الايجابية .. التي تركت أثارها على العلاقات المصرية العربية وشكلت لمصر حافزاً لاتباع سياسة « الاقتراب المتبادل » .

وفى الواقع يمكننا القول ان عام ١٩٨٣ .. قد شهد بدايات هامة لتطور العلاقات المصرية العربية .. مقارنة بما كان عليه الحال فى السنوات الاربع السابقة.

ففى مارس ١٩٨٣ اجتمع الرئيس مبارك بالملك حسين ملك الاردن فى نيودلهى .. وفى اكتوبر ٨٣ إجتمع مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى نيويورك .. كما قام طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى ووزير الخارجية .. بزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٣ .

وفى أعقاب تطورات الازمة اللبنانية بشكل درامى فى اكتوبر ١٩٨٣ أرسل الرئيس مبارك كل من د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ود. أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية فى مهمة عاجلة الى كل من بغداد وعمان والرباط حاملين رسائل من الرئيس الى ملوك ورؤساء هذه الدول العربية الثلاث .

وفى سبتمبر ٨٣ قام الرئيس حسن جوليد رئيس جيبوتى بزيارة مصر .. كأول زيارة يقوم بها رئيس دولة عربية الى القاهرة منذ توقيع معاهدة السلام .

إن هذه التطورات وما سبقها فتحت طريقا للتعاون بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ طريق الحل السياسى وإتباع الوسائل الدبلوماسية .. والتخلى عن نظرية الكفاح المسلح .. مثل هذه الخطوة حققت توازنا اكبر بين الصفوف العربية .. واعطت الفرصة لمبادرة سلام جديدة .. سواء من خلال خطة ريجان او أى صيغة اخرى .

ومن ناحية اخرى لقد اكدت مصر للعالم العربى – فى هذه المرحلة الهامة – أن تمسكها باستمرار العلاقات مع اسرائيل – مهما كانت هذه العلاقات هشة – ضرورة من أجل السلام .. بإعتباره الخيار الوحيد فى مواجهة اسرائيل التى تساندها الولايات المتحدة الامريكية .

وفى الواقع فان هذا التطور للاحداث فى المنطقة العربية .. قد أنعش حركة الدبلوماسية المصرية .. فقد شهد عام ٨٣ نشاطا سياسيا ودبلوماسيا مصريا كثيفا .. لعل أبرز إنجازاته على الصعيد العربى .. تحقيق التكامل بين مصر والسودان .. واتخاذ خطوات تنفيذية هامة فى هذا المجال .. جعلت فكرة التكامل تتحول الى واقع عملى يصنع من الشعبين كيانا واحداً ، لو استمرت البرامج والخطط التى وضعت فى ذلك الوقت . وقد عكست هذه الحقيقة نفسها فى الزيارات الاربع التى قام بها الرئيس مبارك الى السودان خلال عام ٨٣ – الاولى فى فبراير ٨٣ بمناسبة اول اجتماع للمجلس الاعلى للتكامل .. والثانية فى ابريل ٨٣ حيث ادلى الرئيس مبارك بصوته فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية السودانية .. أسوة بما قام به الرئيس نميرى حينما ادلى بصوته فى استفتاء اكتوبر ١٩٨١ بالقاهرة .. ثم كانت الزيارة الثالثة فى مايو ٨٣ للمشاركة فى إحتفالات اعياد الثورة السودانية حيث تم تبادل وثائق التصديق على ميثاق التكامل .. وإفتتاح الجلسة الاولى لبرلمان وادى النيل .. اما الاخيرة فكانت فى اكتوبر ٨٣ .

٢ - عودة مصر للمؤتمر الاسلامى (١٩٨٤) :

اننا اذا راجعنا نشاط مصر السياسى فى الدوائر الاساسية التى تستوعب الشطر الاكبر من هذا النشاط .. وهى الدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية والدائرة العربية لوجدنا ان الدائرة العربية - وكان هذا طبيعيا فى ظل الظروف السائدة - كانت اكثر الدوائر انغلاقا حتى ذلك الوقت .. رغم انها اخذت من سياسة مصر القدر الاكبر من الجهد ورغم ما اثمره هذا الجهد خاصة مع الفلسطينيين .. ثم بدرجات متفاوته مع الاردن والعراق والمغرب . اما الدائرة الافريقية فقد ظلت على إنفتاحها الكامل مع مصر . وكانت الدائرة الاقل انغلاقا بالنسبة لمصر .. والتى إتخذت إولى الخطوات العملية لعودة مصر لوضعها الطبيعى .. حين أصدر مؤتمر القمة الاسلامى فى يناير ١٩٨٤ قراره بعودة مصر الى المؤتمر .

حدث ذلك أثناء إنعقاد مؤتمر القمة الاسلامى الرابع بمدينة الدار البيضاء المغربية من ١٦ الى ١٩ يناير ١٩٨٤ . فقد اجتمعت ٤٢ دولة إسلامية بعد مقاطعة إيرانية ومشاركة تركية على مستوى عال .. دلت على تحول ايجابى سياسى فى موقف تركيا من الدول الاسلامية عموما .. ومن دول الشرق الاوسط على وجه الخصوص .. وكانت ابرز قرارات المؤتمر وانجحها .. قرار عودة مصر لعضوية منظمة المؤتمر الاسلامى ، وجاء فى نص القرار ان المؤتمر قد حدد إطاراً لهذه العودة يتضمن تشكيل لجنة ثلاثية من السكرتير العام وثلاثة اعضاء لاجراء اتصال مع الحكومة المصرية .. بغية الحصول منها على تعهد بقبول مبادىء وقواعد وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى ، على ان تقدم هذه اللجنة تقريرا عن مهمتها فى مصر الى مكتب المؤتمر الرابع للقمة الاسلامية .. الذى سيدعو مصر فى ضوء النتائج الايجابية - وبعد ابلاغ جميع الدول الاعضاء بهذه النتائج - التى تستعيد كيانها كعضو فى المنظمة .

وقبل ان يصدر هذا القرار .. أثيرت كثير من المناقشات حوله خاصة وانه لم يكن مدرجاً فى جدول الاعمال .. ولكن المبادرة الغينية التى أيدتها باكستان والعراق والسنغال فى بداية المؤتمر .. كان لها التأثير الفعال فى طرح هذا الموضوع على

المؤتمر ، وانتصار التيار المعتدل في المؤتمر بقيادة الدول العربية المعتدلة ومعها الدول الافريقية وباكستان . كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في رئيسها ياسر عرفات .. بمناصرة المبادرة الغينية .. كذا الاردن ودول الخليج العربية والسودان والمغرب ، وقد صوت الى جانب القرار ٣٢ دولة بينما امتنعت سبع دول عن التصويت .. كانت كلها للاسف دول عربية وهى سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وتونس والجزائر ولبنان وموريتانيا .

لقد كان هذا القرار نجاحاً كبيرا للسياسة المصرية فى تلك الفترة .. وذلك بعد تعليق عضوية مصر خمس سنوات .. ثم ان العودة جاءت خالية من أى شروط تقيد حركة مصر او تؤثر فى سياستها . وقد صرحت المصادر الرسمية فى القاهرة « ان مصر تعتبر ان الموافقة على القرارات الاسلامية .. ومن بينها مشروع فاس ليست قيدا عليها . حيث ان مشروع فاس ينص على انشاء دولة فلسطينية ويعترف بكافة دول المنطقة بما فيها اعتراف ضمنى باسرائيل » ..

وقد رحبت مصر باستقبال لجنة مؤتمرالقمة الاسلامى برئاسة الرئيس الغينى احمد سيكوتورى ، وعضوية كل من وزيرى خارجية باكستان والعراق والامين العام للمؤتمر الاسلامى الحبيب الشطى . وقد استقبل الرئيس حسنى مبارك اللجنة فى ٣٠ يناير ١٩٨٤ والتى ابلغته رسميا بقرار المؤتمر بعودة مصر لاستئناف عضويتها بالمؤتمر .. واعلن الرئيس مبارك قبول مصر العودة الى المنظمة الاسلامية دون مساس بسيادتها . كما اعلن الرئيس سيكوتورى أن موقف مصر من القدس وفلسطين يعبر عن ارادة الشعوب الاسلامية ، وقد رحب الرئيس الباكستانى ضياء الحق بنجاح القمة المتمثل فى المزيد من التضامن الاسلامى ممثلا فى عودة مصر .. واعتبر ذلك اكبر نتائج المؤتمر .. وأوضح ان النظرة الى عودة مصر ليست على المستوى السياسى فحسب ..بل ايضا لتقدمها العلمى والتكنولوجى .

وقد إقتنع المؤتمر بان اتفاقيات كامب ديفيد لايجب ان تكون عائقا فى سبيل عودة مصر الى المنظمة .. خاصة وان الجزء الاول منها قد حقق لمصر استعادة أراضيها .. بينما اصبح الجزء الثانى الخاص بالحكم الذاتى مجمداً ..فى الوقت

الذى تؤيد فيه مصر كل الجهود المبذولة الاخرى التى تطرح على الساحة من اجل القضية الفلسطينية .

كانت ردود الفعل العربية وغير العربية بشأن عودة مصر الى المؤتمر الاسلامى تتسم بالترحيب . باعتبار ذلك مكسبا كبيراً وضربه ضد اسرائيل فى رأى البعض ، كما ان ذلك قد دعم من سمعة مصر ومكانتها الدولية واستعادتها لما فقدته فيما سبق .. خاصة عندما توضع هذه النتيجة فى اطار التحرك الدبلوماسى المصرى المكثف فى جميع الاتجاهات ومختلف المجالات والمناسبات .. الامر الذى مهد لهذه النتيجة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .. وكسب إحترام الجميع بدءاً من عضوية مصر فى مجلس الامن عن عامى ٨٤ -١٩٨٥ .

٣ - عودة العلاقات مع الأردن

واذا كان عام ٨٤ قد بدأ بحدث هام على مستوى العلاقات بين مصر والعالم الاسلامى.. بصدور قرار مؤتمر القمة الاسلامى بعودة مصر كعضو فى منظمة المؤتمر .. فقد اختتم العام بحدث آخر يتعلق بالعلاقات المصرية العربية .. ففى ديسمبر ١٩٨٤ اعلنت الاردن عودة العلاقات الطبيعية مع مصر . وقد قام الملك حسين بزيارة رسمية للقاهرة .. إلتقى خلالها بالرئيس مبارك .. وأعلنت مصر والاردن فى بيان مشترك اتفاقهما على اسس التسوية السلمية للوضع فى الشرق الاوسط وأكدتا ان القرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى هما الاساس الصالح لتحقيق تسوية سلمية فى الشرق الاوسط وعبرت مصر عن تأييدها للصيغة الاردنية الفلسطينية للوصول الى التسوية السلمية المنشودة .

وإتفق الطرفان على أهمية عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة يشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية كما اكدا ضرورة إنسحاب إسرائيل من جميع الاراضى اللبنانية ، ودعم الجهود الرامية الى انهاء حالة الحرب العراقية الايرانية .. وتنسيق الجهود لاعادة بناء وتوحيد الصف العربى وتطوير التعاون الثنائى بين البلدين . وكانت عودة

العلاقات مع الاردن بعد مرور حوالى خمس سنوات على انقطاعها .. تطور له اهمية خاصة .. فقد كانت أولى الدول العربية التى تقرر منفردة عودة العلاقات مع مصر كما أنه كان بمثابة المرآة التى انعكست عليها حقيقة السياسة المصرية الخارجية ومصداقيتها .. فمنذ ان اتخذ الاردن قراره باعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .. شهدت العلاقات بين البلدين تطورات عديدة سواء على صعيد مجالات التعاون الثنائى او فى مجال القضية الفلسطينية .. التى تعد بمثابة الدافع الاكبر لنمو العلاقات السريعة بين البلدين .. ومن أبرز ملامح التعاون تلك اللقاءات التى بدأت تتوالى بين الرئيس مبارك والملك حسين ، والتى استهدفت تنشيط جهود التوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . الامر الذى يعنى ان البلدين قد وجدوا فى تنسيق موقفهما جهداً ضروريا لكسر الجمود المحيط بالقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية .

٤ - اقتراب متبادل

ظل هدف الاقتراب من الدول العربية -بالاسلوب الذى يحفظ لمصر كرامتها وسيادتها- واحداً من ابرز اهداف السياسة المصرية الخارجية .. ساعد على بروز ودعم احتمالات تحقيقة فى سياق عام ١٩٨٥ .. إستئناف الاردن لعلاقاته الدبلوماسية مع مصر قبل نهاية عام ١٩٨٤ .. واتجاه البلدين نحو التنسيق الجاد فى المواقف السياسية والاقتصادية . وقد اعتبرت الخطوة الاردنية وقتئذ ولفترة غير قليلة من عام ١٩٨٥ .. مقدمه لخطوات عربية عديدة فى الاتجاة المغاير طوال عام ١٩٨٥ ، ولكن ذلك لم يقلل من قيمة الهدف والحرص على تحقيقة.. نظرا للروابط العضوية الاصيلـ ـى تربط مصر بالعالم العربى .. وبالرغم من عنف الضغوط المغايرة .. فقد امكن للدبلوماسية المصرية ان تلتف حول المقاطعة العربية .. وان تحد من أثارها نسبيا . وقد أتت التطورات فى علاقات مصر الفلسطينية والعراقية وغيرهما كعلاقات بارزة فى هذا الاتجاه .

ان الاقتراب المصرى للعرب .. والاقتراب العربى من مصر قد أضاف رصيداً جديداً للدور المصرى . حيث سهل الكثير من المهمة التى إختارتها مصر لنفسها .. وهى مهمة دفع عملية السلام وفتح الطريق امام التسوية السلمية الشاملة .. وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .. كما انها دعمت من الموقف المصرى ازاء الاطراف الاخرى فى الصراع ولاسيما اسرائيل والولايات المتحدة .. وأتاح بدائل عديدة كانت مفتقدة للمناورة والحركة السياسية المصرية .

وقد تمسكت مصر برأيها حول العودة الى الحظيرة العربية .. ورفضها خضوع فكرة إستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية لاى شروط مسبقة . وانه من الضرورى لعودة العلاقات تجاوز مسألة كامب ديفيد على اعتبار أن مصر قد إلتزمت دائما بتعهداتها السياسية مع أية دولة كانت .. اما الحديث عن تخلى مصر عن اتفاقيات كامب ديفيد فهو من الناحية المنطقية والعملية يعتبر شرطا تعجيزيا يعكس عدم وجود الرغبة الحقيقية فى استعادة مصر لدورها المؤهلة له فى العالم العربى .

٥ - القمة العربية بالدار البيضاء (١٩٨٥) :

بعد ثلاث سنوات من انعقاد آخر قمة عربية .. وهى قمة فاس . جاء انعقاد القمة العربية الثالثة عشرة فى اغسطس ١٩٨٥ .. فى ظل أوضاع عربية تتسم بقدر هائل من التشرزم والتفكك . وبروز تكتلات ومحاور سياسية بين بعض البلدان العربية لمواجهة البعض الاخر سياسيا واقتصاديا . وبالرغم من ان الدعوة للقمة جاءت اساساً للم الشمل واحتواء ماعرف بحرب المخيمات الفلسطينية التى اندلعت فى مايو ١٩٨٥ .. إلا ان كثافة الاحداث التى شهدتها المنطقة العربية وترابطها العضوى .. فضلا عن تباين مواقف الدول العربية من الدعوة المغربية .. أدى الى اعادة طرح الدعوة لعقد مؤتمر قمة طارئة لمناقشة موضوعين اساسين هما

الاول : الاوضاع السائدة فى حظيرة الامة العربية وضرورة تنقيتها .

الثانى : القضية الفلسطينية التى يجب ان تكون محل دراسة فى ضوء وضمن اطار مخطط فاس .

وبالرغم من المقاطعة العربية التى كانت تتعرض لها مصر .. كعضو فى جامعة الدول العربية .. فان مسألة عودتها الى الجامعة كانت مطروحة فعلا من قبل بعض التحليلات لتصبح مثار بحث من القادة العرب .. وكانت هناك دولا عربية معينة متحمسة لطرح الموضوع داخل القمة بغرض اتخاذ قرار لصالح عودة مصر الى عضو الجامعة العربية ..إلا ان القاهرة كانت قد طرحت وجهة نظر رسمية مؤداها عدم توقع طرح موضوع عودة العلاقات العربية مع مصر على بساط البحث والمناقشة.. فى نفس الوقت الذى ركز فيه المسئولون المصريون على :

- أهمية أن تعطى القمة الطارئة تأييداً بلا شروط لاتفاق عمان حتى يمكن لعملية التسوية السياسية التى ترعاها الولايات المتحدة ان تتقدم خطوة اكبر .
- إتخاذ موقف عربى موحد تجاه دعم العراق فى حربها ضد ايران .
- إعتماد صيغة الاغلبية فى اتخاذ قرارات القمة بدلا من صيغة الاجماع المعتمدة وذلك حتى يمكن مواجهة سطوة الاقليمية على رأى ورغبة الاغلبية العربية .

وقد اتخذ طرح موضوع عودة مصر الى الجامعة العربية شكلا جديداً فى قمة دار البيضاء .. ففى حين كانت المحاولات السابقة تقوم على إقناع القادة العرب ضرورة هذه العودة فانه فى الدار البيضاء حدث انقلاب فى الموقف .. وان ما طرح ى كواليس المؤتمر اخذ الشكل الآتى

- أن مصر ليس لديها الرغبة الصادقة فى العودة الى الجامعة العربية .. ومن ثم فلا داعى لاثارة هذه القضية .
- أن عودة مصر قد تؤدى الى ربط مقررات فاس الثانية باطار كامب ديفيد .. وهو غير مقبول عربيا .

يضاف الى هذين العنصرين الطرح التقليدى السابق ، وهو أن مصر لم توفر لنفسها شروط العودة .. وهى إلغاء كامب ديفيد ومايترتب عليه من إلتزامات سياسية وغيرها .

في هذا الاطار فقد طرح البعض ان ماذكر على النحو السابق كان بغرض التغطية على السبب الحقيقى الذى يخشاه البعض من العرب .. وهو تخوفهم من ان عودة مصر قد تؤثر على مكانتهم القيادية التى يظنون انها قد انعقدت لهم فى ظل غياب مصر عن الساحة العربية .

اوضاع القضايا العربية
فــى منتصــف الثمانيـــنات

١ - انعكاسات الغزو الاسرائيلى للبنان :

ليس ثمة شك فى أن العدوان الاسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢ .. كان يمثل أبرز الاحداث التى وقعت على الساحة العربية خلال النصف الاول من عقد الثمانينات .. كما انه قد اكتسب اهمية خاصة بالنسبة لحكومة مصر باعتباره اول ازمة تقع فى الساحة العربية .. فى بداية عهد الرئيس حسنى مبارك .. ولم يكن قد مضى على ولايته الحكم سوى ستة أشهر .. ورغم ذلك فقد واجهت مصر تحت قيادته هذا الحدث الخطير .. وفقا لاختيارات ومواقف واضحة ومحددة تماما . فما ان وقع العدوان على لبنان فى يونيه ٨٢ بعد شهرين فقط من إتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢ تنفيذاً لمعاهدة السلام ، حتى أدركت مصر مغزى الحدث فى ظل هذه الظروف ، وأن التزامها القومى العربى قدوضع على المحك .. ولذلك فقد قوبل الغزو بمواقف مصرية حاسمة .. إنعكست على شتى مجالات العلاقات مع اسرائيل .. فضلا عن نشاط دبلوماسى مصرى مكثف على مستوى العالم كله .. مع التركيز على الولايات المتحدةالامريكية واوروباالغربية .. لوقف هذا العدوان والعمل على إنسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

ولم تثمر هذه الجهود فى مراحلها الاولى خاصة بعد وقوع مذبحة صبراوشاتيلا على مشارف بيروت . حيث قامت مصر بسحب سفيرها فى تل ابيب ، وبلغ التوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية أقصى مداه منذ توقيع معاهدة السلام فى ربيع ١٩٧٩ .

ويمكن القول انه على مستوى نشاط مصر الدبلوماسي .. كان للغزو الاسرائيلي للبنان محصلتان مباشرتان . فقد تكثفت الاتصالات المصرية العربية بشكل عام .. على مستوى لم تصل اليه من قبل منذ بدء المقاطعة العربية لمصر في مارس ١٩٧٩ ، وقد تركزت معظم هذه الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية .. والاردن والعراق والمغرب ولبنان .. ولعل اكثر هذه الاتصالات استحقاقا للملاحظة والتقييم ذلك التحسن الواضح الذي حدث في العلاقات المصرية الفلسطينية .. والمستوى المرتفع للتنسيق مع الاردن . وكانت المحصلة الثانية .. هي دعم التعاون المصري الاوربي بشأن ازمة الشرق الاوسط خاصة مع فرنسا .. حيث تم التوصل الى خطة سلام مصرية فرنسية في صيف عام ١٩٨٢ . وكان من البديهي ان تُدخل هذه الخطة الغزو الاسرائيلي للبنان في حسابها ، ولذلك دعت الى حل المشكلة اللبنانية .. كشرط اساسي لتسوية شاملة تتم عن طريق التفاوض .. ورغم ان خطة السلام المصرية قدحل محلها خطط اخرى منافسة ، خاصة مبادرة ريجان التي اعلنهافي سبتمبر ١٩٨٢ .. الا ان عناصرها بقيت مرشداً للجهود المصرية نحو تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي .

وقد عكست هذه الجهود مرونه مصرية واضحة .. في عدم تمسكها أو إصرارها على التمسك بالجزء الثاني من اطار كامب ديفيد .. كأساس وحيد للتوصل الى التسوية وكان د. بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية في ذلك الوقت .. واضحاً في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة .. حين قال ان مصر لن تحول دون اى مبادرة أو خطة لتنشيط الجهود من أجل التوصل الى تسوية سليمة في الشرق الاوسط .

والواقع أن اهتمام مصر بإحداث لبنان .. لم يكن قاصراً على علاقتها بالقضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في لبنان .. رغم أنها القضية المحورية في صراع الشرق الاوسط .. بل انها اولت الاوضاع في لبنان اهتماماً كبيراً .. خاصة بعد أن أصبح لبنان معرضا لمؤامرات التقسيم ومخاطر الضياع .. التي تفاقمت وتجمعت في سمائه بعد تصاعد القتال بين الاطراف اللبنانية المتناحرة في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان .

ذلك لان ما كان يجرى فى لبنان .. كان يمثل خطوة بالغة الخطر ، ليس فقط على وحدة لبنان المعرضة للتفتت ، ولكن على الامن القومى العربى برمته .. وزاد من تعقيد الموقف تورط القوات المتعددة الجنسيات المكونه من قوات اجنبية .. فى القتال الدائر بين الدروز والقوات الحكومية الكتائبية .. رغم ما إدّعته القوات الامريكية والقوات الفرنسية المشاركة .. انها اشتركت فى القتال دفاعا عن النفس ..

والغريب فى الامر .. ذلك الجمود الذى شاب الموقف فى العالم العربى .. الذى وقف عاجزاً لايستطيع تقديم أى مبادرات ايجابية . تُسهم فى حل الصراع الدموى الذى كان دائراً على الارض اللبنانية .. اذا كان ينبغى ان تدرك الدول العربية ان المؤامرات الاجنبية التى كانت تهدف الى تقسيم لبنان .. كانت تمثل خطراً جسيما .. وأن التقسيم لوتم لعّرض الامن القومى العربى لضرر بالغ .

وقد رفضت مصر الوجود الاسرائيلى فى لبنان باعتباره وجود عسكرى اجنبى تم بقوة الغزو .. وسيظل هو السبب الرئيسى فى تدهور الاوضاع اكثر واكثر . لذلك فان مفتاح الحل يكمن فى إنسحاب قوات الغزو الاسرائيلى من كافة الاراضى اللبنانية الى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها .

واذا كان من الضرورى أن ترحل كلفة القوات الاجنبية عن الاراضى اللبنانية.. إلاان إنسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى يجب ألايرتبط بأى شروط .. او ان يتوازن مع أى وجود آخر . إن العلاج الاساسى لمشكلة لبنان يجب ان يقوم على احترام سيادة لبنان وسلامة اراضية واستقلاله السياسى وعرويته ووحدة شعبه ودولته والحفاظ على حقوق الجميع فيه على اساس من المساواة والاحترام والتعايش والتعاون .

وللحقيقة والتاريخ يمكننا القول بصدق ان موقف مصر تجاه الاوضاع اللبنانية المتردية والتى تهدد مستقبل الوجود اللبنانى ذاته .. كانت اكثر المواقف العربية وضوحا وأقواها إلتزاما بالخط القومى . وقد أكد الرئيس حسنى مبارك فى ندائة الى شعب لبنان والامة العربية .. « أن ضياع لبنان سيكون مقدمه لتفكك الامة العربية » وأعلن رفض مصر الكامل لاى محاولة لتقسيم لبنان وتقطيع أوصاله :

قائلا:ان اللاعبون بالنار عاجزين عن رؤية الآثار المدمرة لاطلاق هذه الدعاوى .. التى تهيىء المناخ لبلقنة المنطقة .. ، و تحويلها الى دويلات صغيرة وكيانات هزيلة لاتقوى على البقاء والصمود فى عالم تعجزفيه الدول المتوسطة والصغيرة عن حماية حقوقها والدفاع عن مصالحها .. إلابشق الأنفس وبتضحيات فادحة .

وعن ادراك واع لما يحيط بالامة العربية قال الرئيس : « .. ارجو ان يدرك أبناء الامة العربية فى كل مكان خطورة الموقف .. ويعوا أننا اذا سمحنا لهذه الفتنة ان تستشرى فى لبنان لسوف لاتقوم لنا قائمة فى المشرق والمغرب .. وسوف يكون ضياع لبنان بداية لمرحلة جديدة من التمزق والضياع فى شتى انحاء الوطن العربى وعلى امتدادة » .

٢ - مقارنة حرب اكتوبر ١٩٧٣ وغزو لبنان ٨٢ (رؤية مصرية):

إن نظرة المقارنة بين الموقف العربى فى اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ وفى اعقاب حرب لبنان ٨٢ .. تظهر مدى التدهور الذى اصاب القدرات العربية عامة .. وقدرات المفاوض العربى خاصة .. فحرب اكتوبر تركت المفاوض المصرى وتحت يده مجموعة من الاوراق ذات الثقل والفاعلية يمكن إجمالها فى الآتى :

أولا : اثبتت الحرب ان الخيار العسكرى يمكن ان يكون شديد التكلفة لاسرائيل .. وبالتالى للولايات المتحدة الامريكية .. فاثناء الحرب فقدت اسرائيل ثلث سلاحها الجوى ومايقرب من نصف مدرعاتها ودباباتها .. الى جانب اعلى رقم للضحايا فقدته اسرائيل فى حروبها مع العرب .. وفى نفس الوقت كان على الولايات المتحدة الامريكية ان تسارع الى نجدة اسرائيل وتعويضها عن الخسائر التى فقدتها .. الامر الذى يجعل تكاليف الحرب عاملاً هاماً فى حسابات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

ثانيا : استخدام العرب سلاح البترول وسط ظروف عالمية اتسمت بتزايد الطلب العالمى على سلعة استراتيجية ضرورية لاستمرار الحياة فى العالم الصناعى الغربى .

ثالثـــا : كان هناك لعدة سنوات وحتى عام ١٩٧٥ قدر من التضامن العربى استمر منذ بداية حرب اكتوبر حتى عقدت مصر اتفاقية فض الاشتباك الثانية ثم إنتهى هذا التضامن بعد مبادرة السلام فى عام ١٩٧٧. فخلال حرب اكتوبر ١٩٧٣اشتركت قوات عربية فى القتال على الجبهتين المصرية والسورية .. كتعبير عملى عن التضامن العربى .. الأمرالذى يدفع اسرائيل لمراجعة حساباتها عندما تتكرر ظاهره التضامن .

رابعـــا : ظل احتمال اللجوء الى الخيار العسكرى مفتوحا خلال الفترة التى اعقبت الحرب . مما جعل اسرائيل توازن ما بين تكاليف استئناف العمليات العسكرية والتوصل الى نوع من التسوية مع مصر وسوريا .

خامسا : كان هناك موقف دولى متعاطف مع القضية العربية .. مع حرص واضح على استمرار تدفق البترول العربى والاستفادة من فوائض رؤوس الاموال العربية .

ان حصيلة هذه الاوراق مجتمعة افرزت عدة اتفاقيات للفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية .. ومن هذه الأتفاقيات حصلت مصر على سيناء كما حصلت اسرائيل على اول اعتراف عربى بها .. و تحقيق السلام مع مصر وخروجها من احتمالات الصدام المسلح بين العرب واسرائيل . كما حصلت سوريا على إنسحاب اسرائيلى لخطوط ما قبل حرب اكتوبر ٧٣ مع بعض التجاوز . وحصلت إسرائيل على تجميد للوضع العسكرى فى هضبه الجولان .

أما الحرب اللبنانية فقد وقعت فى ظروف عربية شديدة السوء ، تركت المفاوض العربى بلا أوراق يعمل من خلالها او يستمد منها فاعليتة وتأثيرة .. فرغم قيام اسرائيل بغزو شامل للبنان واحتلالها للعاصمة بيروت .. فان خسائرها فى هذه الحرب لم تكن محسوسة .. فهى لم تتجاوز طائرتين وعدة مئات من القتلى وعدد من الدبابات لذلك فقد حرجت اسرائيل من هذه الحرب ولها اليد العليا .. باعتبارها القوة العسكرية المتفوقة فى المنطقة .. الامر الذى زودها بالدعم النفسى والمعنوى خاصة لدعاة التوسع الاسرائيلى .

ولعل أهم العوامل السلبية فى حرب لبنان هو التدهور الشديد الذى أصاب التضامن العربى . اذ كان هذا التضامن فى اسوأ حالاته .. يتخبط بين الحروب الباردة والساخنة حتى جبهه الصمود والتصدى التى تعالت صرخاتها عندما عقدت مصر معاهدتها مع اسرائيل .. وهددت وتوعدت .. أصيبت بالجمود .. ووقفت الجبهه على هامش الاحداث فى لبنان دون اى تدخل فعال او حقيقى يفيد فى تقوية الامكانيات العسكرية العربية .

لقد أثبت الغزو الاسرائيلى للبنان .. وخروج القوات الفلسطينية منه .. صدق النظرية المصرية بشأن الاسلوب العقلانى والموضوعى للتعامل مع مشكلات الصراع العربى الاسرائيلى .. وهو الاسلوب الذى استمر وجوده من خبرات التجارب المرة التى خاضتها مصر والشعوب العربية ، ومن الواقع العربى الموغل فى التردى .. الذى لم يعد يمتلك سوى فاعلية الكلام .. مع الضعف الشديد فى القدرات الامنية والسياسية العربية .

ورغم الالتجاء الى الاسلوب الدبلوماسى بعد الحرب فى لبنان .. باعتبار الطريق الوحيد المفتوح أمام العرب .. إلا ان حالة الضعف العربى قد إنعكست على المركز التفاوضى العربى .. ولجأ العرب فى هذا الشأن الى ثلاث قنوت : الاولى هى محاولة تحقيق إتفاق عربى من خلال عقد مؤتمر للقمة فى مدينة فاس المغربية .. فشلت جولته الاولى فى التوصل الى اتفاق ، وأصدر فى جولته الثانية التى عقدت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان .. إعلانا عرف بمبادرة فاس يطالب بانشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس .. ويعترف فى نفس الوقت بالوجود الاسرائيلى فى المنطقة ضمن حدودها عام ١٩٦٧ . وهو ما يعد اول تنازل عربى شامل عن فلسطين ما قبل ١٩٦٧ .

وكانت القناة الثانية من خلال الامم المتحدة .. حيث حاولت الدول العربية .. أن تكتل المجتمع الدولى خلف المشروع العربى ولكن دون نتيجة .. اما القناة الثالثة .. وربما تكون هى الاكثر فاعلية واهمية من وجهه النظر العربية ، فكانت الالتجاء الى الولايات المتحدة فى محاولة لاقناعها بالضغط على اسرائيل للانسحاب من لبنان .. والتسليم بمطالب الدول العربية فى إنشاء الدولة الفلسطينية .

هكذا .. فى أول تجربة حادة يواجهها العرب بعد حرب اكتوبر .. لم يجدوا أمامهم فى نهاية المطاف سوى الأداة الدبلوماسية ، كمحور للتحرك العربى فى مواجهه ظروف ما بعد الحرب الاسرائيلية اللبنانية او الاسرائيلية الفلسطينية .. فى ظروف عربية فقدت القدرة تماما على إستخدام اوراق الضغط الاقوى سواء كانت الاقتصادية او العسكرية .

إن المنهج المصرى الذى اتبع فى حل قضايا الصراع مع اسرائيل .. كان نابعا من مركز قوة .. قائم على حقائق الموقف العسكرى فى اكتوبر ١٩٧٣ .. هذا الاسلوب الذى رفضته الدول العربية بشدة فى بداية الامر .. عادت واضطرت الى الالتجاء إليه فى اول مأزق تواجهه باسلوب إنعدمت فية الفعالية او القدرة على التأثير.

لقد كشف غزو لبنان عن حقيقة توازنات القوى الاقليمية بشقيها العربى / العربى والعربى /الاسرائيلى .

فبالنسبة للشق الاول .. فقد أدت التوازنات العربية / العربية الى تسيد تيار الاعتدال العربى المؤيد للتسوية السياسية .. فى نفس الوقت الذى تقلص فية حجم ودور وتأثير التيار المتشدد فى السياسة العربية .

اما الشق الثانى الخاص بالتوازنات العربية / الاسرائيلية . فقد اظهر غزو لبنان وجود خلل فى التوازنات العربية الاسرائيلية .. لصالح اسرائيل بشكل كان يمثل خطوره حقيقية على مستقبل وكيان الدول العربية المجاوره لاسرائيل .

تمثلت خطورة هذا الوضع غير المتوازن عسكريا فيما طرحه اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت .. من أن (الاردن) هو الوطن الفلسطينى البديل .. من اجل تمهيد المناخ الدولى والاقليمى لضم الضفة الغربية الى اسرائيل وفرض التصورات الاسرائيلية عليها ، باستخدام القوة وبالابتزاز والإرهاب العسكرى .

لقد تحملت مصر دائما مسئوليتها القومية فى مواجهة القضايا العربية .. وهى فى نفس الوقت وضّحت مسؤلية الامة العربية ابان الازمة اللبنانية وواجبها تجاه

إنقاذ لبنان من الضياع والنهوض من اجل الدفاع عنه ودرء مخاطر التقسيم .. ومساعدته فى التوصل الى صيغة مناسبة للمصالحة الوطنية .. تضع الوزن النسبى لكافة الاطراف موضع الاعتبار .. حتى لا تضيع لبنان ويكون ذلك مقدمة لمزيد من الانهيارات فى الكيان العربى .

٣ - القضية الفلسطينية والحوار المصرى الفلسطينى:

وفى ختام الازمة اللبنانية بشقيها الخارجى والداخلى .. لم تنس مصر القضية المحورية فى ازمة الشرق الاوسط .. فلم تتوقف عن مواصلة الدعوة الى ضرورة التوصل الى حل سياسى عادل للمشكلة الفلسطينية ، وأزمة الشرق الاوسط ككل .. واضعة فى اعتبارها مجموعة من العوامل التى يجب مراعاتها حتى التوصل الى مثل هذا ألحل .. وجميعها اعتبارات فرضتها تجربة الذين تعاملوا مع هذا الصراع .

ولعل ابرزها إستحالة الجمع بين السلام والاحتلال .. وانه لاسبيل لتحقيق الامن من خلال التوسع فى اراضى الغير ، وبالتالى فلا مفر من ان تتخلى إسرائيل عن سياسة احتلال الاراضى العربية حتى يمكن التوصل الى سلام حقيقى .. ينطبق ذلك على الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية . فى هذا الاطار الشرعى السليم .. يجب أن يتم التوصل الى حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفارضات مباشرة يشارك فيها الشعب الفلسطينى .. باعتباره الطرف الاصيل فى القضية .. على أن تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل .. وان يسلم كل من الطرفيين بحق الاخر فى الوجود .

إن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره هو حق ثابت ومشروع لايملك احد ان ينتزعه من هذا الشعب . وعندما يذكر تقرير المصير فإن ذلك يعنى بالضرورة حق هذا الشعب فى إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وحقه ايضا فى الاتحاد مع اى كيان آخر من خلال التعبير عن ارادته الحره ..إن هذا الشعب باعتباره الطرف المعنى ان يختار ممثليه المتحدثين باسمه ، قد إختار منظمة التحرير الفلسطينية كممثل له وكمتحدث باسمه .

ان مصر فى هذا الاطار من المبادئ الواضحة والمحددة لاتعترض على اى مبادرات سلام قائمة او مشروعات سلام جديدة .. طالما هى تضع فى اعتبارها كل هذه المبادئ او بعضها ، وحتى ذلك الوقت كانت المشروعات المطروحة على الساحة هو المشروع المصرى الفرنسى المقدم لمجلس الامن فى يوليو ١٩٨٢ .. ومشروع فاس السعودى .. المعلن فى القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء فى سبتمبر ١٩٨٢.. ثم مبادرة الرئيس الامريكى رونالد ريجان التى اعلنت فى نفس التوقيت .

لقد برزت مصداقية السياسة المصرية العربية .. وقدرتها على الحركة والمواجهه والعمل الجاد .. عندما وصلت أزمة الوجود الفلسطينى فى لبنان لذروتها .. والتى انتهت بالرحيل الفلسطينى عن لبنان .. وكانت آخر حلقاته مغادرة ياسر عرفات بقواته .. لميناء طرابلس اللبنانى وقد تم ذلك فى حراسة الطائرات المصرية والاسطول المصرى اللذان قاما بحراسة السفن التى حملت عرفات وقواتة الى موانى وصولهم .. فى نفس الوقت تم اول لقاء بين الرئيس مبارك وياسر عرفات فى القاهره منذ القطيعة .. بينما كان وزير خارجية مصر يطالب المسئولين الامريكيين فى واشنطن بضرورة بدء الحوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى المرحلة القادمة .. والتى بدأت الجهود الفلسطينية السياسية فيها تتركز حول تسوية للصراع العربى الاسرائيلى .

فى هذا الوقت برزت مدى اهمية الحوار المصرى الفلسطينى .. والذى جاء كاحد توجهات العمل الفلسطينى بعد ترك لبنان كدليل على ان منظمة التحرير بكافة خصائصها قد ادركت اهمية تغيير نمط تحالفاتها السياسية مع كافة النظم العربية . ولما كانت حرب لبنان .. قد اظهرت مدى الحاجة الى ثقل مصر السياسى والعسكرى .. لذلك فقد احتلت الدعوة الى عودة التضامن العربى مع مصر المرتبة الاولى من وجهه النظر الفلسطينية التى إرتأت ضرورة بذل الجهود لعودة مصر الى الحظيرة العربية .. باعتبار ذلك هو افضل ما يمكن عمله فى تلك المرحلة .. لان إبتعاد مصر او ابعادها . قد اضعف الامة العربية وشتت شملها . ان الدور المصرى ابان أزمة الوجود الفلسطينى فى لبنان .. قد أوضح مدى اهمية الدور المصرى وفاعليته .. وان تحركات السياسة المصرية قادرة على تحقيق نتائج ايجابية لصالح القضية الفلسطينية .

٤ - الاتفاق الاردنى الفلسطينى (١٩٨٥) :

إن التقييم الحقيقى لسياسة مصر العربية .. خاصة منذ عهد الرئيس حسنى مبارك .. هو فى صالح هذه السياسة .. حيث أمكنها ان تتحرر جزئيا من الحصار العربى الجماعى المفروض عليها .. الامر الذى تأكد عمليا بقرار عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامى فى يناير ٨٤ .. ثم بقرار الاردن استعادة علاقاته الدبلوماسية مع مصر فى خريف نفس العام وبتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات .. الامر الذى اعطى السياسة المصرية .. قدرا هاما من حرية الحركة .. والإصرار على مواصلة العمل بنفس الاسلوب وفى نفس الاتجاه .

لذلك فمنذ مطلع عام ١٩٨٥ عززت القيادة المصرية مسعاها .. من اجل تحريك القضية الفلسطينية .. ووضعها على طريق التسوية السلمية .. بعد ان وجدت فى الموقف الاردنى خير سند لها فى هذا الصدد .. كما انها شجعت الطرفين الاردنى والفلسطينى على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك فى اطار الحلول السياسية.

واجهت القضية الفلسطينية الكثير من العقبات الشديدة بعد منتصف السبعينات وفى مطلع الثمانينات .. حينما تعاملت معها سياسة أمريكية إسرائيلية ، قائمة على طرح البدائل والحلول الجزئية .. مع استبعاد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة من قاموس التسوية السياسية . وكان أبرز هذه البدائل ما يسمى بـ «الخيار الاردنى » .. الذى يقوم اساسا – من وجهه النظر الاسرائيلية – على إحلال الاردن محل الفلسطينيين كجهه مخولة بالتفاوض فى اى تسوية مقترحة بشأن حل الصراع .. ويحكم الفلسطينين ضمن شكل من اشكال الاتحادات الفيدرالية .. على جزء من الاراضى المحتلة . وهكذا جاءت مبادرة ريجان عام ١٩٨٢ – تدعو لاقامة « كيان فلسطينى » مرتبط بالاردن واستبعاد اى دور لمنظمة التحرير .

وجاءت مبادرة فاس العربية تحمل ردا على هذه الصيغة الاسرائيلية الامريكية. فنصت على إنسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ .. وحق تقرير المصير للفلسطينيين وإدخال المنظمة كعنصر أصيل فى أى مباحثات سلام .. فضلا عن الدعوة لقيام دولة مستقلة للفلسطينيين . إلا ان تداعيات الاحداث بعد ذلك .. وأهمها الغزو الاسرائيلى

للبنان ، ومحاولة القضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان ، وما حدث من انشقاقات شهدتها الساحة العربية والساحة الفلسطينية حول اطروحات التسوية .. والاخفاق في إيجاد صيغة عملية يمكن تنفيذها .. دفعت بالخيار الاردني الفلسطيني .. كخيار اخيراً أمام منظمة التحرير الفلسطينية .. خاصة بعد فشل جهود المصالحة مع سوريا . فكان الاعلان عن الاتفاق الاردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٥ .. لتبدأ رحلة الخيار الاردني من جديد .. ولكن بمضمون عربي ٠

وقد استند الاتفاق على قرارات فاس وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والشرعية الدولية .. ونص على اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .. وفق الاسس والمبادئ التالية :

* الارض مقابل السلام
* حق تقرير المصير للشعب الفسطيني .. ضمن الكونفدرالي العربي المنوى انشاءه بين دولتي الاردن وفلسطين ٠
* حل مشكلة اللاجئين ٠

هكذا ارتكزت الدبلوماسية المصرية على هذا الاعلان الاردني الفلسطيني .. ودعوة الدول العربية ، وايضا اسرائيل لطرح اعتراضاتها جانبا .. واتخاذ الاعلان قاعدة ايجابية لتحريك عملية التسوية السياسية وقد بلورت أسس السياسة المصرية في هذه الاثناء على النحو التالي :

- اعتبار الاتفاق الاردني الفلسطيني محورا اساسيا للتحرك السلمي وان من الضروري المحافظة على قوة الدفع التي احدثها الاتفاق
- انه ليس من بين الدول العربية .. من يملي على منظمة التحرير الفسطينية حق اختيار من يمثلها في المفاوضات .. وان القول الفصل في ذلك هو للمنظمة وحدها ولايجب التدخل في شئونها ٠

- انه ليس لاسرائيل اى حق فى تبدى افضليات بشإن إختيار العناصر الفلسطينية مع دعوتها الى قبول التفاوض مع وقد اردنى / فلسطينى ٠
- دعوة الادارة الامريكية الى إستثمار هذا التفاق لدفع عجلة السلام ٠

وقد ارتكزت فلسفة السياسة المصرية على اتجاهات محددة فى اطار الاسس السابقة ..وهذه الاتجاهات تتضمن:

الاول : اقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد اردنى - فلسطينى مشترك باعتبار ان التركيز على الحوار سوف يمهد لخطوة تالية دون ان يعنى ذلك استبعاد فكرة المؤتمر الدولى ٠

الثانى : تحديد شكل الخطوة التالية وهل ستكون مفاوضات مباشرة او محدودة اوجماعية او مفاوضات على المستوى مؤتمر دولى ٠

تبعا لذلك أعلنت مصر على لسان الرئيس حسنى مبارك .. مقترحات اعتبرتها عملية وخطوة فى سبيل المحادثات مباشرة وشاملة للسلام . وتبلورت هذه المقترحات فى الدعوه الى قيام الرئيس الامريكى ريجان بتوجيه الدعوة الى وفد اردنى فلسطينى مشترك لاجراء حوار الجانب الامريكى .. كبداية لجولة تالية يشترك فيها وفد اسرائيلى لارساء اساس علمى لعقد مباحثات مباشرة . وقد اوضح الرئيس مبارك مقترحاتة كالاتى :

* اجراء حوار مباشر بين اسرائيل من جهه وفدأردنى فلسطينى من اخرى باشتراك مصر او بدون اشتراكها ٠
* تتعاون المنظمة مع الملك حسين لاختيار عناصر معتدلة تشترك فى الوفد المشترك ٠
* تفضل مصر أن يتم اجراء حوار مباشر بين إسرائيل والوفد الاردنى الفلسطينى المشترك على ان يعقب ذلك مؤتمر دولى يشترك فية الاتحاد السوفيتى ٠

ويلاحظ انه بينما انه انتقد شامير وزير الخارجية الاسرائيلية مقترحات الرئيس مبارك لان فيها اعتراف بالمنظمة .. بينما صرح بيريز رئيس الوزراء بإن محادثات

السلام فى الشرق الاوسط تواجهه صعوبات كبيرة من بينها رفض اسرائيل اجراء مفاوضات مع المنظمة التحرير الفلسطينية ، وان هذه هى نقطة الخلاف الرئيسية بين موقف اسرائيل ومقترحات الرئيس مبارك للسلام .

ومن أهم العومل التى دفعت مصر للتقدم بمثل هده المقترحات . وجود تنسيق مصرى فلسطينى على مستوى عال .. بدء منذ الزيارة التى قام بها ياسر عرفات فى نهاية عام ١٩٨٣ تعبيرا عن التقدير الفلسطينى للموقف المصرى إزاء حصار ميناء طرابلس .. وخروج القوات الفلسطينية فى حراسة الاسطول المصرى.

منذ ذلك الوقت نشأ قدر من التنسيق المصرى الفلسطينى فى شكل حوار مستمر يتم من خلال اتصالات مباشرة ولقاءات بين المسئولين . وقد دعم هذا التنسيق ان الموقف المصرى تجاه المنظمة .. لم ينل من قيادتها الشرعية ، ورفضت السياسة المصرية محاولة الانشقاق ضد قيادة ياسر عرفات للمنظمة . وأيدت استقلالية المنظمة واستقلالية قيادتها فى اتخاذ القرار الفلسطينى .

كان لهذا الموقف المصرى الواعى صداه الكبير لدى القيادة الفلسطينية ، التى حرصت على ترسيخ هذا الموقف لمواجهه التحديات التى يضعها بعض العرب امام المنظمة . وقد ظهر هذا الحرص الفلسطينى فى الاشادة بالدور الذى تلعبة مصر فى المنطقة العربية ، وفى اجراء مشاورات مستمرة مع القيادة المصرية .. ووضحت أهمية التنسيق المصرى الفلسطينى حين طرح الرئيس مبارك اقتراحه الخاص بالحوار الامريكى مع وفد اردنى فلسطينى مشترك .. بعد اعلان اتفاق عمان .

ولم يقف الدور المصرى تجاه القضية الفلسطينية عند حدود الجهود الخاصة بالتسوية السياسية فحسب ، بل إمتد هذا الدور لمجالات اخرى ، ومن ابرزها إشاعة الوفاق بين الاطراف الفلسطينية المختلفة خاصة ما عرف فى ذلك الوقت بحرب المخيمات فى مايو ١٩٨٥ . وقد أدانت مصر هذه الحرب واعتبرتها جزء من مخطط يستهدف النيل من وحدة الشعب الفلسطينى ووحدة حركته وتشريد هذا الشعب وتصفية قضيته . كما طلبت مصر من الأمين العام للامم المتحدة تكليف قوات الامم المتحدة فى لبنان بحماية المخيمات الفلسطينية ووقف المذابح التى كانت ترتكب ضد هذا الشعب الفلسطينى .

٥ - الحرب العراقية الايرانية وإحتمالات المخاطرة الايرانية :

وكانت القضية الاخرى التى تهدد الشرق الاوسط خلال النصف الاول من عقد الثمانينات وامتدت خلال نصفة الثانى .. هى الحرب الدائرة فى منطقة الخليج بين ايران والعراق .. التى كان من الممكن ان تشكل خطرا على استقرار وتطور وثروات منطقة الخليج بل والمنطقة العربية.

واذا كان العراق فى هذه المرحلة قد اعلن استعداده للانسحاب من الاراضى الايرانية بالكامل وبقبول وساطات السلام وجهود التسوية .. فقد طالبت مصر ايران بإن تجنح الى السلم .. وان ترجع عن مطالب من شأنها ان تزيد النار اشتعالا والموقف سوءا . ان مصر إيمانا منها بعروبتها وحرصا منها على تراث إمتها .. وثقة منها فى قبول العراق لمبادارات السلام .. أعلنت مصر دائما أنها تقف وراء العراق فى دفاعة عن ترابة وشعبة .

وليس من شك فى أن هذا التوجه المصرى القومى .. كان يرتبط بأمن مصر وأمن المنطقة العربية ككل ... وبالتوجهات الاستراتيجية المصرية الخاصة بالحفاظ على الامن القومى والمصرى والمصالح المصرية باوسع معانيها .

وفى اطار هذه التوجهات المصرية يمكن القول أن الفترة الاخيرة من هذه المرحلة وأقصد أواخر ٨٥ وأوائل ١٩٨٦ .. شهدت منطقة الصراع بعض التطورات المثيرة للقلق والتى تنبئ عن تهديدات محتملة ولوفى المدى البعيد للامن المصرى .. وللمصالح القومية المصرية والعربية .. خاصة ما يتعلق منها باستمرار الحرب العراقية الايرانية والآثار التى يمكن ان تنجم عن اتساع نطاقها ، وعلى وجه التحديد ـ ا طرحته هذه الحرب من بعض الشواهد والتوقعات المتزايدة بامكانية حدوث تغير ملحوظ فى تلك الحرب لصالح الطرف الايرانى .. يمكن ان يصل الى تحقيق انتصار ايرانى ما .. وهو احتمال كان لابد وان يثير القلق من زاوية الامن المصرى والمصالح القومية ، لما سينجم عنه من تداعيات سلبيه كان لزاما ان تضعها القيادة المصرية موضع الدراسة بعناية تامة .

فحدوث انتصار ايرانى – من وجهه النظر المصرية يعتبر اضافة – ولو بطريق غير مباشر – لرصيد القوة الاسرائيلية الواقعة على الحدود الشرقية لمصر .. لما سينجم عن هذا الانتصار ليس فقط إضعاف للقوة العراقية كعنصر فى المواجهه ضد اسرئيل .. وانما ايضا انشغال باقى القوى الاقليمية فى المنطقة خاصة السعودية وسوريا بمواجهه الخطر الايرانى المتصاعد .. وبالتالى فإنه فى حالة حسم الصراع فى الخليج لصالح ايران .. كان يعنى تجريد الصراع العربى الاسرائيلى من مصدر اساسى من مصادر اهميته الدولية المقترنه بقربه من الخليج مما قد يؤدى الى تجميد احتمالات التسوية لصالح الوضع القائم والمواتى لاسرائيل اساسا – ان احتمالات التزايد فى عناصر قوة اسرائيل – حتى فى ظل علاقات سلام معها – ينطوى على تهديد كامل للامن القومى المصرى يصعب اغفاله .

من ناحية أخرى فإن انتصار ايران كان يعنى تدعيم لاكثر التيارات الاسلامية تعصبا وتشددا اونشاطا فى المنطقة .. مايحمله ذلك من احتمالات الانشقاق الدينى والطائفى فى المنطقة كلها ، ولايتصور أن تكون مصر بمنأى عن ذلك كله ،خاصة مع السعى الايرانى المخطط – منذ وقت سابق – لخلق مواطىء نفوذ لها فى البلدان العربية والاسلامية .

ان الانتصار الايرانى كان يعنى التأثير على هيبة مصر ومكانتها العربية والاسلامية والدولية ... وهى هيبة ومكانة تمثل فى حد ذاتها رصيدا قويا للدولة المصرية وللعالم العربى فى آن واحد ... يسهم فى تقوية موقفها فى كافة علاقاتها الدولية .ان هذه الرؤية للمخاطر المحتمله المترتبة على حرب الخليج ... كان لابد وأن تدخل فى الاعتبار لدى صانع القرار المصرى ..عند تحديد أبعاد السياسة المصرية إزاء الحرب العراقية الايرانية ، دون أن يعنى ذلك بالضرورة المبادرة بأى موقف عدائى تجاه ايران ،او التدخل فى شئونها الداخلية .

فإذا كانت الحرب العراقية الايرانية ، قد أسهمت بشكل غير مباشر فى تكثيف الخطر الاسرائيلى ، فإنها تكون ايضا قد اسهمت بشكل مباشر فى إبراز اهمية الالتزام القومى العربى لمصر ،وعلى وجه التحديد..إبراز أهمية العلاقة المصرية

العربية بالنسبة لطرفيها .وقد بدأ الرباط بين الامن القومى العربى ككل ..كما تأكد ان المصالح الحيوية المصرية انما تلتقى مع مصالح اطراف عربية فى مواجهة المخاطر المشتركة .

فى ظل هذه الظروف .. فى هذه المرحلة دخلت العلاقات المصرية العراقية فى مرحلة متطورة جديدة .. حيث شهد النصف الاول من عام ١٩٨٥ قفزة نوعية هامة فى علاقات مصر والعراق وذلك بالرغم من استمرار إنقطاع العلاقات الدبلوماسية .. وكان وراء هذا التطورا النوعى ثلاثة إسباب يمكن إجمالها فى اللاتى :

* استمرار تأييد مصر للموقف العراقى فى الحرب مع ايران .ومساندة العراق عسكريا .ودعم موقفه السعى الى ايقف الحرب بصورة كلية وليست جزئية .. واجراء تسوية سياسية .
* وجود تشابه كبير فى المواقف بين البلدين تجاه تحليل الوضع فى المنطقة العربية ،.والازمة التى كانت تتعرض لها البلدان العربية ..خاصة تجاه الدور الذى كانت تلعبه سوريا وليبيا فى ذلك الوقت فى حرب العراق مع ايران ... ودعمهما لايران .ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .. وتأييد مصر والعراق لاتفاق عمان .
* تطابق موقف البلدين تجاه اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأهمية استقلال القرارالفلسطينى .

وفى خطوة غير منتظره واثناء زيارة الرئيس مبارك للاردن وتباحثه مع الملك حسين .. بعد زيارته لبعض الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية .. قام الرئيس مبارك والملك حسين معا بزيارة مفاجئة لبغداد.. وعقدا لقاء قمة ثلاثية ..تركز البحث فيها حول تطورات المقف العسكرى فى الجبهة العررقيه -الايرانية ..جاءت هذه الخطوة تعبيرا عن مدى حرص مصر على مساندة الموقف العراقى ، وانه رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع العراق ..فإن القيادة المصرية لم تجد حرجا فى تدعيم علاقاتها مع الدول العربية ... من منطلق اهتمام مصر الكبير بوجود قنوات اتصال عربية لبحث المصالح العربية القومية .

□□□



مساعى السلام
بين المؤتمر الدولى
ومشارطة التحكيم

الفصل الرابع

مساعى السلام بين المؤتمر الدولى ومشارطه التحكيم

التسوية والمؤتمر الدولى :

رغم كل العقبات التى واجهتها مصر حتى منتصف الثمانينات .. فهى لم تتخل عن أهدافها الأساسية التى سعت الى تحقيقها طوال عقد الثمانينات .. والتى تمثلت فى ثلاث أهداف رئيسيه :

الاستقرار ،والسلام ،والتنمية

والرابطة وثيقة بين هذه الأهداف الثلاث .. فلا يمكن لبلد أن يتابع مسيرة تنميته المستقله دون وجود إستقرار سياسى واضح .. داخلى ويرتبط بالنظام المؤسسى للدولة .. وخارجى ويرتبط باستقرار الاوضاع الاقليمية الدولية .. وهنا يأتى دور السلام الجوهرى .. الذى يعنى – وفق المنظور المصرى – تسوية القضايا الرئيسية المثيرة للتوتر فى المنطقة ... وتأتى على رأسها القضية الفلسطينية وما يرتبط بهذه القضايا من بؤر أخرى للتوتر الأقليمى . وفى أطار هذه الرؤية .. تتعاقب جهود الدبلوماسية المصرية على كل الأصعدة المختلفة خاصة العربية والدولية .

هكذا ظلت قضية التسويه الى جانب قضية العلاقات المصرية العربية هى الشغل الشاغل للسياسة المصرية .. لذلك فهى لم تتوقف فى ظل الظروف الصعبه التى مرت بها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات – عبر إثارة قضية التسوية السياسية .. غير أن الجمود ظل هو السمة الأساسية لهذه القضية فى هذه السنوات الصعبة .

ومع ذلك فقد احتفظت مصر بحرية حركتها السياسية والدبلوماسية بشأن هذه القضية المحورية .. سواء تجاه اسرائيل أو تجاه العرب أو فى نطاق التفاعلات مع القوتين العظميين خاصة الولايات المتحدة الامريكية .

١ - مصر تحتفظ بحرية الحركة :

وواصلت مصر مسيرتها تحاول أن تتجاوز السنوات الصعبة .. وظل الموقف المصرى تجاه التسوية السلمية قائماً على أساس عقد مؤتمر دولى للسلام .. يجمع بين أطراف الصراع الرئيسيين الى جانب أعضاء مجلس الأمن الدولى الخمسة .. فضلا عن مركزية دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المؤتمر .. وبالصيغة التى ترضى المنظمة والاردن معاً .

وأثناء جولاته الهامة فى أوروبا والولايات المتحدة .. ركز الرئيس مبارك على قضايا السلام والأهمية الكبيرة لحل المشكلة الفلسطينية .. باعتبارها جوهر الصراع العربى الاسرائيلى . ففى يناير ١٩٨٣ زار الرئيس مبارك فرنسا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا .. وفى اكتوبر من نفس العام زار باريس ونيويورك وواشنطن ، ورغم أن الهموم الاقتصادية المصرية كانت على رأس قائمة القضايا التى بحثها الرئيس مبارك .. فقد نازعتها القضايا السياسة نفس المكانة .. فقد التقى الرئيس فى زيارته بزعماء اليهود الأمريكيين .. وبأعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكى ، وركز على أهميه معالجة القضية الفلسطينية بالتوازى مع المشكلة اللبنانية .. وأن الأمر لم يعد يحمل مزيداً من الانتظار .

وقد أكد الرئيس دائما فى كل لقاءاته سواء مع الرئيس الفرنسى ميتران فى باريس .. أو فى القمة المصغرة لدول عدم الانحياز فى نيويورك .. أو من فوق منبر الأمم المتحدة أو خلال محادثاته مع الرئيس الأمريكى ريجان .. إلتزام مصر الاستراتيجى بالسلام .. وحرص مصر الدائم على رفع قضيته الى الأمام .. أما بالنسبة لمشكلة لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلى لها .. فقد أوضح الرئيس مبارك أن عودة السفير المصرى الى تل ابيب .. رهن بثلاثة تطورات لازمة هى :

- الانسحاب الاسرائيلى الكامل من لبنان .
- وقف بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة .
- إبداء قدر كبير من المرونة ازاء مشكلة طابا المصرية .

كما أكد الرئيس مبارك أن المشكلة الفلسطينية هى مفتاح السلام .. وانتقد بشدة فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة محاولات اسرائيل لفرض الأمر الواقع بالاستيطان في الأراضى المحتلة .. وقال أنه لا يمكن فرض السلام بالقوة ، والا اصبح مجرد هدنه مسلحة سرعان ما تنتهى ٠

ومع إنعقاد الدورة ٣٨ للجمعيه العامه للامم المتحدة .. حققت مصر انتصاراً دبلوماسيا كبيراً .. عندما نجحت فى الحصول على مقعد فى مجلس الأمن لعامى ٨٤ ، ١٩٨٥ . بأغلبية ١٢٥ صوتا . وكان ذلك ترجمة عملية واضحة لمدى مصداقية السياسة المصرية وقدرة الدبلوماسية المصرية على الحركة النشطة والتى اكسبتها احترام وتقدير كبير على المستوى العالمى والمستوى الافريقى ٠

٢ - المؤتمر الدولى .. حجر الزاوية :

وتأكيداً لدور مصر الفاعل من أجل السلام ولتكريس فكرة المؤتمر الدولى للسلام احتضنت مصر المؤتمر الدولى للسلام من خلال القانون . حضره ٦٣٠ شخصية من رجال القانون من مختلف دول العالم .. ناقشوا ١٠٤ بحثا قانونيا حول العديد من الموضوعات المشتركة التى طرحت أثناء جلسات المؤتمر الدولى . وقد شارك فى المؤتمر رئيس محكمة العدل الدولية . وسبعة عشر وزير للعدل ورئيس هيئة قضائية .. وقد إفتتح الرئيس مبارك جلسات المؤتمر فى احتفال كبير . أهدى فيه رئيس الحركة المنظمة للمؤتمر جائزة « رجل السلام » للرئيس مبارك ٠

وليس ثمة شك فى أن السمة الرئيسية للنشاط المصرى على الجبهة السياسية قد تحددت بايمانها لمفهوم السلام .. ليس فقط كأسلوب من أساليب العمل الدولى الذى تراضت على نهجة الجماعة الدولية .. وانما كاستراتيجية ضرورية وثابته لعملية البناء الوطنى .. على المستوى القومى .. وكمطلب ملح وحيوى لشعوب العالم . ان السلام فى ظل هذا المفهوم أصبح أحد الشواغل الجوهرية لمصر التى كرست من أجله جهود السياسة المصرية الخارجية ٠

وكان لمصر رؤيتها التى تعكس الدلالات السياسية الهامة لفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام – اذ كانت ترى فيه الآتى :

- الوسيلة العملية الفعالة والوحيدة لتحقيق التسوية الشاملة لحل القضية الفلسطينية .
- الاسلوب الدولى الجماعى .. حيث يتم الالتقاء المباشر بين أطراف الصراع تحت المظلة الدولية .
- يعطى دوراً رئيسيا للامم المتحدة والدول الكبري دائمة العضوية .
- يمثل الاطار القانونى والسياسى للشرعية الدولية ولضمان حقوق جميع الأطراف المشاركة بما فيها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.
- يعكس قبول الأطراف المشتركة فيه لفكرة الحل السلمى للصراع واسقاط الخيار العسكرى .
- يجمع كافة اطراف المشكلة لأول مرة حول مائدة المفاوضات بما فى ذلك الجانب الفلسطينى .
- هو اطار التفاوض . ترتبط صلاحيته بمضمون التسوية والعمل على تنفيذ قرارى الامم المتحدة ٢٤٢ – ٣٣٨ .

هكذا أصبحت فكرة المؤتمر الدولى خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات تمثل حجر الزاوية المصرية لعملية التسويه السياسية .. رغم ما أحدثته من فتور سياسى مع الادارة الأمريكية فى ذلك الوقت .

وفى خطاب د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٦ .. أعلن سعى مصر لإحياء مسيرة السلام .. وأشار الى لقاء الاسكندرية الذى تم فى نفس الشهر بين الرئيس مبارك وشيمون بيريز .. وإعتبر فى ذلك الوقت بدايه لصفحة جديدة من المرونة وتعميق محورية القضية الفلسطينية .. كمدخل ضرورى لمعالجة الصراع العربى الاسرائيلى ككل .. بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان هناك توافق لدى الجانب العربى فى قبول فكرة المؤتمر الدولى .. ولم يكن ذلك يعنى وجود إجماع عربى .. إنما مجرد توافق ظهر واضحاً فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى عقد فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ .. كما أن الاتفاق الاردنى الفلسطينى سبق أن طرح فكرة المؤتمر الدولى كأسلوب لحل المشكلة الفلسطينية .

أما عن الجانب الاسرائيلى .. فرغم التزام بيريز بقبول فكرة المؤتمر لأول مرة فى إجتماع الاسكندرية سبتمبر ٨٦ .. إلا أن حزب الليكود المشترك فى الائتلاف الوزارى الاسرائيلى .. رفض الالتزام بالمؤتمر الدولى .. وانعكس هذا الرفض فى خطاب اسرئيل أمام الجمعيه العامة للأمم المتحدة خلال المناقشات التى دارت بشأن قضية الشرق الأوسط فى نوفمبر ١٩٨٦ .. وعلل المندوب الاسرائيلى هذا الرفض .. بأن المؤتمر يهدف الى فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية .. وأكد أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشره حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .. ورغم ذلك كله فقد عاد بيريز فى اجتماع القاهرة فى فبراير ١٩٨٧ .. إلى الالتزام بعقد مؤتمر دولى فى بيان مكتوب صدر بهذا الشأن .

٣ - جهود مصر مع الولايات المتحدة :

مع بداية عام ١٩٨٥ .. وهى فى نفس الوقت .. بداية فترة الحكم الثانية للرئيس الأمريكى ريجان .. بدأت مصر تولى اهتماما خاصا لعلاقات التعاون الثنائى مع الولايات المتحدة .. بجانب الاهتمام المشترك بشأن عملية التسوية السياسية .. ومشاركة أطراف عربية أخرى فيها .

وقد أولت مصر زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة التى تمت فى مارس ١٩٨٥ إهتماما خاصا .. بدا فى التغيرات الخاصة بالاعداد لهذه الزيارة .. والتى تجسدت فى قيام ثلاث وزراء مصريين بزيارة واشنطن فى منتصف فبراير ١٩٨٥ . وهم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لاعداد الجانب العسكرى .. ود . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية لاعداد الشق السياسى خاصة موضوع الحوار الأمريكى الفلسطينى .. ود . كمال الجنزورى وزير التخطيط لبحث موضوع المعونات الأمريكية الاقتصادية لمصر .

وأثناء زيارة الرئيس مبارك .. وضح مدى اهتمام القيادة المصرية بضرورة اتخاذ خطوات عملية لدفع عملية السلام .. بالاستفادة من الاتفاق الاردنى الفلسطينى بصورة خاصة .. فقد أوضحت كلمات الرئيس مبارك أمام مجلس النواب الامريكى وأمام نادى الصحافة الأمريكى .. وفى لقاءاته مع كبار المسئولين الأمريكيين .. مدى حرص مصر على دفع قضية التسوية السياسية وعملية السلام فى الشرق الاوسط بشكل عام .. من خلال اقامة حوار أمريكى فلسطينى يمهد للإعتراف الأمريكى بمنظمة التحرير الفلسطينية .. ولقد طرح الرئيس مبارك الموقف على النحو التالى :

- أن مصر وأمريكا شريكان فى عملية بناء السلام فى المنطقة ٠
- أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً اذا ما رفضت الحوار مع الفلسطينيين .. بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة فى المنطقة ٠
- ان التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ٠

ثم تكررت زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى سبتمبر من نفس العام لحضور الاحتفال بالذكرى الأربعين لنشأة الأمم المتحدة .. وعلى هامش المشاركة فى هذه المناسبة .. جرت مباحثات رسمية بين الرئيس مبارك وريجان كانت تتطابق فيها الاهداف المصرية مع تلك الاهداف التى سعت اليها مصر فى الزيارة الأولى للرئيس مبارك . وقد استهدفت مصر حث الادارة الأمريكيةعلى التخلى عن العقبات والشروط المسبقة التى وضعها امام عملية الحوار مع وفد اردنى فلسطينى مشترك .. والمطالبة ببدء الحوار معه دون شروط مسبقة .

ولعل الغريب فى الأمر ... هو ما شهده شهر أكتوبر ٨٥ - الشهر التالى لزيارة الرئيس مبارك الثانية للولايات المتحدة من انعكاسات فى العلاقات الاقليمية ومع الولايات المتحدة .. نتيجة للاحداث التى وقعت خلال هذا الشهر .

ففى اول اكتوبر ٨٥ قامت اسرائيل بشن عدوان جوى مركز .. قصفت خلاله مقر قيادة منظمة التحرير الفسطينية فى منطقة حمام الشط فى مدينة تونس .. بغرض تدمير المقر وقتل من فيه بما فيهم ياسر عرفات .

وقد اثار الهجوم الجوى الاسرائيلى ردود فعل عالمية وعربية غاضبة .. وأدانت مصر هذا الاعتداء الغاشم بشدة .. ووصفه بيان وزارة الخارجية المصرية بأنه من الاعمال الاجرامية الموجهه ضد أبناء الشعب الفلسطينى .. وأنه يضاعف الاحساس بمدى تمادى إسرائيل فى ممارسة التطرف وأعمال العنف .. فى الوقت الذى تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية يحقق السلام الشامل فى الشرق الأوسط وقد اعلن الرئيس مبارك فى عبارات غاضبة « ان الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة يعد عملا إرهابيا فظيعا .. بوقف عملية السلام ويصيبها فى مقتل » .

واتساقا مع هذا الموقف أيدت مصر قرار مجلس الأمن الذى أدان الغارة الاسرائيلية بينما إمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت . **وقد عبرت لمصر عن إستيائها عمليا من خلال العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل بإتخاذ قرارين :**

الاول : عدم استقبال وفد اسرائيلى كان من المقرر وصوله للقاهرة لاستكمال مباحثات طابا .

الثاني : رفض وزاره الثقافه المصرية طلب اسرائيل الاشتراك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير عام ١٩٨٦ .

وفى أعقاب الغارة الجوية الاسرائيلية .. وقع حادث اخر أثار ردود فعل عالمية عنيفة .. هو حادث اختطاف الباخرة الايطالية « أكيلى لاورو» . وهو الحادث الذى بذلت فيه مصر جهوداً كبيرة من أجل انقاذ ركابها وتصْفية آثار الحادث . غير ان ماقامت به الطائرات الحربية الامريكية من إعتراض للطائرة المصرية التى كانت تنقل المختطفين الفلسطينيين الى تونس .. وإجبارها على الهبوط فى احد المطارات الحربية الايطالية قد عقدت الموقف وعموما لقد أدت هذه الأحداث المتعاقبة الى كسر فى الخط العام الذى كاد يحكم تفاعلات الأطراف الاقليمية مع الولايات المتحدة إزاء قضية التسوية السياسية . كذلك كان لهذه الأحداث تأثيراتها المباشرة على الدبلوماسية المصرية عربيا وأمريكيا . ووضع حادث إعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المدنية المصرية ظلالا على العلاقات المصرية الامريكية لفترة من الزمن . كما

أثار تساؤلات هامه على الصعيدين الشعبى والرسمى .. حول آفاق علاقات مصر بالولايات المتحدة .. وعن الدروس المستفادة من هذا الحادث .

ولاشك ان النهاية الدرامية لأحداث عام ١٩٨٥ بازماتها الحادة .. قد عكست بعض السلبيات على العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية .. لذلك جاءت بداية عام ١٩٨٦ محملة بأثار تلك الازمات . وكانت أزمه نهاية عام ١٩٨٥ تلخص حصاد عام كامل من تباين وجهات النظر بين البلدين .. سواء ما أرتبط منها بتسويةالقضية الفلسطينية أو بالمؤتمر الدولى للسلام أو بمواجهة أعمال العنف المعروفه باسم «الارهاب الدولى».

فعلى صعيد المؤتمر الدولى .. كانت مصر ترى انه الأطار الأمثل لحل القضية الفلسطينية بينما تدعو واشنطن الى اهمية إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن دون ان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية – التى تصرمصر على إشتراكها فى المؤتمر الدولى حال الاتفاق عليه – أى دور مباشر على ان يكون الوفد الأردنى مطعما ببعض العناصر الفلسطينية التى ترضى عنها واشنطن واسرائيل .

فمع بداية عام ٨٦ .. وفى إطار إستمرار الخلافات الأردنية الفلسطينية .. وبروز التحليلات حول دور واشنطن الحاسم فى فشل صيغة التعاون الأردنى الفلسطينى عبر رفض المقترحات الفلسطينيين التى قدمت الى الملك حسين بدا ان مصر تواجه الأمر على مستويين .. أحدهما يتعلق بالصرار على ضرورة استمرار التنسيق الاردنى الفسطينى على اساس صيغة اتفاق عمان .

والمستوى الثانى هو محاولة اقناع الطرف الأمريكى بأهمية دفع عملية التسوية وفى هذا السياق كان هناك ملاحظة اساسية .. وهى أن كل المباحثات واللقائات التى جرت بين البلدين لم تؤت ثمارها فى تحريك عمليه التسويه بالصورة الأيجابيه المطلوبة . ويعد لقاء جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى مع الرئيس مبارك فى شهر اغسطس ١٩٨٦ .. أحد أهم التفاعلات المصرية الامريكية فى ذلك الوقت .. والذى تناول قضايا العلاقات الثنائية . وتحريك عملية التسوية السياسية .

وتأتى أهمية زيارة بوش من عدة اعتبارات أهمها أنها كانت الزيارة الاولى للقاهرة لمسئول امريكى كبير منذ اكثر من عام .. فضلا عن انها جاءت فى وقت

تعثرت فيه مباحثات طابا بين مصر واسرائيل .. وبعد مباحثات مطولة مصرية أمريكية حول نفس القضية .. وكان الجهد الأمريكي الذى سبق زيارة بوش مباشرة للقاهرة يهدف الى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل .. بالاحرف الأولى ، مع تبادل مجموعة من الرسائل والمذكرات والخرائط التى تضم كملاحق للإتفاق .. وتتعلق بالنقاط والبنود المختلف عليها بين مصر واسرائيل .. ليتم التداول حولها في وقت لاحق .. يشبه تجربة إطار كامب ديفيد في بعض الموضوعات الخلافية بالنسبة للقضية الفلسطينية والتى جرت على هذا النحو بين الرؤساء كارتر والسادات وبيجن في سبتمبر ١٩٧٩ إلا ان الجانب المصرى لم يوافق على هذا الاقتراح الامريكى .. على أساس أن من الافضل التوصل الى اتفاق دون هزات .

أما الجانب المتعلق بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية فقد بدى من التصريحات التى أدلى بها بوش بعد لقائة مع الرئيس مبارك أنه كرر نفس عناصر الموقف الأمريكى المعروفة .. وكان أبرزها .. الدعوة الى إجراء مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولى للسلام .. يسمح بالتقدم نحو التسوية دون تحديد دور أو وظيفة هذا الاطار للمؤتمر الدولى .

ورغم حدوث تطورين هامين فى هذه الفتره .. وهما موافقة سوريا على التفاوض مع إسرائيل ولكن فى اطار دولى .. وموافقة واشنطن المبدئية على مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى ولكن بشروط معينه .. هى إعادة الاتحاد السوفيتى لعلاقاتة الدبلوماسية مع اسرائيل .. وتسهيل هجرة اليهود السوفيت اليها .. رغم هذه التطورات فلم يحدث تقدم محسوس فى الاتصالات المصرية الأمريكية خلال الأشهر التالية خاصة بالنسبة لامكانية إنعقاد المؤتمر الدولى وظلت العقبات السابقة تقف حائلا امام ذلك .. وهى الخاصة بالدور السوفييتى وبالتمثيل الفاسطينى .. ومدى مشاركة المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ثم الموقف الأسرائيلى الرافض اساسا لفكرة المؤتمر الدولى وقد إتضح هذا التباين بين مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة شولتز لمصر فى اكتوبر ١٩٨٧ .

العلاقات المصرية الاسرائيلية

١ - نقط التفاعل الرئيسية :

وباستثناء قضية طابا التى مرت بمحاولات إسرائيلية مستميتة للخروج من مأزق التحكيم .. ومحاولة إيجاد حل تقبلة مصر خارج نطاق التحكيم .. إتسمت العلاقات المصرية الاسرائيلية بشىء من الجمود .. خاصة بالنسبه لعملية التسوية السياسية .رغم إلتقاء شيمون بيريز بالرئيس مبارك مرتين خلال هذه الفترة وكان اللقاء الأول فى القاهرة فى فبراير ٨٧ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام .. وقد تم الاتفاق للمرة الثانية بين الرئيس مبارك وبيريز على عقد المؤتمر الدولى – وكانت إسرائيل قد أعلنت رفضها لما أعلن فى لقاء الاسكندرية حول قبول اسرائيل لفكرة المؤتمر الدولى – لذلك ففى نهاية هذه الزيارة تلى بيان مشترك مكتوب .. على الصحفيين جاء فيه ان مصر واسرائيل تدعوان الى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .. يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٨٨ .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز فى جنيف فى ٩ يوليو على هامش مؤتمر الانكتاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بان اللقاء قد تم بناء على طلب الجانب الاسرائيلى .. غير أن اللقاء لم يضف جديد للمواقف تجاه التسوية السياسية .**وكانت النقاط الأساسية التى دارت حولها تفاعلات مصر وإسرائيل حول القضية الفلسطينية اساسا تتناول ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالى :**

* **المؤتمر الدولى للسلام :**

حيث أصرت مصر على ضرورة عقد هذا المؤتمر بحيث تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى .. على حين أصرت إسرائيل على فكرة المفاوضات المباشرة .. بين الدول العربية فرادى وبين اسرائيل .

* **مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية :**

فى المفاوضات المرتقبة للتسوية السلمية وقد تمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة .. أو على الأقل ان تتمتع بحق تسمية ممثلى الجانب الفلسطينى فى

إطار الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك ، والأمر الذى أكدته مصر أكثر من مرة .. هو ان منظمة التحرير الفسطينية هى الجهه الوحيدة المنوط بها إختيار أعضاء الوفد الفلسطينى فى المؤتمر الدولى .

* **الأوضاع الفلسطينية فى الأراضى المحتلة :**

حيث طالبت مصر إسرائيل اكثرمن مرة بضرورة قيامها بتحسين أحوال السكان الفلسطينيين ، والتخلى عن سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها تجاه هؤلاء السكان فى الأراضى المحتلة ، والأعمال القمعية والأرهابية التى تمارسها سلطات الأحتلال الأسرائيلية هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية .وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الأراضى العربية المصادرة .

فضلا عن ذلك فقد إرتبط ذلك الجمود فى العلاقات المصرية الأسرائيلية ليس فقط بتعنت الموقف الاسرائيلى إزاء عملية التسوية السياسية وإنعقاد المؤتمر الدولى .. ولكن كذلك بالنسبة لانعكاس التطورات الايجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية .. الى العلاقات مع إسرائيل ، والتى بلغت ذروتها فى الربع الأخير من عام ١٩٨٧ .. لاسيما فى أعقاب مؤتمر القمة العربية غير العادية الذى عقد فى عمان فى نوفمبر ٨٧ .

وقد أخذت معالم التدهور فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عدة مؤشرات .. وصور .. مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتصاعد الادانات المصرية لسلوكيات إسرائيل .. خاصة لاجراءات القمع التى إتخذتها سلطات الأحتلال الاسرائيلية فى مواجهة الشعب الفلسطينى فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما رفض الجانب المصرى عدة مرات تلبية أو قبول دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال المسئولين الاسرائيليين على مستوى عال فى القاهرة .

ومع إستمرار توتر الأوضاع فى الأراضى الفلسطينئة المحتلة .. حاولت مصر التاكيد على أن اجراءات إسرائيل القمعية والتعسفية .. وغياب بوادر تسوية سلمية.. هى أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطينى .. والتى تفاقمت أبعادها خلال

عام ٨٧ حتى إنفجرت « الانتفاضة الفلسطينية » مع نهاية العام .. الامر الذى دفع مصر - حرصا منها على مسيرة السلام - الى التشديد فى مطالبة اسرائيل بوضع حد لهذه الأجراءات .. حتى لاتتسع الاضطرابات وتعم الفوضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - التطبيع يتعثر :

من ناحية أخرى فقد أخذت قضية إستمرار الوجود الأسرائيلى فى لبنان جانبا هاماً فى التأثير على العلاقات المصرية الاسرائيلية .. خاصة مع إستمرار تمسك مصر بشروطها لتحسين العلاقات مع اسرائيل .. وأولها الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى اللبنانية مع إعلان إسرائيل نيتها للانسحاب من الجنوب اللبنانى .. ونظراً لأن اسرائيل لم تنسحب كلية من الأراضى اللبنانية .. وإحتفظت بقوات لها فى الشريط الحدودى بينها وبين لبنان .. الأمر الذى يخالف شروط مصر . فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع التى تطالب بها تل أبيب لايمكن ان تسود بين مصر وإسرائيل .. مادامت السلطات الاسرائيلية لاتنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل من كل الأراضى اللبنانية .

ورغم هذه الظروف فقد إستمر موقف مصر الرسمى من عملية تطبيع العلاقات .واضحاً .. ويتلخص فى أن معاهدة السلام مع اسرائيل .. هى امر واقع تقبله مصر وتحترمه الحكومة المصرية .. التى تتوقع من اسرائيل ايضاً مثل هذا الاحترام .

أما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية بين مصر وإسرائيل فقد إختلفت نظرة كل من البلدين لهذه الاتفاقيات . فمصر ترى أن تلك الاتفاقيات تنظم العلاقات بين البلدين عندما تكون هناك فائدة متبادلة للطرفين فى مجالات معينة كالزراعة والسياحة والتجارة ، ولكن هذا لايعنى إجبار احد الطرفين على اعطاء مزايا للطرف الأخر .. أو لاقامة علاقات خاصة أو متميزة .. بل تكون هناك علاقات مماثله للعلاقات الثنائية بين كل دول العالم .والتى تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة . كذلك فان مصر لاتحبذ إستخدام لفظ « تطبيع » لأن هناك الآن بالفعل علاقات مع إسرائيل .

وكان محصلة ذلك كله هو تراجع عمليه التطبيع كثيراً الى الوراء .. وقد تميزت هذه المرحلة بكثرة الاحتجاجات الاسرائيلية بمناسبة وبدون مناسبة .. والتى رفضها الجانب المصرى .. لانها تعد من قبيل التدخل المرفوض فى شئون مصر الداخلية ومن امثله ذلك :

* رفض القيادة المصرية اقتراحا إسرائيليا فى مارس ٨٧ بتبادل رسائل التهنئة بينهم الرئيس مبارك وإسحق شامير بمناسبة مرور ثمانى سنوات على معاهدة السلام عام ١٩٧٩

* تأجيل زيارة اسحق شامير لمصر . وكان مقرراً لها أول يونيه ٨٧ نظراً لعدم مواتاة الظروف الداخليه لمثل هذه الزيارة .

* رفض مصر لطلب أمريكى - إسرائيلى بعقد إتفاقية امنية مشتركة .. يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الامنية بين الدول الثلاث .

* عدم تجاوب مصر مع عرض اسرائيلى بالاشتراك فى بعض المشروعات المصرية المدرجه فى الخطة الخمسية الثانية .

* عدم تجاوب مصر مع إقتراح للرئيس الرومانى فى ذلك الوقت تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير فى العاصمة الرومانية بوخارست .

وأعلن الرئيس مبارك فى سبتمبر ٨٧ أن لقائه مع شامير سوف يتحدد فى ضوء تغيير شامير لموقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولى للسلام .. من ناحية اخرى حاولت اسرائيل نسف التغيرات الايجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية .. والتى اخذت فى البروز فى الشهور الأخيرة من عام ٨٧ وذلك بتوجيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير عبد الحليم ابو غزاله نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقتئذ لزيارة اسرائيل .. وبحث التعاون العسكرى بين البلدين ، وكان الرفض المصرى الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات .

فضلا عن أنه فى أوائل ديسمبر ٨٧ ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالضغط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية .. لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناظرة لها ، بأنها لاتتدخل فى تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

طابا .. ومشارطة التحكيم

١ - لامفر من التحكيم :

منذ توقيع اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .. بشأن الخلاف على طابا .. والذى تضمن أربعة مبادىء أساسية هي : إنسحاب اسرائيل من طابا - الالتجاء الى التوقيع أو التحكيم لحل المشكلة - تواجد قوات متعددة الجنسيات لحراسة المنطقة - عدم القيام بأى انشاءات جديدة المنطقة .

ورغم مرور ثلاث سنوات لم يتوصل الطرفان الى حل لمشكل طابا . ومع بداية عام ١٩٨٥ أعلن الجانب المصرى على لسان الرئيس مبارك أن طابا ، تمثل قضيه حيوية للشعب المصرى ، وان التوصل الى حل حاسم بشأن قضية طابا .. هو احد الشروط الضرورية التى تضعها مصر لتحسين العلاقات مع اسرائيل .. ولعقد لقاء مع رئيس وزراء اسرائيل شيمون بيريز .

وفى يناير ٨٥ عقدت المباحثات بين الوفود المصرية والاسرائيلية والامريكية على مستوى الخبراء فى مدينه بئر السبع دون أن تحرز أى تقدم بشأن المشكلة .. ومع إقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى مارس ١٩٨٥ عادت المشكلة مرة اخرى للظهور دون أن يقترن ذلك بعودة استئناف المباحثات مرة اخرى .

كانت الدوائر المصرية تؤكد على فكرة التحكيم باعتباره الحل الوحيد الملائم لإنهاء هذه القضية .. مما يعد تعبيرا عن التيقن من أن اى محاولات للتوفيق بين مصر وإسرائيل عبر الاتصالات والمباحثات المتعددة المستويات سوف تفشل فى إيجاد حل مناسب وفرص للطرفين ، وبالتالى فلامفر من التحكيم طبقا لما نصت عليه معاهدة السلام واتفاقية ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .

وفى أوائل ٨٥ أعلن رئيس وزراء اسرائيل عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات شاملة مع مصر .. لمناقشة كل المسائل المختلف عليها .. بما فى ذلك مطالبة القاهرة باحالة الخلاف حول طابا الى التحكيم الدولى .. وبناء على ذلك دعت مصر الجانبين الاسرائيلى والأمريكى لاستكمال مباحثات بئر السبع فى منتصف مايو ٨٥ .. ولكن لم ينتج عن ذلك اى تقدم ملموس .

وقبل إنعقاد الجولة التالية المقرر عقدها فى اخر مايو أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنه دائمة بوزارة الخارجية المصرية ..برئاسة وزير الخارجية تتولى إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمةلتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية .. على ان تضم هذه اللجنة ممثلين من وزرات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات . وأعلن د عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية ان هذه الخطوه هى تأكيد لموقف مصر الذى سبق إعلانه بواسطة الرئيس مبارك .. حين ذكر أن موضوع إحالة قضية طابا للتحكيم .. هو مطلب مصر المعلن للجانب الاسرائيلى .. وأن مصر فى إنتظار ماتقرره إسرائيل بهذا الشأن .

ورغم ماأحرزتة الجولة الثانية من المباحثات من تقدم محسوس ، وإعلان الحكومة الاسرائيلية أنها تدرس خطه دبلوماسية لتحسين العلاقات مع مصر .. تمخض ذلك عن قيام مجلس وزراء إسرائيل بعد إسبوع واحد بالتصديق على ادخال طابا فى إطار خطة تمويل ايلات كمنطقة تجارية حره .. بعد أن رفضت مصر إقتراحا اسرائيليا بتحويل طابا الى منطقة تجارة حره بين مصر واسرائيل .

وقد اعتبرت مصر قرار الحكومه الاسرائيلية هذا خرقا للاتفاق الموقع فى ابريل ٨٢ بين الدولتين .. وان هذا الامر سيسبب ضررا خطيرا للعلاقات الثنائية .. خاصة عندما يتم ذلك بينما تجرى محاولات لايجاد مخرج للازمه .ونظراً لوجود مزايدات سياسية داخل اسرائيل بين كتلتى الليكود والعمل اللتين تكونّان الحكومه الاسرائيلية .. حول قضية طابا .. فان الموقف الاسرائيلى لم يصل الى صياغة محددة يتفاوض الجانب الاسرائيلى على اساسها مع الجانب المصرى . وتجنبا لنشوب أزمه وزارية فى اسرائيل فقد إتفق الفريقان على إرسال وفد للقاهره .. وبالفعل استقبلت القاهرة الوفد الاسرائيلى .. وإستمرت الاجتماعات يوما واحداً فقط بحضور مندوب امريكى.. ثم تقرر أن تستمر المباحثات فى جولة اخرى بين الجانبين . غير انه بعد وقوع الغارة الجوية الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس فى اكتوبر ٨٥ وإدانة مصر رسمياً لهذه الغاره الاسرائيلية .. قررت مصر الامتناع

عن استقبال الوفد الاسرائيلي في مباحثات طابا ولم تعقد الجولة التالية للمباحثات سوى في شهر ديسمبر ٨٥ وبانتهاء هذه الجولة .. أعلنت مصر أنها تستأنف محادثاتها مع إسرائيل الا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد ان إستنفذت كل احتمالات التوفيق منذ عام ١٩٨٣ .. ولم يبق إلا اللجوء الى التحكيم . الذى يعتبر – على خلاف التوفيق – ملزما للطرفين . هكذا أصبح على اسرائيل ان تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولى كوسيلة لتسوية النزا ع .

كان المضمون الذى حرصت مصر عليه دائما .. من وراء تقليص حجم التعاملات مع اسرائيل حتى الانتهاء من اتفاق التحكيم .. هو التأكيد بان عوده الارض المصرية الى السيادة المصرية هو فوق كل اعتبار اخر .. مع ملاحظة أن هذا المضمون ظل فى إطار التمسك بمعاهدة السلام مع اسرائيل وبنودها ، وما تم التوصل اليه بشأن طابا فى ابريل ١٩٨٢ .

ونظراً للبعد القومى للمشكلة .. فقد حرصت مصر على الاستئناس بآراء أعضاء اللجنه الفنية التى شكلت برئاسة وزير الخارجية لعمل الدراسات وإعداد المستندات . وقد اتفقت معظم الآراء على ان إحالة المشكلة للتحكيم الدولى هو السبيل الأمثل لحسمها، إستنادا الى الحق التاريخى والوطنى ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علاقات الحدود المختلف على مواضعها . وقد **إستند طلب مصر اللجوء الى التحكيم الى عدة اسباب محددة كان أبرزها** :

* ان البند السابع فى اتفاقيات السلام يجعل حل اى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق او التحكيم .. وليس ثلاث مراحل وهى التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم كما تطلب اسرائيل .
* كما هو معروف دوليا ان التوفيق غير ملزم لأى من الطرفين .. علاوة على انه يتطلب اجراءات شبيهة باجراءات التحكيم .
* إن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه .. بل ينحصر فى تحديد لموقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أى انه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقاً للمستندات التى سيتقدم بها الطرفان .

* ان التوفيق سيأخذ وقتا لا جدوى فى اضاعتة .. وستكون النتيجة النهائية هى اللجوء الى التحكيم .

وتجدر الاشارة هنا الى ان موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، اذ انه سبق ان تم تحديد هذا الخط المعترف به دوليا منذ عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى فى اتفاقية السلام الموقعة فى مارس ١٩٧٩ ، والتى أرفق بها خريطة معتمدة من الدوليتن توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التى فى اسرائيل ومازالت متداولة حتى ذلك الوقت تبين هذا الخط الدولى .

٢ - اسرائيل تتراجع :

وفى يناير ١٩٨٦ اقتربت اسرائيل من الرضوخ لمطلب مصر بشأن الالتجاء الى التحكيم .. فاتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار بشأن طابا فى ١٣يناير ١٩٨٦ .. يتضمن اربعة عشر نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة .. ورغم ان القرار رفض على «ان مشكلة طابا .. ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بواسطة التحكيم » .. الا ان القرار ربط بين ذلك وبعض المطالب الساسية الخاصة بالعلاقات الثنائية .

وكان موقف مصر واضحا بشأن القرار الاسرائيلى وارتكز على ثلاث نقاط :

- إعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم .. هى خطوة ايجابية تؤدى الى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يوفر ظروفا أفضل لانجاح الجهود المبذولة لأحلال السلام فى المنطقة .

- إن قبول إسرائيل لمبدأ التحكيم يعتبر إعمالا لاتفاقية ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .. وهذا يعنى ان الحكومة الاسرائيلية .. قد نفذت ما سبق أن التزمت فى هذه الاتفاقية وفى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وعلى ذلك فاسرائيل لم تقدم تنازل يمكن معه طلب تنازلات مقابلة .

- ان موضوع التحكيم بشأن طابا .. يجب ان يظل موضوعاً مستقلا قائما بذاته .. وألا يكون فرصه لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

وقد رأي رجال القانون المصريون .. أن محاولة اسرائيل ربط موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر .. امر غير جائز قانونا .. وان عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن النية .

أما العلاقات الثنائية بين البلدين فهى تخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف .. وتخضع لتقديره وظروفه .. ويتم تسويتها بمفاوضات خاصة لاتتعلق بموضوع التحكيم فى طابا .

٣ - مشارطة التحكيم :

كان هدف المباحثات التى استمرت عدة اشهر فى عام ١٩٨٦ .. هو التوصل الى « مشارطة التحكيم » .. التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التى ستوجه الى المحكمين ، وعدد واسماء المحكمين انفسهم .

وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى .. وفى ١١ سبتمبر ٨٦ تم التوقيع على « مشارطة التحكيم فى شكلها النهائى . وكانت اكثر النقاط إثارة للجدل فى المباحثات .. تتعلق بصيغة السؤال الذى يوجه الى المحكمين .. والتى تمسك الجانب المصرى بانها - أى الصيغة - يجب ان تطلب الكشف عن حق موجود ، لا ان تنشىء حقاً جديداً .

والواقع أن التوصل الى إتفاق التحكيم بشأن طابا .. يعد منظور الأهداف المصرية المعلنة منطويا على قدر من النجاح .. غير ان العبره ستكون بمدى قدرة الوفد المصرى فى عملية التحكيم .. ومن ورائة الاجهزه المصرية الرسمية .. على إقناع اللجنة الدولية بصحه وسلامة الموقف المصرى .. وكان ذلك يمثل تحديا كبيرا لمصر سوف يستمر طيلة عام ونصف العام .. قد يحدث خلالها العديد من المناورات

الاسرائيليةالمضادة وغير الملتزمة بروح المعاهدة المصرية الاسرائيلية . وهو مايشير الى أهمية التحسب لذلك فى سياق التفاعلات بين مصر وإسرائيل .

لقد أكدت مشارطة التحكيم من جديد فى مقدمتها تمسك مصر وإسرائيل بإحكام معاهدة السلام الموقعة في مارس ١٩٧٩ ، وإحترامها لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر ، وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها . وقد اعترفت الدولتان بنشوب نزاع بينهما ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .. وأن الطرفان يودان حل هذا النزاع بصورة كاملة ونهائية .

وقد تعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما فى ذلك التزاماتهما النابعة من المشارطة ذاتها .. وفقا للمادة السابقة من معاهدة السلام فضلا عن أحكام إتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقودبينهما .

وانهما قد إعتزمتا إنشاء محكمة تحكيم واتفقنا على احالة النزاع الى التحكيم الملزم . وقد حددت المشارطة مهمة المحكمة بانها تقرير مواضع علاقات الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول المشارطة حيز النفاذ .. وتشتمل الأجراءات على المذكرات المكتوبه والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمه وثيقه الصلة . وذلك وفقا لجدول زمنى محدد .. على ان تتضمن المذكرات المكتوبة وثائق محددة حسب ما جاء في المشارطة وهى :

- مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الأولى للمحكمة

- مذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمه خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .

- رد على المذكرة المضادة اذا ما قام طرف بعد إعلام الطرف الآخر بابلاغ المحكمة خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته فى إيداع رد على المذكرة المضادة . وفى حالة قيام ممثل طرف هذا الابلاغ يحق للطرف

الاخر ايضا تقديم رد على المذكرة المضادة وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ماتقرره المحكمة وتسعى المحكمة لانهاء زيارتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .

ويجوز للمحكمه تعيين خبراء كما تستمتع المحكمة وتأخذ آراء الأطراف فى اعتبارها قبل اى تعيين .

وبالنسبة لاحتمالات التسوية تقوم غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة بالنظر فى احتمالات التسوية للنزاع . والاعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمه فى وقت ماقبل تقديم الاقتراحات . وتنتهى عملية التحكيم فى حالة قيام الاطراف سويا بإعلام المحكمة كتابة بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم .. وفى غير هذه الاحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة .

وقد وافقت مصر واسرائيل تبعاً لأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ على دعوة القوة المتعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الامن هناك من خلال إقامة نقطة مراقبة فى موقع مناسب .. ولاتؤثر ايه ترتيبات مؤقته أو نشاطات خلال الفترة المؤقته بأى حال من الأحوال فى حقوق أى طرف أو تعتبر مؤثرة فى موقف أى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم . وتنتهى الفترة المؤقته عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

وتصدر المحكمة حكمها خلال تسعين يوما من إنتهاء المرافعات الشفوية والزيارات .. ويتضمن الحكم الاسباب التى استند اليها . ويصدر الحكم عندما يتم ذلك فى جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف وتقرر المحكمه طريق اصدار الحكم وتنفيذه .

وقد إتفقت مصر وإسرائيل فى المشارطة على قبول حكم المحكمة بوصفه حكما نهائيا وملزما لهما .. وتعهدا بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نيه وفقا لمعاهدة السلام .

ومما يجدر ذكره أن النزاع لم يكن قاصراً على نقطة طابا وحدها ، وان كانت طابا تمثل أهم هذه النقاط واكثرها تأثيرا على وضع خط الحدود .. ولكن هناك ١٤ نقطة اخرى تتراوح فيها الخلافات بنسب مختلفة وضئيلة فى مجملها . وقد حدد كل طرف على الارض موقفه بالنسبة لموقع كل علامه حدود فيما عدا نقطة طابا فقد حددت إسرائيل لها موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الاخيره وهى رقم ٩١ الموجودة عند نقطة راس طابا على الساحل الغربى بخليج العقبة .. بينما حددت مصرموضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود وكما تم تسجيل مواقع العلاقات التى حددتها الاطراف على الارض .

واخيراً ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علاقة حدود بخلاف تلك المواضيع المقدمة من مصر او اسرائيل والتى تم تسجيلها كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر فى مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المشار اليها .

وبعد ساعات قليلة من إعلان التوصل لاتفاق مشارطة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ توجه شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل وقتئذ الى القاهرة .. حيث عقد لقاء قمة مصرى إسرائيلى .. كان هو الاول منذ عام ١٩٨١ اى منذ تولى الرئيس مبارك السلطة . وقد اكد البيان المشترك لمحادثات مبارك بيريز .. أن عام ١٩٨٧سيكون عام مفاوضات سلام ، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما فى هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الاوسط .

وقد صرح الرئيس مبارك انه لم يتم التوصل الى حل نهائى للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولى للسلام .. وناقشا فكرة تشكيل لجنه تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تنفيذ اجراءات الاعداد لعملية التحكيم ، حيث دخلت القوة المتعددة الجنسيات الى طابا ٧ يناير ٨٧ تنفيذا لنص المادة (١١) من مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل .

واثناء سير إجراءات التحضير للتحكيم .. جرت عدة محاولات لاجراء عملية توفيق وبالتالى وقف إجراءات التحكيم التى كانت جارية .. وقد رفضت مصر بشكل قاطع اى نوع من انواع السيادة المشتركة مع إسرائيل على منطقة طابا .. وقد نفى مصدر مصرى رسمى أى قبول مصرى لما نشرته صحيفة هاآرتس الاسرائيلية فى ٩مايو ٨٧ .. من ان الولايات المتحدة قد اقترحت حلاً لتسويه النزاع حول طابا .. وينص الاقتراح على وجود سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على المنطقة .. وفى إغسطس تكرر الرفض المصرى لاقتراح مماثل تقدمت به الولايات المتحدة .

واتجهت مصر من جانبها – فى جهد مكثف – الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع .. وقدمتها الى هيئة التحكيم الدولية . وفى نفس الوقت قدمت طعنا فى ١٢ خريطة إسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعه التزوير وإستبعاد هذه الخرائط .

وقد وصلت اسرائيل الى مرحلة الاقتناع بأن قدره الموقف القانونى المصرى ..قد تجاوز قدراتها على المداورة إلا انها لم تيأس من تكرار المحاولات للإلتفاف حول هذا الموقف .. وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة .. التى قدمت فى منتصف ديسمبر ١٩٨٧ .. إقتراحات جديدة من اجل التوفيق فى القضية .. وذلك فى محاولة لايجاد تسوية سياسيةخارج نطاق التحكيم . وقد اعلنت مصر على لسان الرئيس مبارك أنها تدرس هذه المقترحات فى ظل مبدأ مصر الوحيد فى هذا الصدد ، وهو انه لامساومة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

□□□

الفصل الخامس

عام
السلام والعودة

الفصل الخامس

عام السلام والعودة

مرتكزات السياسة المصرية خلال النصف الثانى من عقدالثمانينات

اذا كان هدف معركة التطوير التى خاضها شعب مصر من أجل تحقيق هدفه الثلاثى الأبعاد : السلام والاستقرار والتنمية .. هو استنهاض قوى الشعب وحشد موارده وتعبئة طاقاته .. فانها فى ذات الوقت تدور فى تفاعل مباشر مع النظام الدولى بكل تعقيداته ومشكلاته ، ومع العالم الخارجى على اختلاف نظمه وأيديولوجياته .

لذلك عمدت الدبلوماسية المصرية فى هذه المرحلة الى نسج شبكة علاقاتها مع مختلف الاطراف الدولية ، وفى كل معاملاتها مع سائر القوى العالمية .. ومن خلال مواقفها فى جميع المحافل والمنظمات الاقليمية والدولية .. الى تحقيق هذه الاستراتيجية المثلثة الأضلاع ، والعمل من أجل الاقتراب الصحيح منها على مدى سنوات عقد الثمانينات .

ان الخط الذى التزمت به مصر فى سياستها الخارجية طوال هذه السنوات – كان يقوم - كما عبر عن ذلك الرئيس مبارك – على عدة مرتكزات أبرزها مايلى :–

– التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول العربية الشقيقة التى تدخل فى دوائر إنتمائنا وارتباطاتنا الاساسية .. ولكل أقطار الارض .. ومن هذا المنطلق رحبت مصر بالاتفاق المبدئى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول ازالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى من القارة الاوروبية .. فى ظل سياسة مصرية ثابتة فى تأييد نزع السلاح النووى عالمياً واقليمياً .

– توظيف التحركات الخارجية لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية .. وقد بدا ذلك واضحاً فى تحركات مصر الخارجية خاصة منذ بداية النصف الثانى من عقد الثمانينات .

- الالتزام بسياسة خارجية متزنة مرتبطة بالاهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية .. ولاتلتفت الى صغائر الأمور .
- تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمامنا الاساسية .. وفى مقدمتها الدول العربية ودول القارة الافريقية وبلدان عدم الانحياز .

وفى خطابة أمام مجلسى الشعب والشورى .. فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ بمناسبة بدء فترة رئاسته الثانية .. وصف الرئيس حسنى مبارك سياسة مصر بأنها " سياسة رشيدة ، تضع مصالح مصر قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار .. تمد جسور التعاون مع كافة الدول .. التى تثبت استعدادها للتعاون مع مصر .. بصدق وإخلاص .. دون مساس بحريتنا وسياستنا واستقلال ارادتنا او تدخل فى شئوننا ".

واذا كان السلام - كما سبق أن اسلفنا - يشكل الخط الاستراتيجي الاول للسياسة الخارجية المصرية .. فلأنه فى نفس الوقت بمثابة المفتاح الأساسى لتحقيق الاهداف القومية الاخرى من الاستقرار والتنمية .

ان السلام الذى أمنت به مصر دائما .. سلام له مواصفاته الخاصة التى تتمسك بها .. إنه السلام العادل الذى يرسى العلاقات بين دول العالم على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة فى الحقوق والسيادة ، واحترام قواعد القانون الدولى .. وهو فى نفس الوقت سلام لايتجزأ أو ينتقص .

فى هذه المرحلة التى قاربت فيها قضية العلاقات المصرية العربية من الحسم لصالح السياسة المصرية العربية .. التى تحددها اعتبارات موضوعية ، ويحكمها ادراك واع لحركة التاريخ ورؤية واضحة للاهداف القومية .. ويدعمها رصيد حضارى ونضالى حافل . وتساندها عناصر قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقدرة على التصدى للتحديات .. تأكد تماماً ان دور مصر فى المجال العربى هو دور اساسى فعال حدده الرئيس مبارك فى قوله :-

ان دور مصر العربى هو الاسهام الفعال فى حماية الامن القومى للأمة العربية ..والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية .. وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها ..ويتطلب نجاح هذا الدور:

- وجود تصور مشترك بين الاقطار العربية للأهداف القومية العليا .
- الحفاظ على استقلال الارادة العربية .
- التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الاساسية التى تحكم حركة الوحدة العربية .
- الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل .
- وجود صيغة أساسية تحكم العلاقات بين الاقطار العربية والدول غير العربية الموجودة فى المنطقة .
- العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق التضامن الحقيقى بين الاقطار العربية .
- الحفاظ على موارد الأمة العربية ، وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى .

بدايات الانفتاح المصرى العربى

ان هذا الدور المصرى الذى يعكس انفتاحاً عربياً شاملاً قد بدأ يؤتى ثماره .. مع بداية النصف الثانى من عقد الثمانينات .. وفى هذا الاطار يمكننا القول ان عام ١٩٨٦ قد شهد توجهاً عربياً يتسم بمزيد من الايجابية والتميز تجاه مصر .. لم تعرفه العلاقات المصرية العربية خلال سنوات القطيعة السابقة وقابل هذا التوجه العربى الايجابى انفتاحاً مصرياً رسميا وشعبياً فى آن واحد .

فقد تسارعت الخطوات والاشارات العربية الايجابية تجاه مصر ومواقفها السياسية المختلفة .. وكانت السمة البارزة فى هذا المجال هى " اشتداد تيار الواقعية السياسية فى تحركات غالبية الدول العربية تجاه مصر .

هذه السمة الواقعية .. انطلقت من حقيقة هامة برزت بوضوح فى السنوات السابقة .. تلك الحقيقة ..هى أن التباعد العربى المصرى كان له آثاره السلبية العميقة على كلا الطرفين دون إستثناء .. ساعد على تعميق هذه الحقيقة أن سياسة مصر العربية فى الاعوام الخمس التى مضت من القطيعة .. كانت سياسة متعقله ..

حريصة على تجنب الدخول فى معارك كبرى أو حتى جانبية مع أى من الاطراف العربية .. وحتى هؤلاء الذين تفصل بينهم وبين مصر فجوة واسعة فى الرؤية والسلوك . كما أنها حاولت دائماً التمسك بسياسة إعلامية .. تعمل على طرح المشكلات العربية بموضوعية .. وفى صيغة لا تعلو فيها نبرات الانفعال والحده . كذلك التزمت السياسة المصرية بالابتعاد عن نقاط الخلاف بين العرب .. وابراز نقاط الاتفاق . فضلاً عما أبدته مصر من إهتمام واضح بالقضايا العربية المتفجرة .. سواء التى كانت تحظى باهتمامها منذ سنوات مضت .. أو تلك التى تفجرت على نحو أو آخر فى غضون السنوات الأخيرة .

قابلت معظم الدول العربية من جانبها .. هذا السلوك المصرى المتحضر .. برد فعل ايجابى ، ومن هنا بدأ ظهور التفاعلات المصرية – العربية المتسمة بالكثير من الانفراج والايجابية – ولم تمنع حقيقة ان مصر ليس لهاعلاقات دبلوماسية رسمية مع الكثير من الدول العربية .. من وجود تفاعلات جدية بين مصر وهذه الدول ، لقد اصبح واضحاً منذ عام ١٩٨٦ أن سياسة مصر العربية التى سبق أن أعلنتها مراراً.. بدأت تكسب أرضا واسعة فى الساحة العربية .. وتحقق نجاحاً واضحاً مع الدول العربية ،، وهى السياسة التى قامت فى مجملها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه العلاقات .. وترك قرار العودة للدول العربية نفسها .. دون أى ضغط على أى طرف عربى فى إتجاه أو آخر .. وفى نفس الوقت استمرت الدبلوماسية المصرية على خطاها فى دعم الانفتاح العربى .. وذلك من خلال التأكيد على مواقفها القومية إزاء القضايا العربية المختلفة ، وكان أبرزها :

- الاتفاق مع أغلب الدول العربية على فكرة المؤتمر الدولى للسلام لحل القضية الفلسطينية .
- عدم الاقدام على سلوك يتجاوز دور منظمة التحرير الفلسطينية او تقلل من أهميته .
- الوقوف الى جانب العراق فى حربه الضارية ضد ايران .
- دعم الموقف الخليجى القائم .. بحيث لاتحدث أى تغيرات جوهرية فى عناصر التوازن الاقليمى فى الخليج .. مع وضع أسس عامة للاتفاق العربى .

هكذا اتجهت علاقات مصر مع عدد من الدول العربية نحو مزيد من الدعم خاصه مع استتباب الاوضاع السياسية المصرية .. وتعددت المظاهر التى بدأت تصب فى هذا الاتجاه .. ففى يوليو ٨٦ نشرت صحيفة الاهرام المصرية تصريحات خاصة لخادم الحرمين الملك فهد .. عبر فيها عن اهتمام بلاده الخاص بمصر وبأمنها وبشعبها وبدور الرئيس مبارك فى مختلف الاتجاهات . وفى نفس إطار التفاعلات الايجابية قررت السعودية اهداء مصر ٢٠٠ ألف طن من القمح السعودى هدية لشعب مصر .

من ناحية أخرى .. كان تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك والعديد من الزعماء العرب .. أحد هذه المظاهر البارزة . فخلال عام ٨٦ تبادل الرئيس مبارك رسائل عديدة تتناول العلاقات وتطورات القضية الفلسطينية والجهود المبذولة من أجل السلام ودفعه نحو التسوية السياسية . وقد تمت هذه الرسائل مع رئيس دولة الامارات فى مارس ٨٦ ، والرئيس اللبنانى فى مايو ، وأمير البحرين فى أكتوبر وأمير الكويت فى ديسمبر ، كذلك تلقى الرئيس مبارك رسالة من ملك المغرب فى نوفمبر ٨٦ .

وقد تم خلال نفس الفترة عقد اتفاقيات متعددة بين مصر وأطراف عربية مثل الاتفاق مع المغرب للتبادل السلعى فى أغسطس ٨٦ والاتفاق الاعلامى مع البحرين فى أكتوبر من نفس العام ، وقد عادت عضوية مصر فى بعض الاتحادات العربية بعد تجميد دام لمدة ثمانية أعوام مثل الاتحاد العربى لكرة القدم ، واتحاد الغرف التجارية العربية ، واتحاد المقاولين العرب .

كما اتفقت بعض الدول العربية مع مصر على تنشيط العلاقات الاقتصادية والاستثمارات العربية ودعم التعاون المصرفى ، والعمل على تنشيط السياحة العربية الى مصر .. واقامة أسابيع سياحية مصرية فى الكويت (٧ ديسمبر ٨٦) وتم الاتفاق على استمرارها فى كل من البحرين ودبى وأبو ظبى والامارات وقطر .

وقد أبرزت المظاهر السابقة حقيقتان .. أولاهما : تنامى العلاقات بين مصر وعديد من الدول العربية .. وثانيهما : شمول هذه العلاقات لكل المجالات السياسية

والاعلامية والاقتصادية والرياضية . ومع هاتان الحقيقتان ظهرت ملاحظتان هامتان متعلقتان بمسار التفاعلات المصرية مع مجمل الدول العربية .

الملاحظة الاولى

وتتعلق بمسألة عودة مصر للجامعةالعربية وعودة مقرها من تونس الى القاهرة.

وهى المسألة التى كانت مرتبطه باحتمالات عقد قمة عربية .. وقد عبرت الدبلوماسية المصرية عن اهتمامها بعقد قمة عربية .. ولكن دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمسألة عودة مصر للجامعة العربية والمشكلات التفصيلية التى تثيرها .

ومن الواضح أن السياسة المصرية لم تعر هذه المسألة أى اهتمام ، وفى هذا السياق يجب الاشارة الى ماأبرزه الرئيس مبارك عدة مرات من أن مصر لاتهدف الى العودة الى الجامعة العربية او استعادة الجامعة العربية الى القاهرة ، وبالرغم من أن هذه الاشارات لم تفرد لها تصريحات خاصة ، بل جاءت فى اطار نقد قوى وجهه الرئيس مبارك لعدم فاعلية الجامعة العربية فى حل القضايا العربية ووصفها بالعجز عن الحركة .. إلا أنها أحدثت أثرا ايجابيا لدى بعض الدول العربية ..التى كانت تدعى الحرج رسمياً من عودة الجامعة العربية الى القاهرة ، نظراً لما قد يسببه هذا الامر من مشكلات تترتب على التواجد فى القاهرة التى توجد بها سفارة لاسرائيل . وقد تأكد بعد ذلك أنه لم يكن هناك أى مجال لحرج أو تخوف .

الملاحظة الثانية

وتتعلق بالتفاعلات المصرية مع عدد من دول الخليج العربية .. التى أخذت فى تعميق هذه التفاعلات إعتباراً من أواخر عام ١٩٨٦ ، وهى المرحلة – من الحرب العراقية الايرانية – التى حملت معها نذر ومخاطر عديدة لهذه الدول .. بفعل احتمالات اتساع رقعة الحرب بين إيران والعراق .. وإصرار إيران فى ذلك الوقت على الاستمرار فى الحرب .. بما يعنيه ذلك من احتمالات لإعادة صياغة خريطة

التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة ضد المصالح العربية .. الامر الذى تعتبره الاستراتيجية المصرية وضعاً خطيراً يضر بالامن القومى العربى . كان هذا التقدير واضحاً تماماً طوال الثمانينات .. حيث انعكس ذلك على سياسة مصر من أجل دعم الموقف العراقي ومد العراق بالمساعدات العسكرية اللازمة له .. فضلاً عن الوقوف الى جانب دول الخليج العربية .

ويتعلق جوهر الملاحظة بوجود علاقة قوية بين زيادة المخاطر في منطقة الخليج .. وبين تصاعد الاتجاه الخليجى نحو تعميق العلاقات مع مصر .. باعتبارها القوة العربية الوحيدة المؤهلة للعب دور مؤثر يوقف تردى الأوضاع في الخليج سواء بالدعم العسكرى المباشر للعراق أو الوقوف بحزم مع الدول الخليجية والحفاظ على كيانها السياسى .

وقد أكد الرئيس مبارك في رسالة لأمير الكويت مساندة الحكومة المصرية والشعب المصرى للكويت فى حالة تعرضها لأى عدوان أجنبى ، وذلك على أساس أن الأمن العربى وحده لاتتجزأ .. وهو المبدأ الذى لم تتخل عنه مصر على مر العقود الثلاثة السابقة .

وبذلك يمكننا القول أن تطورات حرب الخليج .. قد ساهمت في مزيد من التقارب المصرى مع دول الخليج العربية .. الأمر الذى يعكس حقيقة استراتيجية .. تتعلق بالعلاقة الأمنية الحيوية التى تجمع بين مصر ودول الخليج العربية .. والتى أبرزتها الحرب العراقية الايرانية ثم أكدتها بشدة أزمه الغزو العراقي للكويت .. وتعد هذه الحقيقة عاملاً قوياً فى ترسيخ علاقات التعاون المصرية الخليجية .

ويتضح من هذا أن السياسة المصرية قد اهتمت دائماً حتى فى سنوات القطيعة العربية – بالتأكيد على العلاقة القوية بين أمن مصر وأمن منطقة الخليج ، وعلى رسوخ الاهتمام المصرى باستقرار الاوضاع فى هذه المنطقة الحيوية ، وهذا يعنى ويؤكد أن سياسة مصر وإستراتيجيتها القومية إبان أزمة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ .. لم تكن إلا امتداداً طبيعياً لهذه السياسة المصرية الاصيلة والتزاماتها القومية .

السلام والقضايا العربية

١ - جهود من أجل السلام :

لقد واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها بغير كلل ولاملل .. وعلى اتساع العالم كله .. من أجل تحقيق مانادت به مصر من أن يكون عام ١٩٨٧ عام السلام وماصدر في بيان رسمي عقب اجتماع شيمون بيريز مع الرئيس مبارك في سبتمبر ٨٦ وذلك من خلال مفاوضات بين الاطراف المعنية وفي إطار مؤتمر دولي للسلام .

لقد استطاعت هذه المساعي – التي أيدتها ، وعضدتها جهود لأطراف أخرى عديدة أن تؤدي الى مايكاد أن يكون إجماعاً عالمياً على تأييد فكرة المؤتمر الدولي للسلام ، ولاشك أن نجاح جهود مصر في تأمين تأييد جهود المنظمات الاقليمية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، المؤتمر الاسلامي ، حركة عدم الانحياز والمجموعة الاوروبية ، كان لها أبلغ الاثر في صياغة هذا الاجماع العالمي ، حتى اصبح انعقاد المؤتمر الدولي ، إحتمالا قائما بل خياراً وحيداً بعد ان كان مجرد فكرة تفتقر الى الدعم والتأييد .

وقد ساندت الجهود المخلصة التي بذلها السكرتير العام للامم المتحدة بيريز دي كويار سياسة مصر من أجل استطلاع آراء الاطراف المعنية والدول الكبرى حول تصورها لكيفية عقد المؤتمر الدولي للسلام ، ومما يمكن ان تسهم به من أفكار ومقترحات تكون موضع الاهتمام والتقدير ، إن المؤتمر الدولي هو أفضل السبل لدفع عملية السلام .. والبديل الضروري لدرء الأخطار البالغة التي يمكن أن تؤدي اليها سياسة فرض الامر الواقع وتجميد الامور التي تتبعها إسرائيل في الاراضي العربية المحتلة .

٢ - السلام والقضية الفلسطينية :

واذا كانت مصر ترى أن السلام هو مفتاح سياستها في العالم ومنطقة الشرق الاوسط .. فان القضية الفلسطينية هي محور هذه السياسة .. التي اتجهت اليها الدبلوماسية المصرية بكل جهدها وفكرها .. باعتبارها جوهر النزاع في هذه المنطقة

الحيوية . وأنها مهما تقادم العهد بها ، أو احتدمت الصراعات من حولها ستظل هى مصدر الخطر ومكمن التوتر والاضطراب ، لقد آمنت مصر دائماً بأن السلام فى الشرق الاوسط لايمكن أن يكتمل ولاأن يستقر مادام الشعب الفلسطينى محروماً من حقوقه الوطنية المشروعة وأولها حقه فى تقرير مصيره على تراب بلاده .

ومصر التى التزمت بالقضية الفلسطينية – منذ أن كانت هذه القضية لاثقل لها فى الساحة الدولية – لم تتراجع عن تحمل مسئوليتها ازاءها ، فقد ظلت السياسة المصرية ملتزمة بإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى اطار سعيها من أجل إرساء قواعد السلام الشامل والعادل فى منطقتنا ، ان السلام هو كسب هام للاطراف جميعاً كما أن بقاء حالة التوتر والنزاع هو خسارة لكل الاطراف .

ولعل تسجيل عام ١٩٨٧ لذكرى مرور عشرين عاماً على احتلال اسرائيل للاراضى العربية فى يونيه ١٩٦٧ ، والمقرون برفض حاسم من الشعب الفلسطينى الذى لم يتوقف عن مقاومة الإحتلال حتى بلغت مقاومته الذروة فى نهاية العام باشتعال الانتفاضة الفلسطينية فى أنحاء الارض المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ذلك يؤكد مدى الحاجة الى إقامة صرح السلام الشامل ، المؤسس على العدل ووجوب إعادة الحقوق المشروعة لأصحابها فى اطار يضمن تحقيق الأمن المتبادل ، وعيش كل دول المنطقة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وعلى أساس عدم جواز مبدأ الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب .

٣ - السلام والقضية اللبنانية :

تأتى القضية العربية المزمنة .. وهى القضية اللبنانية ، والتى استمرت حتى ذلك الوقت إثنى عشر عاماً . فقد شهدت الساحة اللبنانية على مدى عام ١٩٨٧ والأعوام السابقة استمراراً للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية طال أمدها ،، وضاعت المسئولية فيها ، وتاهت فى خضم أحداث متلاحقة .

وظلت مصر على موقفها منذ اشتعال الحرب الاهلية فى لبنان تطالب الجميع بلا استثناء برفع أيديهم عن لبنان .. حتى تتاح الفرصة للشعب اللبنانى الشقيق كى

يضمد جراحه ويضم صفوفه .. ويجمع شمل أبنائه فى مصالحة وطنية صادقة تعيد الامن والسلام إلى ربوع لبنان . وتعيد هذا الشعب الشقيق إلى ممارسة حياته الطبيعية وأداء دوره العربى والحضارى المتميز .

وقد أعادت مصر تأكيد موقفها المؤيد للشرعية فى لبنان ، فى لقاء القمة الذى تم بين الرئيسين حسنى مبارك وأمين الجميل ، عند زيارة الرئيس اللبنانى للقاهرة فى شهر أكتوبر ١٩٨٧ .

٤ - السلام والحرب العراقية الايرانية

من ناحية أخرى فقد استمرت الحرب العراقية - الايرانية بؤرة الإحتدام ومصدر الصدام والخطر فى منطقة الشرق الاوسط ، كما استمر إيمان مصر بأن الوضع فى منطقة الخليج ذات الاهمية الاستراتيجية البالغة - قد تجاوز مرحلة الإدانه وأن هذا الوضع المتردى قد أصبح مصدراً للتوتر الدولى البالغ ، ومثاراً لقلق القوى المحبة للسلام والراغبة فى الاستقرار . إن الحرب العراقية الايرانية فى عام ١٩٨٧ كانت قد دخلت فى عامها الثامن ، دون توقف عن إهدار طاقات وامكانيات ودماء شعبين مسلمين ، الأمر الذى أوقف عجلة النمو والتقدم أودى بحياة مايقرب من المليون من أبنائهما .. ودمرت إمكانيات هائلة لديهما .. كما هددت تداعياته كل منطقة الخليج وعرضت الملاحة البحرية فى الخليج لمخاطر جسيمة .

وقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى صدر فى يوليو ١٩٨٧ وطالب بوقف إطلاق النار ، وتمسكت مصر بوجوب تطبيق هذا القرار ، باعتبار أن وقف رحى الحرب الدائرة هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج .. وفى قلب مياهه ، والذى اصبح يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية .. واتساقاً مع الشرعية الدولية ، فان الرؤية المصرية لهذا القرار كانت رؤية شاملة ومتكاملة .. إذ أنه يجب أن يطبق فى مجموعة ، وفى إطار زمنى مناسب ، قبل أن يصبح القرار فارغاً من مضمونه بمضى الوقت من ناحية ، كما لايؤدى إلى تجزئته من ناحية أخرى ، بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن تطبيق هذا القرار سوف

يكون بمثابة إختبار حقيقى لمصداقية الشرعية الدولية وقدراتها على تنفيذ القرارات التى يتخذها أعلى جهاز دولى وبالاجماع .

٥ - السلام ونزع السلاح

وإنطلاقا من إيمان مصر بوحدة السلام وبأنه لاينقسم أو يتجزأ .. ومن إعتقادها بأن الأمن لايمكن أن يكون حكراً على طرف دون الطرف الآخر .. وفى عالم اليوم الذى ترابطت أوصالة وتضاءلت مسافاته ، لم يعد لأحد أن يشعر بالامان فى معزل عن بقية المجتمع الدولى .. وإذا كان خطر المواجهة بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت – أن يترك أثاره ويلقى بظلاله على العالم بأسره ، فأن أى تقدم يتم فى مجال نزع السلاح بين القوتين العظميين ، إنما يخلق جواً من الانفراج والتهدئة ، ينعكس أثره على العديد من الصراعات والقضايا الاقليمية .

لقد آمنت مصر دائماً بأن معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، والجهود المبذولة لاستخدام الطاقة النووية فى المجلات السلمية ، هما صنوان متلازمان ، ومن ثم تدعو الدبلوماسية المصرية المجتمع الدولى لتكثيف جهوده من أجل إنضمام الدول غير الموقعة على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية إلى هذه المعاهدة .

وكانت مصر – ومازالت – تأمل فى أن تكون منطقة البحر المتوسط خالية من الأسلحة النووية . وأن يبقى البحر المتوسط معبراً آمناً للتجارة والحضارة ، وركيزه الامن والسلام ومن نفس المنطلق ، أكدت مصر فى السنوات السابقة ، كما واصلت تأكيدها على أهمية انشاء منطقتين منزوعتى السلاح النووى فى كل من الشرق الأوسط وأفريقيا وهما هدفان داومت مصر على المناداة بهما .كما أخذت زمام المبادرة فى تقديم مبادرات واقتراحات محددة بشأنهما .

هكذا استمرت مصر تسعى وتناشد دول المنطقة والدول العظمى من خارجها إتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة كل ذلك إلى واقع ملموس فى المستقبل القريب .. يحقق أمن الدول ويعطى الأمان للشعوب ويرفع سيف التهديد عن رقابها .

التفاعلات المصرية العربية

١ - التفاعلات المصرية الفلسطينية

اذا كانت المؤشرات التى تناولناها .. تدل على درجة كبيرة نسبياً من الانفراج بين مصر والعديد من الدول العربية بشكل عام .. فان تفاعلات مصر مع بعض الأطراف العربية اتسمت ببعض الخصوصية .. التى تجعلنا نوليها شيئاً من الاهتمام .. ونتابع فيما يلى هذه التفاعلات المصرية مع تلك الاطراف .

لاشك أن العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قد حظيت دائماً باهتمام كبير من جانب مصر ، لاعتقادها بأن القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع ومحوره فى منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فقد ارتبطت هذه العلاقة بما يطرأ على قضية التسوية السلمية من عوامل أو متغيرات .

وفى هذا الاطار تأثرت علاقات مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، إلى حد كبير بمسألة تعثر الاتفاق الأردنى الفلسطينى .. الذى أوقف الملك حسين العمل به فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ وهوالاتفاق الذى اعتبرته مصر بمثابة حجر الزاوية فى رؤيتها السياسية لحل القضية الفلسطينية ، وقد انطلقت رؤية مصر فى هذا الشأن مشاركة بذلك رؤية الاردن – على أساس أنه على المنظمة أن تبحث موضوع قبول قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى مقابل اعتراف إسرائيل بحق تقرير المصير الفلسطينى ، وذلك حتى يمكن دعوة المنظمة لحضور المؤتمر الدولى للسلام ، وإذا دعيت فهذا يعد نوع من الارضاء لها وتأمين لوضعها ، وبذلك تبلور الموقف المصرى قبل أن تنهى الأردن العمل باتفاق عمان وفق الأسس التالية :-

- إن اتفاق عمان هو قاعدة أساسية للتحرك نحو التسوية السياسية الشاملة .
- إن على المنظمة التوصل إلى صيغة للاعتراف بقرارى مجلس الامن٢٤٢ ، ٣٣٨.
- بعد أن تصل المنظمة إلى هذا القرار يمكن حدوث إعتراف متزامن بين إسرائيل والمنظمة .
- أن تسعى المنظمة الى المشاركة فى المؤتمر الدولى من أجل التوصل لتسوية سلام سياسية .

وقد التقت مصر والمنظمة فى موقفيهما حول ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام ومشاركة المنظمة فيه ، التأكيد على صيغة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، الامر الذى سبق أن طرحته مصر فى أكثر من مجال .. كان آخرها وقتئذ كلمتها أمام الجمعية العامة للامم المتحدة عند بدء مناقشتها لقضية الشرق الاوسط ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦ ، كذلك استمرت مصر فى مطالبتها إسرائيل والولايات المتحدة بوقف سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضى العربية المحتلة .. التى أعلن عنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة ، كما أدانت بشدة حرب المخيمات الفلسطينية التى اندلعت عدة مرات .. ودعت إلى وقف هذه الحرب .

واختلفت العلاقات المصرية الفلسطينية في عام ١٩٨٧ اختلافاً واضحا .. اذ تراوحت بين الشدة والانفراج ويمكن القول أنها مرت بثلاث مراحل .. هى مرحلة استمرار التنسيق والتعاون .. ثم مرحلة الأزمة ثم مرحلة إحتواء الازمة .

وقد شهدت مرحلة التنسيق والتعاون التى اعتبرت إستمرارا لما كان قائماً فى عام ١٩٨٦ حتى قبيل إنعقاد المجلس الوطنى الفلسطيني فى الجزائر فى ابريل ٨٧ تعاوناً وتنسيقاً على أعلى مستوى بين مصر وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تركز حول جهود مصر لاحياء الحوار الاردنى الفلسطينى .

أما مرحلة الأزمة فقد بدأت قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى ٢٠ أبريل ٨٧ - حيث ظهر مع نهاية مارس ومطلع ابريل تراشق متبادل بالتصريحات .. حول رفض اتفاقيات كامب ديفيد .. واعتبار أن وجود المنظمة فى مصر من شأنه تعزيز موقف الشعب المصرى الذى يعارض هذه الاتفاقيات .

تبلور الموقف المصرى المقابل .. قبل اجتماع المجلس الوطنى مباشرة بالتحذير من اتخاذ أى موقف تجاه مصر وحكومة مصر .. وصرح الرئيس مبارك فى ٢٣ ابريل بأنه على ثقة من أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تتراجع فى علاقاتها مع مصر ، وحذر من أن تبنى المجلس لمشروع قرار متشدد بشأن مصر سيؤدى الى القطع الكامل لجميع العلاقات المصرية الفلسطينية .

اعتبـرت القاهـرة أن قرار المجلس الخاص بمصـر .. والذى نصى على « تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية المصرية .. وأن يكون التقارب المصـرى الفلسطينى بقدر تباعد القاهرة عن سياسة كامب ديفيد » ، قراراً يمس مصـر شعباً وحكومة ويتنكر للتضحيات التى قدمها شعب مصر للقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، لذلك طلبت مصر من وفدها الرسمى الانسحاب من جلسات المجلس مؤكدة أن ماورد فى القرار المتعلق بمصر ، وخاصة مـاذكر عن قرارات الدورة السادسة عشر ، يعتبر عدواناً على مصر وتدخلا فى شئونها الداخلية .

لذلك قـررت مصـر قطع علاقـاتها مع منظمـة التـحرير الفلسطينية وإغلاق كل مكاتبها والمؤسسات التابعة لها ، وأكدت فى نفس الوقت أن هذا لايعنى أى تغيير فى موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطينى باعتباره إلتزاماً لايتزعزع .

وفى البيان الذى ألقاه د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية حول أسباب اتخاذ هذا القرار .. أكد على النقاط التالية :

- أن القـرار كـان رداً على تجـاهل المجلس الوطنـى الفلسطينـى .. للقـوى التى حـاولت إذلال الشـعب الفلسـطينى وإهدار كرامتـه .. ومصـادرة حـريتـه .. والتى ارتكبت ضده أعمال التصفيات الجسدية والمجازر الجماعية .
- أن القرار كان رداً على عبث وافتراء الجماعات التى اصدرته والتى هى ابعد ماتكون عن الالتزام بأى قضية وطنية أو قومية .. والتى تضع نفسها فى خدمة القوى المشبوهة .
- ان القـرار كـان رداً على عـدم اسـتـجـابـة المنظمـة قـبل وأثناء جلسـات المجلس لتحذيرات مصر من مغبة أى مساس بها وبما قدمته من تضحيات .
- أن القـرار فى النهـاية مـحـاولة لوضع حـد للاسـفـاف ومـواجـهـة هـذا الاسـفـاف بالحـزم الذى تمليه المصلحـة القـوميـة العليا .. وتفـرضـه ضـرورة الحـفـاظ على كرامة مصر والوفاء لذكرى شهداء مسيرتها النضالية .

استمرت هذه المرحلة من ابريل ٨٧ حتى أواخر يوليو ٨٧ عندما التقى عرفات بالرئيس مبارك على هامش القمة الافريقية بأديس أبابا فى ٢٧يوليو١٩٨٧ ويمكن القول أنه فى اعقاب القرار المصرى القاضى باغلاق مكاتب المنظمة فى مصر ، سعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة فى عرفات .. إلى محاولة تقديم الإعتذار لمصر من خلال عدة وسائل منها :

- تصريحات عرفات المتكررة التى تشيد بمصر حكومة وشعباً .. وتحمل التقدير للمواقف المصرية ووصف هذه الخلافات بأنها خلافات بين أشقاء وعبارة عن سحابة صيف لاتلبث أن تزول .

- توسيط عدد من الدول العربية والصديقة .. لمحاولة احتواء الازمة فكانت زيارة عرفات للعراق فى أواخر ابريل لاقناع العراق بالتوسط بين مصر والمنظمة كذلك كانت الوساطة الكويتية فى ٤ مايو من خلال رسالة الشيخ أحمد صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزيرالخارجية الكويتى للدكتور عصمت عبد المجيد.

ثم تكررت محاولات الوساطة هذه .. فكانت وساطة عراقية وسعودية مشتركة فى ٩ مايو ٨٧ ثم وساطة دولة الامارات فى ١٠ مايو مع وساطة سعودية أخرى .. كما عرض سفير الاتحاد السوفيتى بالقاهرة إمكانية قيام بلاده بدور الوساطة لتصفية الخلافات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية .. ثم كانت أخيراً وساطة جزائرية فى أوائل يونيه .. أثناء زيارة وزير الداخلية الجزائرى لمصر .

بعد ذلك اتجهت المنظمة إلى تقديم اعتذار غير مباشر إلى مصر فى البيان الذى صدر عن إجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة فى تونس يوم ١٧ مايو حيث جاء البيان مؤكداً على التقدير الفلسطينى لدور مصر والرئيس مبارك فى خدمة القضية الفلسطينية .

وقد ظهرت بوادر احتواء الأزمة فى القرار الذى أصدرته اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين فى شهر مايو .. والذى يقضى باستمرار تقديم مصر للمساعدات

للأسر الفلسطينية المقيمة بمصر .. والسماح بتجديد إقامة أفراد المنظمة فى القاهرة باعتبارهم من أبناء الشعب الفلسطينى .

وقد تم الاتفاق من خلال الاتصالات الفلسطنية المصرية على ترتيب لقاء بين عرفات والرئيس مبارك على هامش القمة الافريقية فى ٢٧ يوليو ٨٧ بأديس أبابا .. وهو ماتحقق بالفعل حيث التقى الرئيس مبارك وعرفات ثلاث مرات فى مقر اقامة الرئيس مبارك بأديس أبابا .. على مدى ١٤ ساعة فقط ، وهى اللقاءات التى خرجت بعدها التكهنات حول إمكانية إعادة فتح مكاتب المنظمة .. ثم تأكد بعد ذلك عودة التعاون والتنسيق بين مصر والمنظمة .. وذلك من خلال مظاهر التفاعلات بين مصر والمنظمة .. ففى ٤ سبتمبر تلقى الرئيس مبارك رسالة من عرفات الذى عقد مؤتمراً صحفياً فى تونس فى نفس اليوم ليعلق فيه أن سحابة الصيف بين مصر والمنظمة قد زالت وطالب بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

غير ان القرار المصرى باعاده فتح مكاتب منظمة التحرير ، لم يصدر إلا فى أواخر نوفمبر .. فى إطار الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى (٢٩ نوفمبر) وفى ظل مناخ إعادة معظم الاقطار العربية لعلاقتها مع مصر خلال شهر نوفمبر .. على أثر قمة عمان الطارئة التى عقدت فى نفس الشهر . وبذلك تزايدت إمكانية إستئناف مصر لدور الوساطة من أجل صياغة أساس جديد للعلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة القضية الفلسطينية .. تأكيداً لدور مصر تجاه هذه القضية فى كل مراحلها .. والذى استهدف مساعدة الشعب الفلسطينى على استرداد حقوقه .. وتقرير مصيره .. وتأكيد حرياته واعلاء ارادته فى ظل اقتناع مصرى حاسم بأنه لاسلام فى منطقة الشرق الاوسط إ'' على أساس تمتع الشعب الفلسطينى بحقوقه الوطنية . وكان موقف مصر المساند للانتفاضة الفلسطينية عند اشتعالها فى ديسمبر ٨٧ هو امتداد لهذا الدور القومى .. الأمر الذى دفع عرفات إلى الاشادة بهذا الدور وباتصالاتها من أجل دعم الانتفاضة .. فى نفس الوقت الذى استقبلت فيه القاهرة وفداً فلسطينياً جاء ليبحث مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية .

٢ - التفاعلات المصرية الاردنية

على النطاق العربى العام ، كانت العلاقات المصرية الأردنية أشبه بنموذج لمسيرة تنسيق ناجحة بين البلدين الشقيقين وبين القيادة السياسية فى كل منهما ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نعرف أن الرئيس مبارك والملك حسين قد التقيا عشرين مرة سواء فى مصر أو فى الاردن على مدى السنوات الثلاث من ٨٥ الى ١٩٨٧ .

ولقد حرص القائدان بعد عودة العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٤ .. على إرساء قواعد هذه العلاقات على دعائم ثابتة ، وفتح المجالات لتطويرها توسيع نطاقها لتشمل مختلف ميادين التعاون .. بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين .

وقد تم تشكيل اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية .. كاطار عام للعلاقات بين البلدين ، على أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً بالتبادل ، وبرئاسة رئيس الوزراء فى كل من مصر والاردن .

شملت التفاعلات المصرية – الاردنية .. قضايا عربية عامة كالقضية الفلسطينية وقضايا ثنائية إقتصادية وعسكرية ، كما اتخذت عدة صور من مستوى القمة فاقل .. فضلا عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون فى مجالات مختلفة .

أما فيما يتعلق بالتسوية السياسية .. والجهود التى بذلت لتحريك التنسيق الاردنى الفلسطينى – فقد دارت معظم الجهود واللقاءات المصرية – الاردنية بمستوياتها المختلفة حول الموقف الفلسطينى الرافض لقرارى ٢٤٢ ، ٢٣٨ الصادرين من مجلس الامن الدولى .. مالم يتم تعديلهما ليضمنا مايشير للحقوق القومية للشعب الفلسطينى .

وقد استند الاردن لذلك الموقف الفلسطينى .. حين قرر وقف العمل باتفاق عمان فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ ، وقد عملت مصر بقوة فى إطار الاتصالات مع الجانبين الاردنى والفلسطينى ، فضلا عن الجانب الامريكى على مواجهة الموقف والابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية وعدم توقفها ، لقد سعت إلى استمرار العمل وفق التنسيق الاردنى الفلسطينى ، وعدم تحميل المنظمة وحدها مسئوليه الجمود فى عملية التسوية السياسية ، الامر الذى تطلب قيام مصر بالوساطة بين الاردن والمنظمة .

وفى أول نوفمبر ١٩٨٦ ، أعلن الملك حسين أمام البرلمان الاردنى " ان الاردن ليس وكيلاً عن الشعب الفلسطينى ولن يكون ..وأنه ليس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

وكنتيجة للقاءات والاتصالات الاردنية المصرية ..كان هناك اتفاق بين مصر والاردن حول النقاط التالية :

- ضرورة عقد مؤتمر دولى لمتابعة عملية السلام .
- إدانة الاتصالات السرية التى جرت بين الولايات المتحدة وإيران ، وماتبعها من وجود شحنات أسلحة أمريكية حصلت عليها إيران ، واعتبار أن ذلك الموقف الامريكى كسر لموقف الحياد المطلوب .. سيؤدى إلى مزيد من تعقيد الموقف فى الخليج وإلى استمرار الحرب فترة أطول فى وقت تتجه فيه الجهود الى وقف الحرب بين البلدين وأن هذا التطور يشكل تهديداً للكيان العربى كله .
- ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية التى أعلنها شامير بعد توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية .. وإعتبارها شديدة الضرر بالقضية الفلسطينية ، وتؤدى الى تعقيد عملية السلام .

إستمر التعاون بين مصر والاردن خلال عام ٨٧ .. مع تركيز جانب كبير من التفاعلات المشتركة على جهود التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .. ومحاولة التغلب على الصعوبات التى كانت تحول دون عقد المؤتمر الدولى للسلام .. والمتمثلة فى مشكلة التمثيل الفلسطينى من جانب موقف إسرائيل الرافض للمؤتمر الدولى . وتفضيل المفاوضات المباشرة .. والاعتراض على اشتراك بعض الاطراف الدولية من جانب آخر .

وكذلك موقف الولايات المتحدة التى سعت إلى التوصل لحل توفيقى بين المواقف المتعارضه من خلال طرح إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة فى إطار لجان ثنائية تحت رعاية اجتماع دولى بديل عن المؤتمر الدولى .

وقد طالبت مصر من جانبها – منذ بداية عام ٨٧ – منظمة التحرير الفلسطينية باعداد تصور لاتفاق أردنى فلسطينى بديل عن إتفاق عمان الذى كان قد تم تجميده

من قبل الاردن – اذ صرح د . عصمت عبد المجيد فى ١٤ ابريل ٨٧ ان مصر ترى أن التنسيق بين الاردن والمنظمة عاملا ضرورياً للسلام فى الشرق الاوسط . كما صرح د . أسامه الباز وكيل وزارة الخارجية فى اليوم التالى بأن استئناف التنسيق الاردنى الفلسطينى هو ضرورة قومية ملحة .

ورغم ماأصدره المجلس الوطنى الفلسطينى من قرارات فى دورته الثامنة عشر بالجزائر ، بشأن إلغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى وقرارات ماسة بمصر – أدت الى قيام مصر بقطع كل علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية – إلا أن مصر استمرت فى مطالبة المنظمة أن لاتتخلف عن الركب بالرغم من أنها جمدت اتفاق عمان .. بينما استمر التنسيق المصرى الاردنى .. والتشاور بشأن جهود التسوية وإيجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطينى .

ونتيجة لهذه الاتصالات تبلور موقف مصرى أردنى بشأن التمثيل الفلسطينى يتمثل فى ضرورة قبول المنظمة للقرار ٢٤٢ للمشاركة مع الاردن فى محادثات السلام . ولكن بقيت مسألة كيفية اشتراك وفد فلسطينى مع الوفد الاردنى فى محادثات السلام .. والحلول المطروحة لذلك .

وكانت الرؤية الفلسطينية للتمثيل الفلسطينى تتمثل فى المشاركة بوفد مستقل .. ولكنها يمكن ان تشارك ضمن وفد أردنى فلسطينى فى حالة موافقة الاطراف العربية على ذلك ، كما ان المنظمة توافق على القرار ٢٤٢ ولكن بشرط ان يتضمن نصا يؤكد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

عام العودة العربية

١ - مزيد من التعاون المصرى - العربى :

إذا كان عام ١٩٨٧ لم يحقق إنجازاً يذكر فى مجال السلام .. رغم ماأعلن خلال عام ١٩٨٦ من أنه سيكون عام سلام ومفاوضات .. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث .. أو تحرز قضية السلام تقدماً يذكر .. بينما لم يكن المناخ العربى مهيأ لذلك

خاصة فى ظل الخلاف الأردنى الفلسطينى .. إلا أننا يمكننا القول أن عام ١٩٨٧ قد حقق إنجازاً عربياً هاماً على طريق عودة التقارب والتضامن العربيين .. إذ كان عام العودة العربية .. أى عودة مصر الى الحظيرة العربية .. ليبدأ مرحلة جديدة من التقارب العربى .. ولتقوم مصر بدورها القومى الرسمى على الوجه الأكمل .. سواء فى دفع مسيرة السلام .. أو فى لم الشمل العربى .

وقد شهد هذا العام من بدايته تصاعداً مكثفاً فى حجم التفاعلات العربية - المصرية .. بغض النظر عن غياب الشق الرسمى - أى العلاقة الدبلوماسية - معظم العام .. فقد تبلورت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسئولين العرب والمصريين ، فضلا عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء فى المناسبات الاسلامية أو الأفريقية ، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية عربية .

وقد صاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة بأهمية التعاون المصرى - العربى على كافة الأصعدة فضلا عن تأكيدات مصر على ألسنة كبار مسئوليها بالوقوف وراء القضايا العربية .. وارتباط الأمن المصرى بما يجرى فى المنطقة العربية ، وخاصة فى الساحة الخليجية ، مع التعهد بالالتزام بنصوص اتفاقية الدفاع العربى المشترك حتى مع الابتعاد عن الجامعة العربية.

ولما كانت هذه الاشارات الرسمية المصرية قد تلازمت مع جمود وتقليص إلى أدنى درجة ممكنة للتفاعلات مع اسرائيل - بسبب السلوكيات العدوانية الاسرائيلية ضد العرب - فقد وضح إتجاه مصرى - عربى فى آن واحد .. يقوم فى زاويته العربية على التأكيد على أهمية الدور المصرى على المستوى العربى الشامل حتى فى ظل ارتباطها باتفاقيات سلام مع إسرائيل .. وهى الاتفاقيات التى لم تقف حائلاً دون الالتزام القومى المصرى .

أما من الزاوية المصرية فقد تأكدت فيها أولويات الالتزامات العربية على ماعداها من التزامات دولية أخرى ، وفى نفس الوقت عدم التغاضى عن مثل هذه الالتزامات وإنما وضعها فى اطارها الصحيح .

٢ - ذروة مصر تسبق ذروة عمان :

لقد وصل التوجه العربى للسياسة الخارجية المصرية الى ذروته قبيل قمة عمان الطارئة بما يقرب من شهر ، وظهر ذلك من الخطاب الذى وجهه الرئيس مبارك بمناسبة بداية فترة رئاسته الثانية فى ١٣ أكتوبر ٨٧ .

فقد تضمن الخطاب للمرة الاولى تصوراً لما يجب ان تكون عليه العلاقة بين مصر والدول العربية على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية مع اغلب الاطراف العربية حتى ذلك الوقت .. وقد أشار الرئيس مبارك الى دور مصر العربى باعتباره حصيلة لاعتبارات موضوعية وإدراك واع لحركة التاريخ .

وقد أشار الرئيس مبارك إلى عدة عناصر تشارك معاً فى تشكيل هذا الدور المصرى فى المجال العربى وهذه العناصر هى :-

أولا : التوصل إلى تصور مشترك بين الاقطار العربية للاهداف القومية العليا، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومى للأمة العربية ومواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الاخطار تلتزم بها جميع الاقطار العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

ثانيا : الحفاظ على استقلال الارادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربى .

ثالثا : التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة وفى مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك .

رابعاً : إلتزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى .

خامساً : توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ، ويجب أن يكون هذا التصور بعيداً عن العنصرية .

سادساً : العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن بين الاقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها ودياً ودون الحاجة الى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الاجنبية مع مراعاة المتغيرات التى ظهرت فى العقدين الماضين وتلقى بظلالها على فكرة الوحدة العربية الشاملة والفورية .

سابعاً : الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى والاسراع فى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع الاساليب العلمية الحديثة فى الانتاج .

وثمة ثلاث ملاحظات هامة حول هذه العناصر :

- أن هذه المرة الاولى التى تطرح فيها القيادة المصرية تصوراً كاملاً ومحدد العناصر عن تفاعلات مصر مع الدول العربية الاخرى ، وأيضاً للتفاعلات العربية الجماعية – بما فيها مصر – ودول الجوار الجغرافى . والواضح أن هذا التصور لم يقتصر على الشق الأمنى / العسكرى وحسب بل تضمن ايضاً متغيرات خاصة بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية .
- أن هذا التصور لم يلق العبء على طرف واحد من أطراف العلاقة بل حاول ان يجعل كافة الاطراف العربية شركاء فى مسئولية حماية الذات ومواجهة التحديات ومحاولة اللحاق بركب التطور والتحديث الجارى فى باقى بقاع العالم.

وهنا فمثلما على مصر دور ترغب القيام به .. فإن الاطراف العربية الأخرى عليها أيضاً أداور مماثلة حتى تستقيم العلاقة وتؤتى ثمارها المرجوة ويظل البحث عن أنسب هذه الوسائل لتجسيد هذه العلاقة محل اجتهادات وتبعاً لمتغيرات الأحداث، ولكن دون الاخلال بمبدأ التكامل والمشاركة فى المسئوليات العربية .

إن هذا التصور أوضح التمسك المصرى بصورة لاتحتمل اللبس – بالمواثيق العربية الاساسية – وهى ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك – ليضع حداً فاصلاً للجدل الذى شهدته الساحه السياسية العربية عن مدى الالتزام المصرى بهذه المواثيق فى ضوء معاهدتها مع الطرف الاسرائيلى .

إن وضوح ذلك التصور المصرى .. أعطى زخماً قوياً لأطروحات الدول العربية التى دعت إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .. وعودتها الى الصف العربى . إن عام ١٩٨٧ هو بحق عام التوجه العربى لمصر ، وعام التوجه المصرى للعـرب .

٣ - ذروة العودة

ولا يمكن ونحن نتحدث حول عودة مصر إلى الحظيرة العربية أن ننكر الدور الأردنى فيما أسفر عنه مؤتمر القمة العربى غير العادى .. الذى عقد فى عمان (٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧) من عودة علاقات مصر بالدول العربية سواء .. بما قام به الملك حسين من اتصالات سبقت المؤتمر أو ماقام به أثناء المؤتمر .

فعندما بدأ المؤتمر ، طرح الملك حسين موضوع عودة مصر على أعمال القمة .. وذلك من خلال كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر .. إذ ذكر فى خطابه :-

" لا أملك الا أن أتساءل عن أمر الشقيقة الكبرى مصر ، وإلى متى تظل بعيدة عناد وتظل بعيدين عنها ، طالما أن الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربى .. وتصويب الميزان الاستراتيجي الذى تشكل فيه الشقيقة الكبرى ركناً اساسياً .

وقد شرح الملك حسين أبعاد موضوع عودة مصر للأطراف التي عارضت ذلك ، وقال إن مصر تتمسك بالتزامها العربى ، أما بشأن ماقيل عن اتفاقية كامب ديفيد فإن مصر تتمسك بحقها فى الدفاع عن النفس فى حالة الاعتداء ، وأوضح أن لديه رسالة خطية من الرئيس الامريكى جيمى كارتر بهذا الشأن .. عندما ثار خلاف بين مصر وإسرائيل حول تفسير تلك النقطة ، والتفسير الامريكى يقرر عدم إلغاء مصر لإلتزاماتها الأخرى الدفاعية بموجب المادة السادسة من معاهدة السلام . وبما أن الولايات المتحدة هى الضامنه لاتفاقية كامب ديفيد .. فإن تفسيرها هو المقبول .

هذا وقد برز فى المؤتمر اتجاهان بالنسبة لعودة مصر :-

الاول : وتقوده مجموعة الدول الخليجية ومعها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والمغرب .. وقد نادى بأهمية عودة العلاقات الرسمية مع مصر واستعادتها الى جامعة الدول العربية .

والثاني : وكان يعارض أية محاولة لعودة مصر الى النطاق العربى الرسمى تحت أية صيغة وقد قاد هذا الاتجاه سوريا وآزرتها فى ذلك كل من الجزائر وليبيا ، وظلت حجة هذا الفريق أن إرتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد تحول دون مثل هذه العودة .. وأن على مصر أن تلغى الالتزامات والنتائج المرتبطة بهذه الاتفاقيات .

على أن الفريق المؤيد للعودة استند إلى أن وجود مصر القومى على الساحة العربية لم يتغير .. بل إن هناك تغيرات إيجابية كيفية فى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية حيث لم تعد مصر تعول على إتفاقيات كامب ديفيد . بل على المؤتمر الدولى .. بما يعنى إسقاط الشق الفلسطينى من هذه الاتفاقيات ، كذلك استند هذا الفريق إلى أن القدرات المصرية مطلوبة فى هذا الوقت بالذات .. لتدعيم الأمن القومى العربى ، فضلا عن أن سياسة الرئيس مبارك فى هذا الصدد إيجابية تماماً .

وبالرغم من قوة إتجاه العودة .. فقد ظلت كل من سوريا وليبيا والجزائر على مواقفها الرافضة لأى بادرة تعاون مصرى عربى – ومن هنا بقيت تفاعلات مصر مع الدول الثلاث حبيسة التوتر والقلق .. إلى أن انضمت بعد ذلك الى زمرة الدول العربية الاخرى .. والتى شهدت علاقاتها مع مصر قفزات ملموسة خاصة الدول الخليجية والأردن والعراق والمغرب .

وكانت الذروة هى القرار العربى الصادر من قمة عمان الذى اباح للدول العربية أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا أرادت ذلك .. وهو ماحدث بالفعل وقبل أن ينتهى شهر نوفمبر ١٩٨٧ كانت تسع أقطار عربية قد أعادت علاقاتها مع مصر . وهى :

- الامارات العربية يوم ١١ نوفمبر (يوم صدور القرار)
- العـــــراق يوم ١٣ نـوفـــــمـــــبـــــر
- المغـــــرب والكويت يوم ١٤ نـوفـــــمـــــبـــــر
- اليـــمن الشـــمـــالى يوم ١٥ نوفـــمـــبـــر
- الســعــودية والبـــحـــرين يوم ١٦ نوفـــمـــبـــر
- مـــوريتـــانيـــا يوم ١٧ نوفـــمـــبـــر
- قــطـر يوم ١٨ نـوفـــــمـــــبـــــر

وقد أعادت مصر فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية يوم ٢٨ نوفمبر .

هكذا انتهى عام ١٩٨٧ ، واذا بغالبية الاعلام العربية تستعيد مكانها فى القاهرة .. وترادف ذلك مع اتصالات أخرى دبلوماسية بهدف إلغاء القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر فى صندوق النقد العربى والانماء الاقتصادى التابعين لجامعة الدول العربية .. وإتصالات أخرى لعودة مصر عملياً للتعاون مع الصناديق المالية التابعة لحكومات الكويت والسعودية وأبوظبى . فضلاً عن الاعلان رسمياً عن قيام الرئيس مبارك بجولة فى عدد من الدول العربية التى أعادت علاقاتها مع مصر وذلك خلال شهر يناير ١٩٨٨ .

٤ - دبلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان (١٩٨٧)

يمكن القول - من وجهة نظر عربية قومية - أن مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى دورة إستثنائية فى عمان - العاصمة الاردنية - خلال الفترة من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧ بقرارته وتوصياته كان خطوة فى الطريق الصحيح ، طريق الوفاق والتضامن العربى وتجميع الصفوف ، وإزالة أسباب الخلافات ، بما كان يبشر بوضع المنطقة على أعتاب مرحلة جديدة لحشد كافة الطاقات والامكانيات العربية فى دائرة العمل العربى المشترك ، لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التى تتعرض لها الامة العربية .

وفى مجال تقويم هذه القمة العربية .. ترى الدبلوماسية المصرية أن مجرد انعقاد المؤتمر فى حد ذاته يعتبر عملا إيجابياً بناءً ، ودليلاً على الوعى الجماعى وبداية لاستعادة العرب زمام المبادرة فى قضاياهم الحيوية القومية .

وإلتزاماً بالواقعية فقد كانت مصر ترى أنه بالرغم من أن محصلة توصيات مؤتمر القمة العربى الطارىء ، وان لم تحقق كافة طموحات الشعب العربى ، إلا أنه يكفى ان هذه التوصيات رغم حالة التشرذم والخلاف والصراع للسيطرة على الامة العربية – لو وضعت موضع التنفيذ الصحيح الأمين والجاد – فانها قادرة على تحقيق الحد الأدنى من الاجماع العربى تجاه القضايا العربية الهامة التى تواجه المصير العربى فى تلك المرحلة .. وفى مقدمتها قضية الشرق الاوسط التى مازالت تتصدر رأس قائمه القضايا حتى يومنا هذا .. ثم قضيه الحرب العراقيه الايرانيه التى توقفت فعلا فى العام التالى وهو عام ١٩٨٨ ثم المسألة اللبنانية وما زالت ممتدة حتى الآن .

والجدير بالذكر – فى هذا الصدد – أن الالحاح على استعادة العلاقات الدبلوماسية العربية – المصرية .. لم ينطلق من قلب القاهرة ، وإنما انطلقت فى قلب العواصم العربية ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى ، كما أبرز التيار الجارف من قبل انعقاد القمة وبما يشبه الاجماع على اعادة العلاقات العربية مع مصر .. وعودتها إلى الصف العربى .

وأثناء القمة فى عمان كانت مصر هى الحاضر الغائب .. وكانت عودتها هى الشغل الشاغل للقادة العرب ، وبدأ الاتجاه نحو مصر غلاباً منذ الاجتماع الأول للقمة وفى اللقاءات الجانبية .. عن إدراك عميق من القادة العرب أن الواقع والمنطق والواجب أصبح يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل مصر ركناً أساسياً فيه .. على حد قول الملك حسين فى خطاب افتتاح القمة .

وكما كانت المبادرة بطرح عودة مصر فى المؤتمر ، تعبيراً عما يجيش فى صدور غالبية الملوك والرؤساء العرب الذين عبروا عن ضرورة تصحيح الخلل الحادث

فى ميزان القوى العربية ، والذى لايمكن تصحيحه دون عودة مصر الى دائرة الحقل فى قلب العمل العربى المشترك .

وفى الحقيقة فان ماحدث فى قمة عمان العربية بالنسبة لاستعادة الدول العربية التسع لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ليس سوى تصحيحا شكلياً لجوهر العلاقات المصرية - العربية التى كانت قائمة على الدوام بكل العمق والتداخل والشمول . اذ أن السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى استندت دائماً إلى حقيقة هامة ، وهى أن مصر قد تصدت فى كل وقت وتحت أى ظرف - لأخذ زمام المبادرة فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق أهداف العرب القومية على اختلافها .

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب لايتوقف على مدى السنوات السابقة على إزالة المتناقضات وتضييق شقة الخلافات العربية التى كانت تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة أمام المتربصين ومن الواضح أن قرار مؤتمر القمة الذى أشار الى العلاقات الثنائية مع مصر قد عكس إدراكا عربيا جوهريا يؤكد أن هذه العلاقات هى قضية عربية قومية .. وأن استعادة العلاقات المصرية العربية ، وإن كانت من حيث الشكل قضية ثنائية فانها من حيث المضمون والنتائج قضية جماعية تتعلق بالنظام والامن العربى ككل .

إن قرار قمة عمان كان حصاداً طبيعياً لسياسات مصر الثابتة التى لا تتقلب ولاتتلون حسب الأهواء والمطامع .. هو ثمرة لجهود متعددة استهدفت مد الجسور ووصل ما انقطع بين الدول العربية ومصر . ونتيجة لما تولد عن غياب مصر من إضرار بالوضع العربى الشامل ، وما لمسه العرب من ثوابت واضحة فى موقف مصر وتوجهاتها القومية ومن قدرتها على التأثير رغم القطيعة وما أحسوا به من فعالية دور مصر وثقله بالنسبة للأمن القومى العربى .

ولاشك أن دبلوماسية مصر الهادئة الواعية والسلوك الحضارى المتفتح للرئيس حسنى مبارك .. كان لها أبعد الأثر فى إبراز هذه الحقائق .. التى تبلورت أبعادها فى ظل سياسة النفس الطويل التى اتبعتها مصر فى علاقاتها مع العرب .

السمات الاساسية للسياسة المصرية

فى ختام الفترة الاولى لحكم الرئيس مبارك

١ - السمات العامة :

يمكن القول أن السياسة الخارجية المصرية ، قد اكتسبت العديد من السمات الواضحة والمحددة ، كما حققت نجاحات مختلفة فى تحقيق أهداف هامة على الصعيد الدولى ، وصعيد العلاقات المصرية العربية على وجه التحديد - وقد تجمعت هذه السمات خلال سنوات الفترة الاولى لولاية الرئيس حسنى مبارك (٨١ - ١٩٨٧) لتكتمل خلال عام ١٩٨٧ الذى شهد ثلثه الأخير نهايه الفترة الاولى للرئيس مبارك وبداية فترة رئاسته الثانية .

بذلك صار من الممكن التعرف على هذه السمات الرئيسية للسياسة المصرية خلال هذه الفترة واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة للفترة الثانية من الرئاسة - خاصة مايتعلق منها بسياسة السلام وسياسة مصر العربية .

ويمكن تحديد السمات العامة فيما يلى :

- نجاح مصر فى ترسيخ سياسة انفراج مصرية عربية واستعادة العلاقات مع بعض الدول العربية .. وكان ذلك بداية الحصاد لجملة مواقف وسياسات ومبادرات مصرية .. استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربى لمصر والتزامها القومى - رغم اية اتفاقيات أو معاهدات سلام - بالدفاع عن القضايا العربية .. والدول العربية التى تواجه مشكلات أو تحديات بشكل يفوق قدرات هذه الدول .

- متابعة السير على طريق التوازن فى العلاقات الدولية لمصر مع العمل على تنشيط علاقات مصر الدولية بالقوتين العظميين بدرجات مختلفة وفى نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول أوروبا وحثها فى ذات الوقت على لعب دور مؤثر بالنسبة لحل المشكلات والقضايا العربية وقضية السلام بشكل خاص .

- الاهتمام الجدى بالقضايا الافريقية الرئيسية .. خاصة المشاكل الاقتصادية التى تعصف بأوضاع الدول النامية كالديون واستمرار حالات الجفاف التصحر.

- إستعادة مصر لدورها النشيط خاصة في إطار بعض القضايا العربية الاقليمية وهو ماتبلور فى المبادرة بدعم موقف العراق ومواقف الدول الخليجية للحيلولة دون توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية .. كذلك موقفها الحاسم من العدوان الاسرائيلى على لبنان .. وجهدها من أجل دفع عملية السلام والتسوية السياسية .

٢- السمات العربية

ظلت الدبلوماسية المصرية حريصة على متابعة الانفراج فى العلاقات العربية .. وترسيخها قدر المستطاع ، ساعدها على ذلك أن المنطقة العربية تعرضت لعدة تحديات .. تأكد معها أن غياب مصر عن الساحة العربية يضر كثيرا بالعديد من الأطراف والمصالح العربية .. وبالرغم من أن الانفراج فى العلاقات العربية – المصرية .. لم يؤت ثمارة كاملة سوى قبل شهرين من نهاية عام ١٩٨٧ .. ورغم وجود محاولة عربية لحصار السياسات المصرية التى مورست فى السنوات الست السابقة .. **فقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى إختراق هذا الحصار من خلال عدة مسارات على النحو التالى :**

- المشاركة الدائمة فى القضايا العربية الكبرى .. مما أكد أن مصر تمثل عنصرا أساسيا فى حل هذه القضايا . فقد استمرت مصر فى دعم العراق فى حربه مع إيران .. وقدم الرئيس مبارك أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامى فى الكويت فى ٢٦ يناير ٨٧ مشروعا خاصا بحرب الخليج .. كما تضامنت مصر مع الكويت والسعودية بعد تعرض الأولى لهجمات الصواريخ الايرانية.. إذ صرح الرئيس مبارك بأن هذا عمل لا مبرر له .. وأن أى عدوان على دول الخليج هو تهديد لأمن مصر القومى .

- أخذت القضية الفلسطينية اهتماما خاصا فى السياسة المصرية .. باعتبارها محور القضايا القومية وعاملا هاما من عوامل الانفراج المصرى العربى . فقد استمرت مصر فى تأكيد الالتزام بالحق الفلسطينى ، وممثله الشرعى والتنسيق مع دول عربية عديدة لعقد مؤتمر دولى لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا .. كما حاولت الدبلوماسية المصرية التقريب بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد توقف الحوار الاردنى الفلسطينى فى فبراير ٨٦ . وأظهرت اهتماما بالقضية الفلسطينية فى الوقت الذى تراجع فيه الاهتمام بها فى فترة تصاعد حرب الخليج .

- إنتهاج سياسة غير متشددة تجاه الدول العربية الراديكالية .. فقد صرح الرئيس مبارك لجريدة الاتحاد الظبيانية فى ١٨ يناير ٨٧ قبل إنعقاد مؤتمر القمة الاسلامى .. أن الرئيس الاسد « صديق أعرفه جيدا وأحترمه .. وإننى لا استطيع أن أرى الرئيس الاسد أمامى وأهاجمه حتى ولو هاجم مصر .. لأنه أخ وصديق رغم حزنى لتطاول الاعلام السورى على مصر .»

- فتح قنوات الاتصال على المستوى الثنائى مع مختلف الدول العربية دون انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول ، ودون انتظار قرارات مؤتمر قمة عربى يعيد مصر للجامعة العربية ، ودون إلحاح مصرى لعودة العلاقات الدبلوماسية ، ويؤكد هذا اللقاءات المصرية العربية على المستوى الرسمى والزيارات المتبادلة فى هذه الفترة .

أدت هذه المسارات المصرية إلى نتائج إيجابية ملموسة أكدت أهمية الدور العربى لمصر .. والذى يصعب الاستغناء عنه .. الأمر الذى ضاعف من الإحساس لدى الاوساط الرسمية والشعبية العربية .. بضرورة عودة مصر للصف العربى وهو ما أنعكس فى تصريحات العديد من المسئولين العرب .

من جهة أخرى إستعادت مصر عضويتها فى العديد من الاتحادات العربية مثل الاتحاد العربى للألعاب الرياضية ، واللجنة الكشفية العربية التى ألغت قرار تعليق عضوية مصر .. كما ألغى المجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب تجميد عضوية مصر فى فبراير ٨٧ .

كما حضرت مصر إجتماعات إتحاد الغرف التجارية العربية فى سوريا فى ابريل ٨٧ ، وتم اختيار القاهرة مقرا للمجلس العربى للطفولة والتنمية ، كما عادت مصر إلى الاتحاد العربى للصناعات الهندسية .. واستأنفت عضويتها فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

والواقع أن هذه التطورات لم تكن معزولة عن مسار القضايا العربية المشتعلة .. فقد تابعت السياسة المصرية مسار الحرب العراقية الايرانية .. وكذلك تطورات القضية الفلسطينية ، اللتين أتاحتا للدبلوماسية المصرية فرصة لأن تؤكد إلتزامها بالقضايا والأهداف القومية العربية .

فبالنسبة لحرب الخليج ومع زيادة إحتمال توسيع رقعتها - خاصة فى بداية عام ١٩٨٧ - بدا أن التوازن الاقليمى فى المنطقة هو لغير صالح البلدان الخليجية العربية .. ومن ثم صار الخيار المطروح والأكثر فاعلية هو قيام مصر بلعب دور أكثر تأثيرا فى المجال العربى لاضافة سمة التوازن على كفتى الميزان العسكرى والاستراتيجى فى المنطقة وأيضا التوازن النفسى .

وإذا كان حرص الدول الخليجية على استعادة التوازن مع ايران سببا فى توجهها ناحية مصر ، فإن مصر أيضا وجدت أن المناخ العربى أصبح اكثر قابلية واستعداداً لوجود دور مصرى فعال ، وفى نفس الوقت لتجنيب المنطقة العربية مزيد من التدهور العسكرى والسياسى والذى إذا ما حدث لابد وأن يلقى بظلاله على أمن مصر .. ومن هنا جمعت الحرب العراقية الايرانية بين بواعث مصرية وخليجية عربية استهدفت الحفاظ على درجة من الاستقرار الاقليمى فى الخليج .

لقد تبلور السلوك الخليجى فى التأكيد على ضرورة عودة مصر إلى الصف العربى .. وفى هذا الاطار كانت كثافة التحركات الخليجية تجاه مصر وتعدد التصريحات الرسمية التى تطالب بعودتها إلى الصف العربى ، كما اتجهت دول مجلس التعاون العربى الخليجيى إلى مساعدة مصر اقتصاديا بصورة غير مباشرة من خلال الاتجاه العام لاستقدام العمالة المصرية .. وإحلالها تدريجيا محل العمالة الأجنبية التى تنتهى عقود عملها .

□□□

الفصل السادس

مابعد
قمة عمان



الفصل السادس
مابعد قمة عمان

الانطلاقة العربية

يمكن القول أنه بعد قمه عمان (نوفمبر ١٩٨٧) بصفة عامة ، أن ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الاقليمى العربى ، على وشك أن تبدأ بعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ وعلى امتداد عام ١٩٨٨ ، بدأ نمط جديد من التطور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى .. ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان التى أعطت إنطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة ، وأخيرا جاءت الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج .. لكى يشير بوضوح إلى أن القلب العربى الذى كاد أن يتوقف عن الخفقان قد بدأ ينبض من جديد .

فعلى المستوى العربى يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية قد إنتقلت دون شك خطوة متقدمة بعد أن كانت متعثرة وغائبه فى فترة سابقة . فبعد قمة عمان الطارئة ظهرت " معادلة جديدة " كان من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط ، اذا ماتم إستثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولايمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر بوزنها الاستراتيجى .. يعد خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو كان يحتاج الى خطوات أكثر حسماً فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

١ - بداية وقف التدهور العربى :

لقد وصف عام ١٩٨٧ بأنه عام البداية لوقف التدهور فى النظام العربى . فقد إتسم هذا العام بعدة سمات واضحة إستند عليها هذا الحكم .. أدت الى تحقيق قدر أكبر من السيطره على الصراعات العربية الضيقة سواء بصورة مباشرة من خلال آليات النظام العربى أو غير مباشرة من خلال إنعكاسات الرأى العام العربى الرسمى والشعبى على السلوك الخارجى لاقطار عربيه معينة .. الأمر الذى أدى الى تهدئه المنافسات التى كانت دائرة بين عدد من الدول والأطراف الرئيسية فى النظام .. وكادت هذه المنافسات أن تؤدى الى إنهيار النظام العربى وتحوله الى فوضى شامله .

إننا لو حاولنا أن نستعرض بإختصار مجمل الأحداث التى أدت الى خلق هذا المناخ العربى .. فسوف نجد أن أبرزها كان فى عوده مصر الى الصف العربى من خلال إحياء شبكة العلاقات الدبلوماسيه الثنائية العربية . وكان هذا التطور الأساسى هو احد النتائج الرئيسية للقمة العربية الطارئة التى عقدت فى عمان (نوفمبر ١٩٨٧) بعد توقف مؤتمرات القمة العادية منذ عام ١٩٨٢ والمؤتمرات غير العادية منذ عام ١٩٨٥ . كذلك كان هذا الاجتماع وما تمخض عنه علامة لا تخفى دلالتها على أن قوة دفع جديدة بدأت تضاف للنظام العربى بعودة مصر الى الحظيره العربية .. التى إكتسبت أهميه ذاتيه أساسية كتطور هام فى مجال وقف تدهور النظام العربى .. كما أنها قد مثلت استجابه للمشاعر الصادقة التى أظهرتها الشعوب العربية فضلا عن قطاعات أساسية من النخب السياسية العربية الحاكمة نحو هذه القضية القومية .

وتأتى الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطينى فى الارض المحتله كآخر أحداث عام ١٩٨٧ لتختتم العام (ديسمبر١٩٨٧) بأبرز العلامات الداله على نهوض شعب عربى ظن الكثيرون أنه قد إندثر وجوده وتحلل كيانه .. فاذا به ينتفض فى عنفوان شبابى أصيل .. ليجدد آمال كادت ان تموت ويعطى للنظام العربى دفعه جديدة إيجابية تساعد على وقف تدهوره وتحرك الأمل فى إمكانيه التصدى العربى للتوسع العسكرى الصهيونى .

لقد تميز عام ١٩٨٨ بتعدد الملامح الرئيسية لاستمرار التفاعلات العربية المؤدية لوقف التدهور والتى شهد بداياتها عام ١٩٨٧ .. الأمر الذى ميز النظام العربى خلال عام ٨٨ بالأداء السياسى المتميز والادارة السليمة للعلاقات الخارجية .

وكان أفضل استهلال لأحداث هذا العام على الصعيد القومى العربى .. تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لدول منطقة الخليج العربية .. هى أول زيارة يقوم بها بعد عوده العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ومصر وذلك فى شهر يناير ٨٨ .. فكانت أول دلائل ها العام لاستمرار زوال التدهور فى العلاقات العربية .. والتى عززت الشعور المبكر بعودة مصر الى شبكة الروابط الدبلوماسية الثنائية كتعبير عن العلاقات السياسية التى كانت نشطه بالفعل منذ سنوات . وقد كان من المتوقع أن تعود مصر لاحتلال مقعدها فى جامعة الدول العربية وباقى مؤسسات العمل العربى المشترك . الا أن الفشل فى تدبير عقد قمة عربية عادية من أجل هذا الحدث الكبير أخر تنفيذه . ومع ذلك فقد تم التمهيد لعودة مصر الى الجامعة من خلال الغاء قرارات تعليق عضويتها فى عدد من المنظمات العربية بصورة متوالية .

٢ - تطور القضية الفلسطينية :

إننا إذا أردنا أن تقدم تفسيراً علميا وعمليا للتحول الذى حدث فى الوضع العربى عامة .. بدءاً من عودة مصر الى الصف العربى .. فسوف نلحظ أنه ليس مصادفة أن يحدث هذا التحول التاريخى فى صفوف الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة .. وهو تلك الانتفاضة الفلسطينية التى قادها شباب فلسطين .. ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى .. بعد مرور عشرين عاماً على الاحتلال (٦٧- ١٩٧٨) والتى خلقت منعطفا تاريخياً عربياً هاماً - فقد أذاعت الانتفاضة بالفعل والعمل الاعلان الرسمى لعودة الحياة للشعب الفلسطينى وولادة شكل جديد للصراع العربى الاسرائيلى بعد أن إكتسب بعداً جديداً هو الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى .

واذا كانت انتفاضه الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة هى بداية التحول فى الموقف برمته .. فإن قرار الملك حسن ملك الاردن بالغاء الروابط القانونية

والادارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر ٨٨ ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، لقد أنهى هذا القرار مرحلة طويلة من التنافس بين الاردن والمنظمة فى تمثيل الشعب الفلسطينى . وكان ذلك يعنى إحترام الاردن لمشيئة منظمة التحرير الفلسطينية فى قيام الدولة الفلسطينية المستقله . وعدم رغبته فى التفاوض نيابه عن الشعب الفلسطينى ولا عن منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى الوحيد .. الأمر الذى أكد تأييد الاردن لقيام الدولة الفلسطينية فى الاراضى العربية المحتله والذى يتمشى مع الإجماع العربى الشامل .

إن هذا القرار الاردنى كان فى الواقع نهايه لإحدى مراحل الدور الأردنى .. وهى المرحلة الانتقالية التى تلت إنهيار إتفاق عمان الاردنى الفلسطينى منذ يناير ١٩٨٦ .. وامتدت حتى صدور قرار فك الارتباط فى سبتمبر ٨٨ .. الامر الذى وضع المنظمة أمام مسئوليتها فى إدارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .. وهيأ فى نفس الوقت الظروف لتطوير العلاقات الاردنيه الفلسطينية على أسس جديدة فرضتها الانتفاضه باستمراريتها .. قوامها المساواة والتكافؤ – كما أتاح هذا التطور إمكانيه تنشيط الدور المصرى فى مجال التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جديد ، والذى ترجم عمليا الى نجاح ملموس خلال قمة العقبه الثلاثيه التى عقدت بين الملك حسين والرئيس مبارك وياسر عرفات فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨ . هكذا يتواصل الجهد على مدى عام ٨٨ استطاعت مصر أن تعبر بأزمة الثقه بين الأردنيين والفلسطينيين غابه من الشوك الى طريق واضح تحددت معالمه فى إجتماع العقبه .

وكان لابد لهذه التطورات أن تتداعى .. وأن تدفع الأحداث لمزيد من الايجابيه .فبعد مضى ثلاث أسابيع على إنتهاء القمة الثلاثيه – فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ – أعلن الفلسطينين فى نهاية أعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى بيان سياسى عن تطورين هامين فى مسار القضية الفلسطينية .. الأول الاعلان عن قيام دولة فلسطينيه عاصمتها القدس .. تكون للفلسطينين أينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام ، تقوم على التعدد الحزبى .. وتلتزم

بمبادىء التعايش السلمى .. وتؤمن بتسويه المشاكل الدولية والأقليمية بالطرق السلمية .. ترفض العنف والارهاب .. وترتبط بعلاقات مميزه مع دولة الاردن على أساس كونفيدرالية تقوم بين الشعبين طوعاً وإختياراً . وجاء الثانى فى سياق هذا الاعلان .. ويختص بالاعتراف لأول مرة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ بخصوص حل الصراع العربى الاسرائيلى.

وكان تأييد مصر وإعترافها بالدولة الفلسطينية .. التى أعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على إدراك واعى لمغزى هذه القرارات باعتبارها تغييراً إستراتيجيا هاماً فى مسيرة القضية الفلسطينية .. فرضته ظروف دولية عربية وفلسيطنية كانت تبدو مواتيه ، وقد رأت مصر أن الفلسطينيين قد إختاروا وبشكل واضح لايقبل التشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم إختياراً واضحاً بين السلام والحرب .. وأثروا البقاء فى المأزق الصعب .

أما الأمريكيون فكانوا اكثر وضوحاً وتحديداً حين وافقوا على بدء حوار أمريكى – فلسطينى . وفى الواقع فان صدور القرار التاريخى بازالة العقبات أمام بدء هذا الحوار قد سبقته الدبلوماسية المصرية بجهودها الصادقة والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات .. التى نجحت فى اقناع الارادة الامريكية بعدم إضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الامريكى يوم ١٤ ديسمبر ٨٨ ببدء الحوار ، مع المنظمة ، كمنعطف تاريخى آخر على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ومشكلة الشرق الاوسط بصفة عامة ..

وإزاء هذه التطورات .. وقد أدى كل طرف واجبة فى دفع عملية السلام .. أصبحت الاوضاع تستوجب من المجتمع الدولى .. أن يتحمل مسئوليته فى تلك المرحلة .. لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية . وكانت الدبلوماسية المصرية ترى ان ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الاطراف المعنية .. ومن بينها الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن والسكرتير العام

للامم المتحدة ، لبحث الترتيبات لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط والذى تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية .. على قدم المساواة وكذلك اهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب الاطراف مع هذا التحرك السلمى وعدم السماح لطرف واحد بإفشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارادته .

مصر والعرب بعد القمة

١ - توجهات ناجحة

لقد إستمرت السياسة المصرية لعام ١٩٨٨ فى تحركها تظللها الحصيلة الايجابية لهذه السياسة .. والتى بدأت تتجمع منذ بداية حكم الرئيس حسنى مبارك فى عام ١٩٨١ .. الذى حرص على ترشيد هذه السياسة .. وتهدئة التوتر فى علاقات مصر العربية والتمسك بسياسة قوية مستمرة واضحة المعالم .. من أجل إعادة العلاقات الى مجراها الطبيعى من خلال توجهين اساسيين :-

الاول : هو إتباع سياسة مصرية تجاه تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .. تراعى المطالب العربية والفلسطينية دون الاخلال بالتزامات معاهدة السلام مع اسرائيل

الثانى : بابراز الالتزام المصرى نحو القضايا التى تمس الامن القومى العربى عامة وأمن الخليج بوجه خاص .

لقد افضت هذه السياسة الى تطورات ايجابية .. بلغت ذروتها فى آخر عام ١٩٨٧ باعادة معظم الدول العربية التى سبق أن قطعت علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع مصر لهذه العلاقات .. بحيث لم يتبق من هذه الدول مع بداية عام٨٨ سوى ست دول عربية هى سوريا ولبنان وليبيا وتونس والجزائر واليمن الجنوبى .. أعادت ثلاث دول منها علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اثناء عام ٨٨ وهى تونس والجزائر واليمن الجنوبى .. مما وفر لمصر قدرات اكبر وحرية أوسع فى حركتها العربية فى ذلك العام .

من ناحية أخرى فقد ساعدت التطورات التى حدثت فى ذلك الوقت على صعيد الصراع العربى الاسرائيلى مصر فى حل إحدى المعضلات الهامة الكامنة فى سياستها تجاه هذا الصراع .وهى تحقيق التوازن بين إلتزامين هامين هما : الالتزام بمعاهدة السلام مع اسرائيل من جانب .. والالتزام بمتطلبات الامن القومى العربى من جانب آخر .. وقد وضعت السياسة المصرية فى إختبار صعب اثناء الغزو الاسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ .. ولكن مصر نجحت فى التعامل مع هذا الحدث الخطير بحكمة ووعى وإتخذت من الاجراءات ما أملاه عليهاإلتزامها القومى كذلك تاكد نجاح السياسة المصرية تجاه السلوك الفلسطينين العام تجاه التسوية باتخاذه سبل الاعتدال الواضحة .. وقد لعبت الانتفاضة كحركة تحرير وطنى حقيقية دورها فى هذا الشأن .. الامر الذى مكّن مصر من بذل جهود اكبر فى اتجاه التسوية مع المواقف الفلسطينية والعربية من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع .

ثم جاءت الانتصارات العسكرية العراقية عام ١٩٨٨ وصولاً الى قبول إيران لوقف إطلاق النار فى يوليو٨٨ .. ويعد ذلك نجاحا كبيراً للسياسة العراقية ..كما يعد - بطريقة غير مباشرة - نجاحا للسياسة المصرية التى ثابرت على موقفها المؤيد للعراق على الصعيدين الدبلوماسى والعسكرى .

٢ - ثمرات العودة :

وعموما قد شهد عام ١٩٨٨ الثمرة الطبيعية لعودة علاقات مصر الدبلوماسية مع معظم الدول العربية .. وفى الواقع ان العلاقات المصرية مع عدد من هذه الدول كانت وقد وصلت الى مستويات عالية حتى قبل عودة العلاقات الدبلوماسية ولذلك كان طبيعيا ان تزيل عودة العلاقات الدبلوماسية آخر حاجز شكلى امام التفاعلات السياسية العربية ، الامر الذى إنعكس على تزايد التنسيق السياسى بين مصر ومعظم الدول العربية .

وربما كانت القضية الفلسطينية ومعالجة العلاقات المصرية الفلسطينية هى القضية التى عكست القدرات الحقيقية للدبلوماسية المصرية ، وإستجابتها السلمية

للمتغيرات الجديدة فى الساحة العربية والفلسطينية فان تتبعنا لابعاد المواقف المصرية فى تلك المرحلة التى اتسمت ببداية الفترة الثانية لحكم الرئيس مبارك .. سوف يظهر كيف تطور هذا الموقف دائما فى إتجاه تضييق الفجوة بينه وبين المواقف الفلسطينية التى مرت بدورها بتغييرات جوهرية هامة ساعدت على ذلك كثيراً .

فى هذا السياق .. ومع تطورات الاحداث خاصة ما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية بدأت مصر تظهر اهتماما خاصا بإظهار حقيقة ابعادها .. كما ركزت القيادة المصرية بشكل متزايد فى حركتها على ضرورة التقدير السليم للانتفاضة .. والتحذير من النتائج الوخيمة التى سوف تترتب على السلبية التى تعالج بها القوى الدولية المعنية الانتفاضة الفلسطينية .. ومن ثم فإن التحرك الجاد نحو الحل كان يجب أن يتم من خلال عقد المؤتمر الدولى .

وقد جاءت الاستجابة الامريكية لفكرة المؤتمر الدولى أثناء الزيارة التى قام بها جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية إلى مصر وبعض دول المنطقة فى يونية ١٩٨٨ .. وقد ذكرت التقارير أنه حمل معه صيغة توفيقية تتضمن توجية الدعوة لمؤتمر دولى تحضرة مصر باعتبارها كانت مسئولة عن قطاع غزة .. على أن ينضم الى الوفد المصرى عناصر فلسطينية تمثل قطاع غزة .. وتحضره الأردن بحكم وضعها بالنسبة للضفة الغربية .. على أن ينضم الى الوفد الاردنى عناصر فلسطينية تمثل الضفة الغربية .

وقد أكد شولتز أن هناك إستحالة فى تحقيق تسوية مالم تأخذ فى الاعتبار كلا من الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة والاهتمامات الامنية المشروعة ايضا لاسرائيل ودول المنطقة .. وأن المفاوضات هى التى تحدد الارض التى ستنسحب منها اسرائيل وان كان قد اكد على ان منطق تحقيق السلام من خلال الاحتفاظ بالارض .. هو منطق واهم ، غير أنه أكد من ناحية اخرى ان الاعتقاد بقدرة العنف على إنهاء الاحتلال تستند الى منطق واهم أيضا .

كذلك شهد عام ٨٨ تنسيقا مصريا فلسطينيا متزايدا تناول العديد من الموضوعات البالغة الاهمية بالنسبة لتحرك المنظمة والسياسة المصرية إزاء القضية

الفلسطينية وقد إنعكس هذا التنسيق السياسى على عدد من المواقف التى اظهرت فيها الحكومة المصرية تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد استنكرت مصر أعمال طرد الفلسطينيين وهدم بيوتهم .. وأعربت عن تناقض هذه الاعمال مع الجهود التى تبذل لاحلال السلام فى المنطقة .كذلك عن أسفها لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية حق الاعتراض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الامن الذى أدان ممارسات إسرائيل التعسفية فى الاراضى المحتلة .. وقد صرح د .بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية فى ذلك الوقت « بأن مصر ترى أن هذا التصرف يمثل عقبة فى طريق السلام » .

من ناحية اخرى شاركت مصر فى مقاطعة مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة للقضية الفلسطينية احتجاجا على رفض الحكومة الامريكية منح تاشيرة دخول للسيد ياسر عرفات ، غير أن ذلك لم يمنع جهود مصر المستمرة فى دفع قضية الحوار الامريكى الفلسطينى حيث وجهت الدبلوماسية المصرية جانبا يعتد به من جهودها فى هذا الاتجاه .. إذ كان واضحا خلال عام ٨٨ أن هناك إلحاحاً مصريا على الجانب الامريكى لدفع قضية الحوار مع الفلسطينيين .. فى وجه ممانعه أمريكية عنيدة وقد طلبت مصر رسميا من الولايات المتحدة الامريكية فى نوفمبر ٨٨ أن تجرى الحكومة الامريكية إتصالات مع المنظمة كما طلبت من الادارة الامريكية أن تسأل المنظمة توضيح قرارات المجلس الوطنى بحيث يستطيع من خلال اتصالها بالمنظمة أن تستفسر عن النقاط الغامضة التى تقول الولايات المتحدة انها لاتفهمها .

لذلك اعتبر القرار الامريكى ببدء الحوارمع منظمة التحرير الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٨ وبعد ساعات من اتصال تليفونى جرى بين الرئيس مبارك وجورج شولتز .. حثه فيه على إتخاذ موقف إيجابى تجاه القرارات الفلسطينية الاخيرة .. انتصاراً للدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد .

لقد مر موقف الحكومة المصرية من إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ٨٨ بعدد من الملابسات .. فقبل صدور الإعلان كان واضحا أن القيادة المصرية قد استقرت على بلورة لموقفها إزاء التطورات المحتماه لاعلان الدولة الفلسطينية وقد

أكدت مصر أن قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) الصادر من الامم المتحدة عام ١٩٤٧ يعطى الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .. وأن هذا القرار يشكل أهمية كبرى لأنه نص على إنشاء دولة عربية ودولة يهودية .

وقد طرح د . عصمت عبد المجيد تساؤلا : لماذا اعتبرت اسرائيل هذا القرار شهادة ميلاد لها .. ولا تعتبره شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية ؟ وأضاف ما يفيد بأن الاعتراضات على قرار التقسيم بسبب موضوع الحدود غير ذى صلة بالقضية الاصلية التى تنصب حول شرعية قيام الكيان الفلسطينى . لذلك إعتبرت مصر انه من تحصيل الحاصل أن تعلن الحكومة المصرية فور إعلان الدولة الفلسطينية بيانا يتضمن تأييدها إعلان الدولة الفلسطينية التى تهدف الى تحقيق السلام وبدأت التساؤلات تثار حول كلمة « التأييد » الذى اعلنته الحكومة المصرية للدولة الفلسطينية .. والفارق بينه وبين « الاعتراف » ومع استمرار التساؤلات الخاصة بمدلول الموقف المصرى .. وبدء البعض الحديث عن ضغوط او تهديدات إسرائيلية او غير اسرائيلية .. تحول دون مصر وترجمة موقفها المؤيد الى إعتراف .. أعلنت الحكومة المصرية رسميا فى ٢٠ نوفمبر ٨٨ اعترافها بالدولة الفلسطينية من أجل خدمة قضية السلام والاستقرار بالمنطقة طبقاً للنقاط الواردة فى البيان السياسى الصادر من اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر ، انها تعتبر هذا الاعتراف ساريا منذ اعلان الدولة فى ١٥ نوفمبر ٨٨ .

هكذا أكدت مصر انها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك قد واصلت وسوف تواصل جهودها بصبر ومثابرة وإصرار لاستثمار العوامل الايجابية العديدة التى توفرت فى تلك المرحلة لاخراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة .. وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام فى العالم ، لتحقيق تسوية سلمية دائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا إستثناء أو تمييز ومن ان يصبح الحلم الفلسطينى على مشارف الفجر .

لقد أصبح أهم ما يميز العلاقة المصرية الفلسطينية فى ذلك الوقت ذلك الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية وبين قيادات منظمة التحرير

الفلسطينية .. الامر الذى يضيف مزايداً من التأكيد على مدى إهتمام السياسة المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الاولوية فى الاهمية والجهد والعمل باعتبارها القضية المحورية للامة العربية . وفى نفس الاطار وضعت مصر الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية . تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها وتبعا لذلك أصبح الضلع المصرى الفلسطينى .. ضلعاً اساسياً فى كيان السياسة العربية كما ان سرعة إيقاع هذا التجاوب .. يعتبر دليلا إضافيا جديد على تحمل مصر لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها احد ثوابت المصالح الوطنية العليا المصرية .

٣ - العلاقات الثنائية مع العرب :

واذا انتقلنا من العلاقة المصرية الفلسطينية الحيوية الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، يمكن القول بصفة عامة ، إن الفترة التى اعقبت عودة العلاقات .. قد سجلت تنامياً واضحاً فى هذه العلاقات وفى نفس الوقت إستؤنفت العلاقات بين مصر والجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ وعادت رايات مصر ترفرف بالعواصم العربية .. فيما عدا القليل منها وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها الحقيقية بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على إختلافها .

كذلك شهدت هذه الفترة العديد من الاتفاقات مع الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة تأكيدا لدعم وتعميق الروابط وتطوير العلاقات بين مصر والدول العربية وتحقيقا للاهداف المشتركةبينها ، ورغبة فى توطيد العلاقات الثنائية فى كافة المجالات وهذه الدول هى الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية والجمهورية العربية اليمنية .. بالاضافة الى الاردن الى تم انشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ إستئنافها العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان فى سبتمبر ١٩٨٤

وفى إطار هذه اللجان تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، إستهدافا لتنمية التعاون فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية

والصناعية والثقافية والاعلامية والزراعية وفى ميدان الشئون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة والعمل والاستثمار .

وتأتى الاردن دون جدال فى مقدمة الدول من حيث تنسيق السياسات مع مصر وكثرة الزيارات المتبادلة على مستوى القمة والتى بلغت ثمان زيارات خلال عام ٨٨ وقرب نهاية العام .. حققت الدبلوماسية المصرية نجاحاً ملموساً فى التنسيق بين الجانبين الاردنى والفلسطينى .. وانطلاقا من قمة العقبة التى حضرها الرئيس مبارك والسيد ياسر عرفات مع الملك حسين فى اكتوبر ١٩٨٨ .

فى هذا الوقت ظهر العراق جنبا الى جنب مع الاردن كطرف فى جهود التنسيق المصرى المتزايد مع الاقطار العربية فقد جرت خلال عام ٨٨ خمس لقاءات قمة فضلا عن استمرار التنسيق على باقى المستويات .. كما سجل نفس العام تصاعداً وتكثيفا فى العلاقات لم تشهده من قبل .. وقد قام الرئيس مبارك أربع مرات خلال عام واحد فى يناير ويونيه وسبتمبر واكتوبر ٨٨ بزيارة العراق ، وعلى الجانب الاخر زيارة الرئيس صدام حسين رئيس العراق للقاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ .. وكانت هذه الزيارات ترجمة عملية للعلاقات الوطيدة بين البلدين واتصالا بالمشاورات المتواصلة بينهما .خلال هذه الفترة أعطت مصر والعراق الكثير من الجهود التى تتفق مع السياسات القومية لمصر .. ومن أبرزها فى الجهود الخاصة بوضع حد لحرب الخليج العراقية / الايرانية وفرض العقوبات على إيران وحظر تصدير الأسلحة لها . كما بحثت مصر مع الولايات المتحدة إمكانية وقف إطلاق النار بين العراق وايران كخطوة ضرورية نحو تنفيذ القرار ٥٩٨ .

وعن العلاقات المصرية السعودية .. فلاشك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما .. وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج .. والتى استهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٨٤ . وقد تناولت مباحثات مبارك – فهد .. انعكاسات إستمرار حرب الخليج العراقية الايرانية ..على استقرار المنطقة والانتفاضة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة .. فضلا عن تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ..

كذلك تعددت زيارات المسئولين السعوديين للقاهرة .. الذين يحملون رسائل الملك فهد الى الرئيس مبارك .. وقد ترجم هذا التنسيق فى ذلك الوقت .. فى عدد من المواقف الدبلوماسية المصرية .. المؤيدة للسياسة السعودية .. وكذا فى تأييد مصر رسميا فى إبريل ٨٨ لقرار السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران .

وفى الحقيقة فان علاقات مصر مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج ، تقوم على دعامات قوية من العطاء والجهد الخلاق الذى بذله ومازال يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول . وكانت زيارة الرئيس مبارك لدول الخليج فى يناير ٨٨ بمثابة التأكيد على مضى الالتزام المصرى تجاه الدول الشقيقة والتشاور معهم بكل صدق وصراحة حول ما ينبغى عمله فى المرحلة التالية ، كما كان لزيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس ٨٨ دلالة ملموسة على طبيعة العلاقات الوثيقة بين مصر ودول الخليج وما يربطها من عطاء وتفاهم كبير .

أما عن السياسة المصرية تجاه السودان .. فقد إنصب جهدها فى هذا الوقت بصفة أساسية على حل مشكلة الجنوب وتحقيق السلام فى هذه المنطقة المضطربة . وقد قام الرئيس مبارك بزيارة للسودان حيث صرح بان مصر والسودان تتعاونان معاً لحل مشكلة الجنوب على اسس سلمية وأن الوفاق بين السودان واثيوبيا أمر حيوى يهم السودان ومصر .. لأن أمن السودان يهم مصر .. ووعد الرئيس مبارك بتكثيف الجهود مع اثيوبيا لتضييق فجوة الخلاف بين البلدين .

لقد كانت المأساة اللبنانية .. واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام .. لذلك فان مسئولية مواجهة مثل هذا الخلل ، ليست مسئولية طرف عربى واحد أو أخر .. إنما هى مسئولية النسق العربى كله .. بمؤسساته ودوله وفعالياته السياسية والاقتصادية والعسكرية معاً .

ولذلك فقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة .. بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، لاتخاذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية .. ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لايعرف المجاملة أو أنصاف الحلول .

وقد واصلت مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، من خلال إتصالاتها بالعواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره .. ويصون وحدة ترابه .. حتى يقل التهديد التى تمثله هذه المأساة والموجهه ليس فقط ضد أمن لبنان وحدة ولكن كذلك ضد الأمن العربى كله .. حيث أن استمرار وجوده يفتح ثغرة التدخل الأجنبى فى الشئون العربية .. ويتيح لاسرائيل حرية واسعة فى الحركة المضادة للمصالح العربية .

مصر والأمن العربى

فى هذا الاطار القومى واصلت مصر تركيز إهتمامها على قضايا الأمن العربى ومواجهتها .. من منطلق دورها فى تحقيقه ومستوياتها فى مواجهة ما يتهدده .. الامر الذى إنعكس بوضوح على سياسة مصر الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية . ومن أبرز القضايا التى واجهتها مصر فى هذه المرحلة قضيتان أساسيتان هما :-

- قضية أمن الخليج ومواجهة تزايد الخطر الإيرانى .
- قضية التهديدات الاسرائيلية للسعودية بمناسبة شرائها للصواريخ الصينية :

١ - أمن الخليج :

وإذا كانت القضية الأولى قد أثارت إلتزام مصر تجاه إقليم محدد داخل الوطن العربى وهو منطقة الخليج ، فان القضية الثانية - رغم إرتباطها بدولة عربية واحدة.. إلا أنها جاءت لتؤكد بروز النظرة المصرية الشاملة لقضايا الأمن العربى ... ودور مصر فيه .. باعتبار أن الأمن العربى وحدة لاتتجزأ .. وبالتالى فان الخطر الذى يهدد جزء منه إنما يهدده كله .. فضلا عن ذلك فان الخطر الاسرائيلى فى حد ذاته هو خطر عام على الوطن العربى كله .. شأن الخطر الايرانى ..الذى يعكس نزعات الهيمنة ودعاوى التوسع .. ومحاولات تصدير الثورة الاسلامية والأضطرابات الضارة

بالاستقرار . لذلك فقد وقفت الى جانب العراق وكل دول الخليج العربية .. تأكيدا للتضامن العربى وتحسبا للمستقبل وإرساء لقواعد التخطيط القومى المسبق فى مواجهة كافة الاحتمالات .

لذلك فرغم صمود العراق العسكرى ، وإنتصاراته الواضحة خلال الربع الثانى من عام ١٩٨٨ ، بعد حرب إستمرت ثمانى سنوات ، الامر الذى فرض دخول النزاع العراقى – الايرانى ، الى مرحلة جديدة بعد قبول ايران قرار مجلس الزمن رقم ٥٩٨ .. إعترف فيها الطرفان بأن التسوية السياسية .. والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

رغم ذلك كله فقد كانت رؤية مصر الاستراتيجية لأمن الخليج ترى ضرورة أخذ قضية أمن الخليج بجدية مطلقة .. نظراً للمخاطر التى عكستها الحرب العراقية – الايرانية .. وما تحمله المنطقة من إحتمالات مستقبلية غير منظورة .

ان الأخطار التى شهدتها دول الخليج خاصة عندما إقتربت الحرب من نهايتها فى أواخر عام ٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨ .. قد خلقت إدراكاً قويا لدى دول الخليج العربية بمدى حاجتها للدعم العربى الأمنى جعلها تتجه بانظارها نحو مصر .. وتسعى منذ أواخر عام ٨٧ الى عودة العلاقات الدبلوماسيه معها .. وذلك للحاجة الاستراتيجية من قبل دول الخليج العربية للدور المصرى فى مواجهة أى تطورات محتملة .. خاصة وأن مثل هذا الدور يبدو أكثر مناسبة لتلك الدول .

ولقد بدى حرص مصر واضحاً فى تصريحات المسئولين بها حول الرابطة العضوية بين الأمن المصرى والأمن العربى عامة وأمن الخليج بوجه خاص . وفى حديث لوكيل وزارة الخارجية د. أسامة الباز عن علاقة الأمن المصرى بالأمن العربى . أشار الى انه فى تحديدنا لأمن مصر القومى .. فاننا ننظر خلال دائرتين .. الأولى للحدود المباشرة للدولة المصرية .. والثانية للأمن القومى العربى والوضع الاستراتيجى الذى يجعل رؤيتنا للأمن القومى المصرى مرتبطة تماما بالأمن العربى .. وإعتقادنا بأن ما يحدث فى الخليج يتميز فى أحد أبعاده .. فى الحفاظ على أمن مصر .

فى هذا الاطار هناك إتفاق حول وجود مصالح متبادلة خليجية - مصرية .. تتطلب دوراً لمصر فى حماية أمن الخليج .. وهو الدور الذى أثار مضمونه جدلا عالميا .. خاصة بعد التصوير المغرض التى صورته بعض صحف الخليج فى ذلك الوقت لهذا الدور باعتباره مجرد دور عسكرى فى مقابل مساعدات إقتصادية .. الأمر الذى دفع الرئيس مبارك الى إيضاح مضمون الموقف المصرى اثناء جولته الخليجية فى مطلع عام ١٩٨٨ .. بقوله إن أمن الخليج ، وان كان يرتبط بأمن مصر إلا أن مصر لاتقايض بدماء أبنائها . وهكذا يتبلور الموقف المصرى فى ضرورة التنسيق بين الطرفين لتحديد مصادر التهديد وطبيعته ، ثم الاتفاق على خطة واضحة لمواجهة الأخطار .. يكون لكل طرف دور فيها .. ومن حيث الأساس يجب أن يكون الدور الاساسى لدول المنطقة . وقد أوضحت الدوائر المسئولة .. أن مصر لاتستطيع أن ترى الخطر يتهدد مصير دولة عربية ثم تقف مكتوفة الأيدى .

وقد أجمعت التقارير الصحفية التى صدرت عقب رحلة الرئيس مبارك الخليجية عام ٨٨ . على تحليل موقف واحد - فقد إلتقت كل الأطراف على أن عجز طهران واضح عن غزو دول الخليج بحريا حيث يتطلب ذلك قوة إبرار ضخمة تتم على إمتداد مسافة لاتقل عن ٤٠ ميلا على الساحل .. وهى تفتقر الى معدات الابرار الكافية من ناحية والى وجود غطاء جوى يحميها من ناحية ثانية . وبالتالى فلا خطر إلا اذا وقع هجوم برى كبير عن طريق البصرة وهنا - إذا حدث ذلك - ستواجه كل الاطراف متغيرات خطرة وجديدة .. توجب إعادة النظر فى الموقف برمته .. على ضوء رؤية مشتركة . تلزم العرب جميعا بضرورة التنفيذ العاجل لبنود إتفاقية الدفاع المشترك .. التى التزمت بها مصر فعلا .. بمساندتها للعراق ، وكل ما تطلبه مصر بهذا الصدد أن يكون تنفيذ الاتفاقية سارى على كل الاطراف العربية .. فى كل بنودها . ومن الجدير بالذكر ان الجانب المصرى قد أكد دائما أن اتفاقية السلام مع اسرائيل ليست عائقا امام مصر فى إلتزامها باتفاقية الدفاع المشترك .

لقد أبدت مصر إستعدادها دائما للاستمرار فى دعم الخليج .. بالمساعدات العسكرية كالخبراء والمستشارين .. وأن تكون سنداً استراتيجيا .. اذا ما حدث ان تطورت حرب الخليج الى ماهو أبعد من كونها حربا عراقية إيرانية ، وكان الرئيس

مبارك قد أعلن أثناء رحلة للولايات المتحدة الامريكية .. إستعداد مصر لمعاونة الكويت ودول الخليج فى مجال الدفاع الجوى .. دون إرسال قوات مصرية برية .. إن ذلك كله هو تأكيد على أن مضمون السياسة المصرية فى هذا المجال هو تمسك مصر بالتزامها إزاء أمن الخليج على أن ينفذ هذا الالتزام من خلال تنسيق مصرى خليجى على الاقل .

وقد تكلفت التطورات المواتية فى حرب الخليج - من وجهة النظر العربية - نتيجة للانتصارات العراقية العسكرية فى بداية الربع الثانى لعام ١٩٨٨ .. تراجع الحديث عن إحتمالات التدخل المصرى المباشر فى حرب الخليج الايرانية العراقية . وفى الواقع ان هذه التطورات قد اعتبرت اضافة ايجابية للسياسة المصرية .. التى تحركت وقت الخطر .. غير ان تحركها كان يختلف فى كل مرة وفقا لاختلاف حجم الخطر وتداعيات التهديد .

هذا ما إلتزمت به مصر فعلا ونفذته دون تردد .. إبان العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ أى بعد مرور سنتين تماما على إنتهاء الحرب العراقية الايرانية .. والذى حد الاشتراك فى التدخل العسكرى المباشر للدفاع عن الاراضى السعودية ولتحرير الاراضى الكويتية . غير انه بالنظر الى مستوى التهديد فى عام ٨٧ و ١٩٨٨ .. فان الامر لم يكن يتطلب ما هو أكثر من الدعم الغير مباشر .. الذى كانت تقدمه مصر فى ذلك الوقت .. أما فى حالة تفاقم التهديد .. فكان الموقف يحتاج الى إعادة النظر فى موقف مصر برمته .

٢- قضية الصواريخ السعودية :

كانت القضية الأمنية الثانية التى جذبت إهتمام مصر .. وتبلور ذلك فى رد فعل مصرى سريع .. ذلك عندما ثارت قضية الصواريخ التى إشترتها السعودية من الصين .. وعلى الرغم من انه كان مفهوما للجميع .. إن هذا المسلك السعودى يعود أساسا لاعتبارات دفاعية إرتبطت وقتئذ بالتهديدالايرانى .. إلا انه كان من الطبيعى

أن تنتهز إسرائيل الفرصة فتستغلها لصالحها ، وتحاول ان تلبس القضية كعادتها ثوبا آخر غير ثوبها الحقيقى .. من خلال حسابات أمنية مغايرة .. على اساس القدرات العربية وليس النوايا العربية . ولذلك إكتسبت هذه القضية التى بدأت مرتبطة بأمن الخليج بمعناه المحدود أبعاد ترتبط بالأمن العربى ككل فى مواجهة إسرائيل بعد صدور تهديدات إسرائيلية بشن هجوم على الصواريخ السعودية .

وجاء رد الفعل المصرى دون تردد .. منبثقا عن إلتزامها الأصيل .. فأعلن مسئول مصرى في ٢٣ مارس ٨٨ إستنكار مصر لهذا التهديد .. وإعتباره خرقا لأحكام القانون الدولى .. وأكد المصدر المصرى المسئول وقتئذ .. على أن أى إعتداء على السعودية هو إعتداء على مصر يجب ردعه بكل حزم .. وأن على المعتدى أن يتحمل مسئولية العدوان . وفى اليوم التالى حذر الرئيس مبارك إسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل من أى إعتداء على السعودية قائلا : ان هذا الموضوع خطير ويمكن أن ينسف كل جهود السلام بأكملها .. كما أظهر دهشته من تهديدات إسرائيل التى تمتلك برنامجا نوويا .. وتساءل عما إذا كان شامير يريد أن يكون وصيا على الدول العربية ! وفى نفس الوقت أرسل الرئيس مبارك رسالة عاجلة الى الرئيس ريجان .. أكد فيها إعتراضه على تهديدات شامير بضرب الصواريخ السعودية .. وحث فيها على إرغام اسرائيل على وقف هذه التهديدات غير المسئولة .

وبعد ذلك بأيام صرح المشير عبدالحليم أبوغزالة وزير الدفاع فى ذلك الوقت .. ان الصواريخ السعودية لاتشكل أى تهديد لاسرائيل . أولا لان مثل هذه الصواريخ موجوده فى المنطقة لدى إسرائيل ذاتها .. فضلا عن العراق وسوريا وايران وليبيا ... وثانيا لأن التهديد الوحيد فى المنطقة مصدره السلاح النووى .

ويلاحظ هنا أن أهمية الموقف المصرى من مسألة الصواريخ السعودية .. يعود الى كونه يمثل السابقة الأولى التى إلتزمت فيها القيادة المصرية بموقف معلن وواضح فى قضية أمنية هامة .. تحمل فى طياتها إحتمالات صدام مباشر مع إسرائيل .

علاقات مصر واسرائيل

بعد اعلان الدولة الفلسطينية .. والحكم بعودة طابا

تميز عام ١٩٨٨ فى العلاقات المصرية الاسرائيلية ببروز قضيتين هامتين الاولى قرار منظمة التحرير الفلسطينية باقامة الدولة الفلسطينية وتأييد مصر لهذا القرار والاعتراف به والثانية إنتهاء قضية طابا بحكم هيئة التحكيم فى صالح مصر.

ففى ضوء الموقف المصرى المتخذ تجاه القضية الفلسطينية .. والذى إستعرضناه تفصيلا .. يمكننا تصور مدى إنعكاس هذا الموقف على العلاقات المصرية الاسرائيلية خاصة على حالة العلاقات الثنائية بينهما وموقف اسرائيل من الحكم الخاص بقضية طابا .

١- التوتر هو السمة الغالبة

بالنسبة للعلاقات الثنائية المصرية الاسرائيلية .. فقد كانت السمة الى سادت – من خلال النظرة الشاملة لهذه العلاقات – هى حالة من التوتر الدائم فى هذه العلاقات . فمن البديهى أن المواقف المصرية من القضية الفلسطينية .. والنحو الذى تطورت اليه .. عبر السنوات الأخيرة قبل عام ١٩٨٨ .. تكفى فى حد ذاتها لتفسير هذا التوتر الدائم الذى عكسته العديد من المؤشرات المختلفة التى اتضحت من خلال متابعة مسار العلاقات . ومن هذه المؤشرات :

- حرص مصر على تقليص الاتصالات المصرية الاسرائيلية الى الحد الادنى .
- تبادل الاتهامات والاحتجاجات والانتقادات بين الجانبين .

فقد رفض الرئيس مبارك طلبات عديدة لعقد قمة مع كبار المسئولين الاسرائيليين فى هذه الفترة وعلى رأسهم إسحق شامير . وأكد إستمرار هذا الرفض عدم لقاء أى مسئول إسرائيلى قبل وقف إجراءات القمع الاسرائيلية ضد الفلسطينيين . كما رفض عرضا تقدم به شيمون بيريز لعقد إجتماع بينهما فى رومانيا يحضره الرئيس الرومانى شاوشيسكو للتشاور حول مقترحات شولتز بشأن

عملية السلام والمؤتمر الدولى .. ولإعادة تقييم العلاقات الثنائية .. وذلك لنفس السبب السابق .. وهو الاحتجاج على الاجراءات القمعية الاسرائيلية .. فى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية .

لذلك لم توافق مصر على طلب أمريكى .. بأن يزور شامير القاهرة على أساس أن مواقف شامير المعلنة عن المؤتمر الدولى ، ومعالجة للانتفاضة .. لاتدل على امكانية حدوث تقدم فى عملية السلام نتيجة لهذه الزيارة . وقد ثابر الرئيس مبارك فى عديد من التصريحات بعد ذلك على موقفه الرافض للقاء اسحق شامير طالما إستمرت مواقفه لاتساعد على إحداث أى تقدم فى دفع عجلة السلام نحو التسوية .

٢- الحكم فى قضية طابا :

أما بالنسبة لقضية طابا .. فان أبرز ما شهدته العلاقات المصرية الاسرائيلية عام ١٩٨٨ .. هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف .. بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨.. وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ تم الانسحاب الاسرائيلى من شبه جزيرة سيناء فى ابريل ١٩٨٢ .. حيث خاضت مصر صراعاً دولياً شاقاً من أجل إستعادتها إلى السيادة المصرية .

وقد إستند الموقف المصرى فى قضية طابا .. منذ ان تم الاتفاق بين مصر واسرائيل على مشارطة التحكيم .. إلى عدد كبير من المستندات والوثائق والخرائط التى جمعها وأبرز معانيها ودلالاتها فريق من أبرز الخبراء العسكريين والدبلوماسيين والاساتذة المتخصصين فى التاريخ والجغرافيا والقانون الدولى فى مصر .. بغض النظر عن توجهاتهم السياسية أو إنتماءاتهم الحزبية .. اذ كانت القضية هى قضية مصر أولا وقبل كل شئ .. ولذلك جاء الجهد المصرى فى هذه القضية المتعلقة بالسيادة نموذجا رفيعا للعمل الوطنى المصرى .. فى قضية كانت بكل المقاييس السياسية من قضايا الاجماع الوطنى .

كان عام ١٩٨٨ هو العام السادس فى مسار النضال المصرى من أجل هذه القضية القومية .. وهو العام الذى شهد الفصل الأخير أو الختامى للجهد السياسى

والدبلوماسى المصرى .. المتصل والدؤوب .. من أجل إستعادة طابا .. وقد تميز هذا الفصل بصفة خاصة بالتصدى الهادئ والحازم فى نفس الوقت للمحاولات الاسرائيلية العديدة التى استهدفت أولا إعاقة عملية التحكيم .. وثانيا وهو الهدف الأهم .. التوصل إلى تسوية للقضية خارج إطار التحكيم .. بشكل لايعترف بالسيادة المصرية على طابا .. وهى محاولات بذلت فيما يبدو بعد ان تاكدت اسرائيل من ان الحق المصرى قد اصبح واضحا .. وبالتالى سوف يجد له سنداً قاطعاً فى حكم هيئة التحكيم .

ففى يناير ١٩٨٨ .. بدأت هذه المحاولات بمحاولة من قبل الدبلوماسية الأمريكية لتسوية مشكلة طابا خارج إطار عملية التحكيم الدولى .. وقد تزامنت هذه المحاولة مع إعداد المذكرة المصرية الأخيرة بشأن طابا .. والتى كان من المقرر تقديمها أمام هيئة التحكيم بجنيف فى أول فبراير ١٩٨٨ . وقد تكرر الحديث عن محاولة أخرى فى ابريل . وفى الحالتين أكدت مصر إزاء تجدد هذه المحاولات انها مستعدة لدراسة ونقاش أى إقتراح بشأن الحل التوفيقى مادام يقوم على الاعتراف بالسيادة المصرية على طابا .. بينما أعلن شامير فى ٣ مايو انه قد رفض المقترحات الامريكية التى تهدف لتسوية مشكلة طابا ، حيث انها تنص على عودة السيادة المصرية الكاملة على طابا .

وفى أعقاب ذلك مباشرة أكدت مصر من جديد إزاء هذا الموقف الاسرائيلى المتعنت موقفها السابق .. بشأن رفضها التام لكل الافكار الاسرائيلية التى لاتتفق مع الموقف المصرى من السيادة الكاملة دون أى مساس بأى مظهر من مظاهر هذه السيادة .

وفى يوليو ٨٨ أعلن عن مباحثات ثلاثية مصرية أمريكية إسرائيلية .. تم خلال إسبوعين ضمن الجهود الرامية لتسوية مشكلة طابا ، وعلم وقتئذ ان الاجتماع يتم بناء على إقتراح من اسرائيل .. وتم التأكيد على ان الأطار الذى تتحرك فيه مصر .. هو الاقرار الكامل بالسيادة المصرية على طابا . وقد تمت هذه المباحثات فى الشهر التالى وأعلن فى ختامها يوم ٩ أغسطس أنها لم تسفر عن أى تقدم بالنسبة للتوصل الى حل للمشكلة خارج اطار التحكيم .

وبعد صدور الحكم فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ من قبل هيئة التحكيم الدولية لصالح مصر .. أصبحت القضية المثارة هى تنفيذ اسرائيل للحكم .. وفى الواقع فان احتمال عدم تنفيذ اسرائيل للحكم كان هاجساً لدى الدوائر المصرية قبل صدور الحكم .. وكان شامير قد هدد فى شهر مايو بأن حكومته لن تنفذ حكم هيئة التحكيم .. فيما لو جاء الحكم لصالح مصر . وأشارت هذه المصادر الى أن شامير قد برر موقفه هذا بانتهاك مصر المتكرر لمعاهدة السلام .. وطالب فى حينه بقبول الحل «الودى » فى مشكلة طابا .

ولكن ما حدث كان خلاف ذلك .. ففى اليوم التالى لصدور الحكم أبلغت اسرائيل انها ستحترم قرار هيئة التحكيم فى طابا وتنفذه .. وان المرحلة التالية ستختص بوضع اجراءات عملية تنفيذ الحكم .. وأن جهازى الاتصال العسكرى المصرى والاسرائيلى سيجتمعان لتنفيذ الحكم .. وأبراز العلامات التى حددتها المحكمة . وقد أكدت مصر تعهدها وإلتزامها بشراء المنشآت السياحية فى طابا .. كما فعلت من قبل بالنسبة لمنشآت دهب وشرم الشيخ ونوبيع .

وفى أعقاب صدور الحكم فى قضية طابا .. حدثت تطورات على الساحة العربية كان أبرزها إعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ٨٨ ثم إعتراف مصر بها فى ٢٠ نوفمبر .. وقد ربطت بعض التقارير التى صدرت فى ذلك الوقت بين هذه التطورات العربية والسلوك المصرى .. وبين إحتمالات إمتناع إسرائيل عن تنفيذ حكم طابا متذرعة بهذا السلوك . وقد حذرت دوائر وثيقة الصلة بالحكومة المصرية .. من أن الثمن سوف يكون فادحا على جبهات أخرى .. لو أن ذلك قد حدث .. لأن العالم كله يعرف ماذا صنعت مصر من أجل أن يصبح السلام إختيارا عربيا وفلسطينيا .. وقد ارتبطت التقارير السابقة وكذلك التحذير السابق بما حملة الأنباء عن مقاطعة اسرائيل لاحد الاجتماعات التى كان مقررا عقدها بين وفود مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بغرض الاتفاق على التفاصيل الخاصة بتنفيذ حكم طابا .. وكان موعد الاجتماع قد جاء تالياً مباشرة للتطورات الخاصة بإعلان الدولة الفلسطينية وموقف مصر منها . وقد تعلل الوفد الاسرائيلى فى تفسير

مسلكه بانه لم يكن قد تلقى من حكومته ما يمكنه من التوصل الى إتفاق حول الجدول الزمنى لتنفيذ الحكم .

ولكن فى ٢٩ نوفمبر بعد مضى شهرين على صدور الحكم .. أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية المصرية .. أنه تم فى مقر القوات المتعددة الجنسيات فى روما .. توقيع إتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الامريكية . بشأن تنفيذ حكم هيئة التحكيم .بشأن تحديد علامات الحدود الأربعة عشره وفقا لهذا الحكم الذى يؤكد إلتزام الطرفين بتنفيذ الحكم باسرع ما يمكن وبنية حسنه ، ويتضمن الاتفاق اقرار الطرفين بان تنفيذ حكم هيئة التحكيم يلزم كلا منهما بالأنسحاب خلف الحدود الدولية المعترف بها .. كما يتضمن اجتماع جهازى الاتصال بين البلدين خلال اسبوعين من تاريخ التوقيع للبدء فى وضع علامات الحدود فى المواقع المحددة وفقا لحكم هيئة التحكيم بحيث يتم الانتهاء من بناء كافة علامات الحدود خلال ٤٥ يوما من بدء العملية .

كما تضمن الاتفاق إقرار الطرفين بان تنفيذ حكم المحكمة فى أسرع وقت ممكن خلال ٦٠ يوما من التوقيع على هذا الاتفاق .. بهدف حل المسائل الأخرى . وكان يعنى هذا ان اوائل عام ١٩٨٩ سوف تشهد العودة الرسمية للسيادة المصرية.. فعليا اذا إلتزمت اسرائيل بتنفيذ الاتفاق .. الامر الذى حدث فعلا .. وعادت طابا إلى أحضان مصر .. حيث رفع عليها العلم المصرى فى شهر مارس ١٩٨٩ .

□□□



خير ختام
لعقـــد الثمانينـــات

الفصل السابع
خير ختام لعقد الثمانينات

مصر والوفاق الدولى

لم يكن عام ١٩٨٩ فى تاريخ السياسة الخارجية المصريه مجرد وحدة قياس زمنيه تضاف الى عمر مصر وانما كان اكثر من ذلك بكثير كان اشبه بعلامة فاصله فى تتابع مسيره النضال المصريه التى لا تشكل حمايه للمصلحة الوطنيه اوجهاداً من اجل الوحدة القوميه او تثبيتا لرايات الحرية او دفاعاً عن الحق .. او انحيازاً لمبدأ او انتصاراً للعدول أو صيانه للسلام واعلاء للقيم الحضارية .

فى الحقيقة لقد شهد هذا العام الاخير فى عقد الثمانينات العديد من التطورات الحاسمة على مختلف الاصعده المحلية والاقليميه والعالميه جميعا يمكن معها القول ان ثمه معطيات قد تبلورت وعكست نفسها خلال ذلك العام لتجعل منه عاما مصريا عربيا متميزاً بكل المقاييس .

فمصر عادت الى عهدها فى الطليعه على ساحه العمل القومى وفى موقع الريادة على المستوى الافريقى ودولة لها دور فاعل ديناميكى فى كل محفل دولى لقد سجل عام ١٩٨٩ للدبلوماسية المصريه حضوراً دولياً اقليميا واسع النطاق ذا خصوصيه واضحه وفى مختلف دوائر انتمائها وجميع مجالات نشاطها كما واصلت اداء رسالتها العامرة بالمسئوليه على كل المستويات .

١ - الظواهر والقسمات :

لعل اهم الظواهر التى شكلت ابرز قسمات العالم فى السنوات الاخيره من عقد الثمانينات ذلك التقارب غير المسبوق الذى بدأ يتحقق بين الشرق والغرب بما كان ينبئ بدخول عصر جديد وبداية حقبه مختلفة تمثل منعطفا هاما فى تاريخ الانسانيه فى عام ١٩٨٩ سار الوفاق الدولى خطوات هامه واخذت حقيقته المادية تتبلور اكثر

فـأكثـر ليس فى الميدان الدبلومـاسى ومـيدان نزع الســلام فـحـسـب بل وفـى ميدان التعاون الاقتصادى والتكنولوجى وميدان الفكر السياسى كذلك .

ولم يكن عام ١٩٨٩ يقترب من نهايته حتى كانت الحدود الكلاسيكية بين الشرق والغرب والتى ظل حائط برلين خير شاهد عليها قد تبددت وتلاشت ، كما كانت قمة المتوسط بين ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش فى ديسمبر ١٩٨٩ بمثابه التكريس الرسمى لنهاية الحرب الباردة وبدء علاقة نوعيه جديدة بين الدولتين العظميين .

ومع تراجع الصـراع الايديولوجى وخفـوت الثـوره الايديولوچيه حققت الثـورة التكنـولوجيـة انتصـارات باهره وضعت العالم على عتبه انطلاقـه لا قرين لهـا فى التـاريخ وتغـدو التكنولوچيا هى العـقيده وهى الـهدف الذى يعـمل من اجله الجمـيع ويتنافس للحصول عليه الجميع فى عالم اليوم والغد .

٢ - وفاق على حساب الجنوب

وبالرغم من ترحيب مصـر ومـعـها شـعوب العـالم الثالث جمـيعـا بهـذا التطور الايجـابى الذى بشر بميلاد جديد للعلاقات الدوليه وأثار الأمل فى استتباب السـلام الدولى الذى يعـد الضـمـانه الأولى لكل تقدم أو تطور تصبـو اليه شعوبنا إلا ان ثمه الكثـيـر من المخـاوف والشكوك سـيطرت على العـلاقـات بين الدول الكبـرى وان انعكاسـاته الايجابيه لم تكن قد وصلت بعد الى اعماق الوضـع الدولى العام أو تمتد بصوره ملموسة الى اوضاع العالم الثالث .

وقد ادركت مصـر ان حقائق الوفـاق الدولى قد ادت الى تزايد آفاق الاتصالات ومـجـالات الحـوار بين الشـرق والغـرب .. ولكن لم يقـابل ذلك أى توجـه مماثل فى العـلاقـات بين الشـمـال والجنوب بل ان الشـقـه قد اتسـعت بينهـمـا مماجعل تحـقيق الوفاق بين الشرق والغرب يكون على حساب الجنوب فى التحليل الاخير الامر الذى يخلق خطراً يهدد العالم ويعرض السلام الدولى للاصابه فى الصميم .

لذلك حـرصت مـصـر على ان تقـود التطورات الايجـابيه المتولدة عن الانفـراج الدولى نحـو نهضـة جديدة لشعوب العالم يسـود فيهاالحوار بين المجتمعات المختلفة

من اجل خدمة السلام وتحقيق التعايش والتعاون الايجابى لمواجهة لاخطار المشتركة التى تضع مصيرنا ومستقبلنا على محك حاد ولذلك تقدم الرئيس مبارك مع قادة ثلاث من الدول النامية الصديقة هى السنغال وفنزويلا والهند - الى طرح مبادرة فى باريس يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٩ بقصد احياء الحوار بين الشمال والجنوب .

وكان من الطبيعى ان يتحمس الجنوب للمبادرة التى شاركت فيهامصر ففى اديس ابابا صدر قرار جماعى من مؤتمر قمة منظمة الوحدةالافريقيه بتأييد المبادرة وبتكليف الرئيس مبارك بصفته رئيساً للمنظمة بأن يعمل من اجل انجاحها وعقد مؤتمر يدشن عهداً جديداً من الحوار بين الشمال والجنوب وضمان إسهام افريقيا فى إعادة احياء هذا القرار .

تعاظم الوجود المصرى

١ - على المستوى الدولى :

توضح هذه الاوضاع ذلك الوجود المصرى الشامل سواء على الساحه الدوليه او الساحه القاريه او الساحه الاقليمية الذى دفع الادارة الامريكية الجديدة لجورج بوش ان تدعو الرئيس حسنى مبارك كأول رئيس دولة من دول العالم الثالث والشرق الاوسط لزيارة واشنطن واستقباله رغم الضغوط الهائله التى مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال وهذا يعنى ان مصر قد استطاعات ان تعزز مكانتها الدوليه وان تستعيد مكانها المميز على المسرح السياسى الاقليمى بفضل علاقاتها مع جميع اطراف النزاع .

فى نفس الوقت فقد رأى الاتحاد السوفيتى ان يختار القاهرة كمكان مناسب لالتقاء وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شفيرنادزه مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية الاسرائيليه وكان هذا الاختيار بمثابه شهاده تقدير للاداره المصريه ودليل على ان ذريعه كامب دفيد قد فقدت تاثيرها على القيادة السوفيتيه لقد اصبح فى مقدور مصر فى هذة المرحلة استكمال انفتاحه الكامل على العالم العربى والدول الاشتراكية دون ان يخل ذلك بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد اصبح ممكنا بفضل السياسه المصريه المتوازنه فى علاقاتها الخارجية خاصه مع القوى العظمى كذلك بفضل التطورات الدولية وعلى راسها تغيرموقف الاتحاد السوفيتي الذى ظل يعارض اتفاقات كامب ديفيد بل انه لعب دوراً سياسياً فى تشكيل المواقف المعارضه لعدد من الدول العربيه بعد مبادرة الرئيس السادات للسلام وعقب توقيع معاهده السلام مع اسرائيل .

لقد اصبح الموقف مختلفا قرب نهايه عقد الثمانينات واقتنع بان السلام شئ افضل من الحرب .. حتى ولو كانت حربا عادلة كما ادت حرب الخليج العراقيه الايرانيه الخوف من الخطر الايرانى الى توجه كثير من الدول العربيه وعلى راسها دول الخليج العربيه نحومصر القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها فى حالة انهيار النظام العراقى ، وهى فرضية ظلت قائمة حتى الشهورالاولى من عام ١٩٨٨.

٢ - على المستوى الاقليمى

الواقع ان الامر الذى ساهم بشكل حاسم وفعال .. فى حل الخلافات المصريه العربيه .. هو التحول الذى حدث فى السياسات الفلسطينيه التى جاءت نتيجه للانتفاضه فى الاراضى المحتله ولقوة الدفع المصريه من اجل قضية السلام الامر الذى شجع منظمة التحرير الفلسطينيه على التقدم بمبادرات سلام هامة .. باعلان قبول القرار ٢٤٢ لعام ١٩٧٦ والقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى ينص على قيام دولتين فى فلسطين واحدة يهودية والثانيه عربيه .. الامر الذى شكل نقطه تحول استراتيجيه خطيره . بل ان هجوم السلام الذى شنته منظمة التحرير الفلسطينية اعتبر غريبا على العالم العربى فلم يكن الامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية عن الطريق العمليات التى تسميها اسرائيل ومعها الغرب بـ « الارهابيه » .. ولكن عن طريق مختلف تماما هواتخاذ موقف سياسى إيجابى مسئول يجعل اسرائيل تفقد توازنها ويضع المسئولين الاسرائيلين فى موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية .

من ناحيه اخرى فقد شكل إعتراف القاهره بالدولة الفلسطينيه فى وقت حرج .. صدمه للحكومة الاسرائيليه اثارت استيائها الشديد فقد جاء هذا الاعتراف بعد

صدور حكم محكمة طابا لصالح مصر وفى فتره الاعداد لتنفيذ الحكم .. الامر الذى ظنت معه اسرائيل ان مصر سوف تخشى اتخاذ خطوه الاعتراف حتى لا ترفض اسرائيل تنفيذ الحكم او تماطل فى تنفيذه ولكن شيئا من ذلك لم يحدث .

أثار هذا الموقف الشجاع اعجاب العالم العربى الذى صفق طويلا للرئيس مبارك وشارك فى ذلك الدول العربيه المعادية لاتفاقيات السلام المصريه الاسرائيليه ، فقد استطاعت الادارة المصرية ان تتجاوز أى قيود اومعوقات تعوق حركتها العربيه وان تؤكد حرصها على المصالح العربيه العليا .. واصبح فى وسع القاهره ان تستكمل تطبيع علاقاتها بالدول العربيه واستعادة مقعدها فى الجامعه العربيه دون ان تعرض سلامهامع اسرائيل للخطر .

وقد وقعت مصر واسرائيل اتفاق ترتيب عودة طابا الى مصر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ اى بعد اعتراف مصر بالدولة الفلسطنيه بتسعة أيام فقط (٢٠ نوفمبر ١٩٨٨) هكذا اصبحت مصر مع نهايه عقد الثمانينات هى مفتاح السلام فى المنطقة فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذى يتضمن اسرائيل ايضا .

فمصر هى الدولة الوحيده الى لهاعلاقات بالاطراف المتنازعه وبالتالى هى الوحيده القادره على التحرك الايجابى لبلوغ هدف السلام وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى فى تنقيه الاجواء الاردنيه الفلسطينيه وفى اقامة الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطنية .

إنتهاء عهد القطيعة

١ - عوامل مساعدة :

شهد عام ١٩٨٩ إستكمال ماتبقى من عملية عودة العلاقات المصرية – العربية، وهى العملية التى شهدت دفعة كبيرة فى أعقاب قمة عمان العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ .. بحيث إنتهى عام ١٩٨٨ بعلاقات دبلوماسية مقطوعة مع ثلاث دول عربية فقط هى سوريا وليبيا ولبنان بالتبعية لسوريا .. كانت ترفض منطق عودة العلاقات .

ومن الواضح أن المستجدات على الساحات المصرية والعربية والاقليمية والعالمية قد استمرت تؤتى ثمارها بحيث تدفع عودة العلاقات المصرية - العربية نحو الإكتمال ، فمن ناحية استمرت عملية ترشيد السياسة الخارجية المصرية عامة والعربية خاصة التى بدأها الرئيس مبارك منذ توليه الحكم فى عام ١٩٨١ ، والتى تمثلت فى الالتزام بجوهر السلام مع إسرائيل مع تطور الموقف المصرى تجاه القضية الفلسطينية خاصة .. قضايا الأمن العربى عامة .. بحيث تقترب من المواقف العربيه - أو على الأقل التيار الرئيسى فيها - تجاه هذه القضايا .

ومن ناحية ثانيه كان هناك إتجاه عام فى المواقف العربية نحو مزيد من الاعتدال ، بما فى ذلك المواقف الفلسطينية كما تبدت فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨ التى إتفقت مع السياسة المصرية بشأن القيام بعملية التوفيق بين الابقاء على جوهر السلام مع إسرائيل والالتقاء مع المواقف العربية بشأن الصراع العربى الاسرائيلى .

كذلك لاشك أن الأوضاع الاقليمية ، وبالذات تطورات الصراع العراقى الايرانى.. قد أفادت عملية عودة العلاقات المصرية العربية .. فقد توقفت الحرب بعد تصاعد الانتصارات العراقيه العسكريه على نحو أضعف الموقف السياسى لسوريا فى ذلك الوقت ، مما خلق لها مصلحة فى عودة العلاقات مع مصر .

ومن ناحية ثالثه - فان المتغيرات على الساحة العالمية .. لاشك أنها ساعدت سوريا على إعادة حساباتها بعد التطورات التى حدثت فى السياسة السوفيتيه الخارجية .. وإنعكاساتها على التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل . كما أن بروز السلوك العدوانى الأمريكى تجاه ليبيا قد دفع بدوره القياده الليبية لإعادة حساباتها .. وبدا أن هذا كله قد صب فى طريق استكمال عودة العلاقات المصرية العربية .. وانهاء تجميد عضوية مصر فى الجامعة العربيه .

٢ - قمة الدار البيضاء وعودة مصر الى الجامعة العربية (١٩٨٩):

فى الفترة من ٢٣ الى ٢٦ مايو ١٩٨٩ .. عقدت بالدار البيضاء القمة العربية الطارئة الرابعة .. منذ القمة العادية الثانية عشرة التى عقدت بفاس فى سبتمبر ١٩٨٢. وفى قمة الدار البيضاء استكملت العملية التى بدأت فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، لتنقية الاجواء العربية عموما .. واعادة مصر الى حظيرة الامة العربية .. ويتمثل المغزى الحقيقى لهذا الانجاز فى انه يسجل اعادة تصحيح للاوضاع العربية، بعودة مصر الى مكانها فى قلب البناء العربى ، وما اقترن بهذه الخطوة من مصالحات على مستوى القمة ، تمت خلال اتصالات مباشرة بين الزعماء الذين حالت القطيعة دون ان تتم بينهم مثل هذه اللقاءات وجها لوجه لسنوات طويلة .. ذلك ان قمة الدار البيضاء قد تهيأ خلالها ، مناخ عربى جرى فى ظله تصالح واسع .. قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساحات من خلاف شائع .

فيبدوا ان العرب فى هذه المرة كانوا قد تعلموا درس التشتت ، وكيف يختلفون وكيف يتفقون . ولكنهم للاسف عادوا الى نسيانه بعد ذلك بفترة وجيزة .

وكان حضور الرئيس حسنى مبارك لهذه القمة بمثابة اعلان غير مباشر لانهاء العمل بقرارات قمة بغداد فى ١٩٨٧ ، التى تضمنت تعليق عضوية مصر بجامعة الدول العربية .

وقد وجهت الدعوة للرئيس مبارك لحضور القمة من بدايتها ، ولم تجتمع القمة لتقرر دعوته .. كما اقترح فى وقت من الاوقات .. وقد اعتبر ذلك انتصار للاسلوب الذى ارتأته السياسة المصرية محققا للكرامة الوطنية .

أ - الخيارات المطروحة وموقف مصر منها :

والواقع ان المؤشرات كانت قد تجمعت منذ بداية العام .. بما يفيد قرب عودة مصر للجامعة العربية ، وتمثل ذلك فى تصريحات العديد من الملوك والرؤساء ورؤساء الوزرات ووزراء الخارجية وغيرهم من المسئولين العرب .. وكلها تؤكد على معنى اقرب إلى العودة وايجابياتها .. وانها بمثابة تحصيل الحاصل .. وقد اضاف الملك

حسين ملك الاردن ..بعدا آخر لهذه المؤشرات عندما ادلى فى شهر ابريل بتصريحين هامين أكد فى اولهما ان مشاركة الاردن فى القمة رهن بمشاركة مصر ..ثم اضاف فى الثانى ان دول التعاون العربى (وكان قد تم انشاؤه فى ١٦ فبراير ١٩٨٩) لن تحضر اية قمة لا تحضرها مصر .

بذلك اصبح هناك خيارين مطروحين بشأن اجراءات عودة مصر الى الجامعة العربية:

الاول هو ان تحضر مصر القمة من بدايتها . والثانى ان تجتمع القمة لتقرر دعوة مصر لحضورها . وكان واضحا ان سياسة مصر فى هذا الشأن كانت قاطعة فى رفضها **للخيارالثانى** .. من مفهوم ان هذا الاسلوب .. وان لم يمثل اى قيد على دعوة مصر فى التحليل الاخير .. الا انه كان يحمل شبهة « محاكمة » للسياسة المصرية تجعل عملية العودة غير كريمة.. وفى الواقع فان هذا الاسلوب الذى رفضته مصر كان مقبولا لدى معظم الدول العربية .. حتى من بعض الدول التى ايدت العودة بحسم .

غير ان الرفض الحاسم الذى أبدته السياسة المصرية لمثل هذا لاسلوب قد ادى الى اسقاطه والعدول عنه من قبل كافة الاطراف العربية المعنية ، وكان هذا الرفض المصرى متسقا مع السياسة المصرية المعلنة .. من ان مصر ترحب بالعودة ولاتستجديها .

وخلال شهر مايو ٨٩ تداعت التطورات على نحو سريع قبل انعقاد القمة العربية . بما افاد تراجع سوريا عن تحفظاتها على عودة مصر .. من ناحية اخرى .. مثلت عودة مصر للمنظمات العربية .. قبل انعقاد قمة الدار البيضاء مؤشرا على قرب عودة مصر للجامعة العربية .. فقبل انعقاد القمة كانت مصر قد عادت للمنظمة العربيةللتنمية الزراعية ، ولمنظمة العمل العربية ، واتحاد نقابات العمال العرب ، ومنظمة الاوبك للبترول والاتحاد العربى والاتحاد العربى للنقل الجوى .

وقد حضر الوفد المصرى برئاسة د.عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .. اجتماع وزراء الخارجية العرب السابق على مؤتمر القمة .. حيث اعلن رسميا عودة مصر لعضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية .

ب – مصر تقدم برنامجا للتضامن وورقة عمل للقضية الفلسطينية :

وفى ٢٣ مايو ١٩٨٩ اليوم الاول لانعقاد القمة العربية الطارئة .. ألقى الرئيس مبارك خطابا امام المؤتمر لفت النظر فية انه قدم تصوراً مصريا لتحقيق التضامن العربى يقوم على ثماني نقاط على النحو التالى :

- التوصل الى دفعة ايجابية لاستراتيجية للأداء العربى فى المستقبل .. وايجاد صياغة عربية متفق عليها للسلام تأخذ صيغة فاس فى اعتبارها .. ولكنها تتسع لتشمل إطاراً متكاملاً للعلاقة بين اقطار الاسرة العربية وكافة الدول المجاورة .
- ان نحدد لانفسنا دوراً نشطاً فى الوفاق العالمى .. حتى نشارك فى رسم ملامحه وتحديد مساره .
- الاتفاق على مضمون واقعى لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربى المشترك بصرف النظر عن الخلافات القائمة . الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض .
- الاعتراف بتنوع الآراء وتعدد الاجتهادات دون تباعد او تناحر .
- وضع سياسات عملية متفق عليها للتعاون فى جميع المجالات .
- التعاون فى قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم فى الوطن العربى .
- الثبات والاستقرار فى التعامل مع العالم الخارجى واعطاء إهتمام خاص فى هذا السياق للحوار العربى – الاوربى والتعاون العربى الافريقى .

لقد حرص الرئيس مبارك على فتح الطريق امام كل ما يعود بالخير على الامة العربية .. فدعا الى إلقاء الخلافات جانباً والإهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه إلى التحديات التى تهدد الأمة العربية ، ووضع فى خطابه برنامجاً واقعياً واضحاً ودقيقاً للعمل العربى المشترك فى المرحلة القادمة .

والواقع أن خطاب الرئيس مبارك فى المؤتمر كان ميثاقاً كاملاً للعمل المطلوب من كل العرب .. حتى يمكن لامتنا ان تجتاز مخاطر الطريق .. وحتى لا يفلت منها

الوقت الذى يجرى سريعا .. ويحمل معه تغييرات جوهرية فى شكل العلاقات الدولية. وبذلك قدمت مصر سلوكها الطبيعى الذى لم تتخلى عنه من خلال اصالة الالتزام القومى والحرص على مصالح الامة العربية . لقد كان حضور مصر لهذه القمة حدثا تاريخياً وتحولاً اساسياً فى نوعية العمل العربى المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير ..

فى نفس الوقت كان الرئيس مبارك ممثلاً حقيقياً لضمير مصر وضمير الامة العربية فى آن واحد .. وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربى الفعال ، الخالى من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان الدبلوماسية المصرية فى مؤتمر القمة تحركت بنشاط واضح .. خاصة بشأن ورقة العمل التى قدمتها مصر بشأن القضية الفلسطينية .. والتى وصفها المتحدث الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية .. بأنها اصبحت ورقة العمل العربية المطروحة امام القمة الطارئة .. كما تقدمت مصر مع الكويت باقتراح وافق عليه المؤتمر بشأن تشكيل لجنة من الاقطار العربية بخصوص المشكلة اللبنانية .

وبالنسبة لاعمال هذه القمة .. فرغم انها قد وضعت النهاية للتجميد المؤقت لعضوية مصر فى الجامعة العربية .. والذى استمر قرابة عشر سنوات ، الا ان القمة لم تتخذ قراراً فى قضية عودة مقر الجامعة الى القاهرة . كما ان مصر لم تركز على حسم هذه القضية فى ذلك الوقت .. سواء حرصا على المصالح والمشاعر التونسية اولأنها تتفهم أن القضية وإن كانت محسومة قانونأ الا انها تتضمن ابعادا ادارية ومالية وانسانية تحتاج معالجتها لبعض الوقت .

من ناحية اخرى فقد تميزت هذه القمة الطارئة باتخاذ مجموعة من القرارت التى مثلت حد ادنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية – الاجرائية . وجاء انعقادها فى ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانيه ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربى من تطورات عملية التسوية .وما انتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على ارض الواقع العربى الدولى .

لقد جاء انعقاد القمة فى ظل تطورات عربية ودولية بالغة الاهمية ..فمن ناحية واصلت الإنتفاضة الفلسطينية نشاطها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيليه الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين فى الهجوم والتنكيل بالاهالى العرب فى الارض المحتلة .

جـ- أعمال وروح القمة :

وقد تضمن جدول الاعمال ثلاثة قضايا رئيسية هى : القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما ما يتعلق منها بعملية التسوية السياسية .. ثم الازمه اللبنانية وتداعياتها السلبية .. ثم تعثر المفاوضات السلمية بين العراق وايران .ولقد تاثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تبلورت فى اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهى :

- المشاركة الايجابية المصرية فى طرح الافكار ، وبلورة الاقتراحات التوفيقية.
- المصالحات التى تمت بين مصر وليبيا ، مصر وسوريا ، سوريا وفلسطين .
- استمرار الخلاف السياسى السورى – العراقى .. والذى وضح فى اختلاف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية .

لاشك ان قمة الدار البيضاء التى عقدت فى مايو ١٩٨٩ ..قد طرحت تفاعلات القادة العرب فيما بينهم عبر الطريقه التى تمت بها .. وكذا عبر القرارت التى تم التوصل اليها .. كما طرحت مجموعة من النتائج التى عكست نفسها على المستقبل القريب .للعلاقات العربية ..**ويمكن هنا الاشارة فى هذا الصدد الى عدد من الملاحظات الهامة:**

- ظهور مرونة عربية شاملة فى مسألة الاحداث الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية .
- وقد عبرت هذه المرونه عن نفسها فى عدم اتخاذ قرار محدود يلغى قرارات القمه فى بغداد ١٩٧٨ .. والاكتفاء باعتبار كلمة د. عصمت عبد المجيد فى

اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى ، وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك فى الجلسة الاولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالى انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

أبرزت أعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التى قام بها الوفد المصرى .. وهو ما عكس الخبرات المصرية الواسعة فى هذا المجال .. وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة .

ولقد وضحت المشاركة المصرية فى مختلف الامور خاصة فى ثلاثة أمور متداخلة على النحو التالى :

- تقديم رؤية لكيفية تنشيط العمل العربى المشترك . وهو ما طرحه الرئيس مبارك فى خطابه فى الجلسة الاولى للقمة ، و قد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملا للعمل والتضامن العربيين .
- الانفتاح المصرى على كل من القيادتين السورية الليبية والتجاوب مع جهود الملك الحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبد الله صالح .

٣ - التقييم السياسى للعودة

أ - العودة الى الجامعة العربية

لا يمكننا ونحن نحاول ان نقيم عودة مصر للجامعة العربية سياسيا ، ان نعتبر هذا الحدث مجرد انفعال عاطفى او استئناف لنشاط عربى ، كان قد توقف لعقد من الزمان .. ولكن هذه العودة تعنى حدوث تغيير رئيسى فى صياغة العمل العربى المشترك ..القائم منذ تأسيس جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥ .. ويعنى ايضاً تغيراً فى المفاهيم العربيه والمصرية على السواء للصيغة التى اصبحت تعانى الكثير من القصور فى التعامل مع متغيرات اقليمية ودولية كثيرة .

ولما كانت عودة مصر الى الجامعة العربية هى بداية لمنعطف جديد ، فان الجماهير العربية التى رحبت بهذه العودة .. كانت تتطلع الى اليوم الذى تنتقل فيه الامة العربية الى مرحلة ايجابية فعالة لمواجهة قضاياها من أجل ان تعود القوة العربية كيانا ضخما وفعالا .

وفى الحقيقة فان كلمة مصر امام المؤتمر كانت تحديداً واضحاً لأركان العمل العربى الموحد فى المحيط الداخلى والخارجى .. وهى بمثابة وثيقة جديدة تحدد أبعاد هذا العمل .. وتقدم له الدليل الذى يستهدف تنشيط الفعالية العربية ، وتحويل الطاقة المشتركة الى مسارات مثمرة فى تلك المرحلة المبشرة من التكامل العربى السوى مع قضايا التنمية الداخلية والمواجهات الخارجية ، تجعل للجامعة العربية ودولها وشعوبها ثقلا حقيقياً ونفوذاً واقعياً .

وفى تقييم مصر فان اكثر ما كان يحتاجه العرب بعد قمة الدار البيضاء ، هو الالتزام بنهج الرشد السياسى فى التعامل العربى مع الاحداث والتطورات الكبرى عربيا ودوليا . نهجا يتمثل للعقل قبل العاطفة ، ويتعامل مع الواقع دون ان يفرط فى أى أمل ، ويمارس الحوار وحق الاجتهاد والاختلاف بلا تصادم او تناحر .. ومؤسس المواقف على ركائز قانونية وسياسية تضمها نظرة قومية شاملة .

وفى الواقع فان هذه القمة العربية قد قطعت شوطا بعيدا فى تحقيق التواصل وازالة التنافر بين القادة ، الا انها لم تبلغ حد الكمال فى التخلص من الخلافات واستئصال جذورها .. ربما تكون قد وضعت حجر الاساس فى اسلوب المصالحات العربية . ولكن ما ظل مطلوبا بعدها هو صياغة واعية للعلاقات العربية / العربية .. على اسس جديدة قوامها الوفاق والتواصل والديموقراطيه .

وقد ظل دور مصر .. كما كان دائما فى السابق ، جسر التواصل وهمزة الوفاق بين العرب ، دون إخفاء لاهمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة .. كرائد للعمل العربى المشترك ، ولانها هى اساس العلاقات فى كل مكان وزمان . كما انه لابد من الالتزام بالثبات السياسى فى التعامل العربى العربى والتعامل العربى الدولى والثبات لايعنى الجمود .. ولكنه الثبات الذى يدرك المواقف ويحرص على الاهداف القومية الكبرى .

لقد آمنت مصر دائما بأن جوهر الحل لابد ان يتبلور فى « مشروع قومى » متكامل ، قائم على فكر قومى واضح للعمل العربى المشترك ، خلال المرحلة القادمة متوافق مع المتغيرات العربية ، وواع بالمتغيرات الدولية ، يحدد اسس الصراع

اليئسى والصراعات الجانبية ، ويتعامل مع الوقائع والمستجدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية .

وقد أكدت مصر منذ اليوم الاول لعودتها الرسمية الى رحاب الجامعة العربية .. انها تأخذ على عاتقها كل ما يعنيه استردادها لعضويتها الكاملة من تبعات تاريخية .. وذلك لانها كانت تدرك ان عودتها ليست ولا ينبغى ان تكون مجرد انتظام شكلى فى الصف العربى ، وانما ممارسة لمقتضيات العمل العربى المشترك .. بكل ما يؤهله لها ثقلها فى مجالات التخطيط والتنفيذ لصالح امتها العربية .

ولما كان التزام مصر بالسلام هو التزام مبدئى .. يعيش فى أعماق عقيدة ثابتة راسخة لا تتزعزع ، فانها عندما استعادت علاقاتها مع عالمها العربى ، أكدت رسالتها الرائدة ، فى ان تكون جسراً الى السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، وانما استعادت هذه العلاقات فى اطار مناخ عربى جديد ، اكثر عقلانية ، يثق فى قدرة مصر على ان تكون أمينة على اهداف النضال القومى .

ب - العلاقات مع سوريا

لعل خير ما اختتمت به مرحلة استكمال عودة العلاقات المصرية العربية .. عودة العلاقات بين مصر وسوريا . فقد كشفت الترحيب الواسع النطاق الذى استقبلت به الامة العربية .. نبأ عودة العلاقات بين مصر وسوريا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٩ ..بعد قطيعة تجاوزت احدى عشرة عاما .. عن ادراك واع لدى الشعوب العربية لمغزى هذه الخطوة .. التى ظل العلم العربى يرقبها طويلا .. رغم ان القاهرة قد أعادت علاقاتها مع كل اشقائها العرب خلال عامى ١٩٨٨،٨٧ ..الا ان لعودة العلاقات بين القاهرة ودمشق مذاقاً خاصاً .. نظرا لما يجمع الدولتين من تاريخ قومى أصيل امتد عبر حقب التاريخ .. دفاعا عن الوطن العربى بأسره .. ومن علاقات أخوية وثيقة ربطت بين الدولتين .ومن تعاون حقيقى فى التصدى للاخطار التى هددت ومازالت تهدد الامة العربية . حيث شكلت الدولتان دائما القاعدة الصلبة للدفاع عنها .ابتداء من المغول ومرورا بالغزوات الصليبية .. وصولا الى

التصدى للغزوة الصهيونية الممثلة فى دولة اسرائيل .. والذى بلغ ذروته فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. عندما توحدت الجبهتان المصرية والسورية فى شن الهجوم المشترك ضد اسرائيل من أجل تحرير الارض العربية المحتلة .

فى هذا العهد الجديد للعلاقات المصرية السورية .. تأكدت هذه الحقيقة التاريخية مرة أخرى فى ظروف عربية شديدة القسوة .. اذ كانت مصر وسوريا هما الدولتان العربيتان الوحيدتان ، اللتان وقفتا بصلابة الى جانب دول الخليج العربية .. عندما تعرضت الكويت للغزو العراقى فى اغسطس ١٩٩٠ .. أى بعد أقل من ثمانية أشهر فحسب من اعلان عودة العلاقات .. الأمر الذى يؤكد ان هذه العودة لم تكن سوى عملاً مراسمياً شكلياً يكرس وضعا أصيلا من التعاون والفهم المشترك .

جـ- التقييم الختامى

واخيرا فان الاهمية القومية الكبرى لاكتمال عملية عودة مصر الى الصف العربى .. بعد قطيعة دامت عقد كامل من الزمان .. كان من أسوأ العقود التى شهدتها الامة العربية .. فلابد فى النهاية من كلمة تقييم .. تعطى لهذا العمل القومى حقيقة عمقه التاريخى و بعده المستقبلى .

فقد اثبت التاريخ دائما ان امتنا كانت عبر تاريخها الطويل .. مثالا للتمسك عند الشدائد .. ونموذجا للتضامن فى أوقات المحن . وان وحدتها وتضامنها كانت الدرع الذى يحميها .. والذى تحطمت عليه جحافل المعتدين .

لذلك كان لعودة الوفاق العربى .. أثره الكبير فى تعزيز قدرات التجمع العربى .. وضع العلاقات الغربية كما يجب ان تكون من المحيط الى الخليج .. لم يكن ما حدث فقط بفعل عوامل الطبيعه وحقائق التاريخ ، ولكنه كان فى نفس الوقت تلبية قومية لاحتياجات العصر الذى تعيشه .. عصر التكتلات والتسابق السلمى بين العمالقة .

وفى الحقيقة .: فقد أجمع المراقبون على ان قرارت عودة العلاقات بين مصر والدول العربية .. وما بذل من أجل تحقيقها من جهود مشتركة .. جعلتها من أهم

انجازات سياسة الرئيس حسنى مبارك . ذلك لان هذه العودة وفى تلك الظروف المعاصرة .. رغم انها تأكيد لحقائق التاريخ والحضارة والنضال المشترك وتأصيل للانتماء العربى .. فهى كذلك ادراك قومى لتبعات التطورات الدولية المعاصرة وآثارها المتوقعة على العالم العربى .. وهى اقتناع عقلانى ، بضرورة تحقيق الوفاق العربى .. الذى يشكل القاعدة والركيزة للعمل العربى المشترك .

ففى عام ١٩٨٩ .. العام الاخير فى حقبة الثمانينات .. نجح العرب فى فتح صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات العربية – طالما تطلع اليها الرأى العام العربى .. وطالما تمنى ان تبقى وتستمر – انهت مرحلة من اتعس المراحل التى مرت على الامة العربية فى تاريخها المعاصر .. والتى مزقتها خلافت عديدة .. منها ما فرض عليها من الخارج .. ومنها ما احدثته الامة بنفسها .. فى زمن تقع فيه متغيرات دولة غاية فى الاهمية .. تزيل الحدود بين الدول .. وتهيىء الظروف المناسبة لخلق التكتلات الدولية والقومية سواء فى اوروبا او فى آسيا او القارة الامريكية .

من هذا المنطلق يمكننا طرح النتائج التى كانت منظورة فى وقت عودة العلاقات المصرية العربيه والتقارب العربى بشكل عام وانعكاساته فى الآتى :

اولا : امكانية اجراء التنسيق المتكامل بين جميع الاطراف العربية المعنية بقضية السلام فى الشرق الاوسط – فلم يكن من المتصور الاقدام على أى تحرك عربى يستهدف التوجه الى المؤتمر الدولى للسلام .. دون تنسيق مسبق فيما بينها .. فى مواجهة الطرف الآخر الاسرائيلى .. الامر الذى يعطى دفعة قويه لعملية السلام .. وتحركها فى الاتجاه الصحيح .

ثانيا : ان هذا التقارب العربى .. قد اكسب الخريطة العربية لونا جديدا وعمقا واضحا .. فلم تعد الخلافات هى القاعدة والانقسامات هى السمة السائدة .. بل اصبحت فى ذلك الوقت هى الاستثناء . وكان الاستثناء الرئيسى فى هذا المقام الخلاف القائم بين سوريا والعراق . وكانت مصر على استعداد تام للقيام بدور اساسى فى محاصرة هذا الخلاف ومحاولة تسويته تدريجيا .. خاصة بعد ان تم تجميد الحملات الاعلامية بين البلدين او على الاقل

تهدئتها. لقد بدأت الظروف وقتئذ تتهيأ فعلا من خلال الجهود العربية للتصالح بين العراق وسوريا « خاصة بعد الجهود الكبيرة التى بذلت لتحقيق السلام فى الخليج بين العراق وايران . غير ان التطورات الهائلة التى شهدها عام ١٩٩٠ .. وعرفت بأزمة الخليج الثانيةوقد أفسدت كل المحاولات ، وعادت بالموقف العربى الى حالات التشرذم والتفكك .

ثالثا : انه يساعد كذلك على دعم وتعزيز الموقف التفاوضى العربى .. فى مواجهة الموقف الاسرائيلى .. الذى كان يحاول دائما ومازالت يحاول استثمار الخلافات العربية أقصى استثمار ، بل والعمل على خلقها وإثارتها .ولعل هذا يفسر لنا الموقف الاسرائيلى الواضح من جراء عودة العلاقات المصرية العربية عامة .. وعودة العلاقات المصرية السورية بشكل خاص .. وما اثاره ذلك من قلق شديد لدى اسرائيل . خاصة وان انتهاء حالة الانفصال العربية لدول الطوق سوف تخلق موقفا عربيا واحدا لكل من مصر وسوريا والاردن.. يطالب بتحجيم اسرائيل ضمن حدودها القائمة قبل يونية ١٩٦٧.. وربما وفقا لقرار التقسيم الصادر فى عام ١٩٤٧ ، الامر الذى سيعيد اسرائيل الى داخل الطوق الذى كانت دائما تتفاداه وتحاول الاقلال منه .

انه فى ظل هذه الاوضاع العربية التى نشأت فى نهاية عقد الثمانينات بدا ان الوقت اصبح مناسبا لعمل التنسيق الشامل بين الدول العربية ..بالاستفادة من الدرس الذى أكد ان الخلاف فى الرأى العربى عندما يتحول الى شقاق وقطيعة يعتبر خطيئة قومية وان ادراك العناصر الحقيقة للخلاف بين أى بلدين عربيين .. هو بقدر أهمية عناصر الاتفاق .. أى ان تكون العلاقة فى النهاية لصالح التضامن العربى عموماً والامن القومى العربى بوجه خاص .

مصر وتطور الاوضاع الاقليمية والدولية

على المستوى العربى كانت القضية الفلسطينية .. هى القضية التى تصدرت القضايا التى شغلت السياسة والدبلوماسية المصرية .. فقد تابعت تأييدها المادى والمعنوى المطلق للانتفاضة الفلسطينية .. وعاملتها على اعتبار انها حركة شعبية

وطنية .. لا بديل عنها الا حل القضية الفلسطنية حلاً سلمياً عادلاً لا يقوم على مبدأ الارض مقابل السلام . وفى هذا السياق أكدت السياسة المصرية .. انها لا تحاول ان تفرض اطار كامب ديفيد كأساس للتسوية . وفى هذا الشأن صرح الرئيس حسني مبارك في سبتمبر ٨٩ « انه لا يستطيع ان يفرض كامب ديفيد على الفلسطينيين » .. وفى نفس الوقت اكدت منظمة التحرير الفلسطينية فى اجتماع لجنتها التنفيذية بالقاهرة فى نوفمبر ٨٩ امتنانها لدور مصر فى الدفاع عن القضية قولاً وعملاً ، وتجسيد عنصر التشاور معها فى مراحل القضية لاستخلاص الحقوق الوطنية الفلسطينية .. وذلك رداً على بعض التقولات التى انطلقت للنيل من هذه المسيرة المشتركة .

١ - المشروع الفلسطيني للسلام ، والحوار الامريكى الفلسطيني :

والواقع ان القضية الفلسطينية قد اكتسبت ابعاد خطيرة منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية فى ديسمبر ١٩٨٧ . خاصة بعد ان اخذت شكل الثورة الشعبية الموجهة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية .. الامر الذى أعطى قوة دفع كبيرة لوضع القضية الفلسطينية فى اولوية اهتمامات الاطراف المعنيةبالقضية بل والرأى العام العالمى .. كما انها أكدت مدى حرص ووعى الشعب الفلسطينى على اهمية وضرورة الكفاح اذا اراد ان يحصل على حقوقه المشروعة .وفى نفس الوقت أعطت حافزاً قوياً للقيادات الفلسطينية فى الداخل والخارج .. لطرح المبادرات السلمية لتسوية القضية الفلسطينية .ففى نوفمبر ٨٨ اكد بيان للمجلس الوطنى الفلسطينى الاعتراف بقرار الامم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية .. وقرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ .. وكذا ٢٥٢ الذى يقرر بطلان اى تغيير فى وضع القدس بعد حرب ١٩٦٧ .. ويطالب اسرائيل بالغاء أى اجراء اتخذته فى هذا الشأن .وفى خطاب لياسر عرفات امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى جنيف اكد على المشروع الفلسطينى للسلام ، كما أكد الاعتراف بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية .. وكان ذلك يعد تطوراً بالغ الاهمية فى المساعى نحو التسوية .

على اثر ذلك اهتمت الولايات المتحدة ببدء الحوار الامريكى الفلسطينى .. والذى أخذ اشكالاً عديدة أهمها اللقاءات التى عقدت فى تونس بين الجانبين الامريكى والفلسطينى . وكان الجانب الفلسطينى حريصاً على استمرار الحوار مع الجانب الامريكى .. رغم رفض اسرائيل للمبادرة الفلسطينية او المشروع الفلسطينى للسلام والذى تضمن : انسحاب اسرائيل من الاراضى الفلسطينية العربية المحتلة ، وضرورة وضع الارض الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه فى تقرير مصيره .. عقد المؤتمر الدولي للسلام بحضور منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وكافة الاطراف المعنية .. بالاضافة الى الدول الخمس الدائمى العضوية فى مجلس الامن الدولى .. ضرورة مشاركة الدول العربية فى مشروع السلام الفلسطينى حتى يصبح مشروعا عربياً لا تتحرك به المنظمة وحدها .

كانت تلك التطورات تمثل ورقة ضغط غير عادية على اسرائيل .. الأمر الذى دفع حكومة اسرائيل الى اعلان مبادرة على لسان رئيس وزراتها شامير فى مايو ٨٩ تتضمن الرؤية الاسرائيلية التى تراها اسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية .. وهى تتحدث عن إجراء انتخابات اقليمية فى الاراضى المحتلة .. ومفاوضات تجرى مع الفلسطينيين وترفض بصورة قاطعة قيام دولة فلسطينية . . كما ترفض اى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .. ولا تمتنع فى مشاركة مصر والاردن فى عملية السلام .

٢ - خطة شامير ومبادرة النقاط العشر المصرية :

رفضت المنظمة مبادرة شامير للانتخابات .. بينما تحفظت القاهرة .. ورأت ان هناك أمورا يتعين توضيحها لتعديل خطة شامير حتى تستجيب لدواعى السلام الشامل والعادل فى المنطقة .. وهو الامر الذى لا يمكن له ان يتحقق بدون التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

وعلى هذا الاساس بدأ التحرك المصرى .. وحددت مصر الاستيضاحات المطلوبة .. وقام بنقلها الى اسرائيل وفد من الكونجرس الامريكى .. كان يزور مصر

فى يونيـة ١٩٨٩ .وفى الواقـع ان مـصـر طرحت تلك المبـادرة فى مـحـاولة لمواجـهـة الخـلافـات بين المشـروع الفلسطينى والمشـروع الاسـرائيلى وجـاءت هذه الاستضياحات فى عشر نقاط كالآتى :

أن تقبل اسرائيل جميع نتائج الانتخابات .. تسحب اسرائيل جنودها من مراكز الاقتراع .. تتعهد بالبدء فى المفاوضات حول الوضع النهائى فى موعد محدد ..تمنع دخول الاسرائيلين للاراضى المحتلة يوم الانتخابات .. يتمتع الممثلون المنتخبون بالحصانة .. ضمان حرية الحملات الانتخابية .. تجميد جميع انشطة المستوطنات .. السماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة فى التصويت .. تجرى الانتخابات تحت اشراف دولى .. واخيرا تعلن اسرائيل قبولها للمبادىء الاربعة للسياسة الامريكية التى اعلنها الرئيس بوش والتى تنص على :

إرتكاز حل القضية الفلسطينية على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .. مبدأ الارض فى مقابل السلام .. ضمان الامن لجميع دول المنطقة .. اقرار الحقوق السياسية للفلسطينين .

كان الاتجاه الغالب فى الحكومة الاسرائيلية هو اتجاه تكتل الليكود الذى رفض النقاط العشر المصرية التى تقدم بها الرئيس مبارك لاجراء حوار فلسطينى - اسرائيلى ووصفها شامير بأنها تتناقض مع الخطة الاسرائيلية لاجراء الانتخابات . كما انها تحتوى على عنصرين يمثلان خطرا على امن اسرائيل وهما : اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المفاوضات .. ومبدأ الارض فى مقابل السلام الذى يعنى فى النهاية إقامة دولة فلسطينية .

٣ - الموقف الامريكى وخطة بيكر :

وقد ارتبط الموقف الامريكى فى القضية وتطوراتها تاريخياً بمدى تأثيرها على المصالح الامريكية فى المنطقة . فمنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية .. وطرح مبادرة السلام الفلسطينية ومبادرة شامير .. ورغم مبادرة مبارك .. عملت الادارة الامريكية

على ان تتحرك على المستويين السياسى والدبلوماسى لاحتواء تلك التطورات .. وكان اهمها هو الحوار الامريكى الفلسطينى فى تونس .. والذى لم يصل الى نتائج محددة بخصوص التسوية .

وفى ظل التباين بين الموقف الفلسطينى والموقف الاسرائيلى والموقف المصرى .. قامت الولايات المتحدة بطرح خطة امريكية هى خطة جيمس بيكر التى تقوم على خمس بنود بهدف التوفيق بين وجهتى النظر المصرية والاسرائيلية من أجل بدء حوار فلسطينى – اسرائيلى .. وتتمثل تلك الخطة فى : الموافقة على مبدأ اجراء حوار اسرائيلى فلسطينى .. إجراء تشكيل الوفد الفلسطينى بالتشاور مع مصر .. يترك لإسرائيل إقرار تشكيل الوفد الفلسطينى الذى سيشترك فى الحوار .. يجرى الحوار فى القاهرة على أساس مقترحات شامير التى تقدم بها فى مايو ٨٩ (والخاصة بالانتخابات فى الاراضى المحتلة) .. إمكان عقد اجتماع ثلاثى اذا وافقت مصر واسرائيل على اطار الحوار .

ونخلص من ذلك ان خطة بيكر لا تخرج كثيراً عن خطة شامير .. الامر الذى أوجد هوة واسعة بين المبادرات المطروحة . فبينما ركز الجانب الفلسطينى على اهم المسائل الجوهرية .. وهى المؤتمر الدولى وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية .. تتحدث اسرائيل عن الانتخابات وترفض المسائل الجوهرية الاخرى .. وكانت النتيجة هى تعثر جهود التسوية وعدم تقدمها فى الاتجاه الصحيح رغم الجهود المصرية الامريكية المبذولة .

٤ - اتساع نطاق التنسيق العربى :

فى اطار كل هذه الجهود كان جهد مصر واضحاً وموقفها ثابتا لم يتغير .. فرغم ما أبدته من مرونه فى التعامل مع الموقف الاسرائيلى .. الا انها أكدت دائماً على ان المؤتمر الدولى للسلام هو الاطار المناسب للتوصل الى التسوية السلمية .. وان كانت قد أكدت أيضا .. فى محاولة واضحة لمواجهة الرفض الاسرائيلى للمؤتمر على انه « نظام للمفاوضات المباشرة . وشددت البلوماسية المصرية على ضرورة عدم

التسويف فى عقد المؤتمر .. ومن ثم قامت بتحركات عديدة على مستويات مختلفة من أجل تهيئة السبيل للاسراع فى عقد المؤتمر .

فعلى المستوى العربى .. طالبت مصر بتنسيق المواقف العربية استعدادا لعقد المؤتمر الدولى .. ومن جانبها بذلت جهودا واضحة فى هذا الصدد . فحافظت على مستوى عال للتنسيق مع الجانب الفلسطينى .. كما قدمت ورقة العمل الخاصة بالقضية الفلسطينية لمؤتمر القمة العربى الطارىء الذى انعقد فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ .. وهو أول مؤتمر تحضره مصر بعد عودتها الى الجامعة العربية .

امتدت جهود مصر فى مجال التنسيق الى صعيد العلاقات الاردنية - الفلسطينية فنجحت فى عقد لقاء قمة مصرى - فلسطينى - اردنى فى الاسماعيلية فى مارس ٨٩ .. وصفه متحدث رسمى مصرى بأنه اجتماع هام جاء فى مرحلة دقيقة تستلزم التشاور حول دفع مسيرة السلام خاصة وان المجتمع الدولى على باب « التهيئة لانعقاد المؤتمرالدولى للسلام »

وقد بذلت مصر جهودا واسعة على المستوى الدولى .. من أجل ترشيح الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية .. وتهيئة الاجواء لزيادة فعالية الدور الدولى فى تسوية القضية الفلسطينية .. وأكدت دائما على ضرورة استمرار الحوار الامريكى الفلسطينى وتوسيع نطاقه ومستواه .. وفى نفس الوقت بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا عديدة لاقامة حوارفلسطينى - اسرائيلى على أساس انه لا يمثل بديلا عن المؤتمر الدولى .. وأبدت استعدادها لاستضافة هذا الحوار .

وفى كل الاحوال فقد حاولت مصر - انطلاقا من شعور « بالمسئولية التاريخية» تجاه القضية الفلسطينية - التقريب بين وجهات النظر الفلسطينية والامريكية والاسرائيلية للاتفاق حول عناصر لتسوية القضية .. تتفق عليها الاطراف المعنية السابقة .. زمما بحمد للموقف المصرى انه لا يفرض شيئا على الجانب الفلسطينى

وفى النهاية ف · الرفض الاسرائيلى القاطع لمبادرات السلام الفلسطينية والرفض الفلسطينى القاطع لعناصر المبادرة الاسرائيلية (خطة شامير) ورغم الابقاء فى نفس الوقت على التنسيق والحوار مع الولايات المتحدة .. فقد بقيت الهوة واسعة بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى .

٥ - انعكاسات على العلاقات المصرية الاسرئيلية :

رغم ان مصر لم توقف مساعيها من أجل تقريب وجهات النظر .. مع التركيز على أهمية بدء حوار فلسطيني – اسرائيلي .. ادراكا منها أن تلك الخطوة .. اذا تمت ، سوف تولد قوة دفع لا يمكن اجهاضها أو وقف مسيرتها .. الا ان الواقع الاسرائيلي كان يتجاوز كل المنطق .. فقد أصر اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل على تجاهل ما اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية من مبادرات سلمية لم يكن من المتصور امكانية اتخاذها .. والاعلان عن قيام دولة فلسطينية تعترف بها أكثر من مائة دولة ، كما أصبحت القضية الفلسطينية موضع تأييد شعوب العالم بصورة لم يسبق لها مثيل .. بل ان اكثر من خمسين فى المائة من الاسرائيلين أنفسهم أصبحوا يطالبون بالتفاوض مع المنظمة وبمبادلة الارض مقابل السلام . وقد قيل فى ذلك الوقت عن شخصية تفكير شامير انه يعيش فى علم غير عالمنا .

لذلك فقد كان مناخ السلام الذى ساد العلاقات المصرية الاسرائيلية فى هذه الفترة .. مناخا باردا .. بل ان التوتر الدائم كان هو السمة الاساسية التى أحاطت بهذه العلاقات .. تفضلا عن الخلاف الاساسى المصرى الاسرائيلى حول القضية الفلسطينية .. فبسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية الاسرائيلية على أغلب القضايا التى تخص هذه العلاقات .. سواء تمثلت فى تنفيذ الحكم بمشكلة طابا أو فى مسار العلاقات الثنائية واجراءات التطبيع بين الدولتين .. بما تضمنه من مؤشرات لتوتر مستمر فى هذه العلاقات .

لقد استمر التوتر الدائم فى العلاقات المصرية الاسرائيلية .. سمة سائدة حتى بعد انتهاء مباحثات طابا .. فقد أخلت مكانها لعديد من الازمات الاخرى .. التى لا تقل عنها أو تساويها فى الاهمية .. مما جعل التوتر عرضا مزمناً من أعراض هذه العلاقات .. رغم تبادل الزيارات الهامة على المستوى الوزارى .

وقد ظلت هناك بؤرة دائمة للتوتر فى العلاقات على مستوى القمة بسبب اصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس وزراء اسرائيل فى ذلك الوقت ، وقد تمثل موقف الرئيس مبارك فى ان الزيارة ليست مطلوبة بذاتها ، و أنها لا يمكن ان

تكون ذات فائدة ما لم يغير شامير موقفه من عملية السلام .. وقبول عقد المؤتمر الدولى للسلام والاعتراف بنظمة التحرير الفلسطينية .

ومن منظور السياسة المصرية فان هذا الموقف كان سليما ، ذلك لانه فى ضوء الخبرة الاكيدة بموقف شامير من عملية التسوية ، لم يكن من المتوقع حدوث أدنى تقدم على طريقها .. قد تحدثه هذه الزيارة ان تمت فى ضوء معطيات الموقف الاسرائيلى وقتئذ .. ويبدو مؤكدا ان الهدف الاسرائيلى من الضغط لاتمامها كان نوعاً من العلاقات العامة لاسرائيل .. فضلا عن دق اسفين بين مصر والاقطار العربية ان أمكن .. بسبب ما قد تتيحه هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المختلفين معها فى الساحة العربية ، خاصة فى مرحلة ماقبل عودة العلاقات المصرية العربية .. وما قد يسببه ذلك من حرج باعتبار انها نوع من التجاوب مع الموقف الاسرائيلى .. فى وقت لا يظهر فيه أدنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة نحو التسوية .. ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا فى ان مثل هذه الزيارات لا يمكن ان تتم الا فى حالة ظهور معطيات ايجابية فى الموقف الاسرائيلى وكأن الموقف الاسرائيلى المتعنت لم يكن كافياً كمصدر للتوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة .. ففى شهر ديسمبر أضاف شامير بتصريحاته مزيدا من عناصر التوتر والاثارة .. حين ذهب فى تصريحاته الى القول بأن الاردن هى أرض فلسطين . وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دهشته لصدورها من شامير فى الوقت الذى كانت تبذل فيه المساعى الجادة لدفع عملية السلام . وأشار الى ان كلام شامير يعنى العودة الى البداية التاريخية للصراع العربى الاسرائيلى . فى تلميح واضح الى ان العرب يستطيعون هم الاخرون العودة الى مواقفهم الاصلية التى ترفض الوجود الاسرائيلى على أرض فلسطين أصلا .

٦ - مصر والادارة الامريكية الجديدة :

مع بداية عام ١٩٨٩ .. بدأ فى البيت الابيض بواشنطن عهداً جديداً هو عهد الادارة الامريكية الجديدة بعد انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة . وقد قام

الرئيس مبارك بزيارتين للولايات المتحدة خلال عام ٨٩ .. الاولى كانت خاطفة وتمت فى ابريل والثانية فى سبتمبر على هامش اجتماعات الدورة ٤٤ للجمعية العامة للامم المتحدة . وفى الواقع فان الزيارتين قد اتسمتا بالوضوح والصراحة ووضع النقاط فوق الحروف .. سواء بالنسبة لقضية الشرق الاوسط وعقد المؤتمر الدولى للسلام .. أو بالنسبة للعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . وقد حققت العملية المصرية الامريكية نجاحاً بكل المقاييس .

وقد أكد الرئيس مبارك للقيادة الامريكية الجديدة .. ضرورة ان تكون المنظمة طرفاً على قدم المساواة فى المؤتمر الدولى .. الذى ينبغى ان يعقد فى أقرب وقت للاسراع بالتسوية الشاملة باعتبارها العمل الوحيد الكفيل باعادة الاستقرارليس فقط فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. ولكن كذلك فى منطقة الشرق الاوسط ككل .

وان ما من قوة تستطيع اخماد الانتفاضة الفلسطينية .. الا بالاستجابة لحقوق الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره .. فذلك هو الضمان الوحيد للسلام فى المنطقة ولعل ما أكدته المحادثات المصرية الامريكية .. من سعى مصر الى توسيع دائرة السلام ، كان حافزاً قوياً للبحث عن حل شامل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى .. ولضرورة الاسراع فى دفع عملية السلام تجاه هذا الحل الشامل .. باغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها حتى لا تضيع هى الاخرى ، كما ضاعت غيرها .

وقد اسفرت المحادثات المصرية الامريكية .. عن تأكيد التزام الرئيس بوش بأهداف ثلاثة هى : أمن إسرائيل – إنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة – إقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى .. كما اعلن الرئيس الامريكى للمرة الاولى ان المؤتمر الدولى للسلام يمكن ان يلعب دوراً مفيداً من أجل اقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الاطراف .وتستند الى القرار ٢٤٢والاعتراف بمبدأ الارض مقابل السلام ، كما أدانت الادارة الامريكية عملية بناء المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة .

ويمكن القول عموماً .. بان نتائج هذه المحادثات على مدى العام الاول للادارة الامريكية الجديدة قد عبرت عن الجدية والصدق فى النفاذ الى جوهر المشكلة

وعلاجها بحنكة وبصيرة ..ما يؤمن الحقوق المشروعة لطرفى النزاع ، مع التسليم بانه لا يمكن السماح باستمرار تدهور الاوضاع من خلال التراجع او ابداء عدم الاكتراث او نفض الايدى .

ولاشك ان الموقف المصرى الامريكي المشترك .. قد استند الى رصيد من العمل فى اقرار السلام بين مصر واسرائيل ، الامر الذى دفع الطرفين الى التمسك بمواصلة الجهد المثمر لتحقيقه على المستوى الشامل من خلال الاسهام بصيغ مبتكرة خلاقه لم تعرف اليأس او الجمود فى مراحل سابقة .

وفى الحقيقة يمكن القول .. ان الولايات المتحدة قد بدأت – منذ ذلك الوقت – فى الاضطلاع بنصيب كبير من الجهود المبذولة بمتابعة نشطة من الرئيس الامريكى بوش وكبار معاونيه الامر الذى شكل دفعة جديدة للسلام كان من الممكن ان تاتى ثمارها .. لولا ما حدث من تفجر الموقف فى الخليج بشكل مفاجيء نتيجة للعدوان العراقى على الكويت الامر الذى قلب كل الموازين والتقديرات .. وأوقف كل الجهود .. وعرض السلام ، والاستقرار فى المنطقة لمخاطر هائلة .

مصر والنشاط القومى

١ - توسيع نطاق العمل العربى المشترك :

كانت عودة مصر الى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٩ ، تاكيداً لحقيقة ثابتة لم تغير .. نقول ان مصر لن تكون الا جزءا لا يتجزأ من أمتها العربية .. وان الامة العربية يستحيل ان تتنكر أبدا لدور مصر الرائد أو تتغاضى عنه .. ومسئولياتها التاريخية التى تحملتها وتضحياتها الجسيمة التى بذلتها . كما يستحيل ايضا ان تتجاهل رابطه المصير التى تجمع بين الامة العربية وشعب مصر .. بتراثه وحضارته .

وسواء على ساحة العمل الوحدوى دون الاقليمى من خلال مجلس التعاون العربى ، أو من خلال النشاط القومى على اتساع الوطن العربى ، فقد كان الموقف

المصرى هو الالتزام الكامل بالتضامن العربى وهو الحرص على احترام كافة تعهداتها .

وهنا يمكن القول بحق .. أن هذه الحقبة التاريخية قد أكدت ان مصر لا يمكن ان تغب عن عالمها العربى .. وان العالم العربى لم يغب ابدا عن مصر . فقد ظلت مصر دائماً هناك كالعهد تحتل القلب وتمثل العقل .

لقد تميزت هذه المرحلة – مرحلة ما بعد عودة العلاقات – بدايات جديدة ونشطة ومتطورة فى العلاقات المصرية العربية .. فقد تميزت بكثافة اللقاءات على مستوى القمة بين الرئيس مبارك وعدد كبير من الرؤساء والملوك العرب .. فقد جاءت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية والكويت فى مارس ٨٩ بمثابة تأكيد لثبات الدور المصرى فى الساحة العربية عامة .. والخليجية بشكل خاص .. وانه مهما حدث من معوقات لا يمكن الاستغناء عن هذا الدور تحت اى ظرف من الظروف .

ولاشك ان هذه الزيارات قد فتحت آفاقاً جديدة للتعاون ووضع الاسس العملية للتعامل .. ولاسيما وان الامارات والكويت ترتبطان بعلاقات استثمارية واسعة مع مصر . كما جاءت زيارة خادم الحرمين الملك فهد الى القاهرة فى نهاية مارس ٨٩ فى أول زياراته لمصر .. تتويجا للاستقرار فى العلاقات المصرية السعودية .. على اسس من الفهم الصادق لاهمية تكامل دورهما فى توسيع علاقات التضامن العربى على أسس صحيحة .

ولعله من البديهى على المستوى السياسى والاستراتيجى .. انه عندما تكون القاهرة والرياض معا ، فان ذلك يعنى ان وفاقا عربيا يجد مجراه الصحيح فى تيار عريض وقوى ، يبعث روح التضامن فى أوصال الجسد العربى المتهالك .. لان العرب يكونون أكثر امنا و طمأنينه وقدره على التعامل مع الآخرين فى ظل التواصل والتضامن .

ومن الحقائق الجديرة بالذكر ان الأسس التى إرتكزت عليها العلاقات السعودية / المصرية / ، أوسع بكثير من مجرد متطلبات حسن الجوار أو الحاجة الى ايجاد

قنوات يتم من خلالها إجراء الاتصالات الضرورية لرعاية المصالح .. وبحث سبل التعاون وتقريب وجهات النظر بين البلدين .. بل ان المرتكزات الحقيقية قد تجاوزت هذا المدى لاتصالها الوثيق بالانتماء القومي .. ووحدة الاهداف والمشاركة فى المصير .. وكذلك التراث الروحى والفكرى والثقافى .. واخيراً الوئام الإستراتيجى عربيا واقليمياً ودولياً .

هكذا تأكد ان بناء المواقف العربية القوية .. لن يتأتى إلا من خلال التضامن الحقيقى والتعاون العربى المتبادل .. كطريق وحيد يعيد للامة هيبتها واحترامها وتحركها فى طريق التقدم والمنعة .

٢ - مجلس التعاون العربى :

وفى اطار العمل العربى المشترك .. وإيمانا من مصر بأهمية هذا العمل وبضرورة ممارسته ولو على مستوى دون الاقليمى .. وافقت مصر على المشاركة فى تجمع عربى شأن التجمعات الفرعية أو دون الاقليمية .. كمجلس التعاون العربى الخليجى .

ففى ١٦ فبراير ٨٩ أعلن عن قيام مجلسى التعاون العربى بين كل من مصر والاردن والعراق واليمن .. فى تطور غير مسبوق لسياسة مصر العربية وبعد فترة تمهيد قصيرة لم تستغرق غير اسابيع قليلة . ومع قيام اتحاد المغرب العربى فى اليوم التالى مباشرة من كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدا ان العمل العربى المشترك قد دخل مرحلة جديدة هى مرحلة التقييمات الفرعية والجزئية أو كما ذاعت تسميتها بالتجمعات الاقليمية . وقد اثارت هذه الصيغة الجديدة جدلاً واسعاً بين المهتمين بالعمل العربى المشترك .

وقد قيل عن هذا التجمع وقتئذ . ان تأكيد طابعه الاقتصادى يؤدى الى تلافى عيوب التجمعات السياسية التى تنشأ وتنفض بارادة الحكام .. وكذلك بما يتلاءم ومتطلبات مواجهة التكتلات والقوى الدولية العملاقة فى عالم اليوم .. كذلك تم التأكيد على ان المجلس لا يتعارض مع اللجان الثنائية القائمة بين أعضائه .. وانه لا يشكل

محورا سياسيا ، ويتسق مع غيره من التجمعات . ويعمل تحت مظلة الجامعة العربية .

وقد تحفظت بعض الآراء المصرية تجاه عضوية مصر فى مجلس التعاون العربى .. لما يمكن لها من آثار سلبية على علاقات مصر ببعض القوى العربية مثل سوريا بالنظر الى الخلاف السورى العراقى ، والسعودية فى اطار نظرتها الحذرة الى اية ارتباطات خارجية لليمن .. كما شكك البعض أصلا فى سلامة ان يستند العمل المصرى فى الساحة العربية الى تجمع جزئى أيا كان .. لان دور مصر أكبر من أن ينطلق من تجمع جزئى مهما كان .

غير ان السياسة المصرية قد اظهرت وعيها بمثل هذه الاحتمالات .. فلم تحصر نفسها داخل اطار مجلس التعاون وسعت بعد انشائه لاستكمال شبكة علاقاتها العربية .. ونجحت فى ذلك .. علما بأن المنطلق يقضى الى توقع ألا تكون جهود استعادة العلاقات مع سوريا ونجاحها موضع ارتياح من القيادة العراقية التى لاشك كانت تفضل ان تقف السياسة المصرية معها فى نفس خندق المواجهة مع سوريا تماما كما فعلت اى السياسة المصرية فى المواجهة العراقية الايرانية غير ان وزن مصر العربى والاقليمى لم يكن ليسمح لاى من سوريا او العراق ان تمارس مصر سياسة من ليس معنا فهو علينا كذلك لوحظ ان زيارة فهد ملك السعودية الى مصر والتى تأجلت طويلا قد تمت فعلا فى الشهر التالى لانشاء مجلس التعاون العربى.

قضية طابا .. التحليل الختامى

١ - طابا ودرس السلام :

يبقى فى النهاية ابرز احداث عام ١٩٨٩ ان لم يكن الا النصف الثانى من عقد الثمانينات من وجة النظر المصرية وهو عودة طابا الى وضعها الطبيعى ومكانتها فى حضن مصر الام .. بعد غيبة طويلة استمرت سبع سنوات كاملة وانتهت فى مارس ١٩٨٩ حين قام الرئيس حسنى مبارك برفع علم مصر فوق أرضها .. وذلك بعد

معركة سياسية ودبلوماسية وقانونية طويلة . تنطوى على مغزى هام يتمثل فى ان عودة طابا بالمفاوضات معناه ان السلام أغلى وأثمن من إغتصاب أراضى الغير .. وان أمن أية دولة لايكفله ولا يضمنه الا حسن الجوار مع الاخرين.

وقد أراد الرئيس مبارك تكريس هذا الدرس من خلال نداء السلام الذى وجهه من فوق ارض طابا خلال مراسم الاحتفال بعودتها الى الوطن واكتمال تحرير كل التراب المصرى حتى آخر ذرة فيه وكانت مصر تأمل ان تتفهم اسرائيل مغزى الاشاره التى وردت فى نداء السلام المصرى والذى جاء فيه ان الذين يعيشون بعقيدة ان الحرب هى التى تصون مصالحهم ووجودهم لايستلهمون حكمة التاريخ .. ولايعبرون عن نبض شعوبهم ابدا كما كانت تأمل ان تكون اسرائيل بعد تجربة السلام مع مصر قد ادركت ان إستقرارها وأمنها يضمنها فقط الاقتناع بضرورة وحتمية إعادة الحقوق والاراضى الى اصحابها وانه بغير ذلك يستحيل الحديث عن اقامة السلام او تقوية دعائمه فى المنطقة

فقد كان الطمع فى أرض الآخرين هو المسيطر على الفكر الاسرائيلى - وربما مازال مسيطراً حتى يومنا هذا - ومثل هذا الفكر لابد ان يخضع لمخططات بعيدة عن المنطق والعدل والاعتراف بحقوق الاخرين .. فقد ظلت اسرائيل مطمئنة الى ان طابا تحت يدها سنوات طويلة بلغت اثنى عشرة عاما منذ استولت عليها فى عام ١٩٦٧ ، الى ان وقعت معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩ هنا تذكرت اسرائيل ان طابا جزء من ارض مصر وان احتمالات خروجها من تحت ايديهم وارده .. وهنا قد يثار سؤال لماذا كل هذا الاهتمام الاسرائيلى بطابا؟ وماالذى فعلته فى ارض طابا لكى تحتفظ بها وتدعى ملكيتها؟

٢ - طابا واهميتها لاسرائيل :

الواقع ان منطقة طابا المحدودة المساحة التى لا تتجاوز بضعه مئات من الامتار المربعة كانت لها اهمية كبرى لدى اسرائيل

فمن الناحية السياسية : كان الاحتفاظ بها يؤكد أن اسرائيل لاتتخلى عن كل الاراضى التى تحتلها .. وأن تكسر مبدأ الانسحاب الكامل من كل الاراضى العربية .. وهو مبدأ يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لاراضى مصر فى شبة جزيرة سيناء .. ولكنه مطلوب بالنسبة لباقى الاراضى العربية حيث كانت اسرائيل قد بيتت النية على الاحتفاظ بمساحات من الاراضى المحتله فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان من ناحية اخرى فان احتفاظها بطابا تحت يدها يعطيها الفرصة لاستخدامها كورقة ضغط على مصر للحصول منها على تنازلات تراها ضرورية لتنفيذ مخططات الهيمنة التى وضعتها وتحاول تنفيذها .من خلال تطورات مسار السلام المصرى الاسرائيلى وبصفة خاصة فى مجال تطبيع العلاقات بينهما .

ومن الناحية الاقتصادية : فطابا منطقة سياحية من طراز متميز ومنفذ هام للسياحة فى جنوب اسرائيل ومنطقة إيلات .. حيث لاتملك اسرائيل سوى حوالى ٥ كيلو متراً فقط من ساحل خليج العقبة فى منطقة ايلات .وبالتالى فقد ارادت ان تحول طابا الى منتجع سياحى عالمى يجذب لاسرائيل آلاف السياح كل عام ويدر عليها دخلاً هاماً هى فى حاجة اليه .

وتبقى الناحية الاستراتيجية الهامة : فطابا هى منطقة تتمتع باهمية استراتيجية حيوية باعتبارها المفتاح للدخول الى جنوب اسرائيل من سيناء .والدخول من جنوب اسرائيل الى سيناء .. وهى فى نفس الوقت – من وجهة نظر اسرائيل – تطل على منطقة ايلات الامر الذى يسمح لمن يتواجد فيها بتهديد هذه المنطقة الاسرائيلية الحيوية التى تمثل لاسرائيل أحد شرايين حياتها ومنفذها الوحيد الى قارتى اسيا وافريقيا .ومن أجل فتح الطريق البحرى نحو ايلات دخلت حربين ضد مصر لكى تضمن عدم اغلاق مضيق تيران – فى منطقة شرم الشيخ المصرية – فى وجه الملاحة الاسرائيلية.

لكل هذه الاسباب مالان وقعت اسرائيل معاهدة لاسلام مع مصر ..حتى سارعت الى اقامة مشروع سياحى ضخم فى منطقة طابابيناء فندق خمسة نجوم ومنشآت سياحية وبحرية اخرى لتحويل المنطقة الى منتجع عالمى .وكانت قد قامت

بربط المنطقة بالاراضى الاسرائيلية من خلال طريق ساحلى يربط طابا بايلات .وفى نفس والوقت قامت بازالة كل المعالم الارضية التى تدل على ان هذه هى منطقة طابا الارض المصرية .. وهى فى هذا الشأن اتبعت منطقا غريبا فى مفاوضاتها .. فهى تعترف بان طابا ارض مصرية . ولكنها لاتعترف بأن الارض محل النزاع هى طابا ولكنها جزء متاخم لها !! وتبعا لهذا الادعاء رفضت اسرائيل الانسحاب من المنطقة تنفيذاً لمعاهدة السلام باعتبارها منطقة غير مصرية .. وهكذا نشبت مشكلة طابا وظلت محل صراع بين مصر واسرائيل لمدة سبع سنوات ..كانت الولايات المتحدة هى الطرف الثالث فيه .وقد استمرت فى القيام بهذا الدور حتى آخر مراحل المفاوضات والتى جرت بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدولية .والتى انتهت الى اتفاق فبراير ١٩٨٩ الذى تم توقيعه فى روما .

٣ - طبيعة الدور الامريكى فى قضية طابا

فما هو طبيعة هذا الدور الامريكى وأسبابه وأبعاده ؟ .لقد قامت الولايات المتحدة بهذا الدور منذ وقوع الخلاف حول طابا فى آخر مراحل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء .. وقد تدخلت الولايات المتحدة بين مصر واسرائيل كنوع من انواع المساعى الحميدة .. الا انها فى نفس الوقت كانت ترى أن هذا الدور فى مساعى التسوية لنزاع طابا .. هو جزء يكمل الاطار العام لدور الولايات المتحدة فى قضية السلام بالشرق الاوسط .ومحاولة من جانب الولايات المتحدة – بالتدخل كوسيط– بين مصر واسرائيل ..بهدف تحاشى زيادة التدهور فى العلاقات المصرية الاسرائيلية .. ومنع حصول طرف على مكاسب على حساب الطرف الاخر.. بالاضافة هدفها بشأن سيادة مفهوم السلام الامريكى فى الشرق والاوسط.

كذلك فقد قبلت مصر الوساطة الامريكية ..لضمان تنفيذ اسرائيل للحكم عند صدوره لصالح مصر ..بالاضافة الى خشية الجانب المصرى من استغلال عنصرى انتخابات الكنيست الاسرائيلى والتناقض بين الاحزاب الاسرائيلية للماطلة والتسويف فى تنفيذ الحكم .

ويمكن القول ان الدور الامريكي قد تركز في ثلاث وظائف أساسيه :

- تسهيل الاتصالات بين الدولتين المتنازعتين ،وان كان هذا الدور محدودا .
- تقديم الضمانات ،وهذا الدور قد تأكد من خلال مشاركة الولايات المتحدة فى القوة المتعددة الجنسيات ،بل ان الضمانات الامريكية كانت احد الاسباب لاعتقاد مصر بالتزام اسرائيل بتنفيذ الحكم .
- تقديم الاقتـرحـات التى ، وإن كـانت قـد قـدم العـديد منهـا .. فإن من هذه المقترحات .. مالم تكن موضع قبول من أى من الجانبين .. والواقع ان الحلول الامريكية كانت تهدف للوصول الى حلول يقبلها الطرفان .. وليس الوصول الى الحل المنطقى العادل الذى يعيد الحق لاصحابه .. ولذلك فقد اتسمت معظم المقترحات الامريكية بالمقترحات التى تحمل تنازلات من مصر لاسرائيل .

ولذلك كان موقف مصر تجاه الوساطة الامريكية فى معظمه رفض أساليب الاقناع الامريكية لحث مصر على تقديم تنازلات لاسرائيل .. وخاصة تلك التى تمس سيادة مصر على كل اراضيها .. وهوالمبدأ الذى حكم كل تحركات ومقترحات مصر والتنازل عنه طوال فترة التفاوض بشأن طابا .

اما بالنسبة للموقف الاسـرائيلى .. فقد تمثل فى رفض اغلب المقترحات الامريكية ، وخاصة التى تعطى لمصر بعض حقوقها فى طابا وذلك لاصرارها على تنفيذ سياستها التوسعية ،وأملها فى ،تحقيق مكاسب من خلال التوفيق .

وبالرغم من فشل الولايات المتحدة فى التوصل الى حل توفيقى مقبول للنزاع .. فلم يترتب على ذلك نهاية دورها كطرف ثالث فى هذا الصـراع ، ولكنها عـادت فشاركت فى المباحثات المتعلقة بوضع حكم المحكمة موضع التنفيذ .

وفى هذه المرحلة قامت الولايات المتحدة بجهود كبيرة للتوسط من ، أجل إيجاد تسوية سلمية ..لكل الخلافات التى نشأت عن تردد اسرائيل فى تنفيذ حكم هيئة التحكيم الدولية ..حيث شاركت فى كل الإتصالات التى تمت بين الجانبين ..بهدف تنفيذ الحكم وتقديم المقترحات والحلول التى رفضت مصر بعضها وقبلت البعض

الاخر ، فقد رفضت مصر فكرة الادارة المشتركة لمنطقة طابا ،كما رفضت كذلك فكرة اقامة مشروع سياحى عالمى فى طابا .

وقد وقع وزير السياحة المصرى اتفاق شراء الفندق نيابة عن الشركة المصرية التى اشترته ، وقد تم الشراء بناء على اتفاق بين مصر واسرائيل نص على شراء مصر كل ،المنشآت الموجودة فى المنطقة .وذلك حتى لايتكرر ما حدث عندما دمرت اسرائيل المنشآت السياحية عند انسحابها.

٤- ملامح الاستراتيجية المصرية فى معالجة قضية طابا :

وقبل ان نختتم حديثنا عن طابا ومشكلتها ..ربما يكون من المفيد هنا – حتى يمكن تقدير قيمة الجهد الكبير الذى بذلته مصر فى هذا الشأن .وحتى يتأكد لنا ان قضية طابا من اهم القضايا الخلافية التى باشرها المفاوضون المصريون فى العصر الحديث . وان النجاح الذى تحقق انما يعبر عن كفاءة هؤلاء المفاوضين وحرصهم على المصلحة القومية لمصر – ان نستعرض معا بعض الملامح العامة للاستراتيجية المصرية فى معالجة هذه القضية واسلوب الادارة المصرية للأزمة .

فلم يكن هناك شك فى أن الدولة بكل أجهزتها المعنية كانت على وعى كامل بأهمية القضية .. ولم تكلف جهة من بين اجهزة الدولة بأى مهمة تتعلق بهذه القضية الا وتم أداؤها على اعلى مستويات الأداء .. مع الحرص الواضح على توفير كل الطاقات والامكانيات لخدمة القضية الوطنية . وقد راعت القيادة السياسية للدوله ان تترك الحرية لاعضاء الهيئة الفنية والمفاوضين لممارسة عملهم دون ان يتعرضوا لاى ضغوط سياسية ..خاصة مع وجود التأييد الشعبى الهائل الذى يقف خلف القضية .. وقد تمثل فى قيام العديد بالمواطنين بتقديم ماالديهم من خرائط أو وثائق تتعلق بالقضية الى المسئولين للاستفادة بها .

وفى الواقع فإن وزارة الخارجية المصرية ومعها وزارة الدفاع وأى اجهزة اخرى فى الدولة كان لها علاقة عمل بهذة القضية . قد راعت جميعها الالتزام بالاسلوب العلمى فى جمع وتحليل واعداد المعلومات .. ودراسة كل الاحتمالات خاصة فى مرحلة اصدار القرارات ..الامر الذى شكل مفاجأة للمفاوضين الاسرائيليين وأى جهة اجنبية كان لها علاقة بالقضية .. حيث كان اعتماد اسرائيل

الاساسى فى نجاح خطتها بشأن قضية طابا .. على ان الاداء المصرى فى مباشرة القضية لن يكون على المستوى المطلوب .

ولعل من ابرز معالم السلوك المصرى ثبات مصر على رأيها الذى لم يتغير ابداً طوال مرحلة المفاوضات الشاقة التى استغرقت اكثر من اربعة سنوات (ابريل ٨٢- سبتمبر ١٩٨٦) ومرت بأربع جولات جرت فى كل من القاهرة ولاسماعيلية وبير سبع وهرتزليا .وكان رأى مصر الثابت ان خط الحدود من النقطة ٩١ يتجه شمالا وليس جنوبا بميل كما يدعى اسرائيل .فاذا مال جنوبا حسب وجهة ، النظر الاسرائيلية فإن الفرق فى النهاية عند ساحل الخليج هو ٨٠٠ متر تصبح داخل حدود اسرائيل .. الامر الذى رفضته مصر تماما .

٥ - لا للتوفيق .. نعم للتحكيم :

ومن ،التساؤلات التى أثيرت اثناء المرحلة الشاقة من التفاوض وقبل الاتفاق على التحكيم ..لماذا تمسكت مصر دائما بعدم الاعتماد على اسلوب التوفيق فى حل النزاع بينها وبين اسرائيل حول بعض علامات الحدود الدولية . **فإن لهذا التمسك المصرى اسبابه يمكن اجمالها فيما يلى :**

- ان قرار هيئه التوفيق بحكم طبيعة الامور سوف يمثل حلا وسطا يتناول تقسيم الارض محل النزاع .وحيث ان معاهدة السلام قد نصت على ان التسوية تتم بالتوفيق او التحكيم .. فقد تعلن اسرائيل انها قد أوفت بتعهداتها وانها بذلك لم تخالف احكام معاهدة السلام .
- انه اذا صدر قرار هيئة توفيق بتقسيم تقبله اسرائيل فوراً .. وبالطبع ترفضه مصر ،بالرغم من ان مثل هذا القرار لايعدو ان يكون توصية غير ملزمة ..الاأن الرفض المصرى لقرار هيئة دولية سوف يستغل على اوسع نطاق ويشوه الموقف المصرى .
- ان صدور قرار بحل وسط سوف يصل الى اسماع المحكمين .وقد يؤثر على توجهاتهم وتفكيرهم عند اصدار قرارهم .

ولذلك اعتمدت مصر اسلوب التحكيم لتسوية النزاع مع واسرائيل .. باعتبار القرار الصادر عنه « حكم » يقرر بطريقة حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولى العام او قواعد العدل والانصاف او اية قواعد اخرى ترتضيها الاطراف المتنازعة وتطالب هيئة التحكيم بتطبيقها ، وهو حكم ملزم لاطراف النزاع .

وكانت وجهة النظر المصرية فى طرح النزاع على التحكيم ..هو ان يكون التحكيم حول تحديد مكان عدد معين من علامات الحدود أثارته اسرائيل قبيل انسحابها النهائى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢ .وكان الهدف من وراء هذا الطرح هو قرار محكمة او هيئة التحكيم للاوضاع السابقة على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء فى عام ١٩٦٧ .. تلك الاوضاع التى قامت على اسانيد قانونية ثابته تاريخية .ومعترف بها دوليا .. وواقع مادى استقر قرابة ثمانين عاما دون منازعة .

والغريب فى الامر ان اسرائيل عندما وافقت فى يناير ١٩٨٦ على مشارطة التحكيم احاطت المشارطة بالعديد من الشروط التنى ليس لها علاقة بطابا بل وضعت موافقتها فى اطار شامل للعلاقات بين البلدين .ولذلك فقد ضمنت الحكومة الاسرائيلية موافقتها على احالة مشكلة طابا ونقاط الخلاف الاخرى حول الحدود الدواية بين مصر واسرائيل الى التحكيم الدولى – اربع عشرة نقطة لم يقتصر فيها على موضوع النزاع ..بل ربط الالتجاء الى التحكيم بالتقدم فى تطبيع العلاقات مع مصر .

ومن االنقاط التى لا تمت الى موضوع طابا باى صلة ..مايلى :

- ان تعيد مصر سفيرها الى اسرائيل .
- ان يتم الاتفاق على جدول زمنى لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين اسرائيل ومصر فى مجالات التجارة والسياحة والنقل والطيران المدنى ،الثقافى والحوار السياسى .
- ان تكون عودة السفير المصرى .. وتنفيذ عملية التطبيع والتوقيع على الاتفاق الخاص باجراء التحكيم .. فى توقيت متزامن .

- ان يتم الاتفاق على الترتيبات التى سيتم تنفيذها فى طابا عقب انتهاء عملية التحكيم .

وهذه الترتيبات تشمل ترتيبات الامن وحرية الدخول وترتيبات تتعلق بالتسهيلات القائمة .

- الالتزام بشأن الصفقة الشاملة (أى تحسين العلاقات وعملية التحكيم) بشكل وحدة واحدة ..ذلك ان تنفيذ جزء من هذا الالتزام مرتبط بالتنفيذ الكلى له .

وقد رفض الجانب المصرى ان ينزلق فى مناقشة هذه النقاط على انها تنبع من قرار اسرائيلى لا يخص مصر ،كما اعلن انه لايقبل اى ربط بين سير عملية التحكيم واية امور أخرى لا تتعلق بالتحكيم ذاته .. وقد روعى ذلك بدقة اثناء مفاوضات اعداد مشارطة التحكيم .. ولم تقبل مصر ان تتداخل المسائل الثنائية مع احالة النزاع الى التحكيم .. فكانت تجرى محادثات موازية مستقلة بين المسئولين عن العلاقات الثنائية .

ورغم ان الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت قبولها مبدأ التحكيم فى يناير ١٩٨٦ .. كما سبقت الاشارة ..الا ان توقيع اتفاق مشارطة التحكيم لم يتم الا فى سبتمبر ١٩٨٦ ..أى بعد ثمانية اشهر من التفاوض بشأن التوصل لصيغة المشارطة .. وكان اصعب ما فيها ..التوصل الى اتفاق بشأن صيغة السؤال الذى سيوجه الى هيئة التحكيم باعتباره اكثر العناصر اهمية وحساسية فى مشارطة التحكيم .

وقد طالبت مصر أن يكون السؤال الذى يطرح على هيئة التحكيم محصورا فى تحديد مكان علامات حدود ..بينما كانت اسرائيل تسعى الى ان يتركز السؤال حول تحديد خط الحدود بين الدولتين .ولم تتوقف محاولات الجانب الاسرائيلى فى شأن فرض وجهة نظره حتى بعدالاتفاق على مشارطة التحكيم .واثناء التفاوض على ملحق المشارطة الذى تضمن تعدادا للعلامات المتنازع عليها .وتسجيلا فنيا دقيقا لموقع كل نقطة .ولكن المفاوض المصرى تصدى لكل هذه المحاولات بقوة .وعلى ذلك اصبح المطلوب من المحكمة هو تقرير مواضع علامات الحدود فحسب .. وذلك بناء على العلامات المادية التى كانت قائمة بالفعل ومسجلة على الخرائط .. مع الابتعاد

عن تفسير السؤال بأنه يضفى على المحكمة صلاحية تقرير خط الحدود .. والاخذ فى الاعتبار ان الفترة محل البحث او الفترة الحرجة هى فترة الانتداب البريطانى على فلسطين بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٤٨ الامر الذى يؤدى الى استبعاد الفترة التى سبقت الانتداب والفترة الذى تلت انتهائه .

وكان معنى ذلك ان هيئة التحكيم لم تكن مخولة صلاحية رسم اى جزء من خط الحدود .. وان مهمتها لم تكن تشمل مجال الفصل فى النزاع بين الدولتين بشأن السيادة على اجزاء من الاقليم .. وإن النزاع المعروض يدور برمته حول عدد محدد من علامات الحدود ،كما تضمنت المشارطة نصا يؤدى الى إخراج اسرائيل من طابا فى إطار ترتيبات مؤقته خلال مدة التحكيم او على الاقل اجراء تغيير مادى ملموس يقلص او يحد بصورة جدية من سيطرة اسرائيل على النقاط المتنازع عليها .

وقد اهتمت مصر بتحديد الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية التحكيم .. وعدم تركها مفتوحة الامر الذى يتيح لاسرائيل فرض التأجيل والتسويف وكسب الوقت ..بل حرصت مصر على ان يتم التحكيم فى اطار زمن محدد لكل مرحلة من مراحله ... سواء كتابة المذكرات وتقديمها او المرافعات الشفوية .. ولذلك كان معروفا من البداية ان مدة التحكيم واجراءاته ستستمر لفترة عام ونصف عام .

وقد نصت المشارطة على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم .. وإنشاء محكمة تحكيم لهذا الغرض ،وكانت صيغة السؤال الذى تضمنته مشارطة التحكيم والذى تقدمت به مصر وإسرائيل الى هيئة التحكيم للاجابة عنه هو :

« يطلب الطرفان من هيئة التحكيم تحديد اماكن علامات الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ..وتسترشد هيئة التحكيم فى هذا بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وباتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وبالملحق المرفق بالمشارطة ».

وقد اصدرت هيئة التحكيم الدولية حكمها النهائى والملزم فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ . والذى جاء مؤكدا لحقوق مصر التاريخية والقانونية .. وقد تم تقسيم الحكم العلامات الى ثلاث مجموعات ..الاولى خاصة بالعلامة ٩١ فى طابا .والتى تمثل جوهر المشكلة وأهم اسبابها والتى حشدت مصر لها كافة الحجج والاسانيد

التاريخية والجغرافية والقانونية التى تؤكد ان علامة حدود طابا كانت قائمة فى الموقع المصرى ... وان الادعاء الاسرائيلى لايستند الى اى اساس .وقد اقتنعت هيئة التحكيم بالادلة المصرية وقررت ان علامة الحدود كانت قائمة فى الموقع الذى حددته مصر وتمسكت به دائما .. ولم تقبل اى من الموقعين اللذين تقدمت بهما اسرائيل بصدد هذه النقطة .. وحكم هيئة التحكيم لصالح مصر فى هذه النقطة يكتسب اهمية خاصة ..ذلك انه لولا الخلاف بشأن طابا ما أثارت اسرائيل أية خلافات خاصة بعلامات الحدود الاخرى .

اما المجموعة الثانية فهى تخص منطقة رأس النقب وبها اربعة علامات على خط الحدود . وهى بدورها كانت ذات اهمية كبيرة استراتيجية وتاريخية .كذلك نظراً لبعد المسافات المختلف عليها .. حيث بلغت المسافة بين الموقع المصرى لإحدى هذه العلامات والموقع الاسرائيلى المدعى به .. نحو كيلو مترين ونصف .. وقد شغلت معالجة هذا الموقع حيزاً هاما من الوثائق والمستندات والمذكرات التى تقدم بها الطرفان الى الهيئة فضلاً عن المرافعات الشفوية .. وقد جاء حكم المحكمة لصالح مصر بالنسبة لهذه المنطقة وبالنسبة لصحة علاماتها تأكيدا لاقتناع الهيئة بوضوح الموقف المصرى وقوته .

اما المجموعة الثالثة فقد تضمنت تسع نقاط أخرى من العلامات الشمالية فى خط الحدود .. وجاء حكم هيئة المحكمة بشأنها معترفا لمصر بصحة خمس علامات وحددتها لاسرائيل بصحة اربع علامات أخرى .وقد استندت المحكمة فى هذا الى ان مواقع العلامات الاخيرة هى ذات العلاماتالتى سبق ان حددت مصر مواصفتها فى خطاب رسمى موجه الى الامم المتحدة عام ١٩٦١ ..وهو ما يعنى ان أخذ هيئة التحكيم بوجهة نظر اسرائيل بصدد هذه النقاط لايمثل تنازلا من جانب مصر عن شبر واحد من اقليمها .

ان حكم هيئة التحكيم بما قرره يعد حكما كاشفا بمعنى ان حق مصر فى المواقع التى حددتها ليس حقا مبتدءا مستمدا من الحكم .وانما هو حق ثابت وسابق على الحكم منذ ان كانت فلسطين تحت الانتداب .

ويصدد الحكم فى سبتمبر ١٩٨٨ .. وبتوقيع اتفاق طابا الخاص بالاجراءات والتعويضات فى ٢٩ فبراير ١٩٨٩ .. وبتمام الانسحاب الاسرائيلى من طابا وازالة كل مظاهر الوجود الاسرائيلى فى طابا لرفع علم مصر عليها فى مارس ١٩٨٩ ،.يكون الستار قد اسدل على مشكلة طابا التى أثارتها اسرائيل عام ١٩٨٢ .. بتأكيد انتمائها للوطن الام .. وباستمرار خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب باعتباره خط الحدود الدولية الذى يفصل بين مصر وفلسطين أو اسرائيل فى الوقت الحاضر .

خاتمة عقد الثمانينات

بعد أن وفينا طابا حقها ..من الصعب ان نختتم هذا الفصل دون ان نشير الى مايتميز به من اهمية بارزه فهو ايضا إختتام لجزء حيوى من تاريخ مصر المعاصر الذى يمثل من الناحية الزمنية نهاية عقد الثمانينات – وما حفل به من احداث ومتغيرات – وبداية عقد التسعينات الذى تميز ببداية غريبة غير مسبقة .. تمثلت فى قيام دولة عربية هى العراق بالعدوان على دولة عربية أخرى مجاورة لها هى الكويت .. وإكتساح اراضيها .ومحاولة ازالة معالمها من على الخريطة السياسية للعالم كله .وكان العدوان بمثابة صدمة هائله للعالم كله ..اما بالنسبة للعالم العربى فكان بمثابة الكارثة الكبرى التى اصابت آماله وتطلعاته اصابة قاتله .

عموما يصعب ان نترك عقد الثمانينات بما يمثله تاريخيا وسياسيا .. دون ان نحمل اهم مصالحه الغير عادية – من وجهة النظر المصرية – ومدى تأثيرها على سياسات مصر وتأثير سياسات مصر عليها .. وما اشتملت عليه من احداث بارزه تركت بصماتها على تاريخ مصر وتاريخ المنظمة العربية .. وقد تضمنت اساسا عدة مستويات .. نركز هنا على المستوى المحلى المصرى والمستوى العربى . فعلى الصعيد الداخلى .. بدء عقد الثمانينات ببداية تطبيق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية – ذلك الحدث المدوى الذى اختتم به عقد السبعينات – وأعقب ذلك فى بداية الثمانينات الرحيل المفاجىء للرئيس انور السادات بعد اربع سنوات فحسب

من تفجير مبادرته من اجل السلام فى عام ١٩٧٧ والتى غيرت من معالم المنطقة .. وكسرت الحاجز الذى كان يقف حائلا امام عملية السلام .. وقد نجحت المبادرة – دون شك – نجاحا كبيرا فى شق طريق السلام خاصة بين مصر واسرائيل وان كان الهدف القومى السامى الذى يسعى الى تحقيق السلام الشامل المتكامل بين اسرائيل وكل جيرانها من العرب .. مع التركيز اساساً على حل القضية الفلسطينية ..باعتبارها جوهر الصراع العربى الاسرائيلى . كما شهد العقد بداية عهد جديد فى اكتوبر ١٩٨١ بتولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم للفترة الاولى وهى ست سنوات انتهت فى ١٩٨٧، وتم انتخابه لفترة ثانية تنتهى فى عام ١٩٩٣ .

اما على الصعيد العربى . فقد نجحت مصر نجاحا كبيراً فى تخطى الحواجز السياسية والدبلوماسية والنفسية التى خلقتها الدول العربية الرافضة لسياسة مصر العقلانية الرشيدة .. وتحركها الموضوعى فى قضية السلام بمنطقة الشرق الاوسط وقد اكدت مصر على إمتداد سنوات هذا العقد .. مدى مصداقية سياستها وسلامتها.. مؤكدة ان هذه السياسة لم تقلل من تمسك مصر بالتزامها القومى .. بل انها أدت الى زيادة الحرص على عناصر هذا الالتزام والدفاع عنه تحت اى ظروف . وقد انتهت هذه المرحلة مع نهاية عقد الثمانينات . بعودة مصر الى جامعة الدول العربية عام ١٩٨٨ ثم عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة فى عام ١٩٩٠ .

□□□



من الصحوة العربية
الى الحرب الاهليه

الفصل الثامن
من الصحوة العربية ..الى الحرب الاهلية

معالم الساسية المصرية فى النصف الاول من عام ١٩٩٠

١ - السمات الاساسية

لقد تحركت مصر فى المجال العربى ،مع بداية اول أعوامها عقب استكمال كل علاقاتها العربية الرسمية ..بكل مستوياتها القومية .. وهى فى نفس الوقت تستهل عقدا جديدا من عمرها المديد.. باكبر قدر من الالتزام القومى .. ووضوح الرؤية .وتوافق الوسائل مع الاهداف ،وهى العوامل التى قامت معا كبديل دائم ،ومرشد هاد فى ملاحة الدبلوماسية المصرية فى بحر الازمات .

لذلك حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى إقامة علاقات تعاون ووئام مع جميع الدول التى تحترم سيادتها وإرادتها وحقوقها . ولعل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ بشقه العذب وشقه المر .. تؤكد اقتناعا بسلامة المسيرة المصرية ..التى تتمسك بالسلام العادل .،وصولا الى مجتمع دولى يسوده التعاون والامن والرخاء .

هنا يمكننا القول انه مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، بدأت مرحلة انتقالية الى عالم جديد .. يتميز بتغيرات واسعه وبتحولات تاريخية كبرى ،ويمكن القول كذلك دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين ،لكل منهما ملامحه التى تختلف كليا عن الاخر ..ليس فقط على المستوى الاقليمى او القارى ،بل وعلى المستوى العالمى الشامل .فلقد عاش الشعب المصرى وشعوب الوطن العربى على امتداده ، ذلك الحدث الجسيم ،الذى تمثل فى الغزو العراقى المفاجىء للكويت الشقيقة ، الامر الذى وضع الامه العربية فى مأزق غير مسبوق فى كل تاريخها القديم والحديث ،وعلى نحو يخالف كل المبادىء والقيم والاعراف التى استقرت فى العلاقات بين البدان العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا ان تكون

له انعكاساته واصداؤه المدوية فى انحاء العالم ،وان يضع النظام الاقليمى كله على شفا هاوية عميقة .. وان تكون له مخاطرة جسيمة على الاوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومى برمته .

ان ازمة الخليج كانت بمثابة ...انفجار شديد ظلت حلقات تاثيره تتزايد وتتسع وتتفاقم مع كل يوم ..على مدى خمسة اشهر خلال عام ١٩٩٠ قبل ان يبلغ ذروته فى يناير ١٩٩١ حينما تفجرت الارض واشتعلت الحرب الضارية فى منطقة الخليج . ليتضاعف بشدة حجم السلبيات العربية والتحديات التى اصبحت مطروحه على الساحة القومية .. ولايزال الكثير منها مطروحا حتى يومنا هذا .

هكذا طُبع عام ١٩٩٠ باختلاف بين فى سياسة مصر الخارجية خلال النصف الاول من العام ..عنه فى النصف الثانى من نفس العام ..حين مثلت ازمة الخليج البؤرة المركزية للسياسة الخارجية المصرية ..التى وضعت هذه السياسة – فى هذه المرحلة ـ على محك الازمات الحقيقية ..كمدخل صحيح لفهم جوهر السياسة الخارجية المصرية ..وكاختبار قاس لقدرة دعائمها الاساسية على تحقيق السلام والاستقرار والامن سواء عى المستوى الاقليمى او المستوى الدولى .

فقد شهد النصف الاول من ،عام ١٩٩٠ استمرارا تصاعديا للدبلوماسية المصرية فى مجال سياسة مصر الخارجية تجاه جميع الدول العربية .. على المستوى الثنائى او فيما يتعلق بالقضايا القومية بصفة عامة . وقد أدارت مصر علاقاتها الخارجية بحرص وحذر شديدين ..حققا لها سلوكا متوازنا فى علاقاتها مع الاطراف التى اختلفت فى توجهاتها فيما بينها .والمثال هنا واضح فى حرص مصر على تنسيق السياسات وتطوير العلاقات مع العراق .. فى الوقت الذى فتحت فيه خطا عريضا للحوار والتعاون مع ،سوريا ..يدعم علاقاتها معها ويوسع نطاقها ..رغم سوء العلاقات العراقية السورية .

كذلك شهد النصف الاول من هذا العام ..بروز قضية الامن القومى العربى بصورة ملحة استحوذت على اهتمام كبير من صانعى السياسة المصرية ،بعدما تعرض العراق لحملة عدوانية من جانب الغرب والولايات المتحدة على أثر ماتردد من

انباء عن امتلاك العراق لاسلحة كيميائية .والغريب فى الامر ان يشهد النصف الثانى من ، عام .٩ كارثة حقيقية للامن القومى العربى .. على يد نفس الدولة التى وقفت مصر الى جانبها دفاعا عن امنها عندما وتعرض لحملة شرسة .. وذلك حينما شن العراق عدوانه الغاشم على الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .

ولعل السمة التى غلبت على سلوك مصر السياسى خلال عام ١٩٩٠ ..هى ما تأكد بما لايدع مجالا للشك ..ان دور مصر العربى لاتحكمه سوى الاعتبارات الموضوعية المبدئية .والادراك الواعى لحركة التاريخ ، وان هذا الدور لم يحد عن طريقة رغم كل الظروف ولم يتراجع عن اسهاماته الفعاله فى حماية الامن القومى للامة العربية .. وفى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية .. وفى زيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

ان النجاحات التى حققتها الدبلوماسية المصرية خلال ١٩٨٩ .والتى تمثلت فيما اتخذته الدول العربية من مبادرات باعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ..كما كانت قمة الدار البيضاء الطارئة في مايو ١٩٨٩ ، قمة هذه النجاحات التى استعادت مصر بانعقادها دورها فى العمل العربى المشترك ، وعضويتها فى جامعة الدول العربية .ولم ينته عام ١٩٨٩ الا بتصحيح مسار العلاقات المصرية العربية وعودة العلاقات المصرية السورية ..كل هذه الانجازات ..كانت هى المدخل الذى مهد لدور مصر المتعاظم فى ازمة الخليج .

لقد ظلت مصر تنادى دائما بضرورة تعزيز التضامن العربى ،كخطوة اساسية لاغنى عنها لتدعيم الصف العربى .. وتمكين الامه العربية من تنظيم طاقاتها وتعبئة مواردها ..الامر الذى كان يبشر بالخير ويبعث الامل . كذلك ردت مصر بكل الايمان والصدق ان الخلاف لا ينبغى ان يفسد للود قضية ..لان التعدد والتنوع .وربما التناقض ، احيانا هم من خصائص كل نشاط انسانى .

ومن هذا المنطلق حرصت فى هذه الفترة ..على الايكون مجلس التعاون العربى عقبة امام تدعيم العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون العربى الخليجى وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ..بل كانت مصر تؤمن ان هذه التجمعات العربية .. ما هى الا خطوات وسيطه تمهد الطريق للصحوة العربية الشاملة .. ويتحقق عن طريقها هدف التضامن والوحدة .

ولذلك فقد حرصت مصر على تحسين العلاقات مع دول الخليج وتصعيدها المستمر ..الامر الذى انعكس بوضوح فى سلسلة لقاءات القمة بين مصر وقادة هذه الدول .

٢ - مصر وفكرة الحوار الفلسطينى الاسرائيلى :

رغم ان قضية عودة العلاقات المصرية العربية وعودة مصر الى الجامعة العربية ،وعودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم فى القاهرة ..قد شكلت حيزا كبيرا من جهود الدبلوماسية المصرية فى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ، الا ان القضيه الفلسطينيه بقيت على وضعها المتقدم فى اولويات السياسة المصرية .. ولذلك فقد حظيت بنصيب كبير من جهود الدبلوماسية المصرية خاصة بعد إكتمال عودة العلاقات المصرية العربية على كل المستويات .. حيث سارت الامور بنشاط كبير لعقد الاجتماع الثلاثى لوزراء مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، للترتيب لبدء الحوار الاسرائيلى – الفلسطينى فى القاهرة ..تمهيدا لايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ..هذا فضلا عن التنسيق المباشر المصرى الفلسطينى .. فى هذا الاطار حصلت الدبلوماسية والمصرية على تأكيدات امريكية تلتزم بتحريك عملية السلام فى المنطقة ..على اساس ان اجراء انتخابات فى الاراضى المحتله هو بداية تستهدف التوصل الى الحل النهائى .. وان مبدأ « الارض مقابل السلام » على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ هو المبدأ الذى يحكم عملية السلام ..مما عكس تقاربا للموقف الامريكى مع الموقف المصرى باستثناء التحفظ الامريكى على المؤتمر الدولى للسلام .

ويبدو ان هناك متربصين .. يترصدون أى تقارب فى المواقف الامريكية والمصرية ، اذ سرعان ما تعرضت هذه الجهود الايجابية لانتكاسة خطيرة .. بعد وقوع حادث الاعتداء على الاتوبيس الاسرائيلى فى الاسماعيلية .. مما أخر عقد الاجتماع الثلاثى ،ولم تسفر الجهود عن نتائج ملموسة ازاء التعنت الاسرائيلى ،كما شهدت القضية الفلسطينية انتكاسة اخرى فى اعقاب الهجوم الفدائى الفلسطينى على الشواطيء الاسرائيلية فى شهر مايو ١٩٩٠ .

ادت هذه الحوادث الدامية الى إفساد كل الجهود المبذولة .. ووضعت نهاية لم تكن متوقعة للجهود المصرية الرامية الى تهيئة الظروف لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وبدلا من ان تؤدى الجهود الى نجاح مساعى فتح حوار فلسطينى اسرائيلى ..أدت الاحداث الى تجميد الحوار الامريكى الفلسطينى .. الذى لم ير النور منذ ذلك التاريخ ..مما ذاد الامر سوءا مجىء حكومة يمينية متطرفة للحكم فى اسرائيل بعد الحكومة الائتلافية ..وهى حكومة تجمع الليكود التى جمعت صقوره فضلا عن تداعيات ازمة الخليج على القضية الفلسطينية .

وكان طبيعيا بعد تلك الاحداث .. أن تتعرض العلاقات المصرية الفلسطينية للتوتر خاصة بعد قطع الحوار الامريكي الفلسطيني ..وصدوربيان رئاسة الجمهورية يعرب عن أسف مصر لوقف الحوار الامريكى الفلسطينى ..كما قام وزير الخارجية المصرى بزيارة للولايات المتحدة ،حاملا معه رسالة من الرئيس مبارك تشمل خطة لاحياء جهود السلام فى المنطقة .الا ان المتحدث الرسمى للمنظمة اتهم مصر بممارسة ضغوط على المنظمة لدفعها الى استئناف الحوار وازدادت العلاقات تدهورا فى اعقاب تصريحات القاها ياسر عرفات اثناء اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية فى تونس .. فسرتها مصر على انها تمثل اهانة لزعماء مصر واساءة الى الدور المصرى فى القضية الفلسطينية .. وقد جاء رد الفعل المصرى منتقدا مانسب الى عرفات ..مؤكدا ان مصر ترفض حملات التشهير التى شنتها بعض الاطراف فى مؤتمر تونس ..وان مصر التى وجهت كل امكانياتها الاقتصادية وقدمت دماء وارواح شهدائها من اجل تحرير الارض العربية التى سلبت ..ترفض حملات التشهير بزعمائها .

وسارعت المنظمة الى احتواء هذه الازمه ..ونفى مصدر فلسطينى رسمى تعُرض ياسر عرفات للإساءة لزعماء مصر ..مؤكدا ان كلمة عرفات تعرضت للتحريف .كما قام وفد برئاسة هانى الحسن بزيارة لمصر ..لنزع فتيل الازمه حيث صرح بقوله « ان مصر لم تمارس أى ضغوط على المنظمة ، وانها للحقيقة وللتاريخ

لاتطرح شيئا دون موافقة المنظمة عليه » . ولكن جاءت ازمة الخليج فى اغسطس ١٩٩٠ لتجعل من التوتر فى العلاقات المصرية الفلسطينية ملمحا سائدا بعد ذلك وفى الواقع فإن الازمات الدورية التى حدثت انما كانت تعكس خلافات تكتيكية فى الحركة بين مصر والمنظمة .. ناجمة عن تعقد ابعاد القضية الفلسطينية والضغوطالاقليمية والدولية المحيطة به .. فضلا عن الصراعات الداخلية فى المنظمة .اما بالنسبة لجوهر القضية وأسس التسوية فقد كان هناك اتفاق عام حولها .. كان يؤدى دائما لتسوية هذه الازمات الطارئة .

٣- السلام البارد :

ولاشك ان هذه الاحداث .. قد قضت على فكرة الحوار الفلسطينى الاسرائيلى المباشر وهوالحوار الذى كان من شأنه ان يساعد على ازالة ازمة انعدام الثقة بين اطراف النزاع ،ويكسب جهود السلام قوة دفع كبيرة ،.تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل .. خاصة بعد ان اكتسبت فكرة المؤتمر الدولى للسلام بحضور كل اطراف النزاع طابعا ملحا وضروريا ،لان قضية فلسطين تمثل جوهر الازمة فى الشرق الاوسط بأسرها .. وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى .. وانهاء الازمة فى المنطقة ،انما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

غير ان السلطات الاسرائيلية ظلت تتمادى فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطنيين ، الامر الذى دفع مصر للمطالبة بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الابادة والتهجير تحت اشراف دولى تمهيدا لممارستة لحقه فى تقرير مصيره واستقلاله الوطنى .

هكذا كان لابد ان يستمر السلام بين مصر واسرائيل « سلاما باردا » فى ظل استمرار الاستفزازات الاسرائيلية .. سواء فى تعاملها مع الانتفاضة الفلسطينية .. او فى القضية الفلسطينية برمتها ..الامر الذى استوجب من مصر توجيه انتقادات

عنيفة وحادة الى حكومة اسرائيل ..خاصة بعد صدور التصريحات الاسرائيلية الخاصة بموضوع « الوطن الفلسطيني البديل » في الوقت الذى تزايد فيه توطين اليهود السوفيت فى الاراضى العربية المحتلة .

وكان من الطبيعى ان تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت .. وتوطين اعداد متزايدة منهم في الاراضى المحتله ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة .وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الابعاد المركبة والطبيعة المعقدة ،على انه لايجوز الاكتفاء ازاءها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التاثير ، ولامن زاوية خلق العداء والتوتر مع دولة او مجموعة دول .وانما يجب ان يتحددالهدف الواضح فى منع تداعى الاحداث التى تهدد الامن القومى العربى ،وتسىء الى المصلحة العربية العليا.

وترى مصر أن تهجير اليهود السوفييت وسواهم الى فلسطين والاراضى العربية المحتلة الاخرى .. هو عدوان على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الامه العربية ، وانتهاك لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وانه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الخاصة بحقوق الانسان ،الا انها تعى النتائج والاثار الاستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الالاف من المهاجرين من اليهود الى اسرائيل .. والاخطار الناجمة عن قيام اسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين فى الاراضى المحتلة ..سواء بالضفة الغربية وغزة او فى القدس الشرقية والجولان السورية . ولاشك فى يقين مصر ان هذه الجريمة سيكون ثمنها فادحا على مستقبل السلام ... فلا استقرار فى الشرق الاوسط طالما استمر هذا العدوان على الشعب الفلسطينى وعلى اراضيه.

فى اطار هذا الرفض المصرى لعمليات تهجير اليهود السوفييت وتسكينهم فى الاراضى المحتلة ، قامت مصر بالعديد من الاتصالات على اعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس السوفيتى - فى ذلك الوقت -

ميخائيل جورباتشوف ،مؤكدة القلق الشديد الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفييت وطالبت بقيام الطرفين السوفيتي والامريكى بالسعى من اجل الحصول على تأكيدات بعدم .. اسكان المهاجرين الجددبالاراض المحتله ، وضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن .من ناحية اخرى اوضحت مصر رؤيتها للحكومةالاسرائيلية واكدت على ضرورة قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود فى الاراضى المحتله واحترام حقوق الانسان الفلسطينى ..كما واصلت مصر تصعيد الضغوط الدولية لوقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية .

مصر والشئون العربية

١- مؤتمر قمة بغداد (مايو ١٩٩٠) :

وفى نهاية مايو ١٩٩٠ ،استجابت مصر لدعوة العراق وطلب منظمة التحرير الفلسطينية ..لعقد قمة عربية استثنائية لمواجهة التهديدات التى يتعرض لها الامن القومى العربى ،والتدابير اللازمة حيالها وكان موقف مصر يقوم على ايمان بأن وعى الشعوب العربية بتاريخها المشترك ومصيرها الحضارى الواحد ومصالحها المتطابقة وقدراتها المتراكمة .. هو صمام الامان وعنصر الاستقرار للحركة العربية المعاصرة .. لذلك فقد أكدت فى قمة بغداد على ان نظرة الامه العربية للسلام ،ليس فقط بإعتباره ضروره تفرضها الاحداث والتطورات او تمليها الضغوط والمؤثرات ،بل كذلك لكونه اختيار حر نابع من القيم العربية والتراث القومى والرؤية الصائبة للمصالح .

وقد ناقشت قمة بغداد مخاطر هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل بمعدلات هائلة ... وقيام السلطات الاسرائيلية بتوطين المهاجرين فى الاراضى العربية المحتلة .. الامر الذى اصبح يهدد الوجود الفلسطينى وينسف القضية الفلسطينية .

وقد ظهر خلال الاجتماعات التمهيدية اتجاهان مختلفان داخل هذه الاجتماعات:

الاول : اتجاه متشدد تزعمته العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن .. ويدعو الى توجيه النقد العنيف للولايات المتحدة لمسئوليتها عن تدفق اليهود السوفييت الى الاراضى المحتلة .. وتقديم الدعم لاسرائيل لتوطينهم فيها ،.فضلا عن تزعمها لحملة الدعاية المضادة للنظام العراقى وتوجيه التهديدات له ،.وقد طالبت هذه الدول بإتخاذ اجراءات حاسمة ضد الولايات المتحدة ورفض مبادرة بيكر للسلام .

الثانى : اتجاه معتدل تزعمته مصر ومعها دول الخليج .ويطالب بتخفيف حدة الانتقادات للولايات المتحدة ،ودعم جهود السلام التى تبذلها مصر من خلال مشروعين – يحددان موقف مصر وسلوكها السياسى من اجل الاستقرار والسلام – تقدمت بهما خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب .وكان المشروع الاول يتعلق بتصورها لوسائل اخلاء منطقة الشرق الاوسط من جميع اسلحة الدمار الشامل ..على ضوء المبادىء التى اقترحها الرئيس مبارك ،.والتى لقيت تأييداً دوليا وعربيا . أما المشروع الثانى فكان يدور حول سبل دفع جهود السلام فى الشرق الاوسط .. وضرورة ايجاد حل سلمى للقضية الفلسطينية فى اطار قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ,٣٣٨ ،والاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل والشعب الفلسطنيى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية .. وحق جميع الدول فى العيش داخل حدود آمنه .. وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولة المستقلة .لقد بذلت مصر جهودا مكثفة لحمل سوريا على حضور هذه القمة فى بغداد الا أنها لم تحقق نجاحا فى هذا الصدد . وفى نفس الاطار ركزت مصر على أهمية وضع ضوابط للخطاب العربى للعالم الخارجى وأهمية أن يكون خطابا عقلانيا متجانسا مع قيم العصر ومفاهيمه . . وتوضيح حقيقة الموقف العربى فى أسلوب موضوعى دون تشدد فى الخطاب العربى الموجة للخارج .

لقد كان لوجود مصر داخل مؤتمر القمة تأثيره الكبير .. فقد قامت بدور هام فى إضفاء طابع العقلانية والاعتدال على مقرارته . وقد تجلى ذلك فى عدول القمة عن توجية رد على رسالة الرئيس الامريكى بوش للقمة .. حيث طالبت مصر الزعماء العرب بتفادى « الحماس اللفظى المفرط » واستندت وجهة النظر المصرية فى هذا الصدد إلى أن الرسالة الامريكية ليست موجهة إلى مؤتمر القمة العربية .. وأنها موجهة للأمين العام لجامعة الدول العربية .. وهو وحده الذى يمكنه الرد أو عدم الـرد .. وقد سار هذا الاتجاه فى النهاية وأمتنع المؤتمر عن توجيه رسالة للرئيس الأمريكى .

وتستكمل صورة التوجه المصرى فى إطاره القومى الاصيل بما أبدته مصر من تضامن مع الاردن .. فقد أعلن الرئيس مبارك تضامن مصر مع كل من الاردن فى مواجهة التهديدات الاسرائيلية .. التى تستهدف كيانه ، ومع العراق ضد الحملة الغربية والتهديدات الامريكية .. والتعبير عن صلابة الموقف المصرى المؤازر للعراق والاردن وان كانت مصر قد طالبت بعدم التطرف فى القرارات التى تصدر عن القـمة .. بغية عدم تنمية الشعور المعادى للولايات المتحدة .. والابقاء على الجهود السلمية لحل النزاع العربى الاسرائيلى .

٢ - العلاقات الثنائية :

يهمنا هنا أن نبرز خلاصة حول طبيعة العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية .. ذات الاهمية الخاصة لمصر .. فى ظل ظروف العودة الكاملة للعلاقات العربية المصرية والمناخ الذى انعقد فيه مؤتمر بغداد .. وكذا الأوضاع العربية التى سبقت اشتعال أزمة الخليج .. ونخص بذلك كل من العراق والاردن وسوريا وليبيا .

أ - مصر "العراق

طوال النصف الاول من عام ١٩٩٠ وحتى نشوب أزمة الخليج .. استمر التنسيق بين مصر والعراق .. على الرغم من وجود بعض التوترات التى تعرضت لها العلاقات بين البلدين .. نتيجة لعدم حسم بعض القضايا المشتركة .. وأهمها قضية

العمالة المصرية فى العراق .. والنزوح الجماعى من العراق وتأخر التحويلات النقدية للمصريين العائدين من العراق .. فضلا عن ظاهرة تزايد أعداد المصريين الذين توفوا فى العراق بصورة ملحوظة .

وقد ظهر التنسيق المصرى العراقى بصورة واضحة فى شهر إبريل ٩٠ .. عقب التصريح الذى أدلى به الرئيس العراقى .. وهدد فيه « بحرق نصف إسرائيل » إذا هاجمت العراق ومانجم عنه من ردود فعل غربية عنيفة .. وقيام الولايات المتحدة والدول الغربية بحملة دعائية شديدة ضد العراق .. فقد قامت مصر بدور فعال فى الدفاع عن العراق فى المحافل الدولية .. وأعلن الرئيس مبارك مبادرته بشأن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .. كما قام الرئيس مبارك ببذل جهود كبيرة فى إقناع زعماء الغرب والولايات المتحدة بأن العراق دولة لاتريد الحرب ولاتدعو إليها . ورغبته فى إبراز التأييد المصرى للعراق فى مواجهة الحملة الغربية الضارية التى تعرض لها ، قام الرئيس مبارك بزيارة إلى بغداد فى أوائل شهر إبريل .. وحرص الرئيس على أن يوضح أن العراق يواجة حملة ضارية مبررا المساعى المصرية الرامية إلى التأكيد على أن العراق يريد سلاما عادلا يقوم على الحق والقوة معا بما يحفظ الكرامة العربية . كما حرص الرئيس مبارك على تأكيد مسئوليات مصر التاريخية تجاه الأمن العربى والتضامن مع العراق .. الذى ليس لديه نية محاربة إسرائيل .

وقد حمل شهر مايو مزيدا من التنسيق بين مصر والعراق . . واتضح ذلك من خلال تأييد مصر لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة التهديدات التى كانت تتعرض لها الدول العربية من جانب الغرب ، وتأييد مصر لأن تكون بغداد هى مقر القمة . وقد أظهرت مصر مؤازرتها للعراق وللقضايا العربية ، وأعلنت تضامنها معه .. حيث تمثل هذا التضامن فى تصريحات الرئيس مبارك بعد القمة .. تعليقا على تهديدات إسرائيل بضرب القدرات التكنولوجية العراقية قائلا :« إن التهديدات لاتخيفنا ولاترهبنا ولاتشل حركتنا أو تحول انظارنا عن أهدافنا »

ب – مصر والاردن :

إستمر التنسيق السياسي بين مصر والاردن طيلة النصف الاول من عام ١٩٩٠ كما قام الاردن من جانبه بلعب دور هام مع العراق فى سبيل الموافقة العربية على عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة .. وذلك فى اجتماعات الدورة ٩٣ لمجلس الجامعة العربية .

وفى أعقاب ذلك تعرض الاردن لتهديدات إسرائيلية تمثلت فى بعض الدعاوى الاسرائيلية .. بأن الاردن هى المكان الملائم لاقامة « الوطن القومى الفلسطينى » كوطن بديل .. أكد الرئيس مبارك وقوف مصر بصلابة ضد هذه التهديدات التى تطلقها عناصر غير مسئولة ضد الاردن مؤكدا أن هناك التزاما عربيا ودوليا ثابتا بالحفاظ على سلامة وأمن الاردن ووحدة أراضيه .. وهكذا فان العلاقات المصرية الأردنية شهدت تصاعدا فى التنسيق والتشاور فى شتى المجالات فضلا عن التعاون فى المجالات الاقتصادية والزراعية وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٠ .

جـ – مصر وسوريا

أما العلاقات المصرية السورية فقد شهدت تحولا كبيرا فى النصف الاول من عام ١٩٩٠ على اثر عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى نهاية عام ١٩٨٩ .. ثم تحولا أكبر فى النصف الثانى من العام .. فى إطار التعاون والعمل المشترك لمواجهة أزمة الخليج وتداعياتها . ويمكننا القول أن عام ١٩٩٠ قد حفل بطفرة كبرى فى التنسيق السياسى بينهما .. تمثل فى لقاءات واتصالات تمت على أعلى مستوى .. وتبرز أهمية العلاقات المصرية فى الاطار العربى .

وقد مثل شهر مايو ٩٠ نقطة الانطلاق التى دفعت بالعمل المصرى – السورى المشترك إلى الامام .. حيث كانت زيارة الرئيس مبارك لسوريا إضافةهامة وتعميقا للتفاهم بين البلدين .. فضلا عن أنها مثلت أول زيارة لرئيس مصرى لسوريا منذ القطيعة بين البلدين (عقب مبادرة السلام عام ١٩٧٧) والتى استمرت اثنى عشر

عاما .. وفى شهر يوليو ٩٠ قام الرئيس الاسد بزيارة رسمية لمصر .. وهى أول زيارة له بعد زوال القطيعة . **أسفرت هذه الزيارة عن مزيد من التفاهم الذى تمثل فى توقيع الرئيسين فى نهاية الزيارة على إتفاق يؤكد** :

- حرص البلدين على دفع مسيرة العمل وإحراز تقدم فى العلاقات الثنائية . . والاتفاق على اجتماع دورى يعقد بين الرئيسين مرة على الاقل كل عام أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .
- إنشاء هيئة القمح العربية . وتتكون من مصر وسوريا وليبيا والسودان . . لمواجهة مشكلة نقل الحبوب بانواعها .
- إلغاء تأشيرة الدخول للرعايا المصريين لسوريا .
- تشكيل لجنة إعلامية مشتركة .

د – مصر وليبيا

حدث تطور هام فى دفع العلاقات المصرية الليبية خلال عام ١٩٩٠ .. الذى شهد خطوات كبيرة إلى الامام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية .. فبرز التنسيق السياسى بين البلدين على مستويات عالية ، بعد أن استطاعتا الاتفاق على حصر أى خلافات سياسية بالصورة التى تؤدى إلى إعاقة التعاون والتشاور وتطوير العلاقات الايجابية بين البلدين .

لقد كان لزيارة مبارك إلى ليبيا فى شهر مارس تأكيدا للتأثير والتضامن المصرى معها بعد بروز درجة من التوتر فى العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة .. وحرص مصر على تهدئة وإزالة هذه التوترات .. التى مازالت متصاعدة حتى الآن بسبب قضية لوكربى .. ويمكن القول أن العلاقة بين البلدين قد دخلت مرحلة جديدة من التفاهم والوفاق .. خاصة مع ازدياد حاجة ليبيا إلى دعم لموقفها تجاه الولايات المتحدة .. وقد تحقق الاتفاق على استراتيجية تحكم العلاقات بين البلدين مؤداها .. أنه يمكن العمل المشترك .. وتدعيمه على الرغم من اختلاف الرؤى السياسية للبلدين .

هـ - مصر واليمن

لقد رحبت مصر بالوحدة بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ .. وقد عبرت عن ذلك بوضوح بالزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك لصنعاء وعدن .. مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية الجديدة .. وتقديم التنهئة للشعب اليمنى .. وقد رأت مصر فى هذه الوحدة تجسيدا لمبادىء الايثار والصدق مع النفس .. ودليلا على قدرة الانسان العربى وطاقاته فى تجاوز الصعاب والعراقيل .. ومثلا يحفز الامة على المضى نحو تحقيق وحدتها الشاملة على أساس من التراضى والقبول الديمقراطى .. وتحقيق التقدم والنهوض الحضارى .

٣ - عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة : (سبتمبر ١٩٩٠) :

حظيت قضية عودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة .. باهتمام وجهد ملموس من جانب الدبلوماسية بين مصر وباقى الدول العربية .. فضلا عن عودة مصر للجامعة العربية فى مايو ١٩٨٩ .. لذا أصبح من الاهمية بمكان استكمال آخر الحلقات فى العلاقات المصرية العربية .. وهى عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم فى القاهرة .. وفقا لنص المادة العاشرة من ميثاق الجامعة العربية الذى يحدد القاهرة مقرا دائما للجامعة . ونظرا لحساسية هذه القضية فقد كانت هناك رغبة خلال العامين الأخيرين ، وفى نفس الوقت الحفاظ على مصالح تونس دولة المقر المؤقت .. وكان هذا هو محور التحرك المصرى فى هذا المجال .

ويمكن القول أن كلا من الاردن والعراق واللتين كانتا تشتركان مع مصر واليمن فى مجلس التعاون العربى .. قد لعبتا دورا هاما فى هذه المسألة .. فقد بذلت الدولتان فى ذلك الوقت جهدا بارزا فى سبيل عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ، وذلك من خلال طرح الموضوع للنقاش والحصول على توافق عربى فى هذا المجال .

وفى مارس ١٩٩٠ عقد مجلس وزراء الخارجية العرب دورته الـ٩٣ فى تونس .. **وكان موقف الوفد المصرى الذى رأسه د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية يتلخص فى عدة نقاط أساسية :**

- ترى مصر ضرورة عودة الامانه العامة إلى مقرها الدائم إحتراما للميثاق . ولكن فى نفس الوقت فإن مصر حريصة على أن تظل تونس مركزا نشيطا للعمل من خلال الابقاء على عدة منظمات متخصصة فيها .

- إن مصر لاتتطلع إلى منصب الأمين العام . . لان هذا المنصب تحكمه ضوابط معينة كما أن الأمين العام الحالى قد تم تجديد مدة بقائه لخمسة أعوام أخرى.

- إن الافراج من جانب مصر عن أرصدة الجامعة العربية المجمدة فى البنوك المصرية يرتبط بقضايا عديدة يصعب تسويتها إلا فى إطار عودة الجامعة إلى مقرها الدائم .

وانتهت مناقشات مجلس الجامعة فى ضوء الظروف المختلفة إلى صياغة قرار عودة الجامعة العربية لمقرها بالقاهرة من عدة نقاط . وابرز هذه النقاط هى :

- إعلان عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة إعتبارا من ١٠سبتمبر ١٩٩٠ .

- إقامة مركز ثان للجامعة العربية فى تونس .

- إختيار تونس كمقر نهائى للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .. ومجلس وزراة الداخلية العرب وإتحاد الاذاعات العربية .

- تشكيل لجنة خماسية برئاسة وزير خارجية العراق .. وتضم لعضويتها وزراء خارجية مصر والمغرب وعمان وتونس بالاضافة للأمين العام للجامعة . . لدراسة تنفيذ هذا القرار .

ولاشك أنه بصدور هذا القرار .. تكون الدبلوماسية المصرية قد سجلت نجاحا يعبر عن مدى التوافق فى الموقف العربى .. رغم بعض التحفظات التى أبدتها بعض الدوائر العربية عن معالجة هذا الموضوع .

وقد تم إبلاغ القرار رسميا إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الامانة العامة بكافة ادارتها وأجهزتها الملحقة إلى القاهرة ، على أن يتم ذلك فى موعد

أقصاه ٣١ أكتوبر ٩٠ ، وذلك باجماع الاثنتى عشرة دولة التى شاركت فى الاجتماع الطارىء .

ومن خلال إجتماعات اللجنة الخماسية ، تم الاتفاق على جدول زمنى لعودة الجامعة إلى مقرها .. كما قام الامين العام بزيارة مصر للاتفاق على الاجراءات المتعلقة بالنقل .. وفى ١٠ سبتمبر عقدت بالقاهرة دورة استثنائية لمجلس الجامعة لبحث استكمال اجراءات عودة الجامعة بكافة اداراتها وأجهزتها فى الموعد المحدد وهو ٣١ أكتوبر على أن مهلة النقل إستثناء لبعض الادارات لفترة إضافية لاتتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

وفى ١١ سبتمبر تم رفع علم الجامعة على مقرها بالقاهرة .. كما تم الافراج عن الارصدة المجمدة فى البنوك المصرية وقيمتها ٢٥ مليون دولار . وفى ٢٩ أكتوبر وصل إلى القاهرة السيد أسعد الاسعد الامين العام بالنيابة بعد استقالة الأمين السابق الشاذلى القليبى ، حيث صرح فى ٣١ ديسمبر بأن جميع عمليات عودة لمقرها قد إنتهت تماما وأنه قد تم تنفيذ قرار الجامعة رقم ٤٩٨٣ الصادر فى ١١ مارس ٩٠ والذى يقضى بعودة الجامعة إلى مقرها فى القاهرة .. هكذا استقرت الاوضاع التى ظلت معلقة على مدى أحد عشر عاما . . وقد أكدت مصر بمناسبة هذا الحدث التاريخى أنها ستعمل – بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة – على أن تبقى الجامعة العربية بيتا لكل العرب فى كافة الاوقات إنطلاقا من اعتقادها الراسخ أن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية .

وفى الحقيقة فإن عودة الجامعة العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة .. قد ألقى على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام مواجهة مرحلة صعبة ودقيقة تجتازها الامة .. كما رتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة العربية الأم .. مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربى المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت إلى مرحلة إلتآم الصفوف وتعبئة الطاقات .. بعد أن أسدل الستار على الفصل الأخير من مأساة الانفصال العربى / المصرى .

مصر تواجه الازمة

١ - النظام العربى الموعود:

حمل النصف الثانى من عام ١٩٩٠ تطورات سلبية شديدة الخطورة على النظام العربى والمستقبل السياسى للعرب ..ان عمق هذه التطورات وشدة تأثيرها تجعلنا نقول أنها شكلت حدا زمنيا فاصلا بين عصرين فى تاريخ العرب المعاصر . عصر تعامل فيه العرب فيما بينهم – مهما اشتدت خلافاتهم – كأمة واحدة .. وعصر أخر بدأ فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ تعرضت الروابط القومية فيه للإضمحلال ودخلت الامه فى مرحلة الصراع الداخلى والتفكك القومى المصحوب باستيعاب أقطارها ضمن أطر إقليمية أو دولية غريبة عن فكرة القومية العربية .

فليس هناك أدنى شك فى أن الغزو العراقى للكويت .. قد شكل نهاية مفاجئة وقاسية لمرحلة قصيرة من الصحوة العربية .. كانت قد جاءت بعد ركود طويل .. وبدأت وعقد الثمانينات يقترب من نهايته ، ولكنها لم تلبث أن اضمحلت وتلاشت مع بداية عقد التسعينات .

ففى نوفمبر عام ١٩٨٧ إفتتح مؤتمر قمة عمان غير العادية هذه المرحلة .. تحت ضغوط إقليمية ولدتها الحرب العراقية الايرانية على مدى سنواتها السبع التى سبقت عقد هذا المؤتمر .. وتطورات دولية جامحة توالت على النظام الدولى .. لتشكيل نهايات الحرب الباردة التى استمرت أكثر من أربعة عقود .. ولتفضى فى النهاية إلى زوال عصر القطبية الثنائية وبداية عصر القطبية الاحادية .

شهدت هذه الفترة القصيرة التى لم تتجاوز ثلاث سنوات عقد اربعة مؤتمرات للقمة العربية غير العادية .. كما شهدت بداية الاشتراك الرسمى لمصر بكل ثقلها السياسى والقومى وطاقتها الكاملة فى النشاط العربى بعد ابتعاد شكلى دائم حوالى إثنى عشر عاما .

كانت هذه التطورات دافعا لتفاؤل عربى .. أحيا الآمال الحبيسة للامة .. فى إمكانية حدوث صحوة عربية .. تضم العرب فى صف واحد يتحرك مواكبا للتغيرات

الدولية العاصفة .. قادر على وقف تدهور المكانه الدولية للعرب واضمحلال قدرتهم على حماية انفسهم وصد العدوان عنهم .. والمساهمة فى إعادة بناء هذا العالم الجديد الذى يموج من حولهم بالحركة والحيوية والتطور .

٢ - الصاعقة العراقية :

ولكن إنقض الغزو العراقى للكويت كالصاعقة .. على هذه الآمال المشروعة والتطلعات المتاحة . . ليبددها فى ضربة واحدة أصابت صميم الأمة .. إذ يصحوا العرب فى يوم مشئوم هو يوم ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .. ليفاجأوا بأن صحوتهم القومية الموعودة .. قد تحولت على حرب أهلية عربية .. بين قطرين عربيين شقيقين وجارين فى أن واحد .. وللتاريخ فإن هذه الضربة انفرد طرف عربى واحد غادر هو العراق بتوجيهها إلى طرف عربى آخر هو الكويت .

هكذا نجح العراق فى فتح أبواب جهنم على أمته .. واستدعاء ردود فعل فورية عنيفة وواسعة النطاق على مستوى النظام العالمى ومن جانب القوى المسيطرة عليه وعلى رأسها الولايات المتحدة .. تضمنت تدابير ضخمة ضد العراق على سحب قواته من الكويت .. وقد شاركت العديد من الدول العربية فى تدابير هذه الحرب التى انفجرت فى يناير ١٩٩١ .. الامر الذى خلق من جديد شكلا من الحروب الاهلية العربية على هامش الحرب الدولية ضد العراق .

وفى الواقع فأن البدايات التى سبقت هذه الأحداث .. قد عكست تطورات النظام الدولى .. فى ظل زوال النفوذ السوفيتى .. وبروز الهيمنة الامريكية والغربية.. الأمرالذى أضعف النظام العربى وجسد تناقضاته خاصة فى قطاع المشرق العربى.

فى هذه المرحلة أتخذت القضايا العربية الجوهرية .. مثل القضية الفلسطينية كمطية لاصحاب الاهواء ومادة لمهاجمة الخصوم سياسيا ودعائيا . وقد بدأ العراق فى تنفيذ هذا النهج بشكل ظهر واضحا أثناء مؤتمر القمة الذى عقد فى مايو ١٩٩٠ فى بغداد . ففى هذا المؤتمر الذى سبق الكارثة باقل من ثلاثة أشهر – بعثت من

جديد المناظرة التقليدية بين التشدد الراديكالى والاعتدال .. وبدأت فى نفس الوقت – كما تكشف فيما بعد – مرحلة التآمر والتدبير لشن الغزو العراقى ضد الكويت .. ويتبلور الانشقاق الذى قننتة بعد ذلك أزمة الخليج فى بروز المعسكر المتعاطف مع العدوان العراقى والمعسكر المناهض لاطماع العراق وطموحاته القطرية الخطرة .

٢ - مبادىء ومنطلقات السياسة المصرية :

لذلك عندما وقعت أزمة الخليج أو بدأت مقدماتها .. عملت الدول العربية وفقا للتوجهات التى ظهرت فى مؤتمر قمة بغداد . وكانت مصر والسعودية هما صاحبتى الدور الايجابى الأكبر فى جهود تسوية الأزمة وتطويقها فى إطارها العربى .

فقد دعت مصر فور نشوب الأزمة إلى تسوية أية خلافات عربية باسلوب الحوار الأخوى الهادف .. البعيد عن أجواء الاثارة والتوتر .. وكانت مصر أكثر الدول العربية نشاطا فى العمل على احتواء الازمة ومنع تصعيدها .. من خلال الاساليب الدبلوماسية والاتصالات المباشرة . وجاء التحرك الدبلوماسى المصرى بمثابة تجسيد لثقل الدور المصرى فى النظام الاقليمى العربى .. وتعبيرا عن أصالة الالتزام العربى المصرى ، ودور مصر فى أن تكون حلقة اتصال ووصل بين الدول العربية ، بالعمل على حل الخلافات وتنقية الأجواء العربية من الترسبات التى كانت عالقة بين دولة .. وارساء دعائم الأمن والسلام فى المنطقة العربية .

وكما تعاملت السياسة المصرية منذ بدايتها من منطلق قومى أساسا .. إلا أن ذلك لايمنع انشغالها كذلك بالهواجس التى يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن مصر ومصالحها .. وذلك من زوايا متعددة :

وضع استمرار الأزمة الدبلوماسية المصرية لفترة محدودة .. فى مأزق الاختيار بين دولتين تربط مصر بهما علاقات طيبة .. فالعراق ينتمى إلى مجلس التعاون العربى الذى تنتمى اليه مصر بدورها ، كما أن لمصر علاقات طيبة وقوية مع الكويت .

- أنه فى حالة عدمَ احتواء الازمة .. فسوف يتجسد الانقسام بين الدول العربية ويطفو على السطح محوران عربيان .. أحدهما مؤيد وجهة نظر العراق .. والآخر يقف ضد العدوان على الكويت .. وأن هذا الانقسام سيضع الاشكال الجديدة للتعاون العربى والمتمثلة فى مجالس التعاون العربية فى موضع إختبار لفاعليتها .. خاصة ان الدولتين تنتميان إلى تجمعين إقليميين هما مجلس التعاون الخليجى .. ومجلس التعاون العربى .. الأمر الذى أثار الشكوك حول فاعلية اشكال هذا التعاون العربى الحديثة الولادة .. والتى كانت تعد أحد ركائز السياسة المصرية فى تعاملها مع المستقبل السياسى العربى .

- أن لمصر مصالح اقتصادية مع العراق والكويت .. ممثلة أساسا فى العمالة المصرية الموجودة لدى البلدين .. الأمر الذى كان لابد أن يحدث تداعيات على مصالح مصر الاقتصادية وظروفها الاجتماعية .

- إن السياسة المصرية كانت تولى إهتماما مكثفا لحل الصراع العربى الاسرائيلى . فى ضوء التغييرات التى طرأت عليه .. والتى كانت فى ذلك الوقت تنذر بخطر وقوع مواجهة عربية اسرائيلية ، وكان تقدير مصر أن استمرار الازمة دون احتواء سريع سوف يعطى لاسرائيل فرصة طيبة فى تكثيف مخططها الاستيطانى فى الاراضى المحتلة .. مما سيضيف المزيد من التعقيدات لامكانية حل للمشكلة الفلسطينية .

وتأسيسا على هذه المعطيات .. كان على السياسة المصرية أن تكثف جهودها وتضاعف تحركاتها على مستويات مختلفة ومحاور متعددة .. بغرض الاسراع فى احتواء الازمة ومنع تصعيدها وتسويتها .

وانطلقت التحركات المصرية فى تعاملها مع الازمة .. من جملة مبادىء تركت بصماتها واضحة على الدبلوماسية المصرية فى هذه المرحلة ومن ابرز هذه المبادىء:

* النظر الى النزاع الكويتى باعتباره خلاف فى وجهات النظر من الممكن علاجه وحله عن طريق تدخل وسطاء عرب .. مع التأكيد على ضرورة عدم اقحام قوى خارجية فى النزاع .

* قدرتها وخصوصية علاقاتها أن تكون مهمتها السياسية هى تهيئة المناخ الملائم .. ومحاولة الوصول الى تفاهم حول السبل المؤدية الى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف .. وذلك بحكم علاقاتها المتميزة .. مع كل الاطراف .. الامر الذى أهلها أكثر من غيرها للتقدم من اجل حل الازمة الناشئة بين العراق والكويت .

واستنادا على هذه المبـــادىء جاء تحرك الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة هى :

* توجيه نداءات سلمية للاطراف المعنية بالازمة بضرورة البحث عن السبل السلمية لتسوية خلافاتها ومن امثلة هذه النداءات ... البيان الصادر من رئاسة الجمهورية المصرية فى ٢٠ يوليو ٩٠ والداعى الى تسوية الخلافات العربية .. بالحوار الاخوى فى إعطاء اولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى .

* إعطاء تفسيرات مهدئة للمواقف التى قد تنذر بالمزيد من التصعيد .. والمثال البارز على ذلك اعلان الرئيس مبارك فى معرض ومجال رده على التقارير التى تحدثت عن ان هناك حشودا عسكرية عراقية على الحدود بين البلدين .. وان العراق لم يحشد اى قوات اضافية فى منطقة الحدود المشتركة ... وان القوات المتمركزة فى الاراضى العراقية كانت موجودة قبل اندلاع النزاع.

* السعى للحصول على ضمانات بعدم تصعيد الازمة الى المستوى العسكرى .. وهو ما يتضح من الوعد الذى تلقاه الرئيس العراقى بأن العراق لا ينوى اللجوء الى الحل العسكرى للازمة (ولنا حديث آخر حول هذا الموضوع)

* التقدم بمقترحات لحل الازمة فقد اقترحت عدة نقاط لاحتواء الازمة كان اولها استبعاد التهديد باستخدام القوة من اى طرف ضد الطرف الاخر .. مع استعداد مصر للقيام بجولات مكوكية بين الاطراف العربية المعنية للمصالحة وتقريب وجهات النظر .. وتهيئة الاجواء لعقد اجتماع بين وزراء خارجية هذه الاطراف .. والتركيز على أهمية وقف اى عمل او نشاط من شأنه ان يعقد الموقف او يزيده توترا .

* حث الاطراف على وقف الحملات الدعائية المتبادلة .. وقد تكللت جهود مصر فى هذا الشأن بالنجاح .
* حث الاطراف الخارجية على عدم التدخل فى الازمة .. ومناشدة الولايات المتحدة تأجيل اى تدخل فى الازمة لاعطاء فرصة للدور العربى فى اتجاه حل عربى لها .

المسار السياسى والعسكرى المصرى

١ - ازمة الخليج والمصالح المصرية :

خلقت ازمة الخليج دون شك .. تحديا جوهريا واساسيا للسياسية المصرية الخارجية .. على نحو غير مسبوق ، جعل هذه الازمة تمثل البؤرة المركزية الحقيقة للسياسة المصرية طوال فترة نشوب الازمة خلال عامى ٩٠ / ١٩٩١ .. سواء على المستوى الاقليمى العربى والشرق اوسطى .. او على المستوى الدولى .

فعلى المستوى الاقليمى .. لاشك ان الاسلوب الغير طبيعى الذى فجر العراق به ازمة الخليج .. بداية من الهجوم الدبلوماسى والاعلامى الحاد .. وصولا الى شن الحرب العدوانية لاحتلال الاراضى الكويتية كلها ... وماتبع ذلك من حالة غريبة من العناد والتعنت العراقى الغير منطقى والغير مفهوم ... والتحدى الصارخ للمجتمع الدولى .. وماجلبه ذلك فى النهاية من دمار شامل لقدرة العراق العسكرية .. فضلا عما سببه العدوان العراقى من اهدار كامل للآمال الوليدة التى بدأت تنمو لتحقيق تضامن عربى حقيقى .. من خلال الانجازات المتوالية التى شهدتها الساحة العربية منذ قمة عمان .. وبداية عودة مصر الى الساحة العربية .

ولاشك ان قيام هذا التضامن واستمراره .. انما يمثل مصلحة مصرية قوية اساسية وواضحة .. فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت وقوع الازمة .. بعلاقات عربية طيبة .. خالية من التوتر على اقل تقدير مع كافة الدول العربية .. وكانت مصر تسعى الى دعم هذا التضامن .. اولا لحاجة الامة العربية الماسة اليه من ناحية ..

وثانيا لما سيحققه التضامن من مناخ يمنع اثارة المشكلات الجانبية التى دأبت بعض القوى العربية على خلقها للسياسة المصرية من ناحية اخرى .. مثل هذه المشكلات قد تقتضى الانحياز لطرف عربى او لآخر بشكل يمكن ان يؤثر بالسلب على انجاز عودة العلاقات المصرية العربية ... وعلى جهود مصر من أجل تكوين موقف عربى موحد يدفع للتوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى – او يعرقل إجراءات عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم في القاهرة .. والتى كانت قد بدأت فى مارس ١٩٩٠

ولاشك كذلك فى ان استمرار وتعزيز مناخ التضامن العربى كان ملائما تماما للدور العربى القوى الذى تلعبه مصر لصالح الامة العربية كلها .. باعتبارها قوة توازن واعتدال تدفع المعسكر العربى نحو الاستقرار والسلام .

فقد كان احتمال نجاح العراق فى ادارته للأزمة التى فجرها فى منطقة الخليج .. سواء بدفع الكويت والامارات الى قبول مطالبه قبل الغزو .. او بضم الكويت كجزء من العراق بعد الغزو .. او على الاقل بقبول الانسحاب وفقا لشروطه ومطالبه .. مثل هذه الاوضاع بعد الغزو .. او على الاقل بقبول الانسحاب وفقا لشروطه ومطالبه .. مثل هذه الاوضاع كانت تلحق ضررا بالغا بكيان الامة العربية وبتوازنها الداخلى .. حيث يعنى ذلك ان قوة اقليمية بكل معاييرها .. قد برزت فى المنطقة .. لها امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة .. يحكمها نظام طموح له اطماع اقليمية عربية واسعة وواضحة .. الامر الذى يحمل معه تداعيات شديدة الخطورة على مكانة مصر الاقليمية والدولية .. ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى .. وكذلك علاقاتها بالقوى الاقليمية الاخرى .. وبالتالى يتضاءل التاثير النسبى لدور مصر الاصيل فى القضايا العربية الرئيسية فى المنطقة عامة وقضايا منطقة الخليج بشكل خاص .. حيث توجد لمصر مصالح حيوية فضلا عن المصالح القومية العامة .

وقد كان الرئيس مبارك واضحا ومباشرا فى هذا الصدد .. حين عبر فى لقائه برجال الفرقة الثالثة المشاة فى سبتمبر ١٩٩٠ بقوله « ان الهدف العراقى كان يتمثل فى السيطرة على بترول المنطقة وبالتالى السيطرة على الوطن العربى بكامله .. ليصل فى النهاية الى السيطرة على مصر .. بكل شىء فيها وانتزاع الزعامة منها .

وإذا اردنا ان نستخلص الرؤية المصرية لابعاد ازمة الخليج .. فسوف نلحظ من البداية ان هذه الرؤية قد تمتعت دائما بعمق النظرة ووعى فى ادراك حقيقة ماحدث .. ومايمكن ان يترتب عليه من نتائج ومن خراب .. لذلك كانت القيادة المصرية قاطعة فى تقديراتها وحاسمة فى قراراتها من بداية الازمة حتى نشوب الحرب .. ودقيقه فى تأكيدها على ان حجم المصالح العالمية فى المنطقة عامة وفى الكويت بوجود خاص وأهمية هذه المصالح .. لايمكن ان تسمح بترك القيادة العراقية تفلت بفعلتها او غنيمتها .. ومن هنا كان تنبؤ الرئيس مبارك حاسما من اللحظة الاولى للازمة ، وتوقعه بأن عدم انسحاب القوات العراقية من الكويت - قد يعرض الكويت لضربة بالغة الشدة وينذر بأخطار بالغة بل ومدمرة لكافة شعوب الامة العربية دون استثناء .. وانه لن يكون بين العرب - فى هذه الحالة غالب ومغلوب ... ولكن الكل سيخسر مصالحه وهيبته وأمنه .

هنا يمكن القول .. فى ضوء هذه الاحتمالات والتقديرات .. أن مصر كانت تدافع عن مصالح قومية عليا .. تخص العالم العربى كما تخصها باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم .. هناك إذن مصالح حيوية فى تسوية الازمة سلميا .. وذلك عن ادراك كامل بأن الحل العسكرى للازمة سوف يلحق الدمار .. ليس فقط بالقدرة العسكرية العراقية .. ولكن كذلك بمجمل القدرة العسكرية العربية فى مواجهة القدرة العسكرية الاسرائيلية المتنامية .من ناحية اخرى فلم يكن من المرغوب فيه ابدا ان تضطر القوات العربية المشاركة الى خوض المعركة العسكرية المحتملة .. الامر الذى يخلق سابقة خطيرة ماكان يجب ان تحدث .

٢ - دور مصر وفقا لتطورات الازمة :

فى اطار هذه الاعتبارات تطور دور مصر فى الادارة العربية لازمة الخليج من خلال عدة مراحل مختلفة فى الشكل والمضمون . ففى البداية عندما ظهرت بوادر الازمة سعت مصر ومعها أطراف عربية اخرى لمحاولة تجنب انفجارها .. وعندما وقع هذا الانفجار فعلا .. قامت مصر بدورها فى إطار النظام العربى بمحاولة ايجاد

حل جماعى او موقف غربى جماعى من الازمة . ولكن لم يحقق هذا المدخل اهدافه كامله بسبب وقوع انشقاق كبير بين العرب حول الموقف الواجب اتخاذه .

وفى المرحلة التالية انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية والجهود الدبلوماسية المتعددة الاطراف .. لاقناع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع بحلول وسط مختلفة .. وربما يكون السبب الرئيسى لفشل هذه المبادرات .. هو تصميم العراق على مواصلة الصراع .. وعدم قبوله للمبدأ الاساسى والشروط الدنيا للحل المقبول . وهو الانسحاب من الكويت . على ان احد أهم الاسباب يتمثل كذلك فى الجمود الواضح فى المواقف العربية والافتقارالى المرونة الدبلوماسية . وكانت النتيجة هى انتقال الازمة لمرحلة جديدة اشد تفاقما .. هى مرحلة التحضير للحرب . واتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع وجود قاسم مشترك يتثمل فى التسليم بالامر الواقع .. وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الازمة والحرب . رغم وجود اغلبية تطالب بتحرير الكويت وانهاء الاحتلال العراقى .

كانت تلك باختصار مجمل المراحل التى مرت بها الازمة والدور المصرى فيها .. والذى ارتبط تطوره بتطوراتها واذا عدنا للبداية فسوف نجد ان التحرك المصرى قد نشط مع اول بادرة للازمة .. حيث مارست القيادة المصرية دورها وبذلت الجهود الفورية المكثفة فى محاولة لاحتوائها وإيقاف تداعياتها الخطيرة وتسويتها سلميا . هكذا دعت رئاسة الجمهورية فى بيان اصدرته يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٠ .. عن احساس صادق ببوادر الخطر .. الى ضرورة تعزيز التضامن العربى وحل اية خلافات قائمة بالحوار البناءالهادىء.. باعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدوليه التى تهدد الامة العربية .. ومن منطلق قومى وحرص على تهدئة الاوضاع .. نجد ان البيان لم يتضمن شبهة تحيز لاحد طرفى النزاع .. بل انه لم يشر الى اطرافه تحديدا . وفى اليوم التالى بدأت الاتصالات المباشرة بين مصر واطراف الازمة بالاتصال الهاتفى بين الرئيس مبارك وصدام حسين ، وفى ٢٢ يوليو استقبل الرئيس مبارك .. طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى ووزير الخارجية ، ثم عقدت قمة مصريه اردنية فى الاسكندرية يوم ٢٣ يوليو . وفى فجر اليوم التالى توجه الرئيس

مبارك الى العراق ومنها الى الكويت ثم الى السعودية فى بداية مرحلة جديدة من الجهود المصرية العملية.

كان الجو يزداد تلبدا بالغيوم .. وحالة القلق تشتد وتنتشر .. والهواجس تمسك بانفاس الانسان العربى فى كل مكان بينما الاحداث تتصاعد وتتفاقم .. وجرت فى القاهرة عملية تقييم شاملة خرجت بعدها عبارة هامة .. ترددت فى دوائر صنع القرار فى مصر .. وعززتها مؤشرات كانت قد رصدت منذ وقت طويل نسبيا .. مضمونها « ان الموقف خطير للغاية ، وان تلك الازمة ليست مثل كل الازمات السابقة ، وان مسار التصعيد يجب ان يتوقف بأية وسيلة .. وفى اقرب وقت ، لان اتصالات معقدة كانت قد بدأت تدور مهددة بنقل الازمة الى مستوى جديد لايمكن السيطرة عليه »

كان هذا الموقف هو المنطلق الذى تحركت مصر من خلاله .. وقام الرئيس مبارك برحلة الوساطة المصرية .. فقد كانت مصر شديدة الحرص على حل الازمة عربيا .. ربما أكثر من حرص العراق على حلها عربيا .. كذلك كانت حريصة على منع تصاعدها الى المستوى الدولى ومنع تدخل اطراف أجنبية فيها .. اكثر حرصا من الاطراف التى أيدت العراق من غزو ه للكويت .. والتى زعمت ان معارضتها هى ضد اى تدخل اجنبى .. وان موقف مصر من الازمة ما هو لا تغطية عربية لهذا التدخل الدولى الذى جاء كنتيجة حتمية لغزو الكويت ورفض العراق الانسحاب .. رغم لان مصر حذرت من امكانية ان تكون هناك مصيدة تنصب للامة العربية ، وانه لابد لنا من ان نتيقظ وان نفتح اعيننا على مايحاك لنا فى الخفاء خاصة .. وان هناك مؤشرات غير مطمئنه ظهرت خلال الاشهر الاولى لعام ١٩٩٠

إن مصر لم تكن تؤمن بمنطق التآمر .. او ان التاريخ يمكن ان تسيره مؤامرات دولية ضد الوطن العربى .. فالمخططات دائما موجودة وقائمة .. ولكن المهم هو مالذى يفعله العرب لمواجهتها ؟ وكيف يمكنهم اختيار افضل السبل لاحباط هذه المخططات وهى فى المهد .. وألا يخطئوا الطريق فتفتح امام هذه المخططات التى سرعان ماتنطلق لتحقيق اهدافها المرسومة .

فى المرحلة التى سبقت الغزو .. كان الهدف الحيوى بهذا الصدد هو الحصول على تأكيدات من الرئيس العراقى بعدم اللجوء الى القوة ، وذلك اثناء مباحثات الرئيس مبارك معه فى بغداد .. وقد اعلن الرئيس مبارك ذلك فى مؤتمره الصحفى الذى عقده يوم ٨ أغسطس ٩٠ انه كان قد نجح حينذاك فى الحصول على التزام عراقى بعدم اللجوء الى القوة اثناء مباحثاته مع الرئيس العراقى يوم ٢٤ يوليو ٩٠ وانه ذكر له انه قد اكتفى بما حدث (اى الانذار اللفظى وتحريك القوات) كما اضاف مبارك فى خطابه امام مجلس الشعب والشورى فى ١٥ ديسمبر ٩٠ قوله : ان الرئيس العراقى اكد له ان كل ماكان يهدف اليه هو حمل القيادة الكويتية على التجاوب مع موقف العراق .. وأكد نجاحة فى الحصول على هذا التعهد ومن الرئيس صدام اكثر من مرة . حدث ذلك بينما نفى العراقيون انهم قطعوا على انفسهم هذا الالتزام (الا فى حدود استنفاد وسائل المفاوضات) .

ورغم ذلك فقد استمرت الجهود من اجل احتواء الازمة .. وقد اشتركت السعودية مع مصر فى هذه الجهود .. والواقع ان الرئيس مبارك لم يركز جهوده من اجل ايجاد حل للازمة ولكن اهتم اساسا بوضع حدود قوية على المدى الذى يجب الايتجاوزه الطرفان .. وبالتالى وقف تصعيد الازمة .. مطالبا العراق بوضع حد للخلاف .. والكويت بابداء مرونة كافية تضمن احتواء الازمة اولا ثم حل مشكلاتها بعد ذلك من خلال مفاوضات ثنائية .

غير أن ماحدث فى مؤتمر جده أكد ان مسألة المفاوضات لم تدخل فى الحسابات العراقية .. ولذلك فقد انهارت المفاوضات بالرغم من جهود مصر ووساطة السعودية . لقد كان فشل لقاء جده لانه كان أمرا مخططا من جانب العراق .. لذلك اعتبرته تمهيدا لغزو الكويت الذى تم فى اليوم التالى مباشرة ، والذى تم فى اطار خطة الخداع الموضوعة لهذا الغرض

وفى الواقع كان هناك من البداية احساس بالقلق لدى القيادة المصرية بشأن حقيقة النوايا العراقية من الوساطة المصرية فقد احس الرئيس مبارك فى وقت مبكر نسبيا ان هناك شيئا مايدبر فى الفكر العراقى .. فعندما هبطت طائرة الرئيس فى

مطار الكويت قادمة من بغداد عقب لقائه مع صدام حسين والذى تناول الازمة اساسا ، صدرت تصريحات من اذاعة بغداد تقرير ان الرئيسين مبارك وصدام لم يناقشا سوى العلاقات الثنائية بين البلدين .. وفضل الرئيس مبارك ان يتجاوز عن تلك التصريحات .. فقد كان دور مصر كما حدده هو تهيئة المناخ ، وتقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة ، والاتفاق على آلية للارتقاء تاركا التباحث لاطراف المشكلة .. كان دور مصر المقصود فى هذه المرحلة هو العمل على نزع فتيل القنبلة .. غير انه فى مقابل ذلك الجهد المخلص لمواجهة الظروف المصيرية ... كانت هناك عملية خداع وتضليل واسعة النطاق يمارسها الجانب العراقى .. لذلك كانت تأثير الصدمة التى تحدث عنها الرئيس مبارك اثر سماعه أنباء الغزو قاسيا ذلك لانه لم يكن قاصرا على طبيعة الحدث الجسيم فى حد ذاته فحسب .. ولكن كذلك لطبيعة التصرف العراقى .. اذا لم يكن من المتصور ان تقاليد التعامل بين الرؤساء عامة والرؤساء العرب بوجه خاص ، قد انحدرت الى هذا الدرك

وفى الواقع فان اكثر الاقطار تشاؤما .. والتى كانت تحاول ان ترسم صور التصعيد المحتملة فى ذلك الوقت .. بل وأكثر هذه الصور جموحا ، لم تكن تتجاوز فى تصورها إمكانية قيام العراق باحتلال بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها مع الكويت .. بالاضافة الى جزيرتى بوبيان ، وربة .. اما فكرة احتلال الكويت كاملة ومحاولة محوها من الخريطة السياسية للعالم .. فلم تكن من الامور التى يمكن ان تخطر على البال فى هذا الوقت على الاطلاق .

ومع هذا الحجم الهائل من الطموح العراقى .. كان من الصعب ان يتجاوب العراق مع الجهد السخى الذى بذلته مصر .. والذى لم يحقق فى النهاية النتائج الايجابية المرجوة .. كما لم تتمكن الوساطة المصرية .. من منع استخدام القوة المسلحة .. ووقف ... العدوان العراقى على الكويت .. ويعود ذلك لاسباب جوهرية وملابسات غير عادية احاطت بالموقف كله :

ان القيادة المصرية .. وهى تبذل الجهد الصادق بأمانه كاملة .. لم تكن تتصور حقيقة النوايا العراقيه وابعادها لانها خارجه عن نطاق اى تصور عربى عاقل ..

يمكن ان يصل الى تنبوء بإمكان قيام العراق بعدوان مسلح شامل على الكويت يستهدف السطو بالقوة على أراضى وثروات ومقدرات هذه الدولة العربية . لوحدث ذلك - وكان من الصعب تماما ان يحدث - لاختلاف الوضع .. وربما يصبح من الممكن فى هذه الحالة ان تعدل مصر من سلوكها الدبلوماسى والاعلامى .. بهدف احباط وقوع مثل هذا الاحتمال البعيد .

هنا يمكننا القول أن الاخفاق فى التنبوء لم يكن مرده غيبة المعلومات عن الحشود العراقية على الحدود الكويتية .. او قصور فى الاستنتاجات القائمة على اسس منطقية حول حقيقة النوايا العراقية .. غير ان صعوبة تقبل فكرة ان تقوم دولة عربية بغزو دولة عربية اخرى شقيقة .. خاصة مع انعدام وجود اى سابقة مماثلة فى التاريخ الحديث للعلاقات العربية / العربية .. فضلا عما لجأت اليه القيادة العراقية من اساليب الخداع والتضليل والمراوغة .. والتاكيد المستمر على استبعاد استخدام القوة المسلحة .. كل هذه العوامل ساعدت القيادة العراقية فى نجاحها الكامل فى إخفاء حقيقة نيتها المبيته ، ومدى استخدام القوة المسلحة . لذلك ففى اطار وجودهذه النيه المبيته والاصرارالكامل على استخدام القوه المسلحه على اوسع نطاق .. فان اية اسباب اخرى حول عدم نجاح جهود وقف وقوع العدوان تبدو لا قيمة لها .

٣ - التأثير المباشر للعدوان على العالم العربى :

لقد اصر العراق على ان يفتح على العالم العربى أبواب جهنم على مصراعيها .. بعملية تجاوزت كل منطق وعقل .. عملية مدانة بكل المقاييس مهما كانت الدعاوى ، لايحكمها أى مبررات يمكن فهمها . فقد وقع العدوان على الامة العربية كالكابوس بطريقة وأدت وبقسوة أمل الامة .. فى صحوة عربية كانت على وشك ان ترى النور .. وأدت الى انتقال دفة السيطرة بشكل سريع وحاسم الى المجتمع الدولى .. ممثلا فى مجلس الامن وفى القوى الدولية المسيطرة عليه .. وكانت الامور شديدة الوضوح .. والحقيقة الصارخة تصفع وجه العالم . لقد خلق الغزو موقفا شديد الخطورة فى المنطقة والعالم كله وكان من المستحيل ان يسكت الغرب .. او يقف مكتوف الايدى .. وهو يرى مصالحه الاستراتيجية الكبرى فى مهب الريح .

ويبدو ان التقديرات الاستراتيجية للقيادة العراقية كانت بعيدة عن ارض الواقع حين تصورت ان الامر الواقع الذى فرضه الغزو سوف يفرض نفسه على الجميع فى النهاية .. وان عملية ابتلاع الكويت وهضمه لن تستغرق سوى ثلاث اسابيع على الاكثر .. وأن منطق رد الفعل الدولى الشكلى ضد افعال اسرائيل سوف يتكرر مع العراق وهو تصور ينم عن جهل فاضح بحقيقة الاوضاع الدولية .. تصور ينسى ان اسرائيل تعتبر حالة خاصة فى النظام العالمى .. لان مشكلة اليهود كانت مشكلة عالمية .. أراد لها العالم ان تجد حلا يريحه فكانت اسرائيل هى الحل الذى فرضه العالم على المنطقة ممثلا فى قواه العظمى .. هكذا جاءت اسرائيل الى المنطقة بفعل إرادة دولية أوجدتها لتبقى .. وهى نفس الارادة التى وقفت لتتصدى لمخططات العراق وتقضى عليها بالقوة . لقد بقيت اسرائيل لان الارادة الدولية استمرت تؤيد هذا البقاء من اجل مصالح عالمية .. وليس لأن اسرائيل بقدراتها المحدودة قادرة على فرض هذا البقاء .

من ناحية اخرى فقد ظنت القيادة العراقية ان السعودية لن تجرؤ على إستدعاء قوات اجنبية ... خاصة وان مجلس التعاون الخليجى العربى قد قام على رفض هذه الفكرة .. غير ان حجم التهديد هنا كان قد تجاوز كل التقديرات التى قام عليها هذا المبدأ . كذلك ظنت ان الولايات المتحدة لن تراهن بالقاء قواتها العسكرية وهيبتها فى مستنقع الازمة من اجل « حكام الكويت » وهو فكر ضحل لايمكن ان يعالج بنجاح مثل هذه القضايا المصيرية .. والحقيقة ان فكرة الامر الواقع الذى يمكن أن يفرض نفسه .. هى فكرة مقبولة فى مجتمعنا الدولى .. ولانها فكرة قائمة على منطقة القوة .. فليس كل من يحقق هدفا بقادر على ان يستمر محافظا عليه الى ان يتحول لأمر واقع يصعب تغييره . ذلك لان الامر الواقع يمثل فعلا صدر ضد رغبة الاخرين .. وبالتالى لابد لمن يريد ان يفرض هذا الامر .. ان يمتلك القدرة على التصدى لهؤلاء الاخرين عندما يتحركوا ضده .

فهل قدرت القيادة العراقية موقفها على اساس قدرتها على التصدى لكل تداعيات الموقف بأسوأ ابعاده ؟ وهل تذكرت وهى تخطط لمغامراتها الكبرى .. بأن

هناك مبدأ فى السياسة الامريكية الخارجية اسمه « مبدأ كارتر » وضعه جيمى كارتر عام ١٩٨٠ عندما تعرضت منطقة الخليج لاحتمالات تدخل سوفيتى .. ان للولايات المتحدة فى منطقة الخليج مصالح حيوية لابد ان تدافع عنها ولو تطلب استخدام القوة العسكرية . وهل كانت القيادة العراقية تعرف ان وزارة الدفاع الامريكية « البنتاجون » قد بحث فعلا ابان هذه الازمة امكانية استخدام الاسلحة فى منطقة الخليج .. وان فكرة انشاء قوات التدخل السريع الامريكية .. قد طرحت فى ذلك الوقت ومن اجل التدخل فى منطقة الخليج

ومع ذلك كله وقع العدوان العراقى على الكويت .. ليقلب كل الاوضاع والحسابات .. ولتبدأ مرحلة شديدة الاختلافات .. تطلبت جهدا غير عاديا .. . وتحركات نشطة مكثفة من نوع جديد يتسق مع غرابة الاوضاع التى خلقها حجم العدوان العراقى على الكويت وابعاده وتداعياته المحتملة .

٤ - مصر تحاول انقاذ الموقف (٨ - ١٠ اغسطس ١٩٩٥) :

هكذا استمرت جهود مصر .. بل اصبحت اكثر نشاطا وأكثر حسما حيث الوضع لم يعد يحتمل انصاف الحلول او الحلول الوسط .. ذلك لأن ماحدث لم يكن من الممكن قبوله او السكوت عليه .. فلابد من إعادة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الغزو مهما كان الثمن .

لقد اصبحت ازمة الخليج بمثابة الاختبار الصعب والمحك الرئيسى .. لكل المبادىء التى سبق ان حددتهامصر .. واعلن عنها الرئيس مبارك ومارستها خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات . فقد أفرزت الازمة العديد من القضايا المبدئية الحساسة التى تكشف جوانب الخلل الخطير فى النظام العربى الاقليمى عامة وفى نظام امنه القومى خاصة .. ويلاحظ ان قضايا معقدة ومتداخلة بشكل غير مسبوق فى النظام العربى .. ويمكن القول ان اهمها : استخدام القوة المسلحة فى العلاقات العربية - العربية ، التدخل فى الشئون الداخلية لقطر عربى من جانب قطر عربى اخر ، سبل تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية ،قضية الثروة العربية والعدالة

الاجتماعيه بين الاقطار العربيه ، التدخل العسكرى فى القضايا العربية داخل الوطن العربى .

وكانت لسياسة مصر وجه نظر واضحة ومحددة بالنسبة لكل قضية من القضايا التى طرحتها الازمة .. تحكمها المبادىء الاساسية المرتبطة بالالتزام العربى القومى تجاه الامة من ناحية .. والعمل من أجل استقرار وامن المنطقة العربية من ناحية اخرى .

فى هذا الاطار فان قضية « استخدام القوة المسلحة فى العلاقات العربية - العربية » هو مبدأ مرفوض تماما داخل الاسرة العربية . . لما يمثله من تناقض صارخ مع طبيعة الروابط التى تربط شعوب الامة العربية التاريخية والحضارية والوجدانية .. ولما يعكسه من مخاطر شديدة على كيان الامة العربية .. فهو ينهى تماما مفهوم التضامن العربى ويضرب فى مقتل فكرة وحدة المصير ووحدة المصلحة .. ويدفع العربى الى اهدار دم اخيه العربى ... والتفكير فيه على اساس انه قد يشكل خطرا عليه وعلى أمنه ومصالحه . وتلك هواجس خطرة كفيلة بنسف الاساس الذى يقوم عليه كيان الامة الواحدة .

ومن البديهى ان يؤدى رفض مبدأ استخدام القوة فى العلاقات العربية/العربيه .. الى رفض كل النتائج التى يمكن ان تترتب عليه .. وأهمها الاستيلاء على الارض العربية بالقوة .

اما بخصوص التدخل فى الشئون الداخلية لقطر عربى من جانب قطر عربى آخر ... فقد كان الموقف الذى ثابرت عليه السياسة المصرية دائما ، ان هذا التدخل مرفوض لأنه يعكس اسلوب تعامل القوى الكبرى مع الدول الصغيرة ، والذى كان يعصف بسيادتها .. ويؤدى الى الهيمنه على شئونها .. ولأنه يتناقض وميثاق الامم المتحدة الذى ابرز أهمية الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

وجدير بالذكران السياسة المصرية قد دأبت على التمسك بهذا الموقف ، ولم تقع فى تناقض بخصوصه ، فقد حافظت عليه عندما طرحت قضية الخلاص من النظام العراقى او حتى من الرئيس العراقى نفسه فى سياق غربى بل وعربى فى بعض

الاحيان ، وقد كان موقف الرئيس مبارك دائما ان المبدأ لايتجزأ وان مصر قد وقفت ضد العراق لتدخله فى الشئون الداخلية للكويت ، لايعقل ان تؤيد اى تدخل بالنسبة للعراق . وان نظام الحكم فى العراق هو شأن الشعب العراقى وحده

وقد اثيرت سبل تحقيق قضية الوحدة .. على اساس تصوير غزو العراق للكويت ثم ضمه لها على انه تحقيق للوحدة العربية ... وكان موقف السياسة المصرية بهذا الصدد « انه اذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غاليا علينا جميعا ، فاننا لابد ان نضع له اطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدريج الذى يأخذ الامر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخى لدى كافة الاطراف ، فلم يعد من الجائز ان تتحقق الوحدة بقوة السلاح .. كما كان يحدث فى الازمان الغابرة ، كما انه ليس من الجائز ان تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية او جغرافية او إقتصادية معينة ، او تحت ضغط او اكراه اما فى حالة العراق والكويت .. فقد بلغ التدنى السياسى فى السلوك العراقى حد استخدام الهدف السامى للامة العربية .. وهو هدف الوحدة لتغطية الاطماع الذاتية الخاصة بالاستيلاء على ارض الاشقاء ونهب ثرواتهم .

من ناحية أخرى فقد رفضت السياسة المصرية بالذات مبدأ الحق التاريخى ... الذى استشهدت به السياسة العراقية كأساس لضم الكويت ، وقد اشار الرئيس مبارك الى ان الحقوق التاريخية ليست قاصرة على العراق .. وان مصر لها حقوق تاريخية فى اماكن كثيرة ، ولكنها لم تفكر يوما فى اتباع الاسلوب غير المتحضر ، وان مبدأ الحقوق التاريخية سوف يؤدى الى تغيير الخريطة السياسية بالكامل لو تم الاخذ به .

وفيما يتعلق بقضية الثروة العربية .. فقد اقرت السياسة المصرية بوجود تفاوت فى الاقطار العربية .. فيما يتعلق بالثروة ، ولكنها اعترضت على الاسلوب الذى طرحته القيادة العراقية للتعامل فى هذه الحالة ، فهذا التعامل لايتم بإثارة الاحقاد والضغائن بين الغنى والفقير .. او باستخدام القوة التى لا تؤسس حقوقا ، وانما بالحوار الذى يدور فى اطار سياسة قومية لتحقيق التكامل العربى والتوصل الى افضل صيغة لاستغلال الموارد الموجودة لدى الدول البترولية مع الحفاظ على حقوق هذه الدول .

وفى خطاب للرئيس مبارك يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ نص على القيادة العراقية عدم اثارتها لهذه القضية فى الفترة التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ عندما كان سعر البترول فى اوج ارتفاعه وكان الانتاج العراقى يساوى الانتاج السعودى ويتجاوز ضعف الانتاج الكويتى . ولم يساعد احد مصر فى الوقت الذى كانت تعيد فيه وحدها بناء البنية الاساسية التى خربتها الحروب المتكررة دفاعا عن الحق العربى .

وأخيراً فقد تبنت السياسة المصرية موقفا من قضية التدخل الاجنبى فى الخليج ..يقوم على اساس ان التدخل غير مرغوب فيه ، وانه انما اتى دفاعا عن مصالحه . وقد عبر الرئيس مبارك عن المفهوم فى كلمته الافتتاحية امام قمة القاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ بقوله « ان الخيار امامنا واضح بين عمل عربى يصون المصالح العليا للامة العربية .. ويحفظ لنا العراق والكويت معا على اساس المبادىء التى إرتضيناها .. وبين تدخل خارجى لاقول لنا فيه ولاسيطرة لنا عليه ، ولايمكن ان يكون المحرك اليه هو الحفاظ على كيان العرب وحقوقهم بل انه سوف يسترشد بالضرورة بأهداف القوى التى تضطلع به او تسانده » .

غير ان السياسة المصرية من خلال وضوح الرؤية السياسية وتفهم حقيقى للدوافع التى حدت بكل من السعودية والكويت لطلب هذا التدخل الاجنبى على اساس الاحتلال العراقى للكويت من جانب ... والتهديد العراقى للسعودية من جانب اخر .. باعتباره ان كل دولة ذات سيادة من واجبها الدفاع عن أمنها واقليمها وشعبها ، ومن حقها ان تطلب من اية قوات الدفاع عنها ، خاصة انه لم يكن فى مقدور اية دولة عربية بما فى ذلك مصر ان ترسل من القوات مايكفى لمواجهة الموقف الذى خلفه الاحتلال العراقى للكويت وكان الحل الذى نادت به السياسة المصرية دائما لموضوع التدخل العسكرى الاجنبى فى منطقة الخليج هو الانسحاب العراقى من الكويت . وقد صرح الرئيس مبارك . .. بأنه سوف يكون أول رئيس دولة عربى يدعو لانسحاب كل القوات الاجنبية فى حالة موافقة الرئيس صدام حسين على الانسحاب من الكويت .

٥ - قمة الانقاذ :

هذا الوعى المصرى والرؤية الواضحة التى تميزت بها النظرة المصرية ... كانت ابرز مافى الموقف العربى وقتئذ حيث ان صدمة الحدث هزت القيادات العربية ، فأعجزتها عن التفكير والحركة ... ولذلك شكل الموقف المصرى فى هذه المرحلة المرتكزات الاساسية للعمق العربى المشترك . فقد حدد هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربى الممكن عمليا فى أمرين اساسيين : الاول ضرورة التزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت ... والكف عن محاولة تغير نظام الحكم فى الكويت بالقوة والثانى ... التزام البلدين الكويت والعراق باسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وفى الواقع فان الموقف المصرى لم يبد اى استعداد لمجرد التشكيك فى اولوية الالتزام العراقى بالانسحاب من الكويت ... بينما يعلن العراق ان مسألة الكويت قد اصبحت منتهية مما يشير الى استحالة قبولة لفكرة الانسحاب كمبدأ . ورغم ذلك فقد بحث الرئيس مبارك باصرار .. امكانية الحصول على موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب العراقى من الكويت بصورة قاطعة . وفى نفس الوقت اوضح الرئيس مبارك فى خطابه الذى دعا فيه لعقد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة . واستعداده لمناقشة المطالب العراقية والنظر فيها من اجل تلبية بعضها ولكن بعد ان يقبل العراق الانسحاب وعودة الشرعية .

ورغم استمرار غياب الالتزام القطعى من جانب العراق بشأن الانسحاب من الكويت فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج ... كانت لاتزال راغبة فى تأكيد اولوية الحل العربى حتى عقد مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة .. ومن الواضح ان المنطق الكامن وراء هذه الرغبة هو الأمل فى ان يكون الاجراء العراقى (عملا تأديبيا) بحيث يمكن التفاوض حول انسحاب عراقى ووضع صيغة لحل المشكلات المعلقة بين البلدين .

فى هذا الاطار بدأت المحاولة المصرية الاولى للتوصل الى حل دبلوماسى عربى للموقف وذلك بسفر الملك حسين الى بغداد بعد اجتماعه مع الرئيس مبارك فى

الاسكندرية للحصول على موافقة الرئيس العراقى صدام حسين من حيث المبدأ على مسألتين هما :

انسحاب القوات العراقية من الكويت ..وعودة الشرعية الكويتية

ولاتاحة فرصة أكبر لنجاح مهمة الملك حسين ... أجل الرئيس مبارك صدور بيان مصر ى عن الغزو .. يتضمن الموقف المصرى والذى صدر فى اليوم الثانى (٣أغسطس) بعد عودة الملك حسين الى عمان وابلاغه نتيجة زيارته بالهاتف للرئيس مبارك . ولم يوافق صدام على المسألتين المطلوبتين وان وافق على عقد قمة مصغرة .

وعموما فان الشرط الأساسى الذى طلبته القيادة المصرية لعقد القمة العربية لم يتوفر، وعليه زال القيد على صدور البيان المصرى عن الغزو .. الذى صدر مساء يوم ٣ أغسطس .. وقد عبرت لغة البيان عن اقصى درجة من الموضوعية فى اطار الموقف المصرى الرافض للغزو العراقى ومع ذلك كله استمر الموقف العراقى متسما بالخداع والمراوغة ، يحاول ان يجمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل كامل للالتزام بالانسحاب ... على اساس ان يكون التفاوض مجرد باب للتسليم العربى بمطالب العراق المغالى فيها . وأن هذا التسليم يمكن ان يفتح الطريق أمام تعهد عراقى بالانسحاب من الكويت ... وهو الامر الذى يعنى من الناحية الشكلية على الاقل تنصيب العراق كقيادة غير منازعة للعالم العربى . وقبول دول الخليج ان تكون توابع للعراق . بينما كان المطلوب ان تكون المفاوضات أداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقى من الكويت على اساس التوصل الى حل وسط يقبل بعض المطالب العراقية .

وكان لابد ان تتحرك الدبلوماسية المصرية خطوة جديدة أكثر حسما .. وذلك بالدعوة الى عقد قمة عربية عاجلة فى القاهرة .. وهى الخطوة التى مهدت لمشاركة مصر العسكرية فى الصراع الدائر .. وفى خطاب الدعوة لعقد القمة العربية .. حاول الرئيس مبارك ان يكون الخطاب موضوعيا معبرا عن رغبة مؤكدة فى التوصل الى حل عربى للازمة .

لقد بدا الوضع العربى وكأنه سباق عربى محموم مع الزمن .. تتلاحق فيه الاحداث والمواقف التى تنذر بخطر داهم يهدد الامن فى العالم العربى . فى هذه الظروف ينطلق النداء الذى وجهه الرئيس مبارك للامة العربية وقال فيه :

« ان أمام العرب فرصة لاتزيد عن اربع وعشرون ساعة لايجاد حل عربى تحت مظلة عربية للازمة تكون بديلا عن التدخل العسكرى الاجنبى .. الذى سوف يجرى بعد قرار مجلس الامن تحت مظلة الشرعية الدولية »

وفى اعقاب هذا النداء بدأ الزعماء العرب يتوافدون على القاهرة لعقد اخطر القمم العربية الطارئة فى تاريخ جامعة الدول العربية ، فى آخر محاولة عربية للخروج من المأزق الذى وضع صدام حسين الامة العربية فيه .. انها محاولة جادة لوقف التصاعد ، وانهاء الموقف المتأزم بشكل حاسم .. وايجاد مخرج للعراق .. ينهى تورطه فى الكويت .

ولم يكن التحذير الذى اطلقه الرئيس مبارك بسبب حرب وشيكه الوقوع خلال الساعات التالية .. فان عملية حشد القوات فى الخليج كانت مازالت فى بدايتها . ولكنه كان يحذر من شىء اخطر ، هو بدء انفلات الازمة من الايدى العربية . ولقد كانت لديه المعلومات الكاملة حول مايدور .. وكانت رؤيته الواضحة تؤكد انه اذا لم تحسم المشكلة خلال يومين على الاكثر فإن حسمها لن يكون عربيا .

كان الهدف من عقد القمة ... ايجاد حل عربى واضح المعالم يقوم على أربعة محاور :

- الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت .
- عودة الحكومة الشرعية للكويت .
- تكوين قوة سلام عربية كحاجز أمن بين الطرفين
- الشروع فورا فى مفاوضات عراقية كويتيه لبحث اسباب **النزاع من جذورها وتتضمن**

* تحديد نهائى وقاطع لمشكلة الحدود بين البلدين .

* التعويضات المستحقة للعراق على الكويت بشأن البترول المسحوب من أبار عراقية ان وجدت .
* مسألة إلغاء او تخفيف الديون الكويتية على العراق بسبب حرب الخليج

لقد كان ثمة تصور ساد فى الايام الاولى للغزو مضمونه ان العملية كلها ليست اكثر من « عملية تأديبية » بالمفهوم العراقى – او على الاكثر عملية سطو مسلح واسعة النطاق تقوم بها دولة ضد دولة اخرى . لكن بمرور الساعات بدأ يتضح ان العراق قد دخل الكويت لكى يبقى فيها . ولم تكن تلك القناعة الاخيرة قد استقرت تماما عندما عقدت قمة القاهرة الطارىء .. فقد كان الرئيس مبارك وعدد كبير من القادة العرب لايزالون يتصورون إمكانية ان ينسحب العراق من الكويت

وقبل ان تنعقد القمة إتضح من اجتماع الرئيس مبارك مع الوفد العراقى ان العراق لاينوى سحب قواته ، وليس هذا فقط بل انه لاينوى التفاهم حول اى شىء ، فقد بدى ان الوفد اتى الى القاهرة لاليقدم شيئا .. ولكن ليفجر المؤتمر بالاشتراك مع اطراف عربية اخرى وزعت عليها الادوار .

كانت الصورة الواضحة ان هناك انقساما بين الدول العربية لكنه لم يتطور الى ماتطور اليه بعد ذلك فى الايام الاولى ، فجميع الدول العربية بدون استثناء – ماعدا العراق – أدانت الغزو فى اجتماعات القمة .. وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وان كانت هناك تحفظات على قضية دخول القوات الاجنبية فى منطقة الخليج .. ووسائل حل القضية .. الا ان القمة قد شهدت سلوكيات سياسية عربية لم تشهدها قمة عربية من قبل .. مارسها الوفد العراقى فى سلوكه مع وفود دول الخليج الاخرى .

وانتهت قمة الانقاذ .. ودبابات الغزو كانت مازالت تدوس كرامة شعب صغير .. والعالم العربى يتقاذفه تياران .. أحدهما هو تيار البغى المنطلق من بغداد .. والآخر تيار العقل والاتزان . وجاء حصاد المؤتمر ينطق بالصدق .. ويحاول إصلاح ماأفسده البغى واعادة ماضيعه العدوان . وقد صدر القرار بأغلبية اثنتى عشرة صوتا بينما تحفظت ثلاث دول ، واعترضت ثلاث وامتنعت اثنتان عن التصويت .

كانت القرارات رسالة موجهة الى القياده العراقيه انه لا يمكن فى ظل العقل والمنطق ان تناطح الاشقاء وتقف فى مواجهة العالم بأسره . وان عصر الغابة قد ولى واندثر . وقد رفضت القرارات العدوان وادانته .. وطالبت بالانسحاب الفورى وعودة الشرعية الى الكويت وأكدت الالتزام بقرار مجلس الامن رقم ٦٦٠الذى رفض فيه المجتمع الدولى العدوان العراقى وإدانته وطالب بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية . وقد اكد القرار الاجراءات التى اتخذتها السعودية ودول الخليج اعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس ... وقد وجدت نفسها واقعة تحت تهديد مباشر وخطير .. كما أكد التضامن الكامل مع السعودية .. كذلك قررت القمة الاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية اليها لمساندة قواتها المسلحة ، دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ، ضد اى عدوان خارجى وهو قرار يقوم على اساس التضامن الكامل الذى يتطلبه الامن العربى .. فتح الباب فى اطار الشرعية العربية لكى تساند الدول العربية وتشارك فى نظام الدفاعى الجماعى ضد تهديدات تتعرض لها دولة عربية .. وأعمالا تمس سيادتها وسلامة اراضيها نتيجة لحشد القوات العراقية على الحدود السعودية .

انتهت قمة الانقاذ العربية ... ولكن الاحداث لم تتوقف عن التصاعد .. بعد ان رفض العراق قراراتها . لم يكن امام مصر وسوريا تحديدا إلا ان يرسلا قواتهما الى الخليج استجابة لمقتضيات الامن القومى العربى الذى تعرض لاول مره للتهديد من الداخل بصورة أخطر من أى وقت مضى .

من نهاية قمة الانقاذ حتى بداية الحرب

١ - توافق استراتيجى بين مصر وسوريا والسعودية :

لم يكن فشل التوصل الى اتفاق جماعى لحل عربى شامل باجماع القمة – كما كان مأمولا – يعنى نهاية الدور العربى فى ادارة ازمة الخليج .. وان اختلف الوضع بعد ظهور الانشقاق فى مؤتمر القمة واصبح هناك جانبان عربيان مختلفان .

استمرت مصر تمارس واجبها القومى دون هوادة مع الدول المتعاونة معها .. والواقفة ضد العدوان كما بزرت جهود اخرى اتخذت صورة المبادرات الفردية او النشاطات الدبلوماسية الثنائية او المتعددة الاطراف .. ولكنها فشلت جميعا فى تحريك الازمة سياسيا ودبلوماسيا نحو التسوية سواء على الصعيد العربى او على الصعيد الدولى .

وليس ثمة شك فى ان تطور الاحداث قد عمق العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للعدوان العراقى على الكويت .. وخاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست .. وكان العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة .. ولم يكن قد مضى على عودتها بينهما سوى عدة اشهر « ديسمبر ١٩٨٩ » غير ان الزيارة التى قام بها الرئيس السورى لمصر فى يوليو ١٩٩٠ .. قد ساعدت كثيرا على ذلك حيث تم الاتفاق بين الرئيسين السورى والمصرى على عقد لقاءات سياسية منتظمة .. وتواترت اللقاءات بين مصر وسوريا على أعلى المستويات السياسية بعد وقوع الازمة .

فبعد ان شارك الرئيس الاسد فى مؤتمر قمة القاهرة فى ١٠ اغسطس .. عاد لزيارة مصر فى ٢٨ من نفس الشهر ، ثم جرت بعد ذلك لقاءات للتنسيق بين مصر وسوريا من ناحيه والسعوديه من ناحية اخرى . انتهت الى مولد التجمع الثلاثى الذى ضم السعودية الى جانب مصر وسوريا .. وقد استجاب هذا التجمع للتوجهات الاستراتيجية التى سادت فى مصر .. والتى كانت تعتبر دائما سوريا فى المقام الاول من الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لمصر .. والسعودية فى المقام الاول من الاهمية الاقتصادية .

ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثى قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجى على قيام اطرافه بدور واضح فى العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسوريه قد حدد فى البداية على نحو دفاعى أساسا .

والحقيقة ان الاوضاع العربية لم تصل الى هذا الحد الا بعد جهود ضخمة بذلت طوال الاشهر التالية للقمة .. لايجاد الحل المناسب الذى يحفظ لكل الاطراف

كرامتها وعلى رأسها الطرف العراقى حتى يخرج من الورطة التى وضع نفسه فيها .. وهذه الجهود جمعت بين الجهود العربية والجهود الدولية . الا ان القيادة العراقية ظلت متمسكة فى إصرار عجيب بموقفها العنيد وبالمضى فى الطريق الذى تصورته بل واشتدت الحملات التى شنها النظام العراقى ... وترددت المغالطات التاريخية والسياسية والمنطقية الواضحة والصارخة كذلك . والتى لم يكن هدفها سوى التغطية على مساوىء الفعل العراقى والتلاعب بمشاعر الجماهير العربية والتأثير على الرأى العام العربى .

فى ظل هذه الاوضاع كانت دول الخليج تواجه موقفا صعبا .. فاحدى دول مجلس التعاون الخليجى واقعة تحت الاحتلال .. وهناك دول اخرى اصبحت معرضة للتهديد المباشر .. مع استمرار حملات الدعاية العراقية الصاخبة الموجهة بعنف الى تلك الدول .. كان ضمان الامن ومصدر الطمأنينة لدول الخليج العربية هو وقوف مصر بكل ثقلها السياسى والعسكرى والمعنوى وراءها . وهو الامر الذى حفظ التوازن فى المنطقة الى ان انتهت الازمة بعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الغزو ولو كان موقف مصر مختلفا عن ذلك حتى لو اكتفت بالصمت او مجرد الادانة الظاهرية او المتحفظة – كما فعل البعض – لاختلاف الوضع تماما عما اصبح عليه بعد موقف مصر الحاسم فى رفض الغزو وادانته .. والاصرار على الانسحاب من الكويت .. ليس فى ذلك اى مبالغة حينما نقول ان دور مصر وحجمها الحقيقى .. قد اعادت المحنة اكتشافه للكثيرين .

انه دور محورى استند دائما على المبادىء والقيم واعلاء المصالح العربية والقومية على المكاسب الذاتية .. من هذا المنطلق ورغم كل التعنت العراقى والاساءات البالغة التى وجهها النظام العراقى لمصر ولرئيسها ... كانت مصر شديد الحرص على تجنيب العراق والامة العربية كارثة الحرب التى كانت سحبها تتجمع فى سماء المنطقة يوما بعد يوم . ولم تدخر مصر وسعا فى هذا الاتجاه

ويلاحظ من البداية ان الرئيس مبارك قد حرص بعد ارسال القوات المصرية الى السعودية ان هدف القوات هو الدفاع عن السعودية ضد اى عدوان خارجى ..

وان هذه القوات لا شأن لها بدخول العراق ولاحتى كقوات سلام .. وهو المبدأ الذى عملت القوات المصرية فى اطاره دائما .

ولم يود ارسال هذه القوات الى الخليج الى استبعاد دور الدبلوماسية المصرية فى العمل من اجل خيار التسوية السلمية ، وقد تبلور الموقف المصرى آنذاك فى تفضيل الحزم فى تنفيذ الحصار الاقتصادى للعراق لتجنب الخيار العسكرى .. والالحاح على اعطاء هذا الحصار فرصة لمدة شهرين أو ثلاثة للتأثير على القيادة العراقية واجبارها على قبول الانسحاب حرصا على مصالح الشعب العراقى .

٢ - *الجهود الاخيرة لتفادى الصدام المسلح :*

فى هذا الاطار يمكن الاشارة الى رفض مصر للربط الاجرائى بين الانسحاب العراقى من الكويت وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة . وكان موقف مصر يتلخص فى ان احتلال الكويت مشكلة عربية / عربية ، بينما يمثل الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية مشكلة عربية / اسرائيلية وان المساواة بين الاحتلالين تقوم على تصور خاطىء يسىء الى النظام العربى كله . وحقيقة الامر ان الرئيس صدام قد احتل الكويت ليبقى فيها ويستنزف ثرواتها وعلى رأسها البترول وليس من اجل فلسطين .. وهو يعلم انه ليس هناك رابط موضوعى بين القضيتين وان الانسحاب الاسرائيلى لن يتم فى هذا الاطار وبالتالى سيخلق له المبرر بالبقاء فى الكويت .. فالامر لايخرج عن اطار استغلال العراق فى القضايا القومية من اجل كسب شعبيه بين العرب لخدمة اغراضه من احتلال الكويت .

ورغم كل ذلك فقد حرصت مصر – من اجل مواصلة الجهد لتفادى الصدام المسلح – على الابقاء على قناة مفتوحة للاتصالات المباشرة او الغير مباشرة مع القيادة العراقية لغرض اساسى هو مواصلة الجهد من اجل تبصير هذه القيادة بشكل مستمر وفقا لتطور الموقف الدولى ... مع اصرارها على اللجوء الى القوة فى حالة عدم قيام العراق بالانسحاب من الكويت .. والالحاح على قبول العراق للانسحاب ولو من حيث المبدأ كى يمكن التحرك دبلوماسيا فى اتجاه التسوية .

فى وسط هذا المناخ المتصاعد قام الرئيس مبارك بزيارته الواسعة لاربع دول عربية خليجية هى السعودية والامارات وقطر وعمان .. استغرقت عشرة ايام فى اكتوبر ١٩٩٠ كان هدفها التعرف على مواقف هذه الدول من الازمة عن قرب خاصة وان الزيارة كانت تتم فى ظروف ضاغطة على المنطقة العربية كلها .. بعد ان وضح تماما ان العراق لاينوى بالفعل القيام بأية مبادرة سلمية لحل الازمة .. وان كل ضغوط الحشد العسكرى التى تمت حتى ذلك الوقت .. لم تؤد الى تحقيق اى مرونة فى الموقف العراقى ... الامر الذى استدعى اتخاذ قيادات التحالف الدولى وقيادات مصر وسوريا قرارات بتطوير الحشد العسكرى فى الخليج ليصل حجمه الى اكثر من نصف مليون جندى ... بعد ان كان نصف هذا العدد ... وكان هذا التطور بمثابة بداية الاستعداد الحقيقى للحرب .. اذا لم ينسحب العراق اختيارا

خلال هذه الزيارة أكدت مصر استعدادها لارسال قوات عسكرية اخرى للخليج اذا ماطلبت السعودية والامارات ذلك ... خاصة بعد ان تم التوصل ... من خلال التنسيق السياسى والعسكرى على المستويات .. الى ان الخيار الوحيد والممكن لفرض الشرعية الدولية هو استخدام القوة ... وطرد القوات العراقية من الاراضى الكويتية ... خاصة بعد مرور اربعة اشهر على بداية الازمة ووصول كل المساعى الضخمة التى بذلت من اطراف عديدة الى طريق مسدود .

٣ - مصر وتحرير الكويت:

وفى نوفمبر ١٩٩٠ صدر قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذى حدد للعراق مهلة تنتهى فى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ الانسحاب الكامل من جميع الاراضى الكويتية ... دون قيد او شرط وعودة السلطه الشرعية قبل نفاذ فترة المهلة التى حددها المجلس .

ومع استمرار تأزم الموقف العراقى استمر التعاون والتنسيق بين مصر وسوريا والسعودية وعقدت عدة اجتماعات لوزراء خارجيتها من اجل ذلك وفى الاجتماع الرابع الذى عقد فى الاسبوع الاول من يناير ١٩٩١ .. حملت الدول الثلاث كامل المسئولية بشأن الموقف المتأزم للعراق . وأعلن فى القاهرة ودمشق ان القوات

المصرية والسورية سوف تشارك فى العمليات العسكرية لتحرير الكويت ... بعد ان اصبح من الضرورى شن الحرب من اجل ارساء قواعد الامن والسلام .

وقد اتسم الموقف الثابت لمصر .. منذ بداية الازمة بمعارضة اى تدخل اسرائيلى معارضة تامة .. حتى ولو على سبيل رد الهجمات العسكرية العراقية وقد عبرت بذلك بقوة ووضوح لعل اكثرها وضوحا ماصرح به الرئيس مبارك فى ٨ يناير ٩١ بأن مصر لاتوافق على تدخل اسرائيل فى حالة نشوب الحرب فى المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا مختلفا .

والحقيقة ان اخفاق دبلوماسية الدور العربى .. بعد اخفاق دبلوماسية الحل العربى قد افضى الى دافع سياسى عربى مرير .. والى استعداد نفسى لتقبل انفجار الحرب فى الخليج ... باعتباره البديل أو الملجأ الاخير لحل الازمة .. وتحقيق تحرير الاراضى الكويتية من الاحتلال العراقى .

ورغم ماأثارته الدول المؤيدة للعدوان العراقى من معارضة واجتماع لشن الحرب ضد العراق الا ان دولة واحدة من هذه الدول .. لم تقدم او تنظم رسميا او ماديا اى جهة عسكرية لمعاونة العراق .

جاء قرار مصر بالاشتراك فى تحرير الكويت وتوسيع نطاق مهمة القوات المصرية المسلحة فى الخليج .. انطلاقا من مبادىء ارستها السياسة المصرية وأسس حددتها الاستراتيجيه المصرية فى مجال الامن القومى العربى .. ومن خيارات بشأن اسلوب المشاركة فى عملية التحرير . **وكانت ابرز الخيارات ثلاثة** :

الاول : ان يقتصر اشتراك مصر بقواتها العسكرية على تأمين الاراضى السعودية والدفاع عنها ضد العدوان .. دون الدخول الى الاراضى الكويتيه والاشتراك الفعلى فى عملية تحرير الكويت وتصفية الازمة ... ومثل هذا الخيار لايحقق مصداقية العمل الايجابى العربى فى ردع العدوان ... فضلا عن صعوبة اشتراك باقى القوات العربية فى عملية التحرير دون مشاركة من القوات المصرية .

الثانى : المشاركة ضمن فيلق عربى توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتيه والسوريه ويتولى تنفيذ مهمة التحرير فى شريحة محدودة من الارض . ولم يحظ هذا الخيار بالتأييد نظرا لاختلاف اساليب عمل القوات .

الثالث : ان يتم تحرير الاراضى الكويتيه من خلال محور شبه منفصل تحت القياده السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية والمتحالفة المهاجمة .. وكان هذا الخيار هو انسب الخيارات التى تحقق اقصى نجاح للمهمة العسكرية .

وتحت كل الظروف والاحوال كان هناك اتفاق مبدىء بين القيادات العربية المشاركة فى عملية التحرير .. وخاصة مصر والسعودية ان القوات المصرية وكذا القوات السعودية لن تدخل الى الاراضى العراقية .. ولم يكن هذا الموقف مجرد اعلان عن اتفاق جرى بين دولتين ، ولكن كان من أحد جوانبه تحذير للعراق مما هو ممنتظر ان يحدث بعد انتهاء مرحلة الضربات الجوية ، وبدء الهجوم البرى الشامل .

مصر ودورها القومى فى ازمة الخليج

١ - المبادىء الثابته والمصالح المتوازنة :

ان دور مصر القومى .. تظهر حقيقة ابعاده وفاعليته فى الاوقات الصعبة من تاريخ الامة العربية ... وهو دور تحكمه قواعد راسخة .. تم ارساؤها منذ سنوات طويلة تعود الى مرحلة مابعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وتمثل ابرز تداعياتها ... لقد مر هذا الدور باختبارات عديدة قاسية على مدى عشرين عاما ... بدءا بالقطيعة العربية فى اعقاب مبادرة معاهدة السلام مع اسرائيل .. وفى مواجهة التزام قوى تمسكت به مصر مرورا بتطورات العلاقات المصرية الاسرائيلية .. فى ظل أزمات متعاقبة مرتبطة بالسلوك العدوانى الاسرائيلى ضد العرب ... وصولا الى الازمة الكبرى .. وهى ازمة الخليج المعقدة .. التى لم تماثلها اية ازمة سابقة

وكان على مصر ان تؤدى دورها بأساليب متطورة وان تستخدم آليات مختلفة تتفق مع طبيعة الازمة وتتناسب غرابة تطوراتها .. ولكن فى اطار نفس الثوابت والقواعد التى حكمت سياسة مصر من قبل .

فقد أدت التداعيات التى ترتبت عن مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٧ ثم اتفاقيات كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ .. الى اوضاع عربية ضد مصر شديدة التعقيد ... استمرت مايقرب من عشر سنوات ... واجه خلالها دور مصر القومى والاقليمى تحديات هائلة .. بدأت قبل ثم واكبت الفترة الاولى من حكم الرئيس حسنى مبارك .. وهى الفترة التى شهدت ترشيدا ملموسا ومستمرا لهذا الدور .. خاصة مايتعلق بأساليبه وآلياته ... إلا ان جوهر التوجهات التى استند عليها هذا الدور استمر طوال عقد الثمانينات ... وأدى فى نهاية الامر الى تحول عام في توجهات المنطقة .. لاسيما بالنسبة للقضايا التى اثرت على استقرارها .. وهى القضايا التى تحكم فيها بشكل رئيسى ذلك الصراع العميق الجذور بين العرب واسرائيل وذلك قبل ان تستقطب ازمة الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ... كل اهتمام العالم العربى .

ان المبادىء العامة التى حكمت توجهات الدور المصرى تجاه كل من الصراع العربى الاسرائيلى وأزمة الخليج .. كانت واحدة مع اختلاف الآليات وفقا لاختلاف الاطراف والظروف ويمكن تحديد أهم هذه المبادىء فى نقطتين اساسيتين :

الاولى : ضرورة حل المشكلات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة يالعسكرية فى التعامل معها .

الثانية : ان اساس حل المشكلات يجب ان يكون هو « الشرعية » الدولية والعربية .

لقد حكم هذان المبدأن توجهات مصر الاقليمية .. كاكبر قوة تمتلك قدرة على الفعل فى المنطقة ، رغم تغير الاساليب والآليات التى يتم من خلالها تطبيق تلك التوجهات وهى اساليب مرنه تتوقف على عدة امور ... منها طبيعة الازمة او الصراع، ومدى تدخل او تداخل العناصر الدولية فيه ، وحدود الدور الذى يمكن ان تمارسه قوة اقليمية فى تلك الصراعات والازمات ، وقواعد اللعبة الدولية فى النظام العالمى القائم .

هكذا اتضح ان مبادىء مصر التى حكمت دورها .. لم تأت من فراغ . فهى مبادىء تبلورت من خلال تجارب شاقة وطويلة ضمت اربعة حروب طويلة .. مثلت حرب اكتوبر ذروة هذه الحروب . انتصرت مصر عسكريا وهزمت سياسيا فى

بعضها .. وهزمت عسكريا وسياسيا فى بعضها وانتصرت سياسيا وهزمت عسكريا فى بعضها ، وانتصرت عسكريا وسياسيا فى بعضها .

واعقبت هذه الحروب الاربع معركة طويلة من اجل السلام وتحقيق تسوية سلمية سياسية .. وقد استمرت فى ظروف عربية ودولية شديدة التعقيد - عقدا كاملا .. تضمن العديد من الجولات التفاوضية المباشرة الصعبه ، وعمليات وساطة وتحكيم دولية طويلة المدى .. ومساومات لاتنتهى او تتوقف عند حد معين .

لقد كانت مصر تعلم دائما معنى الفرص ومعنى القيود .. فتتحرك بناء على توازن دقيق بين مقتضيات مصلحتها الوطنية ومصلحة القومية العربية . فلم تواجه مصر فى اى من الاوقات تناقضات فى الاولويات فيما يتعلق بالمصلحة المصرية والعربية ، اذ كانت رؤية القيادة المصرية دائما .. ان المصلحة المصرية هى فى تحقيق المصلحة القومية العربية ، وانه بدون السعى لتحقيق المصلحة القومية .. لايمكن الحديث عن دور مصر العربى .

هكذا تعاملت مصر مع الصراع العربى الاسرائيلى على اساس « التسوية السلمية» والاستناد الى الشرعية الدولية ، ولم يكن هناك خيار آخر بالنسبة لها فى تعاملها مع ازمة الخليج .. فلم يكن ممكنا ان تقع فى نفس التناقض الذى وضعت الاطراف الاخرى نفسها فيه .. انه مثال حقيقى للصدق مع النفس ومع الصديق فى آن واحد وتجربة اصالة تجعل من الصعب عليها الالتجاء الى وسائل غير شرعية فى تعاملها مع الآخرين . انه مثال لوضوح الرؤية ونضوج الرأى

فمنذ ان بدأ الدور المصرى الاقليمى يعتمد على مبادىء حل الخلافات بالاساليب السلمية القائمة على الشرعية الدولية الممثلة فى قرارات الامم المتحدة .. فضلا عن آليات الدور العربى فى نطاق العمل العربى وعندما تفجرت الخلافات بين العراق والكويت حاولت مصر بالنظر لخطورة الازمة فى طبيعتها الخاصة كخلاف عربى / عربى احتوائها فى النطاق عربيا .. عن ادراك بأن استخدام القوة عامة وفى منطقة الخليج بشكل خاص سيؤدى الى تفاقم الازمة .. وبالتالى سيحتم حدوث الامر الثانى وهو التدخل الاجنبى .. وتحويل الازمة العربية الى ازمة دولية .. والدخول فى

مرحلة جديدة هى مرحلة الشرعية الدولية ..ان خروج الازمة من الايدى العربية وقواعد الشرعية العربية .. التى يضمنها ميثاق الجامعة العربية واعرافها .. الامر الذى سيفتح الطريق امام تداعيات واحتمالات لا يمكن السيطرة عليها .

٢ - جوهر التمييز لدور مصر :

وفى التحليل الاخير وفى اطار هذه المعطيات .. تجد ان دور مصر المتميز كان متصلا لم ينقطع طوال فترة الازمة .. وهو الدور الذى أكد طبيعة وحدود هوية مصر العربية الذى لعبته من اجل وقف تدهور المواقف المتعاقبة لازمة الخليج منذ بدايتها حتى اللحظات الاخيرة قبل شن الهجوم الجوى ثم اللحظات الاخيرة قبل شن الهجوم البرى الشامل . سواء على المستوى العربى الاقليمى او على المستوى الدولى وبقدر ما كانت مصر فى مقدمة القوى التى تاثرت بالازمة .. كذلك كانت ايضا فى مقدمة القوى التى اثرت على مسارها .

ان جوهر التميز فى الموقف المصرى من الازمة مقارنا بمواقف الاقطار العربية الاخرى ، كان هو طبيعته المتصلة وسعيه الدائب نحو التخلص من المواقف المائعة واتخاذ القرارات الحاسمة كسمة بارزة فى هذه القرارات .. كما اتسم بالادراك العميق للغالبيه الساحقة من القوى السياسية والشعبيه لمخاطر الغزو العراقى للكويت منذ اللحظة الاولى .. واظهار استنكارها الشديد لعدوان يشنه طرف عربى ضد طرف عربى أخر .. ومعارضتها الشديدة والتصدى له . ولذلك عندما اعلنت مصر الدولة موقفها الرسمى من الغزو .. انما كانت تعبر عن وجهة نظر .. كانت قد تبلورت فعلا وبسرعة على مستوى الشارع المصرى .. بادانة السلوك العراقى باعتباره المفجر الرئيسى للازمة والسبب فى إعطاء فرصة التدخل للقوى الاجنبية المتربصة اما على المستوى الدولى فقد كانت سياسة مصر متسقة دوليا مع التيار الدولى العام الذى عارض على نحو شبه جماعى ... الغزو العراقى للكويت

كذلك اتسمت هذه السياسة المصرية بدرجة عالية من سلامة ودقة التقدير بالنسبة لمسار الازمة واحتمالات تطورها .. فمنذ الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ،

وخاصة بالنسبة لفرص السلام وفرص الحرب ، ومواقف القوى الدولية المعنية فى اعقاب الغزو العراقى للكويت والاثار الفادحة المحتملة للحرب فى حالة نشوبها .

وربما كان الاستثناء الوحيد فى هذا الصدد هو الاخفاق فى التنبؤ بالغزو العراقى ذاته قبل وقوعه .. وهو امر لم يرجع الى غياب المعلومات بقدر مايرجع الى الى الخطأ فى كشف وتقدير حقيقة النوايا العراقية ... وهو لم يكن خطأ بالمعنى المفهوم .. لعدم وجود اى قصور لاحتمالات حدوث الغزو .. كسابقة مماثلة فى العلاقات العربية – العربية المعاصرة فضلا عن إغراق القيادة العراقية فى ممارسة التضليل والخداع مع اقرب الاشقاء وعلى اعلى مستوى من هذه القيادة .

٣ - التمسك بالشرعية فى حل المشكلات الاقليمية :

ان عملية الخليج قد تمت تحت مظلة الشرعية الدولية . وكان لمصر وجهة نظرها الواضحة فى هذا الشأن ... والمستمدة من التزامها القومى تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية بوجه خاص .. رغم الموقف الذى اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية وقت الازمة حينما ايدت العدوان العراقى على الكويت .. واضعفت بذلك مصداقية الموقف الفلسطينى المضاد للعدوان ورفض احتلال اراضى الغير .. ومع ذلك لم تتوقف مصر عن ممارسة دورها تجاه الشعب الفلسطينى وخدمة اهدافه المشروعة .

كان لمصر وجهة نظرها الواضحة تجاه قضية الشرعية الدولية .. فطالما ان هذه الشرعية قد طبق بحزم على العدوان العراقى ضد الكويت .. فلابد من تطبيقها كذلك عند حل المشكلات الصراع العربى الاسرائيلى . وقد اثارت مصر هذا الموضوع فعلا مع الولايات المتحدة خلال فترة العمليات العسكرية فى الخليج .. واستطاع الرئيس مبارك ان يحصل فى ذلك الوقت – على « وعد » من الادارة الامريكية بانتهاج نفس السياسة الخاصة بإحترام الشرعية الدولية فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .. والعمل على تسوية القضية الفلسطينية على اساس تنفيذ قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وقد جاء هذا الوعد من كل من الرئيس

الامريكى جورج بوش اثناء زيارته للقاهرة ابان الازمة ، وكذلك من جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية .. بالاضافة الى تأكيدات مباشرة على ضرورة تحريك القضية وتنشيطها فور انتهاء ازمة الخليج .

ان هذا الربط فى المفهوم المصرى بين الازمة والصراع العربى الاسرائيلى .. هو المفهوم الذى ادى الى تلك الجهود المكثفة التى جرت بعد ذلك بالنسبة لعملية السلام وتسوية الصراع العربى الاسرائيلى .. على اساس قرارات مجلس الامن التى كانت الادارات الامريكية تتردد فى التركيز عليها .

ان النقطة الهامة فى اطار ماسبق . هى ان مبادرة السياسة المصرية التى ارسيت واختبرت فى عقد السبعينات .. فيما يتعلق بكيفية التعامل مع « الصراعات» قد حكمت الموقف المصرى تجاه ازمة الخليج .. بما يعنى ان هذا الموقف كان امتدادا لنفس الخط السياسى الذى اتبعته مصر من قبل مع تغيرات محدودة تتلائم مع الوضع الجديد والنقطة والاكثر اهمية .. هى ان مصر قد استطاعت ان تحول او تساهم فى تحويل الاليات التى اتبعت فى التعامل مع ازمة الخليج لتصبح نفس الاليات المتبعة فيما بعد .. فى إقرار التسوية العادلة للصراع العربى الاسرائيلى ... وذلك بقدر مناسب جعل موقفها من التسوية بعد انتهاء ازمة الخليج هو استمرار لموقفها وتوجهاتها خلال الازمة ذاتها .

ان الاصرار المصرى مع اصرار اطراف عربية اخرى قد ادى الى اعلان الرئيس بوش فى كلمة امام الكونجرس الامريكى فى ٦ مارس ١٩٩١ بعد ايام من توقف حرب الخليج (٢٨ فبراير ١٩٩١) ان الولايات المتحدة مستمرة فى اعتقادها بأن السلام الشامل فى منطقة الشرق الاوسط يجب ان يقوم على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى مبدأ مقايضة الارض بالسلام ، وان ذلك يؤدى الى توفير الامن والاعتراف بجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى ... وان اى شىء مخالف لذلك وفقا لما قاله بوش سوف يؤدى الى فشل الاختيار المزدوج للعدل والامن .

لذلك فان كافة اللقاءات والاتصالات التى اجرتها القيادة المصرية كانت تركز اساسا على عملية الربط بين أسس تسوية ازمة الخليج وأسس تسوية الصراع العربى الاسرائيلى انها نفس الاسس التى تبلورت فى مبدأ تسوية المنازعات الاقليمية بالطرق السلمية والاستثناء الى الشرعية الدولية واعطاء دور اكبر للامم المتحدة .

□□□



الفصل التاسع

مابعد الأزمة
التحول من مسيرة الحرب
الـى مسـيرة السـلام

الفصل التاسع
ما بعد أزمة الخليج
التحول من مسيرة الحرب إلى مسيرة السلام

منطلقات السياسة المصرية بعد الازمة

لقد وقفت مصر دائما مع الحق وضد الباطل ، مستندة إلى ايمان بالقيم الانسانية والتقاليد العربية والقانون الدولى .. وهى وان كانت شاركت فى الحرب وأرسلت قواتها إلى منطقة الخليج .. فقد كان ذلك بمثابة المساهمة الشجاعة فى تحرير الكويت .. استجابة لقرارات القمة العربية .. وتلبية لنداء الأشقاء ، وتاكيداً لميثاق الجامعه العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك ، وتنفيذاً لميثاق الامم المتحدة .. وفوق ذلك كله تاكيداً لدورها فى ارساء السلام واشاعة الامن والاستقرار فى المنطقة العربية ٠

لقد انطلقت مصر إلى العمل فى صحوة مبكرة ويقظة واعيه .. اتجهت بابصارها وعقولها إلى الأمام .. مدركة منذ اللحظة الاولى ، أنه بالرغم من أن كارثة الخليج قد عادت بنا للوراء الى أعماق بعيدة قاتمه ، فذلك لا يعفى القيادات والشعوب العربية من مسئولية .. تدارك العواقب بالعلاج والعمل .. وبناء قاعدة إنطلاق جديدة نحو غد أفضل ٠

على اساس هذا الإدراك .. انطلقت السياسة المصرية – بعد صدمة الخليج نحو إعادة بناء وصياغة العلاقات العربية على أسس جديدة قوية .. تقوم على الحوار والتفاهم والتعاون .. وعلى تاكيد أهمية العمل العربى المشترك .. الذى يستند إلى آليات تعاقديه .. ومصالح متبادلة بين كل الأطراف العربية ٠

ولا شك أن انعقاد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجيه بكامله لأول مرة فى القاهرة فى الخامس من مايو ١٩٩١ ، وانتخاب د ٠ عصمت عبد المجيد – وزير خارجية مصر – بالاجماع خامس أمين عام للجامعة العربية .. جاء ثمرة من

ثمرات هذه الجهود المصرية وتعبيراً عن الروح الجديدة التي بشرت برغبة عربية إجماعية .. في العودة مرة أخرى إلى العمل العربي المشترك من داخل البيت العربي الذي يجسد قيم الشرعية العربية ويستلهم طموحات العروبة وآمال الوحدة والتضامن والتقدم والسلام .

١ - تأثير الأحداث الدولية والاقليمية :

لقد وضعت حركة الأحداث والتحولات التاريخية في العلاقات الدولية .. التي حطمت جدران العزلة وأنهت عصر صراع الايديولوجيات .. دول منطقة الشرق الاوسط لأول مرة .. على أعتاب مرحلة غير مسبوقة من مراحل السعي لتحقيق السلام .. وفقا لمعايير جديدة أفرزتها المتغيرات العالمية والاقليمية .. وأبرزت حرب تحرير الكويت ملامحها بوضوح .

وتبلورت رؤية مصر في هذه المرحلة غير المسبوقة .. على أن ثمة فرصة سلام جديدة .. وربما أخيرة .. وفرتها الظروف أمام شعوب المنطقة . لممارسة ارادتها ، واستعادة حقوقها ، وتحديد مصير مستقبلها .. في اطار من الاعتراف المتبادل بالحقوق والالتزامات .. يفتح آفاق التعاون بينها ، ويقيم سلاما عادلا يحسم التناقضات ويشيع روح المصالحة والتوافق من خلال التحاور والتفاوض .

من هذا المنطلق أيدت مصر الجهود الكثيفة .. التي تبذلها الادارة الأمريكية منذ أن أطلق الرئيس جورج بوش مبادرته من أجل السلام في السادس من مارس ١٩٩١ – أي بعد أسبوع واحد في وقف اطلاق النار في حرب الخليج – والتي قامت على مبدئي : الأرض مقابل السلام – وتنفيذ قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ .. بإعتبارهما أساساً لحل مشكلات الصراع بين العرب واسرائيل .

فعلى مدى ثمانية أشهر إمتدت من مارس حتى أكتوبر ١٩٩١ حين انعقد مؤتمر السلام للشرق الاوسط .. قام وزير الخارجية الأمريكية بثمان جولات متتابعة في منطقة الشرق الأوسط ، كانت القاهرة محطة أساسية في كل جولة منها .. نظراً

لدورها الرائد فى قضية السلام .. وإيمانها الراسخ بأن حل القضية الفلسطينية هو أول مفاتيح الاستقرار والسلام فى المنطقة العربية • وأن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى هو أساس استتباب الأمن فى الشرق الأوسط •

ولم تأل الدبلوماسية المصرية جهداً ، خلال مختلف الاتصالات الدولية التى دارت خلال هذه الشهور الثمانية .. على مختلف المحاور الدولية والاقليمية فى القيام بدور فعال فى حصر نقاط الخلاف وتوسيع نقاط الاتفاق حول عملية السلام .. كما ساندت مصر الدور القيادى المتميز الذى غدت تمثله الولايات المتحدة منذ نهاية أزمة الخليج .. خاصة بعد أن تسلحت الأطراف المختلفة بالعزيمة القوية والارادة السياسية القوية واتخذت قرارها الصعب بقبول تحدى السلام .. وهو التحدى الذى قبلته سوريا والاردن ولبنان والشعب الفلسطينى وإسرائيل .. على أمل الدخول فى المفاوضات .. من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية •

ومن أجل السلام كان على مصر أن تمارس دورها .. وتنهض بمسئوليتها .. فلا تترك عقبة لاتزيلها ، أو درباً لاتسلكه أو أفقا لاترتاده .. حتى يتم إحلال سلام حقيقى عادل . ولا يخفى أن عائد هذا السلام .. لن يكون قاصراً على طرف دون آخر أو على الأطراف المباشرة لعملية التفاوض .. بل على المنطقة بأسرها ودول البحر المتوسط ، والدول الأوروبية .. بل والعالم أجمع .. سيكون له مصلحة مؤكدة فى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع العربى الإسرائيلى تحقق الامن والاستقرار فى هذه المنطقة الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم كله •

ولا شك أن ما حدث من تطور فى السياسة المصرية الخارجية .. قد ارتبط وتأثر جذريا بمتغيرات البيئة الدولية والاقليمية القائمة .. لذلك شكل انعكاسها انعطافة هائلة فى حركة التطور السياسى المصرى .. على المستويين الاقليمى والعالمى •

من ناحيه أخرى فقد أحدث الغزو العراقى للكويت .. وماتلاه من تداعيات .. انقلابا فى شبكة التفاعلات العربية – العربية ، أثر على مجمل قواعد الممارسة

السياسية بين الدول العربية .. الأمر الذى أحدث تاثيراً آخراً مباشراً على السياسية الخارجية المصرية ٠

فعلى مستوى النظام الدولى .. لاشك أن ما حدث من اختلال فى التوازن الدولى .. بفضل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة .. قد قلل من قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة فى العالم بشكل عام .. وفى منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص .. على التحرك السياسي المستقل .. وحد من هامش المناورة أمامها .. وذلك فى ظل الدور المتميز للولايات المتحدة دوليا ٠

أما على المستوى الاقليمى .. فقد أدت أزمة الخليج إلى حدوث انقسام حاد فى مواقف الدول العربية .. استمر هذا الانقسام قائما بدرجة أو بأخرى منذ نهاية الحرب وحتى الان .. وقد حكمت هذه الوضعية إلى حد كبير السياسة الخارجية المصرية فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج .. لاسيما مع الدول التى كانت تؤيد العدوان العراقى على الكويت .. والحقيقة أن تبدل وتناقض الأولويات العربية أثناء وبعد الأزمة .. علاوة على نشوء نوع من الحرب الباردة على الساحة العربية .. قلل بالتبعية من امكانات تنقية الأجواء العربية .. أو فتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية – العربية ٠

هكذا لعبت المتغيرات الدولية والاقليمية .. دوراً بالغ الأهمية فى تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجيه المصرية .. خلال فترة ما بعد الأزمة .. حيث تبلورت فى ضوئها الاهداف والتوجيهات التى حكمت السياسة المصرية ، والتى استهدفت تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المتغيرات وتنظيم المكاسب التي يمكن الحصول عليها سواء فى المجال السياسي أو المجال الاقتصادى ٠

٢ - تبلور الرؤية المصرية بعد حرب الخليج :

فى ضوء ما سبق ، يتضح أن السياسة الخارجية المصرية .. قد جابهت أوضاعاً معقدة بالغة الحساسية .. على الصعيدين الدولى والاقليمى .. ولكن ظلت أهداف السياسة المصرية ثابته بلا تغيير فى مواجهة هذه الأوضاع .. ممثله فى

السلام والاستقرار والتنمية .. وذلك امتداداً لنفس الأهداف الموضوعة منذ منتصف عقد الثمانينات .. أما ما حدث من تطور ملموس شهدته السياسة الخارجية المصرية فقد تمثل فى تطوير استراتيجيات تحقيق هذه الأهداف ،، فقد تحركت هذه الاهداف فى اطار ما يمكن وصفه بـ « استراتيجية التوازن » .. التى استهدفت تحقيق أكبر قدر من التوازن فى العلاقات الدولية لمصر .

فى هذا الأطار ، عملت السياسة الخارجية المصرية .. خلال هذه المرحلة على بلورة رؤية متكاملة بشأن تشكيل وارساء دعائم نظام دولى واعادة ترتيب اوضاع الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط . **من هذا المنطلق تبلورت خلال هذه المرحلة رؤية مصرية تجاه كافة القضايا الدولية والاقليمية المعلقة على النحو التالى :**

- على المستوى العالمى ، انطلقت السياسة المصرية من أن التطورات الدولية الجديدة تتطلب البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسى والاقتصادى لضمان درجة اكبر من المساواة والعدل بين الدول فى ظل نظام دولى جديد .
- على المستوى الاقليمى إعطاء أولوية لأعمال تسوية المنازعات الدولية بين دول العالم الثالث .. وذلك من خلال كافة الأدوات المتاحة فى مقدمتها منظمة الأمم المتحدة . باستخدام آليات الأمن الجماعى لردع العدوان واستعادة السلم والأمن الدوليين .
- السعى إلى تحقيق أكبر قدر من التقارب بين دول العالم الثالث .. فى تلك المرحلة الانتقالية للنظام الدولى .. التى تهدد بمزيد من تهميش العالم الثالث .
- على مستوى منطقة الشرق الأوسط .. وفى ضوء ما ولدته حرب الخليج من تحولات جوهرية فى مجمل البيئة الاستراتيجية الاقليمية . امتدت إلى كافة قضايا الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط ، كان من الطبيعى ان تبلور السياسة المصرية مواقف محددة ازاء كافة هذه القضايا ؛ لاسيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى .. والأمن الاقليمى والحد من التسلح .

وقد انطلقت السياسة المصرية في هذه المرحلة من الآتى :

* ان الشرعية الدولية التى وقفت ضد الغزو العراقى للكويت .. ينبغى أن تعمل أيضاً فى مواجهة باقى مشكلات الموقف الاقليمى فى الشرق الأوسط ، وفي مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى .. لكى تضعه فى إطاره الصحيح في سياق حركة العالم المعاصر .
* إن عملية إحلال السلام فى الشرق الأوسط تستوجب وقفا فوريا لكافة الممارسات والسياسات العدائية .. والشروع فى اجراءات جادة لبناء الثقة لدى مختلف الأطراف حتي تقوم عمليه السلام فى مناخ مناسب .
* حشد التأييد الدولى للموقف العربى فى عمليه السلام في الشرق الأوسط، خاصة ما يتعلق بارتكازها على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .. وكذا مبدأ الأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .. والأمن لجميع الدول فى المنطقة .

اعلان دمشق خير ما افرزته الازمة عربيا

١ - مفهوم جديد للامن القومى العربى

ان أحداث أزمة الخليج وحربها كانت بكل المقاييس .. تاكيداً للحقائق الجيوبوليتيكية التى تميز المنطقة العربية باعتبارها « كتلة استراتيجية واحدة » .. يجمع بين شعوبها التاريخ والتراث والمصالح والأهداف المشتركة .. وتقوم على أساسها علاقات حميمه ووثيقة تضم أعضاء الأمة العربية فى إطار واحد . كما أن مصطلح « الامن القومى العربى » الذى كثيراً ما أسئ فهمه وتفسيره .. وما أثار من تساؤل حول مفهومه .. قد برز كحقيقة فاعلة بالايجاب أو السلب فى أزمة الخليج .. أكدت مفهومه من خلال ما وقع من أحداث وتداعيات كشفت من اللحظة الأولى جوانب الضعف فيه .. كما دعمت من ناحية أخرى وجوده وكرسته كحقيقة لها معنى واضح ومضمون محدد .. هو أن تكون جميع الدول العربية آمنه لبعضها البعض ..

وترفض العدوان بكل صوره .. تعبئ كل إمكانياتها المتاحة لمقاومته والتصدى له مهما كان مصدره واتجاهه ٠

لقد أكدت نتائج الحرب سلامة وصحة هذه التوجهات الاستراتيجية .. ومدى حاجة العرب إلى تطبيقها .. من خلال مشروع عربى قومى واضح المعالم محدد الأبعاد .. يقوم بازالة ركام الماضى وبناء نظام أمن جديد بكل أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية المتكاملة .. نظام يحمى الأمة .. ويمنع تكرار تعرضها لمغامرات الطامعين .. ويهيئ المناخ السليم لاقامة علاقات سوية تربط جميع الشعوب والدول العربية .. من أجل استئناف مسيرة الاستقرار والسلام .. وتحقيق المصالح المشروعة لها .. بدءاً من حقها فى الحياة وفى تقرير المصير .. حتى حقها فى السيادة على مواردها والدفاع عنها بما تراه من وسـائل ٠

لقـد لمسنا بوضـوح .. أن هذا المفـهوم القـومى .. كـان قـد بدأ يأخـذ طريقـه الصحيح نحو المستقبل لمرحلة ما بعد حرب الخليج مباشرة .. وأن يطبق من خلال مشروع قومى طرحته الدول العربية التى شاركت فى المهمة القومية لتحرير الكويت .. وهى الدول التى تضم إلى جانب دول الخليج العربية الست ، مصر وسوريا ٠

لقـد رأينا هذه الدول .. وهى فى لحظة صـدق مع النفس لا تتـقـوقع داخل تجربتها أو تقصر مشروعها عليها وحدها .. بل أنها فتحت الباب لجميع الدول العربية .. التى تؤمن بأن العدوان نهايته الخراب وأن الأمن والسلام العربى .. هو البديل الوحيد الذى يفتح الطريق نحو النمو والبناء .. لكى تشاركها المسـيرة الجديدة٠

ولكى تكتمل هذه الرؤية القومية كان لزاما السعى للقضاء على مرارة الآلام التى خلفتها الحرب فى النفوس ، من منطلق أن الشعوب هى ضحية حكامها الطغاة .. وأنه ليس من العدل أن ندين هذه الشعوب أو أن نوجه إليها الانتقام .. رداً على مافعله هؤلاء الطغاة .. إن مهمتنا التى يجب أن تستمر إلى أن يتحقق الهدف .. هو العمل على رأب الصدع ولم الشمل .. إنها مهمة الحكام الذين يضعون المصلحة القومية العليا فوق كل اعتبار ... ومهمة الشعوب التى لن تسمح للمرارات بالتمكن من مشاعرها والانعكاس على سلوكها ٠

٢ - المشروع القومى :

لقد شعرت مصر منذ البداية .. بما عليها من عبء أكبر ودور هام لتجميع الشمل وتغليب المصلحة العربية على النزاعات الاقليمية .. والتعامل بعقلانية وموضوعية مع المخلفات النفسية لهذه المحنة الدامية .. ذلك هو قدرها الذى عرفته .. وأدركه العالم كله .. فاتجه بانظاره نحوها .. وتحدثت عواصمة عن الدور الاساسى الذى يجب أن تؤديه مصر لخدمة الامن والاستقرار وتحقيق السلام فى المنطقة .

لقد كان « اعلان دمشق » هو الثمرة الطيبة التى طرحتها التجربة المرة .. وخلاصة الخبرات التى أفرزتها الأزمة .. لقد كان إعلان دمشق هو « المشروع القومى » الذى انصهرت مبادئة فى بوتقه الحرب .. واتضحت معالمه على نيران معاركها .

كان اعلان دمشق الذى شاركت فيه مصر وسوريا مع دول الخليج العربية .. يتضمن افكاراً متطورة .. وترتيبات عربية ترسى صيغة حديثه للتعامل بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد الحرب .. فتترجم مفهوم الأمن القومى العربى إلى عمل عربى مشترك .. يمثل نموذجاً مستقبلياً لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية .. نموذجاً حيا خرج من رحم الأحداث ونبت فى أرض الواقع العربى وساحتة .

ان ما يؤكد مدى المصداقية التى يتمتع بها « إعلان دمشق » فى الصورة التى خرج بها .. ما تضمنه من فكر سياسى واستراتيجى متطور .. وصياغات عملية للعمل العربى المشترك .. فهو ليس وليد فورة عاطفية .. بل هو ثمرة دراسات عميقة ومكثفة .. بدأت مع الأيام الأولى لتفجر الأزمة وتواصلت مع تداعياتها على امتداد سبعة أشهر هى عمر الازمة .. ويعنى ذلك أن قيادات الدول العربية التى اجتمعت فى دمشق يوم ٦ مارس ١٩٩١ .. كانت قد توصلت خلال فترة الازمة .. ومن خلال لقاءات مطولة وتحليلات عميقة لأسباب الأزمة .. إلى مفاتيح أصليه لها .. ليس فقط للخروج من مستنقعها .. ولكن لفتح الطريق السليم لمسيرة ما بعد الأزمة .

كان الحرص واضحا من خلال اللقاءات العديدة بين ممثلى الدول الثمانية .. لبلورة توجهات القيادات العربية فى آليات واقتراحات عملية .. لبناء أرضية أمنية

وسياسية واقتصادية وثقافية كنقطة ارتكاز للنظام العربى الجديد .. بل كان هناك حرص على عدم إضاعة الوقت فى ظروف عصيبة لا سابقة لها فى تاريخ العرب .

كان الهدف الأساسى .. أن تقوم الدول العربية التى تحملت مسئولية المواجهة .. وخاضت التجربة المريرة معاً .. بالعمل على ملء الفراغ الأمنى الاستراتيجى على الفور بقواها العربية .. وهو الفراغ الذى كان ولازال يمثل الآفة الكبرى والثغرة الأساسية فى جدار الأمن العربى . هذا الفراغ الذى اتسع نطاقه بفعل الانقسام العربى على مستوى الحكومات والشعوب .. نتيجة لمحاولات التضليل ذلك لأنه ان لم يسد هذا الفراغ بامكانيات اصحابه .. فلا بديل عن ذلك سوى استدعاء القوى الأجنبيه لملئه .. الأمر الذى حدث عند وقوع أزمة الخليج .. واعتبر فى ذلك الوقت ظاهرة لابد من العمل على تفاديها فى المستقبل لكى نمنع المساس بالكرامة القومية .. ومحاولات فرض الارادة الأجنبية على الكيان القومى ذاته . لقد كان منطقيا وضروريا أن تعمل دول الخليج ومعها مصر وسوريا .. على ملء هذا الفراغ من خلال نظام عربى يكفل أمنها ويحجب القوى الأجنبيه عن محاولات شغله سواء فى زمن الحرب أو أوقات السلام .

والحقيقة أنه لو استمر هذا العمل العربى الفريد فى مساره الطبيعى لتحول إلى درة ساطعة فى جبين هذا الجيل من الأمة العربية .. ولاكتسب أهميه سياسية واستراتيجية وتاريخية لانه يكرس إيمان العرب بعروبتهم .. ويرد الاعتبار لقضية العمل العربى المشترك .. بل وللجامعة العربية كاطار لكيان الامة يضم آليات متطورة لديها فاعلية الحركة والقدرة على مواجهة التحديات فى شكلها الجديد .

ونظراً لكثرة المزايا العربية التى كان من المنتظر ان يحققها تنفيذ اعلان دمشق اذا ما تحول إلى برنامج للعمل العربى المشترك .. تصدى له أعداء الأمة .. والكارهين لتطورها وتعزيز مكانتها وقدرتها على العمل المشترك المثمر والعطاء المجزى .

هكذا تعثرت مسيرته وتوقف نموه .. رغم مضى أكثر من ثلاثين شهراً على توقيعه فهو مازال عاجزاً عن الحركة .. ويمثل عجزه .. عجز الامة العربية عن رسم مستقبلها بيدها .

فما هى قصة إعلان دمشق .. كيف جاء وكيف ذهب

١ - انطلاقة هائلة نحو العمل العربى المتطور :

انطلاقاً من ايمان مصر بضرورة الاسراع إلى طى الصفحات الحزينة من تاريخنا .. والاتجاه بابصارنا وعقولنا نحو المستقبل .. بما تحمله شعوبنا من أمل ورجاء .. وبما تعلمناه في دروس التجربة القاسية وأدركناه من حقائق لأوضاعنا فى هذا العالم وأين نحن مما يدور فيه من حولنا .. بادرت مصر إلى دعوة الاشقاء الذين شاركتهم التجربة .. وآمنوا مثلها بحتمية العمل العربى المشترك .. كسبيل لابديل عنه لحماية مقدراتنا والدفاع عن مواردنا وتراثنا .. للاجتماع فى القاهرة .. من أجل صياغة رؤية قومية مشتركة متكاملة تضم قضيتين أساسيتين تشكلان معاً مستقبل هذه الأمة وهما الأمن والتنمية .. باعتبارهما عنصران متكاملان متداخلان ومترابطان لا يمكن الفصل بينهما فى العصر الذى نعيشه .

هكذا استضافت مصر اجتماعا عربيا .. شارك فيه وزراء خارجيه كل الدول الاعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسوريا ومصر .. خلال يومى ١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٩١ ، وسط أتون المعركة الجوية ولهيبها .. وخلال التجهيزات المكثفة من أجل الهجوم البرى الشامل الذى ستشارك قواتهم فيه مع قوات التحالف الدولى .. للاجابة على سؤال حيوى مازالت النيران ترسم خطوطه حتى ذلك اليوم .. هو ما الذى تعلمناه من التجربة وما الذى علينا أن نفعله من أجل أمتنا .. وتدارس الوزراء الأمر وناقشوا قضيتى الاقتصاد والأمن من منظور عربى مشترك واطار من التعاون القومى المثمر وبعد حرب داميه أوشكت على الحسم والانتهاء وتقدمت ثلاث دول عربيه هى مصر وسوريا والسعودية بورقه عمل لهذا الغرض تؤكد روح التضامن الجديدة بين الدول العربية .

وانتهت أعمال هذا الاجتماع بالاتفاق على ست نقاط تمثل اطار التعاون المستقبلى بين الدول المعنية .وهذه النقاط هى :

- الاستناد على مبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة .

- النظر إلى مفهوم الأمن القومى العربى نظرة شاملة متعددة الأبعاد ، واعتبار أمن واستقرار الدول المعنية جزءاً لا يتجزأ من الأمن والاستقرار العربى والدولى .
- إن التعاون والتنسيق بين الأطراف المشاركة سوف يكون متاحاً لكل الدول العربية التى قد ترغب فى الاشتراك ، على ان تلتزم بالمبادئ والاهداف المعلنة.
- تنشيط دور الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك .
- إحداث انطلاقة ملموسة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية .
- احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

وأقر وزراء الخارجية خلال هذا الاجتماع وثيقه التعاون والتنسيق بين دولهم .. واستكملوها وفقا للابعاد التى حددتها المبادئ .. الا أنهم رأوا عدم إعلان هذه الوثيقة لحين إقرارها من جانب رؤساء الدول والحكومات .. لاسيما وأن الوثيقة تتضمن الترتيبات الأمنية فى المنطقة مستقبلا .. الأمر الذى كان يتطلب إرجاء توقيت إصدار الوثيقة إلى ما بعد انتهاء حرب الخليج وتوقف القتال .

وبعد أسبوع واحد من انتهاء القتال .. عقد اجتماع لاحق فى دمشق يومى ٥ – ٦ مارس ١٩٩١ .. حيث وقع الوزراء الثمانية بالأحرف الأولى على ما غدا معروفا بعد ذلك باسم « إعلان دمشق » لتنسيق التعاون بين الدول العربية .

وإدراكا من الأطراف المشاركة للتحولات العميقة على المسرح الدولى والتى طرحت أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية ، فقد أكدت عزمها على السعى لاعطاء روح جديده للعمل العربى .. واعتبار الترتيبات التى تم الاتفاق عليها ، بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه .. وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة فى هذه الوثيقة ، فى ضوء اتفاق المصالح والأهداف.

وإذ أقر إعلان دمشق مبدأ أولوية التعاون الاقتصادى .. فيما بين الدول الموقعة عليه ، فقد نص على تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية المتوازنة .. وصولا إلى تجمع اقتصادى فيما بينها ، يستهدف مواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .

وفى المجال السياسى والأمنى .. أكدت الأطراف المشاركة فى التوقيع على إعلان دمشق عزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية ، وأن ما قامت به القوات المصرية والسورية أثناء أزمة الخليج من مساندة قوات المملكة العربية السعودية وباقى دول مجلس التعاون فى تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان العراقى كان يمثل تطبيقا نموذجيا لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، وأساسا لتعاون أمنى عربى فعال ، كما نص الاعلان على اعتزام الأطراف المشاركة وضع برتوكول متكامل فى إطار الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية وايداعه لدى الجامعة العربية .. وأن هذا البرتوكول سوف يمثل منهجا عمليا لضمان امن وسلامة الدول العربية ، ونموذجا يحقق النظام الأمنى الدفاعى العربى الشامل .

وكان نص الاعلان قد اشار إلى أن الأطراف المشاركة اعتبرت القوات المصرية والسورية التى كانت موجودة على أرض المملكة السعودية والخليج « بمثابة نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى الخليج » وأيضا باعتبارها نموذجا يحقق ضمان فاعليه النظام الامنى العربى الدفاعى الشامل .. وتمثل هذه العبارة جوهر التطور الأمنى الذى أوجدته الوثيقة وأكثرها واقعية .. وهى العبارة التى تم رفعها من النص بعد ذلك واستبدالها بعبارات أخرى .. سنتعرض لها بعد قليل .

واعتبر الاعلان فى حينه انطلاقة هائلة للعمل العربى المتطور .. وعملا ايجابيا أصيلا .. فتح الطريق أمام الفعالية والمنعة العربية .. كما قوبل بارتياح واسع النطاق فى الكثير من عواصم العالم .. وفى نفس الوقت شرع وزراء خارجية الدول الثمانية فى القيام بتحركات جماعية فى لقاءاتهم مع وزراء خارجية الترويكا ، وأيضا مع وزير الخارجية الامريكيةجيمس بيكر .. أثناء زيارتهم للمنطقة فى شهر مارس ٩١ ، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتحرك الجماعى ، لاسيما حيال السلام فى المنطقة .

٢ - ثم كان التراجع :

وفى أعقاب ذلك ، عقد وزراء خارجية الدول الثمانية عدداً من الاجتماعات التى استهدفت وضع بنود إعلان دمشق موضع التنفيذ ، إلا أن العديد من العقبات بدأت تظهر تدريجيا أمام تنفيذ الاعلان وتحويله إلى برنامج عمل عربى مشترك .. سواء فى المجال العسكرى أو فى المجال الاقتصادى . فقد بدأت بعض دول الخليج تطالب منذ شهر يونيو ٩١ بادخال بعض التعديلات على الاعلان ، بحيث ينص صراحة على أنه ليس اتفاقية أو معاهدة عسكرية .. وأن القوات الأمنية التى تتشكل بمقتضى الاعلان هى قوات مؤقتة وليست دائمة .. وبالتالى فان الترتيبات الأمنية ككل مؤقتة ، ويمكن لأى من الدول الموقعة على الاعلان أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الكبرى أو الاقليمية بشرط عدم تناقضها مع نص إعلان دمشق . وفى نفس الوقت طالبت بعض الدول الخليجية الأخرى بتشكيل قوة خليجية موحدة قوامها ١٠٠ ألف جندى من الدول الست .. ويكون لها هيئة أركان مشتركة وذلك فى اطار فكرة الاعتماد على الذات فى الحفاظ على أمن المنطقة ، على أن يتم التعاون العسكرى الدفاعى بين تلك الدول ومصر وسوريا على أساس ثنائى ، وفى ضوء احتياجات كل دولة خليجية على حدة . وقد تفاقمت الخلافات حول هذه القضايا .

وقد رأت مصر وسوريا سحب قواتهما من الكويت والسعودية . ثم جرى التباحث حول وضع القوات المصرية والسورية المساعدة لدول الخليج بالتفصيل فى اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذى عقد فى الكويت فى منتصف يوليو ٩١ ، حيث اتفق على أن تبقى القوات المصرية والسورية متمركزة فى بلادها ، مع إمكانية الاعتماد عليها وقت الحاجة ، وفى ظل وجود خطر خارجى . وقد اعتبر هذا التعديل إعادة صياغة لبعض النقاط فى إطار الفهم المشترك ، دون أن يعنى الاخلال بالمبادئ الأساسية للاعلان .

وفى هذا الاطار جاء التعديل الرئيسى فى الصيغة النهائية التى صدرت لاعلان دمشق عقب اجتماع الكويت فى ١٩ يوليو ١٩٩١ .. منصبا على الاشارة إلى حق أى دولة من دول الخليج فى الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها اذا رغبت

فى ذلك .. ومع كل التغطية الدبلوماسية التى أحاطت بهذه التعديلات الجوهرية .. إلا أن الواقع يجعلنا نقول أن هذا التعديل قد أفرغ الوثيقة من أهم مضامينها وهى الخاصة بفكرة الأمن الجماعى القائم على عمل عربى مشترك يحقق الأمن المتكامل لدول الخليج العربية .. وخاصة بعد زوال فكرة « قوة السلام العربية » فى الخليج .. الأمر الذى يجعلنا نقول أن الجزء الأمنى من الاعلان يكاد أن يصبح شكلا بلا مضمون .

ورغم هذا التعديل الجوهرى الذى أضعف كثيراً من قيمته .. فمازال الاعلان عاطلا مصابا بالشلل ..منذ منتصف عام ١٩٩١ نتيجة لعوامل عديدة ابرزها المعارضة الايرانية لهذه الصيغة الأمنية .. والتى أكدتها التصريحات المتضاربة من دول الخليج حول دور إيران فى ترتيبات أمن الخليج . فضلا عن اتجاه بعض دول الخليج إلى عقد اتفاقيات دفاعية ثنائيه مع الولايات المتحدة والدول الكبرى .. واتجاهها ذاتها نحو اجراء مراجعة شامله لمجمل علاقاتها العربية . ورغم أن السياسة المصرية تفهمت الموقف الخليجي .. وقبلت التعديلات خاصة ما يتعلق منها بالتواجد العسكرى .. فلا يعني ذلك أن هناك اقتناعا بأن أمن دول الخليج العربية ككل يمكن أن يتحقق بمثل هذه الأساليب .

المحاور الرئيسية لحركة السياسة المصرية بعد أزمة الخليج

١ - مصر والبيئة العربية :

لا شك أن صدور إعلان دمشق واشتراك مصر في إصداره .. قد شكل أحد المعالم البارزة عن مدى ما أحدثته أزمة الخليج وحربها من تطورات على طبيعة ومحاور الحركة السياسية المصرية .. والتى تركزت فى محورين الأول هو العلاقات المصرية العربية .. والثانى خاص بتحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط .. بشكل جعل هذه التطورات تمثل نقطة فاصلة فى حركة السياسة المصرية ما بعد أزمة الخليج .

فقد خلقت هذه الازمة حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والعداء فى آن واحد .. على امتداد الساحة العربية .. تركت هذه الحالة انعكاساتها من الناحية العملية فى صورة انقسامات رسمية وشعبية فى العالم العربى .. فضلا عن تزايد حالات التعارض فى الأولويات العربية . ومن ثم فان البيئة العربيه التى تحركت فيها السياسة المصرية فى هذه المرحلة .. حفلت فى معظمها بالتأثيرات والنتائج المباشرة وغير المباشرة لأزمة الخليج .. الامر الذى ترك أثره القوى على سياسة مصر العربية .. وعلى مجمل أهدافها .. التى يمكن بلورة أبرزها فى :

تنقية الأجواء العربية ، وارساء صيغة جديدة للعلاقات العربية – العربية ترتكز على منطق المصالح والاعتدال .. وبلورة موقف عربى موحد ازاء عملية السلام والتسوية السلمية مع إسرائيل ·

وتجاوبا من السياسة المصرية مع الدروس والدلالات التى أفرزتها حرب الخليج .. اهتمت هذه السياسة بهدف ارساء صيغة جديدة لتعامل مصر مع العالم العربى .. تقوم على عدة خطوط عريضة عكستها تصريحات المصادر المصرية المسئولة خلال عام ١٩٩١ .. وكذا من خلال التحركات التى قامت بها السياسة المصرية على الساحة العربية .**وتتمثل هذه الخطوط العريضة فيما يلى** :

- صيانة مكانة مصر على خريطة العالم العربى ، ورفض الاستمرار فى حمل لواء التضحيات فى التعامل المصرى مع العالم العربى ، وكذا رفض الاستمرار فى نكران الذات فى مواجهة موجات من الجحود والنكران التى تهب من وقت لآخر على الدور المصرى فى العالم العربى ·
- التأكيد على قيمه المصارحة والالتزام فى العلاقات العربية – العربية .. على أن يمثل المبدأن الركيزة الرئيسية لبناء التضامن العربى بأكمله . ويمكننا القول أن النداء الذى تتبناه الجامعة العربية هذه الأيام وهو نداء « المصارحة قبل المصالحة » نابع أساساً من سياسة مصر العربية ·
- العمل الجاد من أجل تنقية الأجواء العربية ، وعلى الرغم من أن السياسه المصرية أكدت عقب وقف إطلاق النار فى الخليج .. على أن تنقية الأجواء مع الدول التى ساندت العراق سوف تحتاج إلىبعض الوقت .. الا أن تنقية الأجواء

العربية ظلت تستقطب شطراً أساسيا من النشاط الدبلوماسي المصرى على كافة المستويات .. لرأب الصدع وتوحيد الجهود ووجهات النظر ازاء التحديات القائمة .

- بلورة مفاهيم جديدة أكثر تكاملا للأمن والتعاون العربى .. بما يساعد مستقبلا على الحد من التفاعلات السلبية بين الدول العربية ومما يساعد أيضا على التفاعل بإيجابية مع التوازنات الدولية الجديدة . وقد شكل إعلان دمشق التطبيق العملى لهذا المبدأ .. والذى استهدف تطبيق صيغة واقعية للتعاون الشامل بين دول الخليج ومصر وسوريا .. إلا أن صعوبات عديدة – سبق أن تعرضنا لها – جابهت أعمال تنفيذ الاعلان الذى تمخض عن تجربة أزمة الخليج وصدر عقب إنتهائها مباشرة .

٢ - *العمل العربى المشترك :*

مثل العمل العربى المشترك .. أحد الركائز التي ترتكز عليها الدبلوماسية المصرية .. والتى بذلت جهداً واضحاً فى اتجاه دفع العمل العربى المشترك ، فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج .. ساعدها على ذلك عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة ، وتعيين الدكتور عصمت عبد المجيد – وزير الخارجية المصرية – أمينا عاماً للجامعة .. بالاضافة إلى عودة الكثير من المنظمات العربية المتخصصة إلى القاهرة .. مع تركيز واضح على القضايا الاقتصادية والأمنية .

فعلى المستوى الاقتصادى .. سعت مصر – من خلال الجامعة العربية – إلى إيجاد موقف عربى موحد تجاه التطورات الاقتصادية العالمية الحالية ، والتنسيق لبناء نظام اقتصادى عربى متكامل .. ووضع تخطيط شامل للتنمية فى العالم العربى. وتقوم هذه السياسة على ثلاثة عناصر رئيسيه : صيغة المشروعات العربية المشتركة .. باعتبارها أنسب الصيغ لتدفق الأموال العربية – ودعوة كافة الاتحادات العربية النوعية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية للاجتماع ومناقشة خطط العمل والميزانية .

اما على المستوى الأمنى .. فقد بدأت مصر عقب وقف إطلاق النار فى الخليج.. إجراء مشاورات عربية مكثفة لبحث إطار الأمن العربى المناسب وإعداد تصور متكامل لهذا النظام الأمنى على المستوى الاقليمى ، وحرصت مصر على أن تتوافق كافة التحركات الجارية فى هذا الشأن مع اتفاقية الدفاع العربى المشترك من أجل الحفاظ على أمن الأمة العربية .

وقد سجلت هذه المرحلة داخل إطار الجامعة العربية .. عودة مقرها الدائم إلى القاهرة وبحضور جميع الدول الاعضاء .. مما قام دليلا على رغبة وتطلع الامة العربية إلى بدء صفحة جديدة فى العمل العربى المشترك . وعن إيمانها بأهمية دعم دور الجامعة العربية فى النظام العربى . كما أكدت كلمات الوفود على الأهمية التى تعلقها الدول العربية على دور مصر فى قيادة العمل العربى الموحد مستقبلا . وذلك بعد عودة الجامعة إلى مقرها الدائم فى القاهرة .

ولقد ظلت القاهرة ، التى تبنت الدعوة إلى إنشاء الجامعة العربية وشاركت فى تأسيسها ، طوال الفترة التى غابت فيها الجامعة العربية عن القاهرة ، تعيش مع نبض العروبة .. كما بقيت كعهدها ، أمينة على مسئولياتها تجاه الأمة العربية . وقد جاء ترشيح مصر للدكتور عصمت عبد المجيد أمينا عاماً للجامعة فى الثالث من ابريل ١٩٩١ ، فى تلك المرحلة الهامة والدقيقة فى تاريخ الأمة العربية ، وفى مسار العمل العربى المشترك ، ثم الموافقة الاجماعية – من جانب كافة الرؤساء والملوك العرب – على انتخابه ، دليلا على وجود إرادة عربية واضحة بضرورة وحتمية تجاوز عثرات المسيرة القومية ، والانطلاق بالعمل العربى فى كافة مجالاته إلى آفاق أوسع وأرحب ، لما فيه صالح الدول والشعوب العربية ، بقد ما هو فى ذات الوقت تعبير عن الثقة فى دور مصر ورسالتها القومية الصادقة .

وفى يقين مصر ، وهى حريصة على دفع العمل العربى الجماعى أو المشترك ، أن الأمة العربية مطالبة أكثر من أى وقت مضى .. بأن تنهض بدور تتناسب مع حقيقة إمكاناتها ومواردها وقدراتها .. حتى تستطيع صيانة مصالحها .. وتأمين حقوقها والتأثير على المتغيرات التى يشهدها النظام الدولى الجديد .. والمساهمة فى تشكيلة .

ولا شك أن الجامعة العربية .. هى التجسيد الواقعى والعملى لارادة الدول العربية ولمجمل الأهداف القومية المشتركة .. كما أنها بيت العرب جميعا ومآلهم وملاذهم .. يتعين عليها بذل كل الجهد المتاح لصيانة هذا البيت وتدعيمه .. لكى تبقى دائما تعبر بصدق عن العزيمة العربية الموحدة فى مواجهة التحديات الكبيرة .. ومن أجل مستقبل عربى أفضل .

٣ - العلاقات الثنائية :

لقد تركت أزمة الخليج انعكاسات بالغة الأهمية على العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، فقد تركت الازمة فتوراً واضحاً فى العلاقات مع الدول التى كانت تؤيد العدوان العراقى .. لاسيما السودان ودول المغرب العربى .. وقد أعربت مصر منذ فترة ما قبل توقف حرب الخليج عن ترحيبها بأى جهد عربى لتنقية أجواء العلاقات مع تلك الدول ، بل أن هذه القضية كانت موضوعا لنقاش مكثف بين مصر وليبيا ، بهدف احتواء الخلافات والتوسط بين الدول العربية ذات المواقف المتعارضة.

وقد نجحت هذه الجهود فى تحقيق انفراج مؤقت فى علاقات مصر مع كل من السودان والاردن واليمن ، ووصل الأمر إلى درجة الاعلان فى أواخر يوليو ١٩٩١ عن قيام الرئيس مبارك بتوجيه دعوة رسمية إلى قادة تلك الدول لزيارة القاهرة .. لتبادل وجهات النظر بشأن العمل العربى المشترك .. الا أن هذه الجهود لم تسفر عن تقدم ملحوظ فى العلاقات بين مصر وهذه الدول .. وظلت العلاقات معها تشهد منخفضات متلاحقة من الصعود والهبوط .

من ناحية أخرى فقد تميزت الفترة التالية لازمة الخليج بالحركة الكثيفة والزيارات المتبادلة على مستوى القمة بين الرئيس حسنى مبارك وبين الملوك والرؤساء العرب من ناحية أخرى .. كما تتابعت الاتصالات والرسائل بين القيادة المصرية وبين القيادات العربية دون توقف .. رغبة فى الوصول إلى أعلى درجات التنسيق فى مجال الجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام .. وعقد وانجاح مؤتمر السلام ..

والمفاوضات العربية الإسرائيلية التى استهدفت التحرك نحو تسوية سلمية للنزاع فى الشرق الأوسط .

ولما كانت مصر وسوريا تشكلان معاً الأساس القوى لأى موقف عربى فاعل .. فقد حرصت القيادتان المصرية والسورية على التنسيق العميق بين سياسة البلدين الشقيقين . فاستقبلت القاهرة الرئيس حافظ الأسد ثلاث مرات خلال عام ١٩٩١ ، كما قام الرئيس حسنى مبارك بثلاث زيارات لدمشق . وقد استهدفت هذه اللقاءات جميعا تناول العلاقات الثنائية بين البلدين .. اللذين تربطهما وشائج قوية على مدى التاريخ ، وكذا تقييم تطورات الموقف العربى ، والقضايا الخاصة بالأمن فى المنطقة ، ومساعى عقد مؤتمر السلام ، وفى تقدير مصر أن الرد الايجابى لسوريا على مبادرة الرئيس جورج بوش المتعلقة بتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، قد شكل اضافة حيوية ، أدت إلى تنشيط التحرك الجاد نحو الاعداد الحقيقى لبدء المفاوضات . وقد ساهمت مصر ، بشكل إيجابى وفعال ، فى تطوير موقف سورى مُوَاتٍ ، يعمل على تدعيم مسيرة السلام .

أما العلاقات المصرية الليبية ، فقد شهدت تطوراً ايجابيا منذ نهاية أزمة الخليج، كما تواصلت اللقاءات الشخصية بين القيادتين المصرية والليبية ، إذ استقبلت القاهرة العقيد معمر القذافى أربع مرات خلال عام ١٩٩١ ، كما قام الرئيس مبارك بثلاث زيارات إلى ليبيا . كان آخرها فى نهاية شهر أغسطس٩١ بمناسبة افتتاح المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعى . وفى كل هذه اللقاءات بين القائدين ، جرت محادثات مكثفة حول العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع العربى بصفة عامة.

وفى ضوء الأزمة التى بدأت فى نوفمبر ١٩٩١ ، بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وبين ليبيا من الجهة الأخرى ، بعد اتهام ليبيا بتفجير طائرة ركاب أمريكية فوق بريطانيا عام ١٩٨٨ ، ومصرع ٢٧٠ من ركابها وطاقمها .. سارعت مصر انطلاقا من المبادئ والالتزامات التى تتمسك بها عربيا ودوليا ، إلى بذل الجهد الذى مازالت تبذله بسخاء منذ ذلك الوقت حتى الآن ، من أجل احتواء تلك الازمة .. أو إيجاد حل لها يرضى كل الأطراف .. وذلك بما أجرته من اتصالات مكثفة ومستمرة

بين مختلف الأطراف الدولية ومع ليبيا بهذا الشأن .. ومازالت الازمة مستمرة منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا .

وبالنسبة للعلاقات المصرية – السعودية .. فقد سجلت مرحلتى ما بعد أزمة الخليج تطوراً كبيراً .. فقد تبودلت الزيارات بين الرئيس حسنى مبارك وبين القيادات السعودية ، حيث قام الأمير عبد الله ولى العهد السعودى بزيارة القاهرة فى ابريل٩١ ، كما قام الرئيس مبارك بزيارة خادم الحرمين الملك فهد فى شهر أكتوبر . وفى هذه اللقاءات تم تبادل الرأى حول الأوضاع العربية ، ومتطلبات دفع عملية السلام فى المنطقة ، إلى جانب عدد من القضايا الثنائية والتى تدخل فى تعزيز العلاقات بين البلدين ، ولا شك فى أن نتائج القمة المصرية السعودية قد انعكست على العلاقات الثنائية وحققت نجاحا كبيراً فى مجال التعاون المشترك ، فضلا عن تطبيق وتنفيذ القرارات التى توصلت اليها اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية السعودية المشتركه فى كافة المجالات ، واقامة المشروعات فى المجال الصناعى والتجارى والتعاون فى ميادين الثقافة والنقل والمواصلات والزراعة ، وتوفير العمل أمام العمالة المصرية ، واستصلاح الأراضى وإقامة الجسر البحرى بين مصر والسعودية .

وقد شهدت العلاقات المصرية الفلسطينية تطورات أكثر إيجابية من العلاقات مع الاردن واليمن . وجاء هذا التطور نتيجة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية إلى بلورة قدر أكبر من التنسيق والتوافق مع مصر حيال عملية السلام فى المنطقة . الأمر الذى ساعد على تجاوز الخلافات التى كانت قائمة بينهما حول أزمة الخليج . وقد ازدادت كثافة الاتصالات الثنائية والمشاورات بين مصر والمنظمة بشأن القضايا المشتركة وجوانب عملية التسوية السلمية .. وفى ديسمبر ١٩٩١ قام الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بزيارة للقاهرة ، حيث بحث مع الرئيس مبارك تطور عمليه السلام والتفاوض مع إسرائيل وذلك بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر من نفس العام .

ونستطيع القول إجمالا ، ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة حول تطور العلاقات المصرية مع باقى الدول العربية ، ان حصاد ما تم من اتصالات ولقاءات واتفاقات

متبادلة .. قد جاء تاكيداً وتدعيما لثقة العرب فى مصر وفى إخلاصها القوى وقدراتها السياسية .. وارتكانهم إلى مواقفها الثابتة دفاعاً عن الحقوق العربية .. إن مصر بحق هى قوة العرب وسندهم الذى يحمى كيان الأمة ويصون وجودها ٠

مصر والتحدى الاكبر

١ - عملية السلام فى موقع الصدارة:

احتلت عملية السلام موقع الصدارة فى قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خلال مرحلة ما بعد انتهاء أزمة الخليج .. بل إن السياسة المصرية كانت قد بدأت التمهيد لجهود التسوية منذ فترة ما قبل وقف إطلاق النار .. فى محاولة لربط حل المشكلات المختلفة التى تعانى منها منطقة الشرق الأوسط .. بالشرعيه الدولية .. التى مثلت الركن الأساسى لسياسة المجتمع الدولى تجاه أزمة العدوان العراقى على الكويت ٠

هكذا دعت مصر فى تلك الفترة إلى ضرورة معالجة قضايا السلام فى المنطقة عامة والقضية الفلسطينية خاصة فور انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت من الاحتلال العراقى .. كما طالبت بضرورة تطبيق مبادئ الشرعية الدولية على هذه القضية .. مثلما جرى تطبيقها فى حالة الغزو العراقى للكويت ٠

والحقيقة ، أن الأهمية المعطاة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، قد زدات مع الظروف والمعطيات التى أفرزتها أزمة الخليج . فقد أدت هذه الظروف والمعطيات الجديدة إلى تكثيف ومضاعفة الجهد الدولى المبذول لتحقيق هذه التسوية .. بصورة لم يشهدها تاريخ الصراع من قبل . وفى ظل هذا الوضع ، انطلقت السياسة المصرية من أن المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة أصبحت تتيح فرصة تاريخية .. ليس فقط لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، ولكن كذلك لفتح آفاق جديدة للتعاون، والاعتراف المتبادل بين جميع الأطراف ، ولذلك .. أبدت السياسة المصرية قدراً واضحاً من المرونة ، والتجاوب مع الاقتراحات الأمريكية لمعالجة المشكلات الاجرائيه المعقدة التى برزت فى مواجهة جهود التسوية .. أملا فى دفع هذه الجهود إلى الأمام وتحقيق انطلاقة حقيقية لعملية التسوية ٠

من هذا المنطلق أعطت السياسة المصرية اهتماما بالجوانب المتعلقة بمضمون التسوية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجرائية .. كما تأثرت السياسة المصرية تجاه عملية السلام بمجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات القائمة سواء فى البيئة الداخلية أو الخارجية التى تعمل فيها .

وتتسم العلاقة بين هذه المتغيرات بطبيعة تداخلية بارزة .. تتطلب عند تحليل محددات السياسة المصرية فى هذه المرحلة .. أن يؤخذ فى الاعتبار ترابط هذه المتغيرات وتكاملها فى إطار ديناميكى شامل . فقد أدت التحولات التى جرت فى هيكل النظام الدولي إلى إقامة هيكل جديد لعلاقات القوة فى هذا النظام .

وقد رأت السياسة المصرية أن هذه التحولات التاريخية فى العلاقات الدوليه .. تفتح الطريق أمام مشاركة كافة القوى الدولية فى الجهد المشترك المطلوب للتوصل إلى تسوية عادلة للصراع العربى الإسرائيلى .. بعد أن تسببت ظروف الحرب الباردة والتنافس الأمريكى السوفيتى .. فى اعاقة الوصول إلى مثل هذه التسوية طيلة العقود الاربعة الماضية فى ظل الحرب الباردة .

غير أن هذه الإمكانية – إمكانية التوصل إلى تسوية – قد بدت واضحة أثناء أزمة الخليج ، التى أكدت مدى حاجة المنطقة إلى الأمن والاستقرار .. والتى أحدثت تبدلات نوعيه بارزة فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى .. خلقت فرصا أكبر للتسوية بالمقارنة مع أية فترة مضت .

ويمكن تحديد أبرز آثار حرب الخليج على الصراع العربى الاسرائيلى فيمايلى:

- أكدت الحرب انتهاء عصر الحروب العربية الإسرائيلية .. وهى حقيقة سبق أن برزت فى أعقاب حرب اكتوبر ٧٣ .. أكدتها حرب الخليج فى إطار وضوح مدى التغيير الذى طرأ على المضمون التاريخى للصراع .. الذى تحول من صراع بين العرب وإسرائيل إلى مجموعة من القضايا والنزاعات المتعددة .
- أكدت الحرب – من الناحية الواقعية العملية – حدوث تراجع نسبى فى أهمية إسرائيل الاستراتيجية .. وهو تراجع بدأ فى ظل اختفاء التهديد السوفيتى والخطر الشيوعى .. وتأكد بعد أن عجزت إسرائيل عن إثبات وجودها فى أزمة خطيرة تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

- زادت الحرب من التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية .. بدرجة أو بأخرى على مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى .. انطلاقا من تجربة التعامل الأمريكى – العالمى مع الازمة التى ترتبت عن الغزو العراقى للكويت .
- أن الحرب قد ضاعفت ، فى ظل الانقسام العربى .. وتحطيم القوة العسكرية العراقية ، من خلل ميزان القوى العربى الإسرائيلى لصالح إسرائيل .. بما يؤدى الى تعقيد ظروف التسوية وموقف المفاوض العربى .

لقد وجدت السياسة المصرية أن مجمل هذه الظروف والمتغيرات من شأنها إتاحة فرصة تاريخية لإحياء عملية السلام وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى .. بل أنها قد تلعب دوراً ضاغطاً لإيجاد هذه التسوية .. بوصف هذا الصراع مصدراً رئيسيا للتوتر وعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، كذلك فإن من مصلحة مصر المباشرة إنهاء هذا الصراع حتى يمكنها الالتفات إلى مشاكلها وقضاياها الداخليه .. وخلق الفرصة المناسبة لدفع جهود التنمية الاقتصادية .. وتوفير أكبر قدر من الأمن والاستقرار .. خاصة إذا اشتملت عملية التسويه على الحد من التسلح فى المنطقة .

إن قوة الدفع المطلوبة لعملية السلام قد احتاجت لدور مصرى بالغ الأهمية .. للتقريب بين وجهات نظر مواقف متباينة لأطراف الصراع .. بالاستفادة من علاقاتها وروابطها مع جميع الأطراف المعنية .. الأمر الذى يتيح لمصر توظيفا مثاليا لمكانتها العربية وعلاقتها مع إسرائيل فى آن واحد من ناحية أخرى فإن رصيد مصر الكبير من الخبرات التفاوضية يمكن أن يساعد فى تعزيز ودعم الموقف العربى داخل دائرة التفاوض .

٢ - الرؤية المصرية لاطار التسوية السلمية :

حددت مصر موقفها من عملية السلام فى الشرق الأوسط ، كما عبر عنها وزير الخارجية المصرية فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، فى أربعة مبادئ رئيسية تتمثل فى :

مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس للتسوية ، وإجراء مفاوضات مباشرة على أساس قرارى مجلس رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير واقامة دولة على أرضه .. وتحقيق الأمن لجميع الأطراف وضرورة وقف عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة .

وقد ارتكز هذا الموقف على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية .. ومن ثم فان الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، يمثل المدخل الصحيح لاقرار سلام حقيقى على أساس عادل . وفى هذا السياق تحتل القضية الفلسطينية مكانا محوريا باعتبارها جوهر الصراع .. لذا فالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يعتبر الضمان الأول للتعايش السلمى مع ضرورة انهاء الاحتلال الإسرائيلى الأراضى السورية . وكذلك من جنوب لبنان تنفيذا للقرار رقـــم ٤٢٥ .

وقد وجدت السياسة المصرية .. أن معظم ما تثيره إسرائيل من مشكلات يتعلق بالقضايا الاجرائية .. وأن هذه القضايا آثارت قدراً كبيراً من الخلاف والجدل بين أطراف النزاع لاسيما خلال جولات وزير الخارجية الأمريكية . وكان لابد للسياسة المصرية . أن تحدد مواقفها من هذه القضايا .. وفى نفس الوقت ألا تجعل منها عائقا يحول دون التوصل إلى جوهر القضية . ولذلك أبدت مصر قدراً واضحا من المرونة حيال هذه القضايا .. مع استعداد للتجاوب مع أى أفكار أو مقترحات تؤدى إلى فتح الطريق نحو الحل الشامل والعادل .

هكذا أعادت مصر تقييم أولوياتها إزاء الجوانب الاجرائيه لعملية التسوية .. حيث ركزت جهودها نحو التوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط .. وإيجاد تقدم حقيقى نحو التصالح والسلام دون تراجع مصر عن مواقفها المبدئية .

وكان انعقاد مؤتمر السلام من أهم القضايا الاجرائيه التى استغرقت جهداً كبيراً وأثارت خلافات كثيرة .. لذلك فقد قبلت مصر فكرة المؤتمر الاقليمى بصفة مظلة بدلا من صيغة المؤتمر الدولى الأمر الذى جعل مشاركة الامم المتحدة قاصرة على كونها رمزاً للشرعية الدولية بالاضافة إلى التأكيد على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس للمفاوضات .

وكان السبب الرئيسى وراء هذه المرونة المصرية فى القضايا الاجرائية .. الرغبة فى انتهاز الفرصة التاريخية المتاحة عقب حرب الخليج لإحلال السلام فى المنطقة .. مع حرص واضح على تفويت فرص المناورة والمساومة والتسويف على إسرائيل وافتعالها الخلافات الجانبية . لذلك عملت مصر على التجاوز عن الخلافات الإجرائيه بغرض السير قدما بعملية التسوية إلى الأمام مع التركيز فى عملية التفاوض على القضايا الجوهرية .

استقطبت قضية الاستيطان حيزاً رئيسيا من اهتمامات السياسة المصرية تجاه عمليه التسوية ، باعتبار أنها قضية تمثل أخطر القضايا الماثلة أمام جهود تسوية الصراع العربى الإسرائيلى .. والتى تشكل أهم عقبة فى مسيرة السلام فى المنطقة .

وفى إطار جهود الترغيب التى قامت بها السياسة المصرية في التعامل مع قضية الاستيطان ، لدفع اسرائيل لاتخاذ إجراءات مناسبة تساعد علي تهيئة مناخ مواتٍ للمفاوضات وذلك من خلال وقف أو تجميد أعمال الاستيطان . ومن ابرز المقترحات المصرية فى هذا الصدد الدعوة إلى توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة فى مقابل أن توقف الدول العربية من جانبها المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كخطوة موازية ضمن إطار عملية بناء الثقة بين الجانبين ، بحيث يوفر ذلك المزيد من قوة الدفع لإنجاح عملية السلام . إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض ، بل ودعت إلى وقف المقاطعة العربية لإسرائيل دون التزام إسرائيل بوقف أعمال الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة .

الطريق إلى مدريد

١ - الحركة المكوكية

كانت المواقف المصرية تجاه قضايا التسوية .. بمثابة الركيزة الأساسية التى ينطلق منها السلوك السياسى الفعلى الذى قامت عليه الدبلوماسية المصرية .. ففى أعقاب حرب تحرير الكويت انطلقت السياسة المصرية من أجل تحريك القضية

الفلسطينية ودفعها إلى ثورة الاهتمام الدولى . وقد ارتكز ذلك على محاولة الإفادة من قوة الدفع التى تولدت فى ظل أزمة الخليج .. والتى أدت إلى زيادة التطلعات العربية لتطبيق الشرعية الدولية على الصراع العربى الإسرائيلى .

كما نشطت السياسة الخارجية المصرية فى هذه المرحلة ... من أجل الوصول إلى بلورة وصياغة رؤية عربيه موحدة للسلام فى الشرق الأوسط .. وعلى أساس أوسع وأشمل من خطة السلام العربية فى فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ . فى هذا الصدد عملت السياسة المصرية على تشجيع كافة المبادرات والتحركات الدولية المبذولة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى . وفى هذا الاطار رحبت رئاسة الجمهورية المصرية بما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش فى أول خطاب له أمام الكونجرس الأمريكى عقب حرب الخليج .. الذى أكد فيه التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق التسوية الشاملة والعادلة لمشاكل الشرق الأوسط وفى مقدمتها المشكلة الفلسطينية .

وقد بدا هذا الالتزام الأمريكى كاختبار جديد يواجه ادارة الرئيس بوش .. فبعد أن واجة اختيار الحرب فى الخليج ونجح فى اجتيازه ، وأصبح عليه مواجهة اختبار السلام فى الشرق الأوسط والنجاح فى اجتيازه .. خاصة بعد الوعود العلنية وغير العلنية التى ارتبطت بها الإدارة الأمريكية والرئيس بوش شخصياً .. ولم يكن هذا الالتزام بعيداً عن محاولة استثمار المناخ الإيجابى الذى أحاط بالدور الأمريكى نتيجة لإنهاء الغزو العراقى وتحرير الكويت .. الأمر الذى ولد قوة دفع ذات أبعاد شخصية وموضوعية فى أن واحد لدى الرئيس بوش ورجال إدارته .

وقد بلور الرئيس بوش هذا الالتزام فى خطاب يوم ٦ مارس أمام الكونجرس فى أربع نقاط أساسيه :

- وضع الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج .
- العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والحد من الأسلحة التقليدية فى المنطقة.
- العمل على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة .

- وضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى ترتكز على أساس التزام الأرض مقابل السلام وقرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

كما أعلن بوش عن قيام وزير خارجيتة جيمس بيكر بجولات فى منطقة الشرق الأوسط للتمهيد لعمليات التسوية .

ولكن ما أن بدأ بيكر جولاته فى المنطقة حتى أصيب بخيبة أمل بعد زيارته الأولى لإسرائيل .. لتجاهلها قيام الفلسطينيين بأى دور فى عملية السلام .. وحددت الحكومات التى تحاورها فقط وهى دول إعلان دمشق الثمانية أى دول الخليج الست ومصر وسوريا .. الأمر الذى إستهدف مضاعفة الانقسام العربى ، وعزل القضية الفلسطينية .

مثل هذه العثرات التى واجهت بيكر فى جولته الأولى ، لم تمنعه من القيام بجولة ثانيه فى المنطقة فى أوائل ابريل ٩١ .. والتى تركزت فيها المحادثات حول عقد مؤتمر إقليمى للسلام .. يعمل علي تحقيق تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط .. تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وبعد وقت قصير من جولته الثالثة فى اوائل إبريل وافقت إسرائيل مبدئيا على عقد مؤتمر إقليمى بشرط أن يكون تحت رعاية أمريكية - سوفيتية فقط دون أن يكون للأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية أى دور فى هذا المؤتمر . وقد وضح خلال الجولة معارضة الإدارة الأمريكية لقيام الدولة الفلسطينية .

ثم حدث تطور هام فى مسار محادثات بيكر فى المنطقة .. حيث أعلنت سوريا استجابتها لمشروع بوش لعقد مؤتمر السلام عشية انعقاد قمه الدول الصناعية السبع فى لندن .. بذلك بطل الرهان على سوريا فى إفشال المفاوضات قبل أن تبدأ .. وفى ضوء الرد السورى الايجابى على المقترحات الأمريكية أعلنت الدول الصناعية السبع فى لندن مطالبتها إسرائيل بوقف الاستيطان فى مقابل إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية .

وقد قامت السياسة المصرية خلال هذه المرحلة .. بتحرك مكثف مع الأطراف العربية لاتخاذ موقف موحد تجاه عملية السلام . بصورة أكثر تفصيلا .. وقد

استهدفت الاتصالات الوصول إلى تنسيق عربى رباعى قبل بدء مفاوضات السلام بين سوريا والفلسطينيين والأردن . وتبادل الجانبان المصرى والسورى زيارات مكثفة للتباحث بشأن عملية السلام .. وقد انتهت إلى إعلان سوريا قبول المقترحات الأمريكية .. وتابعت مصر جهودها فى أعقاب الرد الإيجابى السورى مستهدفة بلورة اتفاق مشترك على كافة قضايا التسوية ، حيث ثبت للعالم أن مصر وسوريا يريدان السلام .

كما شهدت هذه المرحلة اتصالات مصرية – فلسطينية مكثفة للتباحث حول العديد من القضايا التفصيلية .. الخاصة باستكمال العناصر الأساسية لعملية التسوية ، وفى هذا السياق أبدت السياسة المصرية تجاوبا ملحوظا مع الطلب الفلسطينى بألا يقتصر الدور المصرى على مجرد دور الوساطة ، وانما ينطلق هذا الدور من أن مصر دولة عربية وجزء من الموقف العربى . وقد أكد عمرو موسى وزير خارجية مصر .. أن مصر ليست وسيطاً ، ولكنها دولة عربية ، إلا أنها تمتلك ميزة الاتصال مع جميع الأطراف .

وقد عملت مصر بالفعل منذ البداية على الإفادة من هذه الميزة فى الاتصال مع إسرائيل بهدف الاسهام فى بدء عملية السلام .. وقد طالبت إسرائيل مراراً بإلغاء أية اشتراطات قبل بدء عملية السلام . والواقع أنه على الرغم من كافة الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه ، فان مساحة واسعة من الاختلاف ظلت قائمة بين المواقف المصرية والإسرائيلية تجاه عمليه التسوية .. الأمر الذى دفع السياسة المصرية إلى التحذير مراراً من أن عملية السلام .. لن تستطيع أن تحل المشاكل الرئيسية فى الشرق الأوسط ، ما لم تتخذ إسرائيل موقفا أقل تعنتاً إزاء كافة القضايا الاجرائية والموضعية الخاصة بالتسوية .

٢ - الضغوط والتطمينات :

إزاء ذلك رأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أهمية إعطاء قوة دفع حقيقية لعملية السلام .. فاتفق الرئيسان الأمريكى والسوفيتى فى قمة موسكو ٣٠ - ٣١ يوليو ٩١ على عقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط فى غضون شهر اكتوبر

تحت رعايتهما المشتركة .. وبدءاً من اعلان موسكو استبعدت الجماعة الأوروبية والامم المتحدة .. الامر الذى يعد تجاوبا جوهريا مع شروط إسرائيل حول حدود المشاركة الدولية فى عملية السلام ٠

عقب إعلان موسكو لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط ، قام وزير الخارجية الأمريكي بجولة سادسة لدول المنطقة للبحث حول مشكلة التمثيل الفلسطينى .. ودخلت عملية السلام مرحلة السعى الجدى لعقد المؤتمر .. فالتقى بيكر بالفلسطينيين من الأراضى المحتلة للتفاوض معهم حول مشكلة التمثيل .. وقد رأت الولايات المتحدة لدعم قوة الدفع للمضى فى عملية السلام .. أن تلجأ إلى أسلوب الضمانات المقدمة لكل طرف على حدة .. على أن يبت فى المشاكل المستعصية واحدة بعد أخرى فى حينها ٠

وفى سبتمبر ٩١ تقدمت إسرائيل بطلب ضمانات أمريكية بقرض عشرة بلايين دولار لبناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة .. وبدى فى الأفق بوادر خلاف سياسى أمريكى إسرائيلى ، بعد أن اعترض الرئيس بوش على طلب ضمانات القرض الإسرائيلى .. مؤكدا ضرورة أن تستجيب إسرائيل للمطلب الدولى بوقف بناء المستوطنات وقبول مبدأ السلام فى مقابل الأرض كأساس للتسوية .. محذراً باتخاذ موقف عملى بوقف ضمانات القروض ٠

فى هذه الفترة التى تبلور فيها الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل (سبتمبر ٩١) حول موضوع ضمانات القروض ووقف المستوطنات .. قام بيكر بجولة تفقدية زار خلالها دول المنطقة دون أن يحرز تقدماً ملموساً حول دفع عملية السلام وتحديد الموعد النهائى لعقد المؤتمر ٠

وبعد أن أقر الكونجرس طلب الرئيس بوش بتأجيل البت فى مسألة ضمانات القروض.لاسرائيل حتى يناير ١٩٩٢ .. أعلن عن تقديم الادارة الأمريكية مذكرات التطمينات لإسرائيل والأطراف العربية ، فى محاولة لحث الأطراف على تجاوز خلافاتهم الإجرائية والموضوعية ، والاتفاق على موعد افتتاح المؤتمر . وكانت تلك الخطوة الأمريكية ذات أهمية باعتبارها الفيصل بين مصداقية الولايات المتحدة وقدرتها على دفع عملية السلام ٠

وقد تعهدت الولايات المتحدة فى مذكرة التطمينات لإسرائيل بعدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أى طرف لا يرغب فى التفاوض معه ، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وأن لإسرائيل الحق في تفسير قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ كما تريد .. وأن تعترف الولايات المتحدة بمخاوف الأمن الإسرائيلى والأهمية التى توليها إسرائيل للجولات .كما تعهدت الولايات المتحدة بأنها ستعمل على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل وإلغاء قرار الامم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

وفى مذكرة التطمينات الأمريكية لسوريا .. تعهدت الإدارة الأمريكية بأن يكون أساس مباحثات السلام القادمة هو الاستناد على القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وتطبيقهما على كل الجبهات ، بما فى ذلك هضبة الجولان .. وأن الولايات المتحدة لا تعتزم قبول تصرفات ضم إسرائيل لأراضى الجولان وسوف تسير فى مناهضتها لنشاط إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الاراضى بالمحتلة .

اما بالنسبة للطرف الأردنى الفلسطيني .. فان رسالة التطمينات الأمريكية أشارت إلى أن المحادثات تقوم على أساس قرارات الامم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام مع اقامة فترة انتقالية يعقبها حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى ضوء هذه التطورات جاءت زيارة بيكر الثامنة والأخيرة .. فى منتصف شهر اكتوبر ٩١ – قبل عقد المؤتمر ، وفى نفس الوقت كان وزير الخارجية السوفيتى بوريس بانكين يزور المنطقة .**وفى القدس المحتلة وجه الوزيران الدعوات للاطراف المعنية لحضور مؤتمر السلام فى مدريد فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ . وأن الرئيسين الأمريكى بوش والسوفيتى ميخائيل جورباتشوف سيحضران افتتاح المؤتمر .**

وقد عقد المؤتمر فى الموعد المحدد فى حضور الرئيسين الأمريكى والسوفيتى ، ووفد مراقب من كل من مصر ومجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون المغربى والمجموعة الاوروبية . وقبلت الاطراف العربية الحضور على أمل تحريك المياه الراكدة فى المنطقة وفتح الطريق نحو التسوية المنشودة . وجاء القبول الإسرائيلى على

مضض ، ليجنب ما سيجره عدم الحضور من آثار سلبية على صعيد علاقاتها بمعظم دول العالم خاصة الولايات المتحدة راعى المؤتمر الاول ومصدر المعونات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل .

٣ - الدور المصرى فى التسوية :

وخلال هذه المرحلة ، أثيرت بإلحاح قضية الدور المصرى فى عملية التسوية وطبيعة هذا الدور فى قضية السلام .. والواقع أن طرح هذه القضية قد اختلف فى مضمونه باختلاف مراحل تطور عملية السلام .. فقد ارتكز الدور المصرى من البداية على عنصرين .. الأول خاص بالالتزام القومى واستعداد مصر للعطاء من خلال رويتها وخبرتها الكبيرة فى معركة السلام .. والثانى يتعلق بوجود علاقات مع إسرائيل ، الأمر الذى أتاح للدبلوماسية المصرية القدرة على الاتصال والحوار مع جميع الأطراف .

وفى ضوء ذلك كان الدور المتصور للسياسة المصرية فى عملية التسوية منذ فترة ما قبل مؤتمر مدريد يتخذ شكلا من أشكال الوساطة .. انطلاقاً من أن مثل هذا الدور يصبح مطلوبا سواء فى فترة الإعداد للمؤتمر نتيجة افتقار الأطراف المعنية إلى قنوات الاتصال المباشر ، أو فى مرحلة التفاوض ذاتها .. وقد أكد وزير خارجية مصر عمرو موسى فى أكتوبر ١٩٩١ أن دور مصر .. ليس هو دور المراقب المحايد .. لان مصر دولة عربية وهى جزء من الموقف العربى .. أى أنها شريك غير محايد .. وفى توقيت لاحق أكد الرئيس مبارك فى تصريحاته على انحياز مصر الكامل إلى الجانب العربى ، بل واستعدادها لتقديم خبرتها فى التفاوض مع إسرائيل إلى الوفود العربية ، علاوة عل يالتأكيد بأن الهدف من المشاركة المصرية فى عملية السلام هو المساعدة فى إحقاق الحق .

والواقع أن هذه الحالة يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى مسار عملية التسوية ذاتها ، والتى شهدت العديد من المنعطفات والمنحنيات ، بصورة كان يصعب معها بلورة رؤية متكاملة لهذه العمليه من كافة الجوانب .. وبالتالى صعوبة تحديد طبيعة

الدور المصرى فى ظل هذا الوضع .. أى أن عدم وضوح طبيعة هذا الدور فى ذلك الوقت يرجع إلى التعقيدات الإجرائية والتنظيمية التى صاحبت عملية التسوية . لذلك فانه مع اتضاح طبيعة المؤتمر وأساس عملية التفاوض ، بات من الممكن بلورة الدور المصرى حسب تنظيم هذه العمليه وتطورها .. ففى مرحلة المؤتمر ، لعبت مصر دور الشريك الكامل بحكم أنها إحدى الدول الداعية لفكرة المؤتمر الدولى . وفى مرحلة المباحثات الثنائية .. تلعب مصر دور المراقب المعاون الذى يتدخل للتغلب على العقبات التى تعترض مسيرة التفاوض .. اعتماداً على علاقات مفتوحة على كل الأطراف .. لإيجاد الأرضية المشتركة التى تساعد على قوة الدفع وتعزيز فرص التفاوض ، مع الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية . وفى المفاوضات المتعددة الأطراف أخذت مصر دور الشريك الكامل .. استناداً إلى أن هذه المفاوضات تعنى ببحث مشاكل منطقة الشرق الأوسط وبالذات فى قضايا المياه والأمن والبيئة والتعاون الاقتصادى .

٤ - توجيه الدعوة :

فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى ، لحضور مؤتمر مدريد للسلام من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ١٩٩١ . وقد راعت مصر فى تشكيل وفدها إلى المؤتمر، الجمع بين عناصر متنوعة من الكفاءات المصرية من مؤسسة السياسة الخارجية والمفكرين والمتخصصين .. فضلا عن عناصر نشطه فى الحياة العامة ، بحيث جاء هذا التشكيل مشتملا على قطاع كبير من المشتغلين فى الفكر والممارسة السياسية فى مصر .. وقد رأس وفد مصر عمرو موسى وزير الخارجية .. الذى حدد الهدف الذى تسعى اليه الدبلوماسية المصرية ، بانه يتمثل فى العمل على إنجاح مؤتمر السلام والالتزام بالموقف العربى القائم على المطالبة بالحق .. والاستعداد لتحمل المسئولية والالتزامات ، مع الاحتفاظ بعلاقة سلمية مع إسرائيل لصالح التوصل إلى تسوية متوازنة وعادلة للصراع .

وقد بذلت الدبلوماسية المصرية .. فى مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر السلام .. جهوداً مكثفة فى الإعداد للمؤتمر ، كما عقد الرئيس مبارك اجتماعاً موسعاً مع

الوفد المصرى قبيل سفره إلى مدريد .. وحدد وزير الخارجية عدداً من المبادئ اللازمة لنجاح المؤتمر وتتمثل فى .. الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل السلام .. باعتباره المبدأ الحاكم فى المفاوضات والتطبيق العملى للقرار ٢٤٢ .. كذلك ضرورة سيادة روح التعاون بين كافة الأطراف المعنية ، فضلا عن الالتزام بالواقعية والعقلانية فى المواقف .

وكان المفاوض العربى يستند إلى عدة عناصر تمثل قوته .. كان أبرزها : عنصر الحق ، والتحديد المنطقى للأمور ، المتمثل فى وضوح الركائز والأسس التى يعتمد عليها الموقف العربى ، علاوة على أن مواقف الكثير من القوى الدولية فى عملية التسوية تمثل بحد ذاتها دعما للمفاوض العربى .

والحقيقة أنه من الممكن توصيف الدور المصرى فى مؤتمر مدريد .. بأنه كان أقرب إلى أحد رعاة المؤتمر ، حيث قام الوفد المصرى بأنشطة دبلوماسية وإعلامية مكثفة خلال المؤتمر ، حرص فى اطارها على الإلتقاء بمعظم الشخصيات البارزة فى الوفود الممثلة فيه بقصد التشاور وتبادل وجهات النظر والعمل على تذليل العقبات والصعاب القائمة ، فضلا عن محاولة التقريب بين مواقف الأطراف المعنية .

وقد عكست كلمة مصر فى المؤتمر جميع المبادئ المعلنه من جانبها تجاه عمليه السلام لاسيما من حيث التأكيد على ضرورة ارتكاز مجمل جهود السلام على صيغة الأرض مقابل السلام ، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضى التى احتلت فى عام ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان ... وكذا الانسحاب من جنوب لبنان ، مع التأكيد على عدم استعداد الجانب العربى إطلاقا للتنازل عن حقوقة التى حظيت بالقبول والإقرار والتأييد فى ظل قواعد القانون الدولى ومبادئ العدالة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

وقد ارتكز تقييم السياسة المصرية للمرحلة الأولى من المؤتمر .. على أن التطور البارز الذى تبلور خلال المؤتمر ينصب أساساً فى إزالة الحاجز النفسى السميك من الخصومة والعداء الذى كان يفصل بين الأطراف العربية وإسرائيل ، ولكنه لم ينجح فى إرساء أساس للثقة المتبادلة بينهما بصورة ملموسة . وفى ضوء هذا التوصيف

ارتأت السياسة المصرية أن الهدف الرئيسى لمرحلة ما بعد مؤتمر مدريد ينبغى أن يتمثل فى الاتفاق على الأسس الموضوعية التى تنمى الثقة بين الأطراف المعنية على نحو يشجع الجانبين العربي والإسرائيلى علي التعاون وصولا إلى الحل الكامل .

وفى هذا الصدد ، أعربت مصر عن استعدادها الكامل للمساهمة والمشاركة فى المفاوضات الثنائية ، وذلك بوضع خبرتها التى اكتسبتها فى مجال التفاوض أو فى مجال التطبيق . وفيما يتعلق باجتماعات التعاون الإقليمى المتعددة الاطراف ، أبدت مصر تفهما كاملا لموقف سوريا الداعى إلى ربط انعقاد هذه الاجتماعات بإحراز تقدم ملموس فى المباحثات الثنائية .. إلا أنها ارتأت مع ذلك أن بدء المفاوضات المتعددة الأطراف بالتوازى مع المباحثات الثنائية .. يمكن أن يخلق مناخا من الثقة وحسن النوايا ، وأكدت أن نجاح تلك المفاوضات سوف يتوقف على قدرتها على الحفاظ على الحقوق المشروعة الثابتة للاطراف والحاجات المتوقعة لها وخاصة الاستخدمات المستقبلية للموارد الاقتصادية والمائية .

مؤتمر مدريد

كان يوم يوم ٣٠أكتوبر ٩١ يوما مشهودا فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى .. حيث بدأت أولى مراحل عملية السلام فى المنطقة في العاصمة الاسبانية مدريد ، وقد حضر المؤتمر إلي جانب أطراف النزاع المباشرين .. لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين وإسرائيل .. الرئيسين الأمريكى والسوفيتى بصفتهما راعيى المؤتمر إلي جانب وفد مصرى وحضور رمزى بصفة مراقب لكل من اوروبا ومجلس التعاون الخليجى والمغربى ، وممثل شخصى للأمين العام للامم المتحدة .

وقد أكد الرئيس الأمريكى بوش فى افتتاح المؤتمر على عزم بلاده على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع فى الشرق الاوسط ... دون أن يعلن عن وجود خطة معينة لتحقيق ذلك ، كما شدد على أن الادارة الأمريكية لن تفرض حلا على الأطراف ، مشيرا إلى ضرورة اتفاق هذه الأطراف فيما بينها على آلية التفاوض .

وقد جاءت كلمات الوفود المشاركة فى المؤتمر لتعكس موقف وهدف كل طرف من المشاركة فى عملية التسوية . فكلمة رئيس وزراء إسرائيل لم تشر إلى نية الانسحاب من الأراضى المحتلة ، بل أضفت نوعا من الإحباط بين الاطراف المشاركة فى المؤتمر . أما كلمةوزير الخارجية السورى فقد حذرت إسرائيل من العواقب الوخيمة التى تترتب عن عدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن ، والانسحاب من الاراضى العربية . بينما ركزت كلمة الوفد الاردنى على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيى ، وضرورة الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وعكست كلمة الوفد الفلسطينى صورة المعاناة التى يلاقيها الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة منذ الوجود الإسرائيلى .

وقد إستمرت جلسات المؤتمر ثلاثه ايام ، واختُتِمت بردود لرؤساء الوفود .. وكادت هذه الردود أن تحدث مشكلة تصعف بالمؤتمر .. عندما آثار فاروق الشرع وزير خارجية سوريا موضوع الارهابى إسحق شامير المطلوب للعدالة لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت ممثل السكرتير العام للامم المتحدة فى فلسطين عام ١٩٤٨ . وذلك رداً على اتهام شامير لسوريا بانتهاك حقوق الانسان وإضطهاد اليهود السوريين .

وبعد انتهاء جلسات المؤتمر الافتتاحية قررت الولايات المتحدة ، ومعها الشريك السوفييتى بدء المفاوضات الثنائية ، تمهيدا للاتفاق على مكان انعقادها .. بعد أن رفضت إسرائيل استمرارها فى العاصمة الأسبانية . وقد إنفض إفتتاح مؤتمر السلام فى مدريد دون التوصل إلى مكان وزمان عقد المفاوضات الثنائية ، وأعطت الادارة الأمريكية وشريكها السوفييتى بصفتهما الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام مهلة أسبوعين لأطراف النزاع للاتفاق على موعد ومكان المفاوضات الثنائية مع احتفاظهما بحق تقديم حلول لمكان وطريقة عقد المفاوضات الثنائية .

وازداد الموقف توترا بين الادارة الأمريكية وإسرائيل .. عندما أعلنت واشنطن فى ٢٢ نوفمبر ، عقب لقاء شامير مع بوش خلال زيارته للولايات المتحدة ، ودون ان يخبره بقرار موعد بدء المفاوضات الثنائية بين العرب وإسرائيل فى ٤ ديسمبر ١٩٩١

بواشنطن . وأنه قد أرسلت الدعوات للأطراف المعنية مما اعتبر إهانة لشامير الذى إتهم الادارة الأمريكية بالتحامل على إسرائيل لصالح العرب .

ويمكن إرجاع رد الفعل الإسرائيلى العنيف على واشنطن ، إلي كون الادارة الأمريكية أوضحت لإسرائيل فى الرسالة التى تضمنت تحديد موعد المفاوضات ومكانها بأن عليها الانسحاب من هضبة الجولان فى مقابل السلام مع سوريا .. وأن تبدأ فى البحث عن طريقة للانسحاب من لبنان .. كذلك تضمنت الرسالة ضرورة الدخول فى مفاوضات جديدة مع الفلسطينيين بشأن المرحلة الانتقالية فى الضفة الغربية وغزة .

مفاوضات واشنطن

رفضت الحكومة الإسرائيلية الموعد الذى حددته الولايات المتحدة – وهو ٤ديسمبر ١٩٩١ – واقترحت موعد ٩ ديسمبر كموعد بديل . وهو ما رفضته الأطراف العربية لأنه يمثل ذكرى اندلاع الانتفاضة ، لذلك ارجئت الجولة إلى ١٠ ديسمبر ١٩٩١ .

ولم تحرز هذه الجولة من المفاوضات الثنائية أى تقدم يذكر ، إذ كان الوفد الإسرائيلي المفاوض لايملك صلاحية مناقشة مسائل جوهرية ، ومن ثم أثار المشكلات الشكلية مع الأطراف العربية فنجده عارض بشدة أية نزعة لاستقلالية الوفد الفلسطيني عن الاردني .. ورفض التأكيد على الهوية المميزة لكل منهما ، معتبرا أن الفلسطينيين هم جزء من الاردن .

إلا أن الجانبين الاردنى والفلسطينى أصرا على تفاوض الوفد الإسرائيلى مع كل وفد على حدة . وبعد فشل التوصل لحل حول طريقة التفاوض بين الوفدين الإسرائيلى والأردنى الفلسطينى المشترك ظهر ما سمى بمفاوضات الاروقة بين رؤساء الوفود الثلاثة ، والتى استحوذت على وقت كبير من العملية التفاوضية ، ولكن دون أن تحقق أى تقدم يذكر .

• أما المفاوضات الإسرائيلية السورية فلم تتوصل أيضا إلى نتائج ، اذ أصر الوفد السورى على طرح مبدأ الأرض مقابل السلام ، وأنه ليس المقصود بالأرض الانسحاب من الجولان فقط بل وربط ذلك بالانسحاب من كل الاراضى العربية المحتلة ، بينما أصر الوفد الإسرائيلى على المبدأ الذى سبق أن طرحه شامير فى مدريد وهو السلام مقابل السلام ، مقدما تفسيره الخاص بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ . ومن هذا المنطلق لكلا الوفدين لم تحقق مفاوضاتهما تقدما ملحوظا ، على الرغم من طول الجلسات التى عقدت بين الوفدين .

من هنا وصلت المفاوضات مع كل الوفود إلى طريق مسدود بما فى ذلك الوفد اللبنانى .. وقد انتهت هذه الجولة الاولى يوم ١٨ ديسمبر ، على أن تستأنف مرة أخرى فى ٧ يناير ١٩٩٢. ويمكن القول أن جولة واشنطن قد فشلت فى إجراء أى تقدم يذكر على مستوى القضايا الأساسية .

وبصفة عامة أظهرت تلك الجولة من المفاوضات الثنائية ، أن توازن القوى القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لايجبر إسرائيل على التعامل جديا مع المطالب والرؤى العربية حول التسوية وتحقيق السلام الشامل . وأنه فى غياب دور أمريكى قائم على تفسيرات واضحة لعملية السلام والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة .. فإن التعثر والجمود قد يكون هو مصير تلك العملية التفاوضية .

بين واشنطن وموسكو

كان من الواضح منذ البداية . اعتباراً من مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١، أن مباحثات السلام الثنائية بين العرب وإسرائيل لن تتحرك ما لم يتغير الموقف الإسرائيلى من المفاوضات .. وأن أى تقدم فى هذا المجال سوف يتوقف تماما على مدى التغيير الذى يمكن ان يحدث فى الموقف الإسرائيلى بالنسبة للموضوعات الجوهرية .. بالشكل الذى يفتح باب المناقشات الجادة .. بدلا من أسلوب المراوغة والتمسك بموضوعات إجرائية حول أماكن ومواعيد المفاوضات .. لاتمثل أى قيمة حقيقية فى قضية حيوية مثل قضية السلام .

والحقيقة أن هذا القول لم يكن سببه مجرد إلقاء مسئولية الفشل على عاتق إسرائيل .. ولكنه نابع من حقائق الموقف الإسرائيلى فى ذلك الوقت .. فبينما يتطلع العالم كله إلى مرحلة مختلفة من العلاقات الإسرائيلية العربية .. تكون خالية من عناصر الضغط وعوامل التوتر .. تلجأ إسرائيل إلى أساليب القهر والعنف الوحشى .. مع الشعب الفلسطينى .. وهو الشعب المفترض أن تؤدى المفاوضات إلى إقامة علاقات سلام بينه وبين إسرائيل .. بل تقوم إسرائيل بطرد مجموعات من هذا الشعب خارج الأراضى المحتلة .. ثم تصف القرار بانه عقوبة رادعة ضد الإرهاب .. الأمر الذى أثار العديد من علامات الاستفهام .. ووضع النوايا الإسرائيلية تجاه السلام فى دائرة الشك .. ليس فقط على المستوى العربى بل كذلك على المستوى العالمى .

والواقع أن نقطة البداية الصحيحة والتى تكمن فى حصول الفلسطينيين على أبسط حقوقهم فى حياة وتقرير المصير شأنهم شأن كل شعوب العالم .. تحظى بالادراك والفهم والتأييد من جانب كل الاطراف المعنية بالسلام داخل وخارج دائرة المفاوضات ، فيما عدا طرف واحد هو إسرائيل : يحدث ذلك بينما يؤكد العرب أن الاعتراف بإسرائيل أمر مشروع وأن قبول الدول العربية والفلسطينيين لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ يعنى ذلك ويؤكده .. ولكن لابد أن يكون ذلك فى مقابل اعتراف إسرائيل بقضايا أخرى أساسية مماثلة فى الاهمية لهذه القضية وهى قضايا استعادة الفلسطينيين لأرضهم وحقوقهم الامر الذى لايمكن أن يتم إلا فى إطار مناخ بعيدعن التوتر .. وما يتطلبه ذلك من توقف إسرائيل تماما عن ممارساتها البغيضة التى ترتكب ضد شعب يعيش على أرضه جيلا بعد جيل .

ومع ذلك كله لم تتخل حكومة إسرائيل عن هذا الاسلوب .. واستمرت فى الالتفاف حول الموضوعات الجوهرية ، والمناورة حول القضايا الاجرائية العقيمة .. وهو نفس الاسلوب الذى لم تتوقف عن ممارسته منذ أن بدأ البحث عن طريق حقيقى للسلام فى اعقاب إنتهاء حرب الخليج . وهكذا استمرت جولات المباحثات واحدة بعد أخرى دون جدوى .. وحتى الجولة الثالثة فى يناير ٩٢ إنتهت دون إتفاق بشأن مكان

انعقاد الجولة التالية أو حل باقى الخلافات الاجرائية وغير الاجرائية بين إسرائيل والاطراف العربية .. ورغم أن الجولة الثالثة شهدت لأول مرة لقاءات منفصلة بين الوفد الإسرائيلى والفلسطينيين .. ورغم أن الوفود قد مدت إقامتها في واشنطن .. من أجل إجراء مزيد من المباحثات .. إلا إنها إنفضت دون مجرد الاتفاق حول جدول الأعمال ... وقد وصفت د. حنان عشرواى المتحدثة باسم الوفد الفلسطينى نتائج هذه الجولة .. بأن الجانب المضئ فيها هو الجلوس على قدم المساواه للتفاوض المباشر حول المرحلة الانتقالية .

وإستكمالا للمباحثات الثنائية المتعثرة التى كانت تجرى فى واشنطن ، عُقد مؤتمر موسكو للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التعاون الاقليمى يومى ٢٨ ، ٢٩ يناير ١٩٩٢ . وقد رفضت كل من سوريا ولبنان الاشتراك فى تلك المفاوضات نتيجة لعدم التوصل فى المباحثات الثنائية إلى أى إتفاق حول مناقشة الموضوعات الجوهرية والاقتصار– على مدى ثلاث جولات – علي المسائل الاجرائية .

وقد وصف عمرو موسى وزير خارجية مصر مؤتمر موسكو .. فى كلمتة الافتتاحية بانه مفارقة تاريخية نادرة .. حيث لم يحدث فى تاريخ أى صراع أن جلس معا أطراف لم تحسم بعد خلافاتهم لإقامة سلام بينهم .. وأن ذلك كان من ثمار النظام الدولى البارع أو تعبيراً عن التفاؤل والأمل فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى والفلسطيني الإسرائيلى علي أساس الأرض مقابل السلام . مهما كان التردد أو كثرة العقبات ،، ثم أكد ان التعاون الاقليمى وحده ، لايمكن أن يشكل إطار السلام ، دون أن يكون مؤسساً على قواعد القانون والعدالة التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام داخل حدودها المعترف بها طبقا لمبادئ القانون الدولى وأهدافه .

وقد ذكر وزير خارجية مصر .. انه فى اطار سلام عادل فان مجالات التعاون الاقليمى واسعة وعديدة .. وأن أولى مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعا .. وأن يقوم ضبط

التسلح على إخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل .. وعلى رأسها الأسلحة النووية بما في ذلك المخزون منها .

ويمكن القول أن مؤتمر موسكو قد اسفر عن عدة نتائج لعل أبرزها :

- تاكيد كل من الولايات المتحدة وروسيا راعيتى المؤتمر موافقتها على مشاركة الفلسطينين من خارج الأراضى المحتلة فى الاجتماعات التى تجرى فى اطار المحادثات المتعددة الأطراف .
- أعطي لقاء إسرائيل لأول مره – علي مائدة المفاوضات – مع مجموعة كبيرة وموسعة من الدول العربية .. المؤتمر بعدا لم يسبق له مثيل فى شئون الشرق الاوسط ، كما أنه مثل إشارة هامة نحو إمكانية التعاون الاقليمى .
- إتفاق مجموعات العمل الخمس .. على طريقة التمهيد للمحادثات .. وذلك بعقد لجان تقوم بتحديد الأولويات والتعرف على المشكلات المختلفة .
- تأييداً للدور الأمريكي الفعال تجاه عملية السلام فى الشرق الاوسط .. أكدت الادارة الأمريكية على ضرورة قيام الامم المتحدة بدور مباشر فى المحادثات متعددة الأطراف .. كما أرجأت منح ضمانات للقروض الإسرائيلية إلى ما بعد مفاوضات موسكو .. متعددة الأطراف .. بشرط قيام إسرائيل بتجميد عملية الاستيطان فى الاراضى المحتلة والتى تعتبر عقبة فى طريق السلام .
- تاكيداً للدور المصرى الفعال إزاء المسيرة السياسية .. طالبت مصر بضرورة إعادة النظر فى منح الوفد الإسرائيلى حق الاعتراض علي تشكيل وفد فلسطينى آخر يتفاوض معه .. كما دعت لطرح مشكله القدس فى مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف .
- لقد حقق المؤتمر أمرين هامين لصالح القضية الفلسطينية وهما :

* ضمان مشاركة الوفد بتمثيل فلسطنيين من داخل الاراضى المحتلة وخارجها فى اللجان المنبثقة عن المؤتمر .
* ضمان مشاركة الامم المتحدة وهيئاتها فى أعمال تلك اللجان .

وقد شهد شهر فبراير ١٩٩٢ الجولة الرابعة من مفاوضات السلام الثنائية العربية الإسرائيلية فى واشنطن .. وسط متغيرات سياسية .. تتمثل فى سعى إسرائيل نحو وضع المزيد من العراقيل أمام عملية السلام .. من خلال اغتيال الزعيم الشيعى عباس موسوى .. وقيامها بالهجوم المكثف علي جنوب لبنان .. وإعتقالها لاثنين من اعضاء الوفد الفلسطينى فى المباحثات . كما استمرت إسرائيل فى إقامة المستوطنات بالاراضى المحتلة مؤكدة أن ربط الولايات المتحدة بين ضمانات القروض والاستيطان يعتبر تدخلا أمريكيا فى شئونها الداخلية .

وفى هذه الجولة طالبت الادارة الأمريكية إسرائيل بضرورة طرح مشروع للحكم الذاتى فى المناطق المحتلة ، خلال جولة المفاوضات المقبلة في واشنطن ، وأعلنت تأييدها لاشتراك فلسطينيين من خارج المناطق المحتلة مستقبلا فى محادثات السلام .

□□□

الفصل العاشر

سياسة مصر
بين السلام والوئام

الفصل العاشر
سياسة مصر بين السلام والوئام

تفاعلات ما بعد مدريد

انطوت السياسة المصرية تجاه عملية السلام بعد مؤتمر مدريد على العديد من التفاعلات ، كما شغلت هذه العملية حيزاً رئيسيا من إجمإلى السلوك الخارجى المصرى . والواقع أن السياسة المصرية ظلت محكومة خلال هذه المرحلة العامرة بالنشاط بنفس مجموعة الثوابت التى صاغت الموقف المصرى العام إزاء عملية السلام منذ انتهاء حرب الخليج .

١- صياغة ملائمة :

وليس ثمة شك فى أن السياسة المصرية الخارجية .. قد تأثرت عند التطبيق بعدة عوامل ومتغيرات ارتبطت بالمواقف الداخلى فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة .. كما تأثرت أيضا بدرجة تماسك الموقف العربى فى عملية السلام ، حيث اتسم هذا الموقف فى البداية بضعف التنسيق ، ثم ازدادت صلابته بصورة تدريجية مع تطور حركة التفاوض الثنائية ، لاسيما بعد أن تأكدت أهمية التنسيق وضرورته لخدمة الموقف العربى التفاوضى .. بل وأهمية إدخال الدول العربية الفاعلة فى اجتماعات التنسيق ، دون الاقتصار على دول الطوق العربية وحدها . إلا أن موقف كل من الدول العربية المتفاوضة مع إسرائيل ظل محتفظا فى النهاية بقدر من الخصوصية الذاتية الناتجة عن اختلاف طبيعة قضايا النزاع مع إسرائيل فيما بين تلك الدول .

وقد تأثرت السياسة المصرية فى عملية التسوية بكافة هذه المتغيرات بشكل عام.. وانعكس ذلك على الاهتمام بإيجاد وبلورة صيغة ملائمة للتكيف مع المتغيرات .

بحيث لاينطوى ذلك على أى مساس بالثوابت الحاكمة للموقف المصرى - وعلى هذا الأساس :

- عملت السياسة المصرية على تقوية وتدعيم الموقف التفاوضى العربى فى المباحثات الثنائية وكذا المباحثات المتعددة الأطراف ، مع العمل على تفويت المساعى الإسرائيلية الرامية - فى ظل حكومة الليكود - إلى إطالة أمد المفاوضات وإضاعة الوقت ، لابتلاع المزيد من الأرض العربية المحتلة .
- اهتمت مصر بتشجيع الإجراءات الايجابية المحدودة التى اتخذتها حكومة العمل فى إسرائيل وحثها على المزيد من هذه الإجراءات لخلق المناخ المناسب لمواصلة جهود السلام .
- العمل على تعبئة التأييد الدولى للموقف العربى فى مفاوضات السلام.. وكشف أساليب المراوغة الإسرائيلية .. وإضاعة الوقت بالتركيز على بحث إجراءات شكلية والبعد عن بحث الموضوعات الأساسية الجوهرية .
- التحرك المكثف على كافة المستويات وفى كل الاتجاهات ... والتركيز على دفع الأطراف المتفاوضة - وخاصة إسرائيل - إلى التحلى بالمرونة والموضوعية والايجابية والتعامل بمزيد من الجدية .

وقد تمسكت السياسة المصرية دوماً بالحقوق العربية ، وأظهرت حرصا واضحا على صيانتها والحيلولة دون تأثر عملية التفاوض بالخلل الواضح فى موازين القوى الاستراتيجية والذى يميل بشدة لصالح إسرائيل فى المنطقة .. مع التأكيد بأن مثل هذه الموازين لايمكن أن تشكل أساسا للتسوية طالما أنها تتغير وتتبدل بفعل التحولات التلقائية وغير التلقائية التى يمكن أن تطرأ على موازين القوى وعلاقات القوة فيما بين الدول . لقد كانت هذه الخلفية بمثابة الأرضية التى تحددت على أساسها الاتجاهات العامة للسياسة المصرية فى عملية السلام ، والتى حكمت الموقف المصرى من المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف .

٢- ظاهرتان :

تميز النصف الأول من عام ١٩٩٢ بظاهرتين تبلورتا خلال مسار المفاوضات في الأشهر الأولى من هذا العام . تعلقت الأولى بأسلوب اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل المتعنت وغير المنطقي في إدارة قضية التسوية ، أما الثانية فقد تعلقت بتزايد حاجه الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات إلى التنسيق المباشر بين مواقفها ..

أما الظاهرة الأولى فقد بدأت تنعكس بالسلب على المجتمع الإسرائيلى حيث بدأ يظهر رأى عام إسرائيلى ينادى بالتغيير ، والاتجاه المتزايد نحو إجراء انتخابات مبكرة في مايو ويونيه ٩١ بديلا عن الانتظار إلى موعدها المقرر فى نوفمبر من نفس العام ، وذلك لحسم كثير من القضايا الخلافية التى كانت تنذر بتفكك الجبهة الحاكمة ونهيارها .

وربما كان هذا الاتجاه هو السبب وراء تردد الوفود الإسرائيلية وعدم وضوح الرؤية لديها .. وبالتالى التجائها إلى المماطلة المكشوفة .. وإلى المحاولات العقيمة لانشغال الوفود العربية بمشاكل إجرائية لاقيمة لها . ويبدو أن الحذر الشديد فى تحرك حكومة شامير فى المفاوضات .. كان راجعا إلى خشيتها من أن تؤدى أية خطوة إلى الامام ، على نحو ما – يطالبها به الجانب الأمريكى والجانب العربى والرأى العام العالمى – إلى انفراط عقد الحكم وسقوط الوزارة .. الامر الذى يسئ إلى صورة كتلة الليكود فى الانتخابات القادمة . لذلك فضلت كتلة الليكود ان تلجأ إلى إجراء إنتخابات مبكرة .. وهى فى الحكم .. خيراً من أن تنتظر حكم الرأى العام عليها فى الانتخابات المقرر موعدها .. وهى خارج الحكم سواء بسبب سحب الثقة من الوزارة أو باستقالتها .

أما بالنسبة للظاهرة الثانية الخاصة بحاجة العرب إلى التنسيق فيما بينهم .. فقد أكد سير المفاوضات والسلوك الإسرائيلى الذى يستهدف ضرب الوفود العربية ببعضها لإشاعة الفرقة بينها .. أهمية التنسيق لمواجهة الأساليب الإسرائيلية .. ولقطع الطريق على الحكومة الإسرائيلية فى استخدام أسلوب المراوغة والمماطلة ..

والسعى من وراء ذلك إلى شق الصف العربى .. بما يمكنها من الوصول بسهولة إلى اتفاقات ثنائية مع بعض الوفود دون الأخرى .. الأمر الذى يقود فى النهاية إلى الوقوع فى مصيدة الحلول الفردية التى تساعد إسرائيل فى إخراج بعض الدول العربية ذات الفاعلية وعلى رأسها سوريا .

ومن هنا كان لابد من مواجهة هذا النهج الإسرائيلى وإبطاله .. وذلك من خلال التنسيق المباشر سواء على الحكومات العربية المشاركة فى المفاوضات .. أو على مستوى الوفود ذاتها سواء المعنية مباشرة بالمفاوضات الثنائية أو التى تشارك فى المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف .

وقد تطلب ذلك سرعة التحرك العربى لوضع أسس محددة تحكم مواقف كافة الأطراف العربية .. من منطلق المصالح العربية العليا .. واذا كان التنسيق بين الوفود العربية قد نجح فى وضع مجلس الأمن لإصدار قراره بإدانة قرار الإبعاد الإسرائيلى لاثنى عشر مواطنا فلسطينيا .. فان المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف تحتم على الدول العربية دخول المفاوضات ولديها أسس واضحة ومحددة لموقف عام يواجه المراوغة الإسرائيلية .. وعدم إعطاء إسرائيل الفرصة لإحراز مكاسب إضافية نتيجة غياب التنسيق العربى الفعال .

والغريب فى الأمر أن الظاهرتين الإسرائيلية والعربية قد تحققتا .. فلم يمض شهر يونيه ١٩٩١ إلا وكانت حكومة اسحق شامير قد سقطت وجاءت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين .. كذلك لم تمض عدة أسابيع إلا وبدأ التنسيق بين الدول العربية المشاركة فى المفاوضات باجتماعات دول الطوق .. وقد انضمت إليها مصر فى مرحلة لاحقة .

٣- التنسيق بين دول الطوق :

وقد بدأت دول الطوق العربية اجتماعاتها للتنسيق فيما بينها اعتبارا من ابريل ٩٢ .. من أجل التوصل إلى موقف عربى موحد .. يكسب المفاوض العربى قوة دفع هامة فى المفاوضات .. تقطع الطريق على أية محاولات اسرائيلية لاختراق الموقف العربى التفاوضى .

عقد الاجتماع الأول ، لدول الطوق فى بيروت فى أول ابريل ١٩٩٢ ، لبحث سبل تنسيق وتوحيد مواقف الدول الأربع (سوريا / لبنان / الأردن / منظمة التحرير الفلسطينية) إزاء جميع المسائل المتصلة بعملية السلام والمفاوضات فى المنطقة .

ثم عادت دول الطوق للاجتماع فى العاصمة الاردنية عمان فى يونيه ١٩٩٢ . وشارك فى هذا الاجتماع وزراء خارجية الأردن ، وسوريا ، ولبنان ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وخلال هذا الاجتماع تبنت دول الطوق موقفا مشتركا من عملية السلام يدعو إلى استمرارها والحرص على مواصلتها .

فى هذا الشهر (يونيه ١٩٩٢) حدث تطور سياسى هام فى إسرائيل سبق الاشارة إليه ، وهو سقوط حكومة الليكود بعد فشل الحزب فى انتخابات الكنيسيت .. وتولى حزب العمل مسئولية الحكم .. مبديا روحا جديدة تبدّت بتطور هام فى الموقف الإسرائيلى من مفاوضات السلام .. وقد أحدث هذا التغيير فى الوضع السياسى داخل إسرائيل إلى حدوث تطورات هامة فى طبيعة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة .. وبينها وبين مصر . وقد شهد شهر يوليو ١٩٩٢ .. بداية نشاط إسرائيلى مصرى كثيف .. بدأ بزيارة إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الجديد ووزير الدفاع ..لمصر . وبذلك اكتملت العوامل العديدة ألتى بدأت تلح على الاهمية الكبيرة لدور مصر فى عملية السلام .

هكذا دعيت مصر لحضور اجتماعات دول الطوق العربية اعتبارا من الاجتماع الثالث لها .. وعقد وزراء خارجية كل من مصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تنسيقيا فى دمشق خلال يومى ٢٤ ، ٢٥ يوليو ١٩٩٢ ، باعتبار هذه الدول هى الأطراف الأساسية المعنية بعملية السلام فى الشرق الاوسط.

وترجع أهمية هذا الاجتماع لكونه خطوة هامة نحو بناء موقف عربى مشترك تجاه القضايا المصيرية للامة العربية ، بالإضافة إلى أنه جاء بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة اسحق رابين ، وعقب الزيارة التى قام بها رابين لمصر قبل ذلك بعدة أيام .

وقد صرح فيصل الحسينى رئيس الهيئة الاستشارية للوفد الفلسطينى فى مباحثات السلام بقوله « إننا ننظر باهتمام شديد للدور المصرى ، ليس كوسيط وإنما كعامل مؤثر على الأطراف المعنية بعملية السلام .. وكعنصر نشيط فى التنسيق العربى » وأعرب عن أمله فى ان يكون حضور مصر لاجتماع دمشق بداية لمرحلة جديدة من التنسيق العربى العام .

اتجاهات السياسة المصرية فى عملية السلام

منذ بداية عملية السلام وفقا لصيغة مدريد ، اتخذ الدور المصرى صورة المراقب - الشريك فى آن واحد ، ذلك لان مصر تلعب دور المراقب فى المباحثات الثنائية المعنية بتسوية قضايا النزاع بين العرب وإسرائيل ، وتتدخل مصر فى هذه المباحثات فقط حال تعثرها أو توقفها .. اعتمادا على ما تملكه من رصيد العلاقات ...نوحة مع جميع الأطراف .. لايجاد أرضية مشتركة لاعادة واستمرار التباحث ، ...ع الحرص على دعم المواقف والحقوق العربية .

ومن ناحية أخرى ، تلعب مصر دور الشريك الكامل فى المفاوضات المتعددة الأطراف التى تتناول مشاكل المنطقة ككل ، بهدف إقامة شبكة من المصالح المشتركة بين دول المنطقة عقب إحلال السلام . وعلى هذا الأساس ، كانت السياسة المصرية فى عملية التسوية امتدادا لهذه الصيغة . ويمكن الإشارة هنا إلى هذه الاتجاهات فى : المشاركة فى التغلب على العقبات الاجرائية التى برعت إسرائيل فى خلقها وإبتداعها ، الاهتمام بتنسيق المواقف فيما بين الأطراف العربية المعنية ، الدعوة إلى تهيئة المناخ الايجابى اللازم لدفع عملية السلام ، الاهتمام بنقل وتوضيح وجهات النظر والمواقف العربية إلى الأطراف المعنية ، وأخيرا حشد التأييد الدولى لصالح المواقف العربية .

١- الدفاع عن المصالح والحقوق العربية :

فى هذا الإطار ، ركز التحرك المصرى فى خطوطه العريضة على تمثيل المصالح والحقوق العربية والدفاع عنها ، وبدا ذلك أولا فى اهتمام السياسة المصرية

بالمشاركة الفعالة فى التغلب على العقبات الاجرائية وفقا لصيغ تضمن الحق العربى.. خاصة وأن هذه العقبات قد استحوذت على جانب هام من النشاط السياسى المصرى لاسيما خلال المراحل التمهيدية للمفاوضات .. وقد جرى التركيز على وجه التحديد على أربع عقبات رئيسية : أولها تتعلق بالتمثيل الفلسطينى فى المفاوضات ، وثانيها يتناول طبيعة القضايا المطروحة داخل المفاوضات خاصة المتعددة الأطراف . . وثالثها يتعلق بمشاركة الامم المتحدة فى المفاوضات وفى مؤتمر مدريد .. ورابعها يتعلق بالنطاق الزمنى للمفاوضات .

فقد كان التمثيل الفلسطينى سببا فى عثرات كثيرة .. وقد رفض الوفد الإسرائيلى فى البداية فى أول محادثات مباشرة فى منتصف يناير ١٩٩٢ أن يتفاوض بصورة مباشرة مع الوفد الفلسطينى .. وقامت مصر فى هذا الإطار بدور هام لتيسير عملية التفاوض المباشر بين الجانبين . وفى نفس الوقت أثارت مصر خلال الدورة الأولى للمفاوضات المتعددة الأطراف التى انعقدت أواخر يناير ١٩٩٢ فى موسكو .. ضرورة ادراج مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس فى جدول أعمال المؤتمر ، انطلاقا من أن هاتين المشكلتين لا يمكن تجاهلهما ، فضلا عن أنه سوف يكون من المتعذر إحراز نجاح فى باقى القضايا دون تناول مشكلتى اللاجئين والقدس .

وقد أسفرت الجهود المصرية عن إيجاد إجماع دولى على تمثيل الفلسطينيين من الخارج فى محادثات السلام المتعددة الأطراف .. وعلى عدم إعطاء إسرائيل حق الاعتراض على تشكيل الوفد الفلسطينى ، مما يعنى حق الشعب الفلسطينى فى داخل الأراضى المحتلة وخارجها أن يكون ممثلا فى مجموعات العمل. أما فيما يتعلق بمشكلة القدس ، فقد تقرر تأجيل مناقشتها إلى مرحلة تالية من مراحل عملية السلام .. وهو الموقف الذى رفضته السياسة المصرية بشدة ، ودعت إلى إعادة النظر فيه على ضوء عمليات الاستيطان الإسرائيلية التى كانت تجرى بكثافة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ .

وقد شددت السياسة المصرية منذ بداية عام ١٩٩٢ على ضرورة تحديد النطاق الزمنى للمفاوضات ، لاسيما فى ضوء ما كان قد بدا من مماطلة إسرائيل وتعنتها لاضاعة الوقت واكتساب مزيد من الأرض. وقد اقترح وزير الخارجية المصرية فترة

ستة أشهر تحقيق تقدم جوهرى فى المفاوضات منذ بدء مؤتمر مدريد ، وإلا فسوف يصبح من الضرورى إجراء مراجعة جذرية للموقف .

بالإضافة لذلك .. إهتمت السياسية المصرية بالتنسيق فيما بين الأطراف العربية المعنية ، سواء بهدف تجميع الجهود والاتفاق على مواقف مشتركة أو متقاربة إزاء القضايا المطروحة .. أو بهدف تبادل الخبرات التفاوضية .. لاسيما وأن الجانب المصرى يمتلك خبرات واسعة وتجارب هامة فى مجال التفاوض الناجح مع إسرائيل، كما يمتلك تجربة ايجابية واسعة النطاق فى تحقيق انسحاب إسرائيلى كامل من كافة الأراضى المصرية المحتلة . وقد اتخذ التنسيق على المستوى العربى مستويين من التنسيق .. أولهما التنسيق الثنائى بين مصر والفلسطينيين والسوريين كل على حدة ، وثانيهما التنسيق الجماعى فيما بين جميع الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات .. والذى أخذ شكل اجتماعات دول الطوق العربية . كذلك اهتمت مصر بالتنسيق العربى على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف وأثناء انعقاد مؤتمر موسكو تم اجتماع ضم ممثلين عن كل الدول العربية المشاركة فى المؤتمر .. جرى فيه بحث استراتيجية عربية وتنسيق مواقف تجاه أعمال المؤتمر ومجموعات العمل المنبثقة عنه . وتواصلت اجتماعات التنسيق العربية ، واستطاعت الأطراف المجتمعة التوصل فى ديسمبر ١٩٩٢ للاتفاق على استراتيجية موحدة للتفاوض .

أما على المستوى الثنائى .. فقد اهتمت مصر بموالاة تقييم الجولات خاصة مع الجانب الفلسطينى .. الذى اهتم بإطلاع مصر على تطورات المفاوضات ونتائجها .. وتحديد خطوات العمل خلال المراحل التالية . كما اهتمت مصر بنقل خبراتها كاملة إلى الجانب الفلسطينى ، علاوة على توظيف العلاقات الخارجية المصرية لتدعيم وتقوية الموقف التفاوضى الفلسطينى .. كذلك حرصت على تنسيق المواقف مع الجانب السورى فى عملية السلام ، سواء من خلال لقاءات القمة أو على المستوى الوزارى أوعلى مستوى الخبراء .

من ناحية أخرى .. اهتمت السياسة المصرية بتهيئة المناخ اللازم لإنجاح مفاوضات السلام .. وركزت فى هذا الإطار على توضيح المخاطر الناجمة عن

الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، ودعت إلى شن هجوم دبلوماسى دولى شامل ضد الاحتلال . وقد برزت أهمية هذا الدور فى حالات تعثر المفاوضات .. ركزت السياسة المصرية فى هذا الشأن على قضايا الاستيطان .. والطرد والإبعاد.. والهجمات الإسرائيلية فى جنوب لبنان .

ففيما يتعلق بقضية الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة .. فقد نددت مصر مرارا بسياسة الليكود الرامية إلى إقامة المزيد من المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وطالبت المجتمع الدولى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف هذه السياسة والحد من خطورتها ، وباعتبارها تمثل تهديدا مباشرا لعملية السلام . وبالمثل أعربت السياسة المصرية عن إدانتها لقيام إسرائيل بإبعاد الفلسطينيين ، سواء فى ظل حكومة الليكود أو حكومة حزب العمل التى تجاوزت كل الحدود حين أبعدت ٤١٥ فلسطينيا عن ديارهم فى ديسمبر ١٩٩٢ . وقد نبه عمرو موسى وزير الخارجية إلى خطورة مثل هذه الممارسات ، إذ لايمكن أن تستمر مسيرة السلام فى ظل مواصلة إسرائيل لمثل هذه الأعمال ، مع التأكيد على أن عملية الإبعاد ذاتها تعتبر انتهاكا صارخا لروح السلام وحقوق الإنسان ، كما أنها تعكس اعتقادا خاطئا لدى المسئولين الإسرائيليين مفاده أنهم يتصورهم أن بإمكانهم فعل ما يحلو لهم فى الأراضى المحتلة ، وقد أعربت مصر عن دعمها الكامل لقرار مجلس الأمن الصادر فى هذا الشأن .. والذى يدين إجراءات الإبعاد والطرد .

وفى هذا الإطار ، دعت السياسة المصرية إلى التوقف عن الاستفزازات الإسرائيلية المتوالية .. لأنها تؤثر بالسلب وبشدة على روح المفاوضات وبالتالى على مسار عملية السلام .

وقد اهتمت مصر دائما بتنفيذ الادعاءات الإسرائيلية حول الأرض .. وأكدت أن الضفة الغربية وكذا قطاع غزة هى أرض عربية محتلة عسكريا من جانب إسرائيل ، وليس لإسرائيل أى حق فيها .. بل أنها تخضع لتنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب من الأراضى المحتلة .

كذلك رفضت مصر فى هذا السياق الادعاءات الإسرائيلية حول القدس .. وقد أشار الرئيس مبارك فى أوائل يونيه ١٩٩٢ بمناسبة مرور ٢٥ عاما على احتلال

القدس .. إلى أن مدينة القدس جزء لايتجزأ من الأراضي المحتلة التى قطعت كل المواثيق الدولية بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي فيها .. كما أكد على أن الاحتلال الإسرائيلى مهما طال لايمثل واقعا شرعيا .. إنما يستند فقط على دعاوى وأوهام تحرف حقائق التاريخ .

وقد شددت السياسة المصرية في نفس هذا السياق على رفضها وإدانتها للاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على لبنان التي استمرت وتصاعدت خلال عام ٩٢-١٩٩٣ . وأكدت أن الاعتداءات خرق للقوانين الدولية .. وطالبت إسرائيل بوقفها وتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن الجنوب اللبناني . بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى .. الذى من شأن استمراره نشوء ردود فعل مضادة له ،، وهى حق للشعب اللبنانى صاحب الأرض أن يدافع عن أرضه ضد قوى الاحتلال . إن الالتزام بالعمل على تهيئة المناخ اللازم لإنجاح عملية السلام والامتناع عن كافة الاستفزازات .. يشكل عملا ضروريا من أجل نجاح مساعي السلام ومسيرته السلمية.

وفى اتجاه متوازٍ مع ذلك كله .. اهتمت السياسة المصرية بنقل وتوضيح المواقف العربية إلى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية .. باستخدام قنوات الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة وإسرائيل .. فضلا عن امتلاكها لشبكة واسعة من العلاقات الدولية .. تستثمرها مصر لصالح الحق العربى .

٢- الوساطة والمشاركة :

وعن طبيعة الدور الذى تؤديه مصر فى عملية السلام .. فقد رفضت مصر وصف هذا الدور بأنه « وساطة » بين الجانبين العربى والإسرائيلي .. ذلك لأن مصر دولة عربية تتبنى نفس الموقف العربى الذى يطالب باستعادة كل الأراضي العربية المحتلة .. وفق تسوية عادلة ودائمة . وعلى هذا الأساس تجرى مصر اتصالاتها المكثفة مع الجانبين الإسرائيلى والامريكى لمناقشة عملية السلام فى إطار المشاركة العربية . وقد تضمنت هذه الاتصالات لقاءات مع رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين .. ووزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز .. ووزير الخارجية الأمريكى جيمس

بيكر ثم بعد ذلك وارين كريستوفر فى عام ١٩٩٣ .. فضلا عن لقاءات كثيرة تتم على مستويات عديدة أخرى .

وقد انصب جوهر الموقف المصرى فى كافة هذه الاتصالات على ضرورة دفع عملية السلام وإنتهاز الفرصة السانحة للحيلولة دون فشلها سواء نتيجة لتعنت إسرائيل وسلوكها الاستفزازى أو بالسماح لها بالتراجع عن مبدا الأرض مقابل السلام . وقد وظفت مصر هذه الاتصالات لصالح الحوار المباشر بين الأطراف المعنية ولصالح دفع تلك الأطراف للتحرك الايجابى باتجاه بعضها البعض . . وكانت مصر فى كل هذه الاتصالات تتحدث باسم الجانب العربى .

٣ - حشد التاييد الدولى :

ويتمثل آخر اتجاهات السياسة المصرية فى عملية السلام فى الحرص على عملية حشد التأييد الدولى لصالح المو قف العربى عامة والقضية الفلسطينية بوجه خاص باعتبارها جوهر الصراع وقد اهتمت مصر بتوظيف علاقاتها الخارجية الواسعة لتقوية ودعم الموقف العربى والفلسطينى فى مباحثات السلام مع التركيز على الولايات المتحدة والدول الاوربية ودول عدم الانحياز. وبدا ذلك واضحا فى الزيارات الخارجية للرئيس مبارك ووزير الخارجية بوجه خاص حيث احتلت عملية السلام دائما مركز الصدارة فى المباحثات والأولويات اثناء تلك الزيارات كذلك فى المحافل الدولية مثل الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وفى جميع تلك الاتصالات اهتم الجانب المصرى بشرح وجهة النظر العربية فى قضية السلام والحرص على تنسيق المواقف مع تلك الدول لصالح الحقوق العربية .. مع التركيز على ما تحمله السياسة الإسرائيلية من مخاطر فى الأراضى العربية المحتلة، وما يمكن أن تفضى إليه من عرقلة لمسيرة السلام . . لقد التزمت السياسة المصرية دائما بخطها القومى العربى وحرصت مهما كانت الظروف على استخدام كافة الإمكانات المتاحة سياسيا ودبلوماسيا لصالح عملية السلام . وقد حرص المسؤلون المصريون أيضا على المبادرة بإجراء اتصالات مع مسؤلين فى إدارة الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون عقب فوزه فى انتخابات الرئاسة الامريكية بهدف دفع جهود السلام فى الشرق الأوسط .

مصر والمفاوضات الثنائية

من الممكن ملاحظة أن السياسة المصرية تجاه المباحثات الثنائية قد اختلفت طبيعة أدائها فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ عنها فى النصف الثانى منه وقد ارتبط هذا الاختلاف بالوضع السياسى الداخلى فى إسرائيل حيث مثلت المرحلة الأولى حتى منتصف عام ١٩٩٢ امتدادا لعهد الليكود بكل معالمه القائمة .. بينما بدأت المرحلة الثانية فى منتصف العام تقريبا مع تشكيل حكومة إسرائيل الجديدة لحزب العمل برئاسة إسحق رابين .

فى المرحلة الأولى كان العامل الحاكم للسياسة المصرية فى المباحثات الثنائية هو النوايا الإسرائيلية المتعمدة لإضاعة الوقت وإطالة أمر المفاوضات دون جدوى وذلك من خلال المماطلة والتعنت على مستوى كل الوفود من أجل كسب الوقت. وهو السلوك الذى كان يحتل أهمية محورية فى استراتيجية التفاوض الإسرائيلى . ذلك أن حكومة الليكود- مرتكزة على منطق القوة -كانت تحاول إبتلاع المزيد من الأراضى العربية المحتلة .. بتوطين اليهود السوفييت فيها علاوة على محاولة فرض وجود إسرائيل قسراً على الدول العربية .. وقد إنعكس هذا الأمر بوضوح على السلوك التفاوضى الإسرائيلى طيلة الجولات الخمس الأولى من المفاوضات مع تعمد من الجانب الإسرائيلى لإدخال المباحثات إلى حلقة مفرغة ومنهكة للطرف العربى .. بإطالة فترة التفاوض لتغطى أطول فترة ممكنة دون الوصول إلى اية نتائج لها قيمة. لقد أدركت السياسة المصرية بوضوح هذا المسعى الإسرائيلى .. وقد عبر وزير الخارجية عن هذا الإدراك فى كلمة أمام مؤتمر موسكو فى يناير ١٩٩٢، بقوله :« أن متابعة مجرى التفاوض الثنائى فى واشنطن توضح مدى تباطؤ وتعثر وتيرة هذا التفاوض ، بينما يلاحظ من متابعة الوضع فى الأراضى المحتلة أن هناك إمعانا إسرائيليا فى الاستيطان وخنق حقوق السكان الفلسطينيين » .

لذلك كان هدف مصر خلال هذه المرحلة محاولة إفساد هذا المخطط الإسرائيلى .. متبعة استراتيجية مزدوجة يقوم شقها الأول على محاولة احتواء المخطط المذكور والإقلال من مخاطره .. عن طريق التنديد المستمر بالإجراءات الإسرائيلية وفضحها

فى المحافل الدولية والاتصالات الخارجية . ومع تفاقم هذا السلوك الإسرائيلى، قام وزير الخارجية بدعوة الدول العربية إلى شن هجوم دبلوماسى شامل ضد الاحتلال الإسرائيلى وضد بناء المستوطنات وتهديد القدس أو ضمها . . كما أعرب عن السخط البالغ إزاءالبطء الشديد لوتيرة المفاوضات، وإزاء التعنت الإسرائيلى.

وقد أكدت السياسة المصرية على ضرورة استمرار المفاوضات وعدم الخروج منها باعتبارها تمثل الطريق الذى يوصل إلى استعادة الحقوق العربية المشروعة .

ويتمثل الشق الثانى من الاستراتيجية المصرية فى دعم وتقوية الموقف التفاوضى العربى من خلال استمرار أعمال التنسيق الثنائى فضلا عن الجماعى مع الأطراف العربية المعنية وتبادل الخبرات التفاوضية .

أما المرحلة الثانية فقد بدأت فور فوز حزب العمل فى الانتخابات الإسرائيلية (يونيو ١٩٩٢) وبدا واضحا فى بداية هذه المرحلة أن الطريق أصبح مفتوحا أمام مشاركة مصرية أكثر فاعلية فى عملية السلام . . انطلاقا مما كان قد بدا وقتذاك من اهتمام حزب العمل الإسرائيلى (الحزب الحاكم) بدفع عملية السلام وقيامه بتجميد بناء المساكن الخاصة فى الضفة الغربية المحتلة، فضلا عن تاكيد رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين عقب تشكيل الحكومة الجديدة على احترامه لمبدأ الأرض مقابل السلام كما اهتم الجانبان المصرى والإسرائيلى بتبادل الزيارات بهدف دفع عملية السلام. وفى هذا الإطار استقبلت القاهرة رئيس الوزراءالإسرائيلى إسحق رابين فى يوليو ١٩٩٢ فى أول زيارة يقوم بها خارج إسرائيل عقب توليه رئاسة الحكومة وايضا أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلى للقاهرة منذ ست سنوات .

وخلال الزيارة أكدت إسرائيل تمسكها بمبدأ الأرض مقابل السلام .كما استقبلت القاهرة فى نفس الفترة جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية لتبادل وجهات النظر بشأن عملية إحلال السلام فى المنطقة وأكد الجانبان المصرى والامريكى خلال المباحثات وجود مؤشرات على حدوث انفراج من شأنه أن يزيد من فرص إحراز تقدم ملموس من أجل دفع عملية السلام فى المنطقة فى الفترة التالية،

واتفقا على ضرورة قيام مصر بدور إيجابى أكبر وأكثر نشاطا فى دفع عملية السلام بل إن الجانب الأمريكى أكد أن هناك مهاما لا يتمكن أى طرف من القيام بها سوى مصر ،لاسيما إزالة شكوك سوريا وتأكيد أهمية استمرارها فى عملية السلام علاوة على الإسهام فى استئناف المباحثات الثنائية .

وفى نفس الوقت الذى عملت فيه السياسة المصرية منذ النصف الثانى من عام ١٩٩٢ على الاستفادة من قوة الدفع الجديدة التى تولدت من فوز حزب العمل الإسرائيلى فى تشجيع مسيرة السلام .. عملت كذلك على تحقيق المزيد من التنسيق العربى والاتفاق على إسهام دول الطوق ومصر فى صياغة لمسار عملية السلام وتكثيف الاستشارات الفنية والعملية التى تقدمها مصر. فى هذا الوقت جاءت موافقة الكنيست الإسرائيلى على السماح بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية .. لتعتبر خطوة على طريق الاعتراف بحقوق الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة .. كما رحبت السياسة المصرية بالإشارة إلى القرار ٢٤٢ فى مشروع الحكم الذاتى الذى قدمه الوفد الإسرائيلى فى محادثات الجولة السادسة خلال أغسطس/سبتمبر ٩٢. وجرى تصنيف هذين التطورين فى الموقف الإسرائيلى باعتبارهما يشكلان قاعدة لبناء الثقة بين العرب وإسرائيل .. إلا ان المسئولين المصريين شددوا على ضرورة إحداث تطور عملى فى جوهر الموقف الإسرائيلى دون الاكتفاء بالمظهر .

ومن الناحية العملية طالبت مصر فعلا الحكومة الإسرائيلية بتعديل خطة الحكم الذاتى التى ناقشها الوفد الإسرائيلى المفاوض مع الجانب الفلسطينى فى الجولة السادسة من مفاوضات السلام، استنادا إلى أنه من الضرورى أن تتوافق الخطة الإسرائيلية مع الأسس العامة التى من شأنها نقل سلطات للشعب الفلسطينى . وفى إطار دفع مفاوضات السلام قامت مصر باتصالات واسعة مع كافة الأطراف العربية والاقليمية والدولية حيث واصلت المشاركة فى اجتماعات التنسيق للدول العربية المعنية بعملية السلام . وقد قام عمرو موسى وزير الخارجية بزيارة إسرائيل فى أوائل اكتوبر ١٩٩٢بهدف كسر الجمود بين إسرائيل والفلسطينيين، كذلك بهدف حث الإسرائيليين على إبداء قدر أكبر من الإيجابية فى مفاوضات السلام كما استقبلت القاهرة وزير الخارجيةالإسرائيلى شيمون بيريز فى منتصف نوفمبر ١٩٩٢ للتباحث

بشأن كافة بشأن كافة عناصر عملية السلام. واشتملت هذه الزيارة على بعض النتائج الإيجابية حيث أكد الوزير الإسرائيلى على إمكانية توقيع بلاده على اتفاقية لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .. عقب التوقيع على معاهدة السلام مع الدول العربية المعنية ، كما أشار إلى أن بلاده توافق من حيث المبدأ على سحب قواتها من الأراضى المحتلة وتأمين الحدود المشتركة والبحث عن الطرق المناسبة لإيجاد سلام دائم فى الشرق الأوسط، فضلا عن التأكيد على جعل الباب مفتوحا للتعاون السلمى لصالح شعوب المنطقة .

من ناحية أخرى فإن السياسة المصرية أكدت على ضرورة قيام إسرائيل بطرح صيغة مقبولة لدى الفلسطينيين ودفع مسيرة السلام بهدف تشجيع الاتجاه الفلسطينى المعتدل بدلا من زيادة موجة العنف .. أو الاتجاه إلى عمليات الإبعاد التى أدانتها مصر بشدة .. واعتبرت عملية إبعاد ٤١٥ فلسطينيا من ديارهم فى أواخر ديسمبر ١٩٩٢ ضربة قاصمة لعملية السلام بأسرها .

مصر والمفاوضات المتعددة الأطراف

١ - ركائز التعاون الاقليمى :

نظرت السياسة المصرية إلى التعاون الإقليمى بين دول المنطقة بوصفه تعبيرا عن الإيمان بإقامة شبكة من المصالح المشتركة بين الدول المعنية تمثل الرافد الحقيقى للسلام . . والضمان الأكيد لاستمراره ، ويقتضى ذلك فى البداية تأسيس السلام على قواعد القانون والعدالة .

وقد كانت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو يوم ٢٨ يناير ١٩٩٢ ، بمثابة المناسبة الرسمية الأولى التى تعرب فيها مصر عن تصورها لركائز التعاون الإقليمى فى الشرق الاوسط ، وحددت ثلاث ركائز رئيسية فى هذا الصدد وتتمثل فى :

- أن التعاون الإقليمى لايمكن أن يشكل وحده إطار السلام دون أن يكون مؤسسا

على قواعد القانون والعدالة التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود معترف بها .

- أن استمرار عثرات عملية السلام يقتضى انعقاد الإرادة لجميع الأطراف على الدخول فى عملية سلام حقيقية على أساس من حسن النوايا . . وليس مجرد سياسية .
- أن علامات التعاون الاقليمى تتطلب صياغة جديدة للإنسان التى كانت سائدة بين أطراف النزاع الأقليمى العربى - الإسرائيلى وتعنى فتح الطريق أمام تعاون إقليمى يحقق منافع مشتركة أو متبادلة .

والواقع أن اجتماع موسكو كان اجتماعا تنظيميا لأفكار التعاون الاقليمى ، بهدف بحث كيفية العمل ومنهجه ، ولكن بدون الدخول فى مشاريع محددة أو أفكار بعينها . وقد جرى تشكيل خمس مجموعات عمل فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف هى : مجموعة الحد من التسلح والزمن الأقليمى ، مجموعة التنمية الاقتصادية الاقليمية ، مجموعة اللاجئين ، مجموعة موارد المياه ، مجموعة البيئة التفصيلية حول إطار وطبيعة وآليات التعاون فى كل لجنة .

وفيما يلى عرض لموقف مصر تجاه مجالات التعاون الاقليمى

٢ - *الحد من التسلح :*

جاءت قضية الحد من التسلح فى مقدمة قضايا التعاون الاقليمى ، ونظرت مصر إلى هذه القضية بوصفها جزءاً محوريا من مكونات المفهوم الشامل للسلام ، وواحدة من الاسس التى يقوم عليها هذا السلام .

وأعرب المسئولون المصريون عن وجهة نظرهم فى مناسبات عديدة ، وبشكل عام فإن الموقف المصرى من هذه القضية ارتكز على ثلاث ركائز رئيسية هى :

- التأكيد على الأهمية المحورية لمبادىء التساوى والشمول فيما بين جميع الدول .

- كفالة التوازن الأمنى لجميع دول المنطقة كما وكيفا ، بما يضمن أمن الجميع بدون استثناء
- الدعوةإلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

وقد شرح وزيرخارجية مصر فى الجلسة الافتتاحية موقف مصر من هذه القضية، وأشار إلى أن مسألة الأمن ينبغى أن تعالج وفق صيغة جديدة ترتكز على المساواة بين كافة الدول واحترام الالتزامات المتبادلة، والتسوية العادلة والشاملة للنزاع العربى الإسرائيلى. وبالتالى فان قضية الحد من التسلح ينبغى ان تعالج من منطلق تحقيق التوازن الامنى لدول المنطقة كما وكيفا بما يضمن أمن الجميع دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها وذلك على أساس إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية بما فى ذلك المخزون منها

وأن يكون كل شىء هنا بتطبيق اللوائح الدولية التى تُخضع هذه الانشطة للاشراف الدولى ، مما يقتضى انضمام كافة دول المنطقة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بحيث يكون ذلك خطوة أولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل. ووضع المخزون من تلك الأسلحة فى إطار الشفافية المطلوبة من دول تستعد لحالة سلام شامل والاتفاق على برامج تدمير أسلحة الدمار وفى غيبة ذلك لايمكن التقدم نحوحركة إيجابية فعالة لضبط التسلح فى مختلف فروعه الكيميائية والبيولوجية والتقليدية، بالإضافة إلى ضبط حالة الأسلحة الصاروخية ، والتى يجب ألا يسمح فيها بميزة لطرف دون آخر تحت أى مسمى من المسميات . وقد أكدت مصر فى ورقة العمل التى طرحتها فى المفاوضات أن الأمن الاقليمى يتحقق فقط من خلال التوازن وليس من خلال التفوق العسكرى لاية دولة ، **كماحددت الورقة العناصر الأساسية لتحقيق الأمن الإقليمى للشرق الأوسط فيما يلى:**

- التزام كل طرف بإثبات نواياه الحسنة والتزامه بجدية بما يتم التوصل إليه من اتفاقيات .
- الانتهاء من وضع ترتيبات إقليمية للأمن من خلال الاتفاقيات التى يمكن التوصل إليها .

- تضمين الاتفاقيات المذكورة قضية خفض التسلح مع توضيح الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف للأمن .

وفى اتجاه مواز أكدت مصر على ضرورة وضع منشآت إسرائيل النووية تحت تفتيش ورقابة نظام الضمانات التابع للوكالة . وقد أوضحت مصر رؤيتها الإقليمية تجاه اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية على النحو التالى :

- تأييد مصر لمسيرة نزع الأسلحة الكيميائية فى إطار اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح وبصنعه خاصة أسلحة الدمار الشامل.
- لا ترى مصر- من منظورها الاقليمى - أن يجرى التعامل مع هذه الاتفاقية كجهد معزول من جهود أخرى تتعلق بباقى أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها .
- إن لمصر مبادرة رسمية مطروحة تتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومن ثم فإن النظرة المصرية إلى اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية إنما فى هذا الإطار الأشمل ولاتنفصل عنه.
- أن دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية باستثناء إسرائيل ، قد انضمت إلى نظام التفتيش الدولى أو إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . . إلا أن الاستثناء القائم لدولة واحدة يسبب الكثير من الانزعاج الأمنى، خاصة وأن هذا الاستثناء يتيح لهذه الدولة حيازة السلاح النووى دون أى قيد دولى، ويسمح لها بامتلاك ترسانة ضخمة من الصناعات العسكرية تنطوى فى بعض أجزائها على عملية تطوير صاروخى . . إنما يلغى إلى حد كبير فعالية مختلف المواثيق العاملة فى إطاره ،ويهدد المفهوم الشامل الاقليمى، بل والدولى لنزع السلاح ، بالتالى يقيد من حرية دول المنطقة فى الانضمام إلى إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .
- إن الموقف العربى من اتفاقية خطر الأسلحة الكيميائية، يؤكد على استعداد الدول العربية التام للتعامل مع مختلف مقترحات نزع السلاح إلى من شأنها

أن توفر الأمن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ، بحيث تسرى بمقياس واحد على مختلف دول المنطقة. فضلا عن استعداد الدول العربية للتعامل مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فى إطار الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط . . بقدرما تستجيب الدولة المستثناة للمطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية .

وعلى هذا الأساس فان السياسة المصرية ركزت على أن اجواءالسلام تقتضى خلق توازن إقليمى اكثر استقرارا وامنا يرتكز على معدلات ارقى من التسلح التقليدى مع إزالة أسلحة الدمار الشامل نهائيا على ان يرتكز هذا التوازن على أساس التساوى والشمولية بحيث يمكن ان يؤدى ذلك فى النهاية إلى استقرار الازمات والتوازن الاستراتيجي وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض لخدمة جهود التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة .

٣ - التعاون الاقتصادى :

أكدت السياسة المصرية خلال اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادى على أن التقدم فى المباحثات الثنائية يعتبر حتميا لتحقيق تقدم فى المباحثات المتعددة الأطراف بشكل عام، وفى مجال التعاون الاقتصادى الاقليمى بشكل خاص ، الامر الذى يفرض ضرورة الاقتصار لدى بحث قضايا التعاون الاقليمى على المبادئ العامة والأهداف العريضة، دون مناقشة أى مشروعات أو برامج محددة قبل الاتفاق على تسوية القضايا الثنائية . **وقد أعربت مصر عن وجهة نظرها تفصيلا خلال الاجتماعات الثلاثة لمجموعة التعاون الاقتصادى على النحو التالى:**

- **فى اجتماع موسكو ٢٨-٢٩يناير ١٩٩٢ ..** أعلنت مصر موقفها من التعاون الاقتصادى وأكدت خلال الاجتماع على أن إحراز تقدم فى المفاوضات الثنائية يكون وفقا لصيغة الأرض مقابل السلام .

- **فى إجتماع بروكسل يومى ١١ و ١٢ يناير ١٩٩٢** .. أكدت مصر موقفها بضرورة بحث المبادىءالأساسية للتعاون قبل الدخول فى بحث اى برامج مشروعات للتعاون الاقتصادى وأضافت مصر إلى ذلك اقتراحين رئسيين أولهما بحث إقامة آلية لتمويل التعاون الاقتصادى فى المنطقة مثل بنك للانشاء والتعمير وصندوق للتنمية وثانيهما قيام البنك الدولى للانشاء والتعمير بإعداد دراسة حول الأوضاع الاقتصادية فى دول المنطقة .
- **فى اجتماع باريس يومى ٢٨-٢٩ أكتوبر** .. تميز هذا الاجتماع بمشاركة إسرائيل فى ظل حكومة حزب العمل لأول مرة مشاركة فلسطينية من خارج الأراضى المحتلة ومشاركة الأمم المتحدة كعضو عامل وقد استطاعت مصر خلال هذا الاجتماع الحصول على الموافقة لاقتراحها الماضى بقيام البنك الدولى باستكمال دراسة لتشمل معلومات إضافية عن الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة بما فى ذلك الأراضى المحتلة والتركيز على احتياجات التمويل وفقا للاقتراح المصرى كما تمكنت مصر من إدراج بحث سبق تحويل التنمية عند عودة السلام على جدول اعمال الاجتماع .

٤ -المياه :

كان التركيز الرئيسى للسياسة المصرية فيما يتعلق بقضية المياه فى إزالة الخلط الذى ترتب على ما أشيع بأن لدى مصر أفكارا حول نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء . . وكذلك بالنسبة لما أشيع عن إمكانية إدراج موضوع مياه النيل فى مناقشات مجموعة العمل الخاصة بالمياه ولذلك حرص المسئولون المصريون على الإعلان بوضوح وحسم أن مياه النيل تخرج تماما عن اختصاص المفاوضات المتعددة الأطراف ، وأن مصر تلتزم بمجموعة من التعهدات والالتزامات كما تحترم القانون الدولى بشأن الأنهار الدولية وعلاقتها بدول حوض النيل وفى إطار هذا الموقف جرى التاكيد على الأطراف التى تتصور أن مصر سوف تدخل فى مفاوضات معهم بشأن مياه النيل .. هى الدول التى يجرى نهر النيل فى أقاليمها وليس من بينها أية دولة تشارك فى المفاوضات المتعددة .

وفى نفس السياق حرصت المصادر المصرية على نفى ما يتردد فى كتابات بعض الباحثين الإسرائيليين أو غيرهم بشان مياه النيل وفائضها أو ما يمكن أن يتوفر نتيجة ترشيد استهلاكها أو إعادة استخدام بعضها ، والربط بين ذلك كله وبين مشكلة نقص موارد المياه فى بعض دول المنطقة لأن نقص المياه من نهر النيل إلى خارج الأراضى المصرية ينطوى على تجاوز لحقوق مصر في مياه النهر. لأنه إذا كان لمصر أن تستغل حقها من مياه نهر النيل فى أى أغراض تقدّر ملاءمتها . . فإنها مقيدة بأن يتم هذا الاستغلال داخل إقليمها . . ونقل كميات من هذه المياه خارج نطاق الاقليم المصرى يعنى تغييرا فى تركيب دول حوض النهر ، وإدخال دول جديدة إلى دول حوض النيل وهو أمر يخرج عن حدود صلاحيتها القانونية .

٥ - البيئة :

نظرت السياسة المصرية إلى قضايا البيئة باعتبارها ركنا محوريا من أركان عملية التسوية فى الشرق الاوسط ، **وارتكز هذا الموقف من الناحية العملية على ركيزتين أساسيتين:**

الأولى : أن قضايا البيئة تعتبر جزءا من عملية تحقيق التعاون الاقليمى بين دول المنطقة على أساس من السلام الشامل والعادل بقضايا الصراع العربى الإسرائيلى .

الثانية : أن جهود حماية البيئة وتحقيق التنمية المتواصلة فى الشرق الاوسط لا يمكن أن يتم بمعزل عن الجهود الدولية لحماية البيئة . وينطوى هذا الارتباط من وجهة النظر المصرية على ضرورة مشاركة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة خاصة برنامج الأمم المتحدة فى أعمال هذه اللجنة.

ومن هذا المنطلق حرص الموقف المصرى على التركيز على الأبعاد السياسية لقضايا البيئة رافضا بذلك الرؤية الإسرائيلية التى ترتكز على الجوانب الفنية للقضايا المذكورة، وأكدت الرؤية المصرية على المسئولية العامة لجميع الدول فى حماية البيئة وضرورة الحفاظ على التوازن البيئى فى المنطقة واحترام الالتزامات

الدولية بتحريم نقل المواد المهددة للبيئة إلى دول أخرى ، والتخلص من النفايات والمواد المشعة داخل حدود الدولة .

وقد حددت ورقة العمل المصرية التى قدمت إلى لجنة البيئة خلال الاجتماع الذى انعقد فى طوكيو يومى ١٨ و١٩ مايو ١٩٩٢.. أربعة مجالات محددة للتعاون البيئى بين دول المنطقة تتمثل فى:

أولا : الأمن البيئى ويشتمل على أسلوب مواجهة الكوارث الطبيعية والتغيير فى المناخ وتاثيراتها المتداعية عى الأنشطة المدنية العسكرية الذى يهدد الاستقرار والتوازن البيئى فى المنطقة

ثانيا : التعمير وركز الموقف المصرى على ضرورة التعاون فى مواجهة مشاكل التصحر والجفاف فى المنطقة ويدعو إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية ورعايتها من مصادر التلوث .

ثالثا : البيئة البحرية وطالبت مصر فى هذا المجال بالحفاظ على الشواطئ وحمايتها من التاكل وأكدت على ضرورة التعاون فى مجالات البحث والمعلومات لمواجهة تلوث المياه والثروات الطبيعية فى المنطقة .

رابعا : التحكم فى تلوث الهواء وإقترحت مصر فى هذا الشأن إقامة محطات رصد على مستوى الدول .

٥ - اللاجئون :

جرى تحديد الموقف المصرى بالنسبة لقضية اللاجئين وفقا لما يلى :

أولا : اقتصار عمل المجموعة على الموضوعات المتصلة باللاجئين الفلسطينيين وحدهم .

ثانيا : التاكيد على أن مراجع الإسناد لعمل المجموعة هى قواعد القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ثالثا : التاكيد على أن المفاوضات المتعددة الأطراف جزء لا يتجزأ من عملية السلام الشاملة وترتبط ارتباط وثيقا بمسار المفاوضات الثنائية .

رابعـــا : الدعـــوة لمشـــاركة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى أعمال المجموعة.

خامسا : أهمية وضع خطـــط وبرامج متكاملة ذات مراحـــل متتالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل فى إطار الوصول لتسوية سلمية شاملة.

سادسا : ضـــرورة مشاركة فلسطينيى الخـــارج كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى .

سابـعا : التأكيد على أن مشكلة اللاجئين ذات أبعاد قانونية وسياسية وإنسانية متكاملة .

فى هذا الإطار اختلفت الرؤية المصرية مع الرؤية الأمريكية التى تركزت على ضرورة معالجة الجوانب الإنسانية والمعيشة لقضية اللاجئين مع التحذير من الخوض فى الجوانب القانونية والسياسية المتصلة اتصالات مباشرة بالمشكلة . كما اختلفت الرؤية المصرية مع ورقة العمل الإسرائيلية حول نفس القضية التى ترمى إلى تشتيت مشكلة اللاجئين ، وتدعو إلى النظر إلى هذه المشكلة بوصفها شكلا من أشكال تبادل السكان بين دول العرب واليهود .

وهكذا فإن السياسة المصرية أسست موقفها فى قضايا التعاون الإقليمى على ضرورة أن يكون ذلك التعاون انعكاسا حقيقيا لأجواء السلام . . دون إعطاء ميزة إضافية لأى طرف من الأطراف مما يمكن أن يتيح إمكانات عالية أمام إتفاقات التعاون للنفاذ والاستمرارية، مع ضرورة ألا يكون التعاون الإقليمى بديلا عن السلام أو عن التسوية لكافة قضايا النزاع بين العرب وإسرائيل ، وإنما يكون التعاون مكملا للسلام وتاليا له .

مصر رائدة السلام والوئام

١ - السلام والالتزام القومى :

عاشت مصر تسعى دائما إلى تحقيق السلام .. عن إيمان عميق بأنه الخيار الوحيد الذى يتيح فرصة إعادة البناءالوطنى والبناء القومى .. ويسمح للأمة العربية

بالعمل على تعزيز مكانتها الدولية حتى تتبوأ وضعها الطبيعى تحت شمس هذا العالم وفى إطار نظامه الدولى الجديد .

من أجل ذلك خاضت مصر الحروب العديدة .. تقاوم العدوان وتحاول أن تفرض الأمن والسلام . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى ذروة الحروب وأكثرها تأثيرا على دفة مسيرة السلام .. وتأكيدا لحتميته. فقد أصرت مصر على خوض الحرب بالتعاون مع سوريا من أجل إنهاء حالة اللاسلم واللاحرب لصالح السلام .. والتخلص من «الاسترخاءالعسكرى الذى فرضته القوى العظمى على المنطقة بناء على اتفاق الوفاق الذى عقد فى موسكو بين الرئيس السوفييتى بريجنيف والرئيس الأمريكى نيكسون عام ١٩٧٢

ورغم أن مصر قد توخت طريق السلام منذ قيام ثورتها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. إلا اننا نقول أن حرب اكتوبر ١٩٧٣هى البداية الحقيقية لمسيرة السلام فى الشرق الوسط من وجهة النظر العربية. كذلك لأنها فتحت الأبواب لحل مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى ومنذ هذا التاريخ أى منذ عشرين عاما وخطوات مصر وحركتها السياسية والعسكرية تتجه نحو التصدى للعدوان وتحقيق السلام العمل الدائب على أن يسود الأمن والاستقرار فى ربوع الوطن العربى .. وبعد ان عانى طويلا من عوامل الاضطراب والفوضى .

لقد استمر الالتزام القومى العربى ولازال هو أبرز معالم السياسة الخارجية المصرية ، والعنصر الأكثر هيمنة على مسيرتها وقوتها . وقد تجلى هذا الإلزام فى أجلى صوره إبان ازمة الخليج سواء فى صورته السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية، وكانت جميعها مسخّرة لارساء قواعد الحق والسلام .. لم يعوقها أو يؤخرها بعض القصور العربى عن إدراك الأبعاد الحقيقية لمعنى الالتزام القومى تمسكت مصر دائما بمواقفها العقلانية وسلوكها الموضوعى حتى جاءت حرب الخليج وبدأت الأحداث والأيام تؤكد أن سياسة مصر القومية .. خاصة فى مواجهة مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى كانت هى الأكثر حكمة والأبعد نظرا للمستقبل

والأكثر ارتباطا بالواقعية السياسية وإلزاما بالمنطق الموضوعي في معالجتها لقضايا الحرب والسلام دون أن تتخلى يوما عن أى هدف من أهدافها الوطنية أو القومية أو تتنازل عن أى جزء منها . والواقع أن حرب الخليج قد حسمت قضية السلام .. وأكدت بأنه الخيار الذى لا بديل عنه لتحقيق الأمن والاستقرار.. وتصفية كل بؤر الصراع والعناصر المثيرة للصدام المسلح فى منطقة الشرق الاوسط .

هذا ، وأكدت أزمةالخليج بلا ادنى شك .. أن المدخل السياسي الاستراتيجي الذى اختارته مصر منذ ثمانية عشر عاما قبل أزمة الخليج .. وهو مدخل الاستقرار والسلام قد اختاره العالم وتبنته أعظم قواه فى مقابلها مع أزمة العدوان العراقى على الكويت وما جلب من تداعيات ثم بعد ذلك فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى بهدف تصفية المشاكل وجذب عناصر التوتر وتحقيق الأمن والاستقرار .

٢ -السلام .. والدور القومى :

هذا هو منطق مصر السياسى.. الذى لم تتخل عنه منذ أن بدأت مسيرتها تشق طريق السلام .. دون أن تتنازل عنه تحت أى ظروف عربية أو إقليمية أو دولية. اتبعته بحس عميق متميز تجاه مسئوليتها التاريخية عامة ونحو أمتها العربية بوجه خاص .

هكذا شاركت مصر فى إحياء عمليةالسلام .. وانعقاد أول مؤتمر للسلام فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣.. بعد أن قدمت مصر مبادرتها الأولى أثناء حرب أكتوبر. ثم يعود المؤتمر لينعقد بعد ثمانية عشرة عاما من التوقف فى اكتوبر ١٩٩١ بمدريد عاصمة أسبانيا .. بمشاركة فعالة من جانب مصر . غير أن الفارق كان كبيراً بين شكل وتكوين المؤتمر الأول ، وشكل وتكوين المؤتمر الثانى .. بقدر ما فرضته هذه السنوات الضائعة من مؤثرات وتطورات على أوضاع الصراع .. فضلا عن تأثير المعطيات الحاسمة التى فرضتها الأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة التى استمرت تتوالى خاصة فى السنوات الخمس الأخيرة واستمرت مصر تمارس دورها القومى

بعد اشتراكها فى مؤتمر مدريد ولكن خارج النطاق الرسمى للمفاوضات الثنائية .. فتطرح خبراتها وتجاربها على أشقائها العرب وتتعاون معهم فى البحث عن الحلول المناسبة للمشاكل المعقدة التى تفاقمت أبعادها وتراكمت مع مرور السنين فزادت تعقيدا .. حتى أصبح دورها هذا علامة من علامات عملية السلام فى الشرق الوسط.

ومع ذلك فقد أظهرت التغيرات التى حدثت فى مسار عملية السلام بعد تولى حزب العمل الاسرئيلى مسئولية الحكم وسقوط حزب الليكود .. أن مسيرة السلام مازالت فى حاجة ماسة لجهد مضاعف يدفعها إلى الأمام .. خاصة مع الظروف التى استجدت والبداية الجديدة التى صاحبت تغيير الحكومة الإسرائيلية .. والقائمة على مفاهيم إسرائيلية متطورة أشاعت الامل فى إحلال السلام .. من خلال التحركات الإيجابية المدعومة بقوة دفع متصلة تقوم فيها مصر بدور أساسى.

وقد أكدت مصر دائما دورها الرائد من أجل السلام فبذلت الجهد وقدمت المبادرات والأفكار .. ولها بصمات واضحة فى مجال الأرض ومجال الاستقرار باعتبارهما العنصرين الأساسيين فى مبادئ السلام . وقد سبق لمصر أن طرحت مبادرتين .. الأولى تتعلق بالاستقرار من خلال عمليات ضبط التسلح فى المنطقة السيطرة على سباق التسلح فيها فضلا عن تجربتها من من جميع أسلحة الدمار الشامل .. وهو أمر أصبح يمثل عاملا حيويا وضمانة أساسية لتحقيق الاستقرار وتكريس السلام .. بشرط أن تخضع كل دول المنطقة لشروط الاتفاق القاضى بنزع هذه الأسلحة كاملة وفقا للمبادرة المصرية التى سبق طرحها .. وما يترتب على ذلك من خضوع كل الدول لإجراءات النزع والتحقق والتفتيش على المستوى الدولى. إن وجود قدر من الالتقاء حول هذا الموضوع الحيوى سوف يساعد على فتح الطريق امام لجان التفاوض المتعددة الخاصة بالامن وضبط التسلح والوصول إلى حلول مقبولة كتتويج ضرورى لجهود السلام .. وكمكمل لابد منه لتاكيد الاستقرار وتحقيق التوازن .

والمبادرة الثانية تتعلق بالأرض . . فقد طالبت مصر إسرائيل بوقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة فى مقابل وقف المقاطعة العربية لإسرائيل .. وذلك

باعتبار أن بناء المستوطنات عمل غير مشروع ويمثل إعتداءً صارخا على حقوق الآخرين فى نفس الوقت . كما أنه يعمق من عوامل فقدان الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين .. كما عارضت مصر السياسة التى أعلنها إسحق رابين بشأن التفرقة فى نوعية المستوطنات وأن هناك مستوطنات سياسية يوقف بناؤها ومستوطنات أمنية استراتيجية . . حيث لا يوجد استثناء يفرق بين هذه المستوطنات ولا معنى لتسميتها بسياسية وأمنية. . فهى فى الحالتين تكريس لعدوان يجب أن يزول

٣ - مصر تاخذ وضعها الطبيعى بإجماع الأطراف :

وليس ثمة شك فى أن ترشيح مصر للقيام بدور نشط فى عملية السلام لم تأت من فراغ .. بل ساندها سلوك سياسى مصرى فريد تميزت به حقبة السبعينات وتأكدت معالمه خلال حقبة الثمانينات .. ثم بدأ يفرض تأثيره مع بداية حقبة التسعينات . لقد تميزت السياسة المصرية بالحكمة وحسن تقديرالمواقف والمعطيات الدولية والإقليمية .. مع تبنيها لمنهج سياسى واضح يلتزم بالمصداقية ويستمد آلياته من منظور استراتيجى شامل يوظف كل الإمكانيات المتاحة فى الاقتراب من المشكلات والتعامل .. معها سعيا للوصول إلى حلول مقبولة تنسجم مع روح العصر وتتفق مع مصالح الأطراف .

من ناحية أخرى فان الخبرات العريضة التى اكتسبتها مصر من إقامة علاقات متوازنة وقوية بالأطراف المعنية بالسلام .. وإيمانها منذ أن اختارت أن تكون رائدة السلام فى إمكان عقد مصالحة تاريخية بين العرب وإسرائيل على أسس من التوازن والعدالة وضمان الحقوق .. من أجل إشاعة استقرار حقيقى.. وأمن يوفر المناخ المناسب لإطلاق الطاقات وتوجيه الإمكانيات الاقليمية إلى آفاق التعاون الاقليمى الذى يثبت أركان الأمن ودعائم السلام ويحقق مصالح الشعوب ويضمن مستقبلها .

ولعل من الأمور التى أثارت الانتباه ذلك .. الإجماع الذى لقيه موضوع قيام مصر بدور نشط ومتميز فى دفع عملية السلام .. بل يكاد أن يكون هذا الأمر هو الوحيد الذى حظى بمثل هذا الاجماع من كل الأطراف دون استثناء منذ بداية عملية التفاوض . في هذا الوقت كانت مصر حريصة أشد الحرص ، على الا تثير أى شكوك فى دورها فى عملية السلام فرغم اهتمامها الشديد بدفع عملية السلام .. إلا أنها لم تبد الرغبة فى المشاركة فى الاجتماعات الرباعية الخاصة بدول الطوق سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحريرالفلسطينية .. حتى لا تستغل أى مشاركة مصرية فى إثارة الشكوك حول النوايا المصرية وحول تمسكها باتفاقية السلام مع إسرائيل .

أما الآن فقد أختلف الوضع .. بعد أن تقدمت كل الأطراف تطلب من مصر المساعدة فى إزالة أى عوائق تعطل مسيرة السلام أو تؤخر حركتها الايجابية. بينما إسرائيل والولايات المتحدة تطلبان أن يكون لمصر حضور مؤثر فى عملية السلام وقد رحبت الدول العربية بهذا الحضور وطالبت به هى الأخرى فقد أكدت الإدارة الأمريكية على أهمية قيام مصر بدور أكبر ،أكثر نشاطا فى المراحل التالية لعملية السلام فى الشرق الاوسط .. مستندة إلى اعتبارات هامة تتعلق أساسا بعلاقات مصر القوية مع مختلف الأطراف .. الأمر الذى يتيح لها القدرة على دعم عناصر الثقة والمساعدة فى إزالة الشكوك .. وأن مثل هذا الدور لا يمكن لطرف آخر القيام به فى المراحل التالية من عملية السلام .

فهناك اهتمام عربى شديد بالدور المصرى فى المراحل التالية من عملية السلام ليس كوسيط لكن كعامل مؤثر على الأطراف المعنية بعملية السلام وكعنصر نشيط فى التنسيق العربى .

أما الجانب الإسرائيلي فقد أكد رابين الدور الهام الذى تقوم به مصر .. من أجل دفع عملية السلام آخذا فى الاعتبار ثقل مصر السياسى وموقعها المحورى والقيادى باعتبارها الدولة العربية النموذج والوحيدة التى تعيش فى سلام مع إسرائيل ويمكنها أن تخدم كجسر للتفاهم بين إسرائيل والعرب. كذلك أكد رابين حرص القيادة الإسرائيلية على التعاون معها من أجل التغلب على العقبات التى قد تحول دون التوصل إلى حلول مناسبة لمشكلات الصراع العربى الإسرائيلى، وإحلال

السلام فى المنطقة مشيرا إلى أن مصر كانت رأس الحربة التى كسرت الحواجز التاريخية والتوصل إلى أول معاهدة سلام بين دولة عربية وبين إسرائيل .

أما على الجانب العربى ، فإن أصحاب القضايا قد وجدوا فى مصر النصير والسند فى كل موقف ،حتى وهى خارج الجامعة العربية .. لم يكن سائر الاعضاء إلا معترفين – ولو فيما بينهم وبين أنفسهم – بأنها لاتألوا جهدا فى الحفاظ على الحقوق العربية وقت أن كانت الفرقة والقطيعة ،التى لم يكن لمصر دخل مباشر فيها، وقد تدنت بفرص تسوية هذه الحقوق إلى أقل مستوى. وليس غريبا أن تكون مصر التى صححت الأوضاع العربية الإسرائيلية فى حرب أكتوبر ثم فى حملة السلام بكل شجاعة ثم استردت أرضها كاملة .. ليس غريبا أن تكون مصر بسياستها الحكيمة النابعة عن إرادة مستقلة ، القادرة على توظيف الإمكانات المتاحة فى سبيل الاقتراب من الحلول التى تناسب روح العصر.. وإدارة الازمات من منطلق خبراتها وعمق صلاتها بالأطراف المعنية.

هكذا أخذت مصر وضعها الطبيعى ودورها الريادى والتوفيقى بين كل الأطراف المشاركة فى عملية السلام ولا يعنى ذلك؛ أن مصر كانت منقطعة عن أداء هذا الدور القومى.. فهذا لم يحدث حتى فى أشد الظروف حلكة .. بل كانت ودائما رائدة فى هذا المجال من المنطلق الذاتى .. والإدراك الواعى للمصالح القومية العليا للأمة العربية .

٤ - المشاركة المصرية فى قوات حفظ السلام :

كانت مصر تشعر أن دورها بشأن السلام .. ليس قاصرا على تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط .. بل هو يمتد خارج هذا النطاق الاقليمى إلى الآفاق العالمية .. بأن تحاول أن تساهم فى إرساء دعائم السلام والأمن العالميين بقدر ماتستطيع . فبالإضافة للجهد الدبلوماسى فى علاقتها الدولية ونشاطها فى المحافل الدولية .. رأت أن تشارك الأمم المتحدة فى مهام حفظ السلام فى أنحاء متفرقة من

العالم .. وأصبحت هذه المهمة الحيوية أحد المهام الأساسية للقوات المسلحة المصرية .. فاشتركت فى عدة أنشطة سلامية خارج مصر امتدت إلى أوروبا وآسيا وافريقيا.

هكذا أرسلت مصر قواتها فى إطار قوات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أكثر من بقعة فى أنحاء العالم لتقوم بمهام ومسئوليات مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار ، والمصالحة الوطنية، وتأمين وصول المعونات الإنسانية ، والمشاركة فى المهام الموكلة إلى السلطات التنفيذية كما هو الحال فى كمبوديا .. من أجل تيسير أمور البلاد تمهيدا لإجراء الانتخابات.

لقد شاركت القوات المصرية خلال السنوات الأخيرة فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى خمس مواقع فهى تشارك أنجولا بأفريقيا فى مراقبة وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية .. وهى تشارك بمراقبين عسكريين فى مراقبة الاستفتاء على مصير الصحراء الغربية .. وفى كمبوديا من أجل تدريب الكوادر الوطنية .. وتشارك فى سراييفو بجمهورية البوسنة والهرسك وفى قيادة قوات الحماية الدولية لمراقبة الحظر الجوى على البوسنة والهرسك.

وقد استمر اتساع نطاق دور مصر فى المشاركة فى عمليات حفظ السلام العالمى .. وامتد إلى الساحة العربية فى افريقيا .. فى إطار تدعيم أنشطة الامم المتحدة فى المجالات المختلفة ، وعلى رأسها مجال صون السلم والامن الدوليين حيث ساهمت مصر فى قوات الامم المتحدة العاملة فى الصومال بموجب قرار مجلس الامن رقم ٧٧٥ .

وفى رسالة بعث بها عمرو موسى وزير الخارجية إلى الدكتور مصطفى حلمى رئيس مجلس الشورى فى يناير ١٩٩٣ ، بخصوص مهام القوات المسلحة المصرية فى الخارج حيث أشاد بالكفاءة العالية والروح المخلصة التى تمارس بها القوات المصرية مهامها والمسئوليات الموكلة إليها .. وهى كفاءة شهدت بها الأمم المتحدة الأمر الذى دفعها إلى اختيار أحد الضباط المصريين قائدا لقوات قطاع سراييفو ، كما منحت المنظمة الدولية عددا من أفراد القوات المصرية شهادات تقدير تشهد بهذه الكفاءة والالتزام والإخلاص فى تأدية المهام.

ولعل المشاركة المصرية فى مهمة حفظ السلام فى الصومال تتميز بأهمية خاصة للظروف التى أحاطت بمشاركتها من ناحية وطبعية المهام المكلفة بها من ناحية أخرى .

فخلال تفقده هذه القوات قبل سفرها إلى الصومال أشار الرئيس مبارك إلى أن مصر تبذل دائما جهودا كبيرة مع الامم المتحدة ومختلف دول العالم .. من أجل مشاركة قوات للأمم المتحدة فى حفظ السلام بالصومال .. بهدف تأمين وصول الإمدادات الدولية للشعب الصومالى

وقد جاء قرار سفر هذه القوات استنادا إلى دور مصر فى تعزيز السلام من خلال آليات الامم المتحدة .. كخط استراتيجيى أصبح يميز السياسة الخارجية المصرية فى السنوات الأخيرة .. عن إيمان عميق بهدف تحقيق السلام من خلال الشرعية.. وهو الهدف الذى تسعى مصر بكل جهدها إلى تحقيقه من انتصار اكتوبر ١٩٧٣ المجيد .

وتنظر مصر إلى مشاركتها فى هذه المهمة الدولية نظرة قومية سياسية انسانية .. نابعة من حرصها على حقن دماء الشعب الصومالى العربى.. واحترام حقه فى الاستقلال وضمان وحدة وسلامة أراضيه .. ومساعدته فى حفظ النظام وإعادة بناء مؤسسات الدولة التى انهارت بفعل الحرب الاهلية . لذلك فهى ليست مهمة انسانية للمساعدة فى توصيل مواد الإغاثة إلى شعب الصومال وإنقاذه من اخطار المجاعة التى كانت تهدده فحسب ، ولكنها كذلك مهمة مرتبطة بضمان إعادة الاوضاع الطبيعية فى الصومال إلى ماكانت عليه بحيث تباح للشعب الصومالى فرصة اعادة تشكيل مستقبله وفقا لارادته الحره

فضلا عن ذلك فان المشاركة المصرية فى قوات حفظ السلام الدولى وهى فى نفس الوقت مهمة إنسانية .. هى تعزيز لدور مصر فى المجتمع الدولى ومكانتها الدولية . من ناحية أخرى فهى تمثل تعبيرا عن حرص مصر على عدم تهديد الأمن القومى العربى فى هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة من الوطن العربى.. أو

تعريض خطوط الملاحة الدولية فى البحر الأحمر.. والتى تقوم بنقل بترول الخليج إلى أى مخاطر .. وبالتالى تأكيد ارتباط الأمن القومى العربى بالأمن والسلام العالميين.

السعى للوئام العربى مهمة مصرية قومية

واخيرا فاذا كان السلام هو أحد المهمتين القوميتين الأساسيتين فى السياسة الخارجية المصرية ، والتى لاتتوانى مصر عن بذل كل الجهد والطاقة من أجل إنجازها .. فإن المهمة القومية الثانية التى تتساوى فى الأهمية مع السلام هى التضامن العربى الذى يمثل أمل الأمة العربية ويتطلب جهدا عربيا مخلصا من أجل القضاء على أسباب الفرقة وتنقية الأجواء العربية من الشوائب ، حتى يمكن إشاعة التفاهم العربى المدعوم بروح الاخوة والتضامن والوئام .

ولعل أبرز الامثلة التى تؤكد مدى مصداقية السياسة المصرية وحرصها على تحقيق هذا الهدف القومى السامى .. الوساطة المصرية التى قام بها الرئيس حسنى مبارك من أجل قضية نزاع الحدود الذى وقع فى نهاية عام ١٩٩٢ بين قطر والمملكة العربية السعودية .. ومدى النجاح الذى حققه الرئيس مبارك فى هذا الشأن .. رغم أن البلدين عضوان فى مجلس التعاون العربى الخليجى.

١ - الوساطة بين قطر والسعودية :

ولاشك أن هذه المهمة قد عكست أهمية قومية أساسية على صعيد الأمة العربية لما حملته من دلالات ومعان ربما كانت غائبة عن الكثيرين من أبناء الأمة العربية بل وبعض حكامها وزعمائها

فرغم أن الفجوة بين مواقف الطرفين كانت واسعة ، الأمر الذى جعل المهمة عسيرة، إلا أنها لم تكن بمستحيلة أمام الجهد الصادق للرئيس مبارك .. الذى قدم الدليل العملى القاطع ، على مدى قوة التزام مصر العربى القومى .. وحرصها على تعزيز التضامن العربى .. وانطلاقا من «الدور» « والمكانة» للدولة والقائد .. نجح الرئيس مبارك فى مبادرته لرأب الصدع العربى واحتواء الخلاف القطرى – السعودى.

وفى تعليق لجريدة الشرق الأوسط السعودية حول هذه المبادرة قالت أن الرئيس مبارك لم تشغله هموم الشقيقة مصر ومتاعبها ومسؤلياتها عن المسئولية التاريخية التى يحملها باعتباره رئيس الشقيقة الكبرى .. التى تعطى لأشقائها أكثر مما تعطى لنفسها .. والتى تدرك أن لها دورا عربيا لايجوز أن تتخلى عنه.

لقد لعبت مصر دورا تاريخيا بكل المقاييس القومية .. فى دعم الوحدة والتضامن العربيين سواء من حيث مستوى التحرك الذى يمثل أعلى مستوى .او مستوى الأداء والنتائج . وأكدت أن «الاعتدالية »التى تعتبر أهم صفات الدور المصرى عامة .. قد أصبحت عامل تقريب هام فى المنطقة سواء بين العرب والإسرائيليين أو بين العرب وبعضهم البعض وكذا بين الافارقة

لقد بذل الرئيس مبارك جهودا مكثفة على مدى أربعة أيام بدأت من ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ فى جولة مكوكية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر.. لإنهاء خلاف الحدود بينهما . بهدف جمع الشمل الخليجى وتدعيم الصف العربى . . ولم تبدأ مساعى الرئيس مبارك لإنهاء الخلاف ببداية رحلته وانما قبل ذلك بكثير فقد تابعت مصر باهتمام بالغ التوتر الذى نشأ فى علاقات البلدين منذ نهاية سبتمبر ١٩٩٢ .. ودعت منذ اللحظة الأولى إلى حل الخلاف فى إطار العلاقات الوطيدة بين الأشقاء .

وقد جاء قرار الرئيس مبارك بالقيام برحلة المساعى الحميدة الملخصة انطلاقا من مكانة مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى للدول العربية ومن دورها الريادى فى أمتها على مر التاريخ كما جاء القرار امتدادا للجهود التى تبذلها السياسة المصرية من أجل تنقية الأجواء وتدعيم الصف العربى وتوحيد كلمة العرب.

ولعل من بين الأسباب التى أكسبت الوساطة المصرية أهمية خاصةالتوقيت أو المرحلة التى تمت فيها سواء على المستوى القومى العربى العام حيث كانت تبذل الجهود لإعادة التضامن للأمة العربية وتوحيد صفوفها أو على المستوى الخليجى حيث كانت الجهود المكثفة تبذل لإنجاح قمة دول مجلس التعاون الخليجى الثانية عشرة والتى كان من المقرر عقدها فى أبى ظبى.

ولأن هدف الوساطة المصرية كان واضحا ومحددا ومجردا من الهوى فقد استجاب لها زعيما الدولتين .. خادم الحرمين الشريفيين الملك فهد بن عبد العزيز والأمير خليفة أمير دولة قطر .. فى هذا الإطار الذى يضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار نجح الرئيس مبارك ، فى أن يجمع بين العاهل السعودى وأمير قطر فى لقاء أخوى دل على استشعار المسئولية وحسن الإدراك السياسى

وكان طبيعيا أن تنتهى الجهود المصرية التى قادها الرئيس مبارك بعودة «الوئام » إلى العلاقات السعودية القطرية .. وأن تشترك قطر فى القمة الخليجية بأبى ظبى الأمر الذى كان له آثاره الايجابية على تقوية روح التضامن بين الدول العربية وإزالة ماقد يكون فى النفوس من شوائب .

وبفضل جهود الرئيس مبارك وصل الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر إلى المدينة المنورة .. واستقبله فى المطار الملك فهد والرئيس مبارك وعلى الفور بدأ الزعماء اجتماع قمة ثلاثية وسط ترحيب الأوساط العربية التى أشارت إلى أن انعقاد لقاء القمة الثلاثية هو تاكيد لنجاح وساطة الرئيس مبارك . ونجح الزعماء الثلاث فى التوصل إلى اتفاق يحل مشكلة الحدود بين البلدين.

وفى مقر إقامةالرئيس مبارك بالمدينة المنورة وبحضور الزعماء العرب الثلاثة وقع وزيرا خارجية السعودية وقطر اتفاق تسوية خلاف الحدود بين البلدين كما وقعه وزير خارجية مصر كوسيط ، ثم غادر الرئيس مبارك المدينة المنورة عائدا إلى أرض الوطن بعد نجاح مهمته العربية القومية التى استغرقت اربعة ايام

٢ - الدلالات والمعانى :

اثارت مهمة الوساطة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك بين قطر والسعودية ردود فعل عربية وخليجية وعالمية واسعة النطاق ..خاصة وأن مبادرة الرئيس مبارك للوساطة جاءت قبل ايام قليلة من انعقاد القمة الخليجية.

وقد أبرزت صحيفة «العرب »القطرية الأهمية الخاصة التى اكتسبتها زيارة الرئيس مبارك للدوحة ومباحثاته مع الشيخ خليفة بن حمد وأوضحت الصحيفة فى تعليقها أن الظروف العربية الاسلامية الراهنة .. تتطلب تكثيف الاتصالات والمشاورات بين القادة العرب، لبلورة استراتيجية عربية قادرة على التعامل مع الأوضاع الدولية الجديدة بما يحفظ حقوق العرب والمسلمين أما المصادر القطرية الرسمية فقد ذكرت أن مصر مازالت وستبقى دائما البيت العربى الكبير الذى يضم الشمل ويجتمع معه وحوله الأخوة العرب فى كل مكان .. وهى دائما المدافعة عن قضاياهم المتبنية لها .. والساعية دائما إلى حل ما قد يعكر صفو العلاقات بين الأشقاء العرب.

وقد ركزت صحيفة «الراية» القطرية على مطالبة الأمة ببذل أقصى جهد لتحقيق التفاهم والتعارف .. باعتباره السياج الذى يحمينا من أية ظروف أو تقلبات خاصة ونحن نواجه متغيرات دولية متلاحقة تفرض علينا أن نتعامل معها من خلال مواقف موحدة ومتناسقة حتى لاتترك أية تأثيرات سلبية علينا يعوق تقدمنا وبلوغ أهدافنا.

أما على مستوى مجلس التعاون العربى الخليجى فقد أجمعت الصحافة الخليجية على ان نجاح الرئيس مبارك فى ترتيب زيارة امير قطر للسعودية كان له وقع القنبلة فى اجتماعات وزراء خارجية مجلس التعاون بأبو ظبى التى لم يحضرها وزير خارجية قطر حيث جرى تبادل التهانى بنجاح جهود الرئيس مبارك خاصة وأن وساطته جاءت فى الوقت المناسب لإعادة وحدة الصف لمجلس التعاون الخليجى .. فضلا عن تثبيت أهمية دور مصر فى تسوية الخلافات بين الاشقاء وسعيها الجاد نحو تحقيق التضامن من أجل المصالح العليا للوطن العربى .

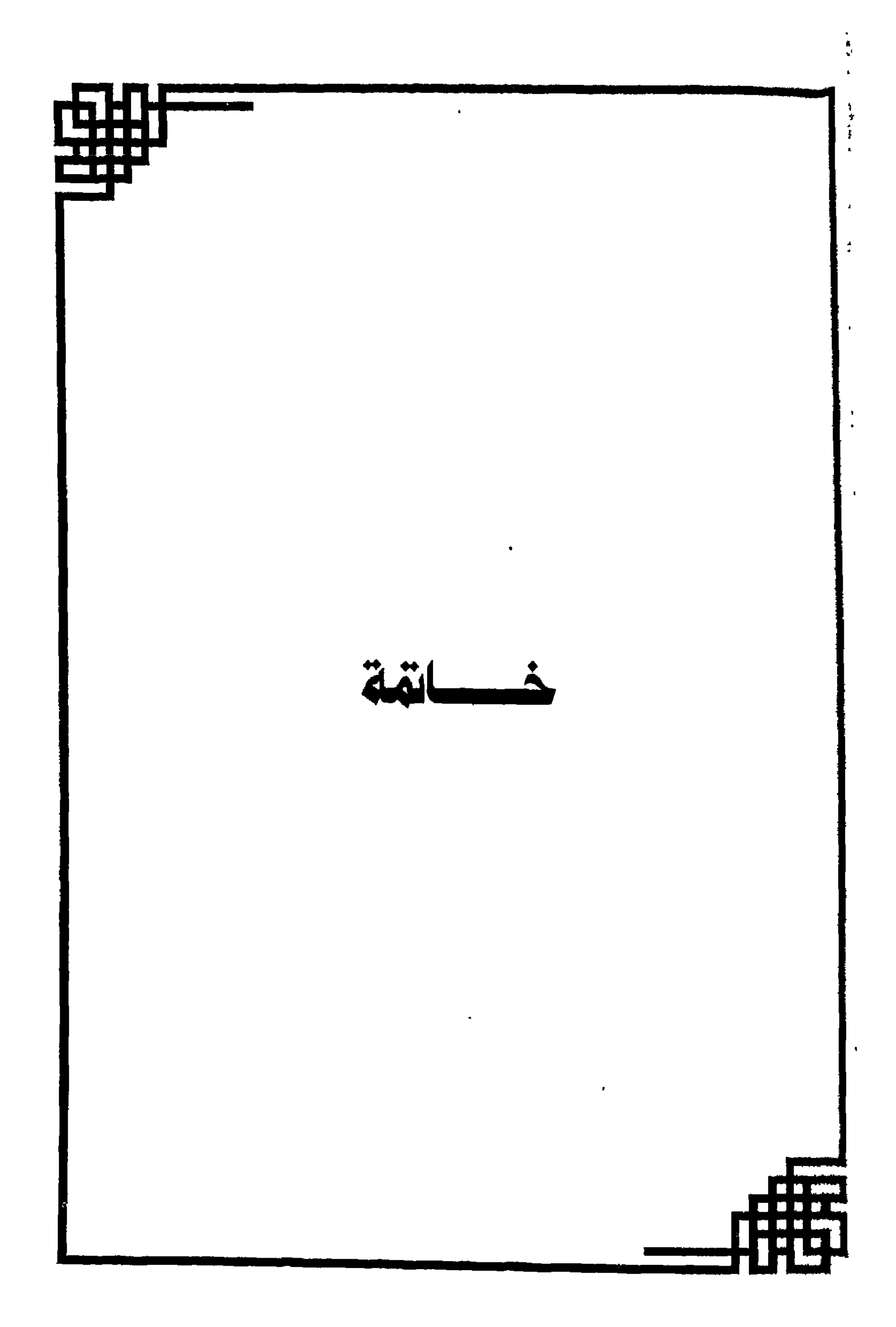
وقد وصف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مؤتمر صحفى جهود الرئيس مبارك بأنها جهود مكثفة وجبارة وخيرة .. مؤكدا أن العلاقات التى تربط بين دول مجلس التعاون مع مصر .. علاقات استراتيجية تقوم على المصالح المشتركة مشيرا إلى أن هذه العلاقات قد تأكدت عبر التحالف الدولى لتحرير الكويت .. وأن هذه العلاقات الاستراتيجية تقوم على العقل والفكر والمصلحة المشتركة وأنه من حق مصر على دول الخليج ان تتلاقى مع قضاياها .

أما رد الفعل فى مصر فقد عكسته تصريحات صفوت الشريف وزير الاعلام الذى عبر عن وجهة نظر مصر بشأن الوساطة .. مشيرا إلى أن المبادرة جاءت لتبرز ايمان مصر بدعم كل تجميع عربى حتى اذا لم تكن طرفا فيه . وان مصر تعتبر مجلس التعاون لدول الخليج سندا قويا على مستوى الأمن القومى العربى بمفهومه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعسكرى .. وأن مصر بثقلها العربى وبمصداقية قيادتها مؤهلة لأن تقوم بدورها العربى بالعمق والاتساع والموضوعية والعقل والمنطق لمواجهة كل ماتعرض له الاشقاء العرب من قضايا أو خلافات .. باحساس كامل بالمسئولية بعيدا عن اى هدف شخصى بل من اجل المصلحة القومية العليا .

أنه من الطبيعى أن تكون مصر مؤهلة لان تقوم بدورها العربى بحكم علاقاتها الوثيقة مع الإشقاء العرب ، وبالثقة والاحترام والمصداقية التى يتمتع بها الرئيس مبارك على مدى الاحد عشر عاما التى مرت – حتى ذلك الوقت – على حكمه علاوة على العلاقة الشخصية المتينة التى تربطه بقادة الدول العربية منذ ان كان نائبا للرئيس السادات .

كما اشاد الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات بالعمل السياسى رفيع المستوى الذى قام به الرئيس مبارك .. وقال انه يعد تتويجا لجهود مصرية دؤوبة فى رأب الصدع العربى واحتواء كافة المشكلات التى قد تنشأ بين دول عربية شقيقة . وان هذا يأتى من منطلق توجه مبدئى ثابت لمصر من أجل تنقية الاجواء العربية ودعم التضامن العربى فى مواجهة التحديات الاقليمية والدولية التى يواجهها العرب . ان الامة العربية تريد ان تعيش فى سلام قائم على العدل وان تعود إليها أراضيها المغتصبة .. وانم تتضامن وتتفاعل مع قوى الجوارالعربية تفاعلا نشطا ايجابيا يقوم على مبادىء حق الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وإقرار جوهر ومبادىء الشرعية الدولية .

□□□



خـــاتمة

خاتمة

إذا كانت القيمة الحقيقية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .. أنها غيرت بصورة جذرية خريطة العلاقات الاقليمية فى منظومة الشرق الاوسط .. وأنها أفرغت نظرية الأمن الإسرائيلى من مضمونها حتى أهدرت قيمتها .. وأنها أعادت ترتيب أولويات قضايا الأمن ومتطلبات التعايش بين شعوب المنطقة .. الا أنه .. تظل أبرز هذه القيم لحقيقية .. وأبعدها أثرا من حيث بعدها الزمنى .. أنها أكدت دون مبالغة أو خروج عن المنطق - سلامة المقولة التى تبنتها مصر منذ بدايات المواجهة المبكرة بين أطراف النزاع - أن السلام العادل والحقوق المشروعة لشعوب الشرق الاوسط هى الدعامتين الضرورتين لضمان امن واستقرار هذه المنطقة .. والبديل المتاح أمام فرصة التوصل إلى تسوية دائمة راسخة للنزاع العربى الإسرائيلى هكذا يمكننا القول .. ان قرار الحرب الذى اتخذته القيادة المصرية عام ١٩٧٣ قد فرض على إسرائيل خيار السلام بقدر ما اغلق امامها اى بديل اخر للمناورة فاذا كنا قد سبق أن قلنا فى مقدمة هذا الكتاب .. أن إنجازات اكتوبر التى تداعت نتائجها خلال عقد السبعينات .. وصولا إلى عقدة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ .. قد عادت لتفرض تأثيرها مرة اخرى .. خلال عقد التسعينات .. فهو قول يمثل حقيقة ما أكدته الاحداث .. وهى قد عادت لانها قد انقطعت بفعل أحداث من نوع أخر .. وهذا الانقطاع قد وقع مرتين .. كانت المرة الأولى عندما فوجئت مصر بموقف عربى معاد لها ولسياستها الخاصة بالسلام والتى اتخذتها فى اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ لاسباب كثيرة موضوعية ونتيجة لرؤية عقلانية استوعبت حقيقة العصر ومعطياته الدولية والاقليمية .. الامر الذى ادى إلى حدوث قطيعة رسمية بين مصر ومعظم الدول العربية .. والتى دامت حوالى عشر سنوات .. إلى ان بدأت تضمحل منذ عام ١٩٨٧ ثم تلاشت تماما فى عام ١٩٨٩ .

نتيجة للجهود ضخمة بذلت من جانب مصر من اجل تصحيح مسار الدول العربية وعلاقاتها مع مصر .. بالشكل الذى جعل اضمحلال السلبيات فى العلاقات

المصرية العربية .. لايتم تلقائيا بمرور الزمن .. بل يتم من خلال العديد من الايجابيات التى بدأت تظهر على الساحة العربية وتؤدى بالتالى إلى تصحيح مسار العلاقات مع مصر .

من هنا يمكن القول ان مهمة العودة المتبادلة بين مصر والعرب .. لم تكن مسألة تتعلق بتأكيد سلامة السياسة الخارجية المصرية فحسب .. بل واحداث تحولات فى العلاقات .. كانت ضرورية لخدمة التوازن الاقليمى بين العرب وإسرائيل من ناحية .. والتوازن بين العلاقات المصرية / العربية والمصرية / الإسرائيلية من ناحية اخرى .. بما يسمح بالدبلوماسية المصرية بصياغة تحركاتها بالشكل الذى يجمع بين التزامات مصر التعاقدية المتعلقة بمعاهدة السلام مع السرائيل وأولويات التزاماتها القومية باعتبارها احد الثوابت التى لاتتغير فى سياستها الخارجية .. ودون وقوع اى تناقض أو تعارض في سياستها رغم التناقض القائم بين العرب وإسرائيل .

لذلك فقد واجهت هذه المهمة التى نتحدث عنها .. معادلة صعبة نجحت مصر فى اجتيازها .. فى ظل دبلوماسية حكيمة يدعمها منطق قوى فى تعاملها مع القضايا القومية العربية .. وفى تأكيد ان معاهدة السلام لايمكن ان تفرض قيودا يسلب مصر حقها فى الدفاع عن مصالحها الوطنية المرتبطة بالتزامها القوى .. مع إصرار على مواصلة خطوات مسيرة السلام الشامل .. باعتبار أن المعاهدة ماهى الا خطوة فى هذا الاتجاه .. تتبعها خطوات اخرى لتصل بقضية الشرق الاوسط إلى بر التسوية السلمية المتكاملة فى ظل هذا الموقف المصرى الذى يفرض قدرة مصر على العطاء وعلى الاحتفاظ بمكانتها ودورها القوى تحت اى ظروف .. بدأت القضية العربية تتصدع وتنوب .. حتى اخذت العلاقات المصرية وضعها الطبيعي السابق .. بل وتجاوزته بشكل ايجابى عزز من فاعلية الدور المصيرى ومن تأثيره على الاوضاع العربية .

والواقع انه خلال فترة القطيعة تعلم العرب الكثير .. كما تعلمت مصر الكثير ايضا .. والتقى الجميع حول مفاهيم متطورة .. ورؤية قومية واضحة لمعالم المستقبل

العربى .. وعرفوا ربما لأول مرة - كيف يشقون طريقهم فى الاتجاه الصحيح .. هكذا بزغ الأمل فى صحوة عربية جديدة بدأت تلوح فى الافق العربى .. واخذت معالمها تتضح مع نهاية عقد الثمانينات .

غير أن القدر لم يمهل الصحوة حتى تتماسك وتقود الامة إلى سبيل الرشاد اذ تفجأ الامة العربية مع بداية عقد التسعينات .. بطعنة فى القلب صادرة من داخل الامة .. طعنة وجهتها قوى الشر العربية لتقضى على الامل الوليد ، وتهزم قوى الخير التى كانت قد بدأت تحبو وتنمو فى كيان الامة العربية

لقد قلب العدوان العراقى الغاشم على الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ كل الموازين العربية والاقليمية .. وزادت المضاعفات العربية امام اصرار اهوج على الاستمرار فى احتلال أرض الكويت .. بل والتمادى فى محاولات نحو مقومات الدولة ، وازالة معالمها من على الخريطة السياسية للعالم .

واذا كانت مصر قد سبقت وحسمت خيار السلام منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وان العرب لم يفكروا بجدية مع الاخذ بخيار السلام .. سوى بعد زلزال الخليج الذى حسم هذا الخيار العربى .. فقد قطعت الازمة بحتمية هذا الخيار .. واكدت ضرورة العمل بكل الجهد على تطهير المنطقة من بؤر الصدام .. وتصفية مشكلات الصراع وعناصر التوتر فى منطقة الشرق الاوسط .. وذلك كسبيل لابديل عنه من اجل ان يتحقق الاستقرار ويسود الامن .. وتستقر دعائم السلام الشامل المتكامل فى انحاء المنطقة .

انه نفس الخيار الذى كان العالم قد استقر عليه .. واتخذه مدخلا لنظامه الجديد .. لقد جاء التحالف الدولى الذى تشكل لمواجهة ازمة الخليج خير دليل عملى على هذا التوجه .. وليؤكد مدى عمق النظرة المصرية .. ومدى مصداقية سياسة مصر التى سارت عليها .. فقابلتها معظم النظم العربية الحاكمة بالرفض .. وشن حملة من العداء ضد مصر ليس لها مايبررها دون اى محاولة للقيام بوقفة عربية تناقش ماحدث .. وتحاول ان تستوعبه . وكانت النتيجة المباشرة لذلك هى توقف المسيرة نحو السلام الشامل وتعثرها فى اذيال الخوف والتردد وطوفان الشعارات .

غير أن دصالة الفلسفة القومية التى تبنتها مصر وبنت عليها سياستها جعلتها اكثر تمسكا بمبادئها محافظة على خطها القوى الاصيل .. وشقت طريقا وعرا فى الساحة العربية .. خاصة فى النصف الأول عن عقد الثمانينات .. لم يعوق مسيرتها أو يقلل من حماسها القومي ، مما حققته من سلام لنفسها على المستوى الذاتى .. وهو سلام مشفوع باستردادها لكل أرضها وترابها .. دون ان تترك شبرا منها .. فلم تبخل بجهد أو نضـــال دام سنوات من اجل نقطة طابا .. التى اعطت المثل والنموزج .. عن مدى الحرص الوطني على تحقيق الهدف المشروع .. باستخدام القدرات المتاحة .. من الحوار والنقاش إلى التفاوض والاتفاق .

والواقع ان مصر .. وقد ملائتها الثقة بالنفس .. لم يفزعها عنف الرفض العربي .. لعلمها انه لم يؤسس على واقع .. بل كان بمثابة فرقعة لاتحمل اى مضمون محدد او هدف واضح .. بينما ما تحقق من سلام ذاتى لم تسع إليه مصر .. بل فرض العرب على مصر برفضهم للسلام الشامل . كذلك كانت على ايمان عميق .. بان سلامها الذاتى كان خطوة لابد ان تستكمل بخطوات اكثر اتساعا وابعد مدى .. حتي يصبح السلام شاملا يضم كل المنطقة العربية ، ومنطقة الشرق الاوسط.

لذلك ..ما ان انتهت حرب الخليج فى بداية عام ١٩٩١ – بعدما افرزته من حقائق حول حتمية السلام – حتى انطلقت مصر تواصل مسيرتها .وتدفع القوى العظمى على تحويل هذه الحقائق إلى واقع يسعى فوق أرض المنطقة فدعت الولايات المتحدة ان تمارس قدراتها الضخمة التى اكتسبتها من هذه الحرب .وان تستفيد من نتائج الحسم والنصر الذى تحقق فى الخليج ليكون فى صالح السلام ..الذى اصبح يمثل ضرورة لضمان امن هذه المنطقة الحساسة .وحماية ماتحتويه من مصالح حيوية للعالم كله .

ولاشك فى ان الرئيس حسنى مبارك ..قد قاد مسيرة مصر ..فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها المعاصر ..بمقدرة نابعة عن ايمان مطلق بصحة سلوكها السياسى فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، منذ ان بدأته فى عام ١٩٧٣ ..

وعن اقتناع بان تحركها من اجل تحقيق السلام باستخدام المنهج الموضوعى والعقلانى .. هو ضرورة قومية قبل ان يكون مصلحة وطنية .

هكذا بالجهد المخلص والعمل المشترك الذى استمر بتركيز كبير لمدة ثمانية اشهر بعد نتهاء حرب الخليج ..انعقد مؤتمر السلام فى اكتوبر ١٩٩١ فى العاصمة الاسبانية مدريد .وبعد توقف دام ثمانية عشر عاما .وحضرته مصر باعتبارها شريكا فى عملية السلام ..انعقد المؤتمر لتبدأ مسيرة السلام من جديد ..رغم كل عوامل الاعاقة ومحاولات التخريب التى برعت حكومة الليكود الإسرائيلية فى فرضها ..لانها لم تكن تريد السلام العادل ..بل كانت تريد ان تفرض سلاما مصنوعا يحقق الحلم الصهيونى الكبير فى اقامة « إسرائيل الكبرى » على حساب الأرض العربية والشعب العربى .

ومثل هذا التفكير لايمكن ان يكون ..فهو فكر اعمته المطامع ففقد البصر والبصيرة .وكانت النتيجة تخبط كان من الممكن ان يقود المنطقة إلى كارثة .وقد احس المجتمع الدولى بنفس هذا الاحساس الواضح ..والذى امتد إلى المجتمع الإسرائيلى ذاته صاحب المصلحة الحقيقى فى تحقيق الامن والسلام..لقداحست جميع الأطراف ان هذا الوضع لايمكن ان يستمر .وان أعداء السلام يجب ان يرحلوا .وهكذا تولى شعب إسرائيل مسئوليته فاسقط حكومة الليكود المتطرفة فى انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢.

وجاء حزب العمل وأمام عينيه « رأس الذئب الطائر» ..كما كانت التجربة الصارخة التى خاضها الليكود تعكس عمق الاخطاء وفداحة الهوة التى كادت ان تسقط فيها قضية السلام ..نتيجة التصرفات غير مسئولة لحكومة اسحق شامير ..التى حادت عن الطريق وكادت تقود المنطقة إلى اشتعال الصراع المسلح .

وأحست مصر بما احست به كل الأطراف والمعنية .وقدرت ان هناك تغيرا جوهريا يمكن ان يحدث فى مناخ المسيرة .. وان الامر اصبح يستحق مزيدا من جهد المخلصين .. وقوة دفع من الصادقين الامناء على لالمسيرة .. كان ذلك يعنى ات توسع مصر نطاق مساعيها وان تكثف جهودها من اجل السلام ليس فقط من

اجل تلبية مطلب كل الأطراف – العربية والإسرائيلة والامريكية – بدور اكثر نشاطا وفاعلية لمصر .. ولكن كذلك لاحساس قوى عميق بجسامة المسئولية ..فيما لوتركت الفرصة السانحه دون استغلالها فى العمل الجاد المشترك من اجل السلام ..لقد آن الآوان لكى تستكمل مع الاخرين شق الطريق وتمهيده ليقود المسيرة نحو حصاد اكتوبر الحقيقى ..« السلام الشامل العادل والدائم » .. الذى يعطى الحقوق لاصحابها ويمنح كل الأطراف الامن والاستقرار ويتيح لشعوب المنطقة فرصة التعايش معا ضمن إطار من الاعتراف المتبادل وحسن الجوار .ولعله من المصادفات السعيدة ان يشهد الشهر الذى انهيت فيه هذا الكتاب وهو شهر سبتمبر ١٩٩٣ ..المولد الحقيقى للسلام ..فى تطور هام – قد يكون محدودا مقارنة بما هو مطلوب .ولكنه فاتحة اوبداية فى لها مدلولها ومعناها العميق .. فعلى مستوى المنطقة يمكن القول انها بدأت عملية الحصاد ..اما على مستوى مصر فقد امن المجتمع ..انها كانت على حق .وان ما طالبت والتزمت به منذ حرب اكتوبر ..بدأ يخرج إلى الحياة فى الذكرى العشرين لهذه الحرب المجيدة .

فلأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى ..يدور الاتصال المباشر بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة لتحرير الفلسطينية .وهى المنظمة التى ظلت إسرائيل ترفض وجودها منذ ربع قرن وحتى اسابيع قليلة حيث بدأ الحديث حول اتفاق مرحلى للحكم الذاتى المحدود ..مصحوبا بحديث عن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة .وعن إصدار اعلان مبادىء يتضمن الخطوط الرئيسية لخطة السلام ..التى سيبدأ تنفيذ أولى خطواتها العملية التى تتخذ لحل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ .وهى الخطوة الخاصة باتفاق الحكم الذاتى لقطاعى غزة واريحا أولا .ويؤدى هذا الاتفاق التاريخى إلى اقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطينية لأول مرة ..تعيد اسم فلسطين إلى أرض الواقع .

وكما قال شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى ..ان بداية النهاية لنزاع استمر مائة عام بين إسرائيل والفلسطينيين ..قادمة على الطريق ..اما الرئيس ياسر عرفات فقد اكد ان هذه الخطوة التاريخية تحمل بصمات مصرية واضحة ساعدت على التوصل إليها.

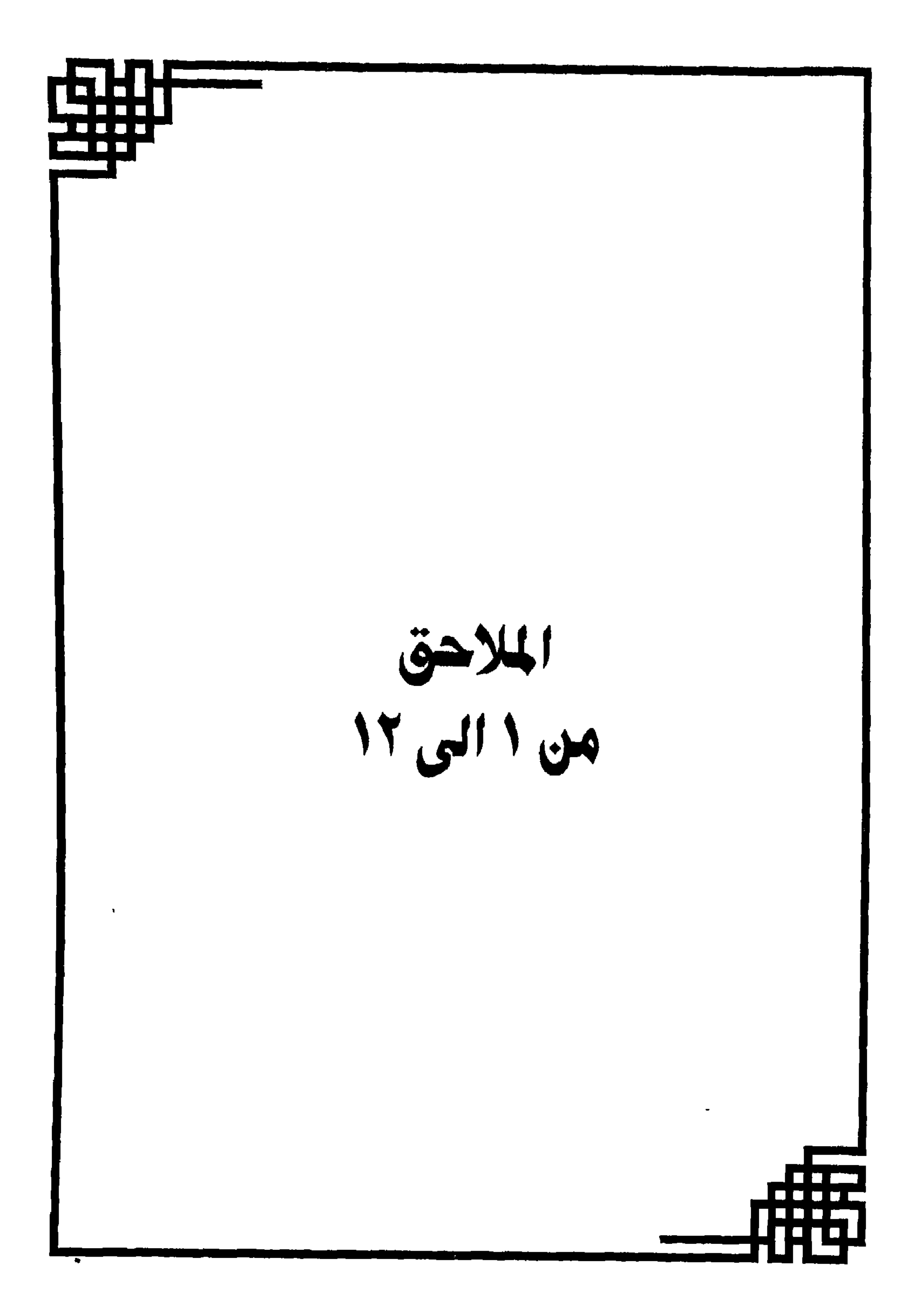
كما وصف اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الاتفاق بانه اتفاق تاريخى ،، وان طريق نحو السلام بات مضمونا .

اما الرئيس حسنى مبارك فقد أكد ان الاتفاق يمثل بداية طيبة « يجب ان نؤيدها للوصول إلى حل سلمى ونهائى للقضية الفلسطينية » ودعا كل القوى لمساندة هذا الاتفاق حتى يمكن الحصول على الحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى .

لقد بدأ الحلم يتحول إلى حقيقة ..بعد عشرين عاما من الدعوة التى حملتها مصر .. ومارست السعى الجاد من اجل تحقيقها .ان الواقع الجديد الذى بدأ يفرض وجودة فى المنطقة هو تاكيد حاسم على ان سياسة مصر كانت الابعد نظرا ..والاكثر حكمة واستشراقا للمستقبل العالمى والاقليمى ..والاكثر ارتباطا بالواقعية السياسية والتزاما بالمنطق الموضوعى فى معالجتها لقضايا الحرب والسلام ..دون ان تتنازل عن أى هدف من اهدافها الوطنية أو تتخلى عن التزام من التزامتها القومية .. علينا ان نواصل المسيرة على الدرب الذى شقته حرب اكتوبر حتى تستكمل « حصاد السلام » – ولا ننسى فى هذا العام ان نحيى هؤلاء الذين ضحوا بارواحهم وبذلوا الدم والجهد والعرق من ابناء هذا الوطن ..من أجل امن وسلام الوطن العربى الاكبر .

تم بحمد الله

□□□



الملاحق
من ١ الى ١٢

الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	التاريخ
١	وثيقة تسليم مدينة العريش	٢٦ مايو ١٩٧٩
٢	مبادرة فاس للسلام	٦ سبتمبر ١٩٨٢
٣	الاتفاق الاردنى الفلسطينى	٢٤ فبراير ١٩٨٥
٤	مشارطة التحكيم بشأن نزاع طابا	١١ سبتمبر ١٩٨٦
٥	وثيقة حكم هيئة تحكيم طابا	٢٩ سبتمبر ١٩٨٨
٦	مشروع السلام الفلسطينى	١٥ نوفمبر ١٩٨٨
٧	خطة شامير للحكم الذاتى	١٤ مايو ١٩٨٩
٨	مبادرة الرئيس مبارك للنقاط العشرة	٦ يونية ١٩٨٩
٩	البيان الختامى لمؤتمر القمه العربى	١٠ اغسطس ١٩٩٠
١٠	الخطة الامريكية لدفع مسيرة السلام	٢٦ وابريل ١٩٩١
١١	مبادرة فلسطينية للسلام من عشرة نقاط	١٣ يونية ١٩٩١
١٢	البيان السعودى القطرى المشترك بشأن المصالحة	٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

ملحق (١)
وثيقة تسليم مدينة العريش
(٢٦ مايو ١٩٧٩)

جمهورية مصر العربية

وزارة الدفاع

وثيقة تسليم مدينة العريش

بسم الله الرحمن الرحيم

توجيه رئيس الجمهورية الى الفريق كمال حسن على وزير الدفاع والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة .

« أثر الانتهاء من تنفيذ المرحلة الفرعية الاولى من الانسحاب المؤقت الى خط العريش/ رأس محمد – طبقا لاتفاقية السلام الموقعه بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل فى السادس والعشرين من شهر مارس عام ١٩٧٩ وتمكينا لمحافظة شمال سيناء من الانطلاق مع سائر المحافظات لتقسيم مشروعات اعادة بناء الحياة والانسان من جديد دون اية قيود قررت ..

تسليم مدينة العريش الى السلطة المدنية لادارتها اعتبارا من اليوم ٢٦ مايو ١٩٧٩ م ٢٩ جمادى الاخرى ١٣٩٩هـ .

رئيس الجمهورية

القائد الاعلى للقوات المسلحة

محمد انور السادات

ملحق (٢)

مبادرة فاس للسلام

(٦ سبتمبر ١٩٨٢)

وتتضمن ثمان مبادىء وهذه المبادىء هى :

١ - انسحاب اسرائيل من الاراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ - ازالة المستعمرات التى اقامتها اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان فى الاماكن المقدسة .

٤ - تاكيد حق الشعب الفلسطينى وتعويض من لايرغب فى عودة .

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفتره انتقالية تحت اشراف الامم المتحدة ولمدة لاتزيد عن بضعة اشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - تاكيد حق المنطقة فى العيش بسلام .

٨ - تقوم الامم المتحدة او بعض الدول الاعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

وقد الحق الامير فهد هذه المبادىء الثمانية بثلاثة شروط وصفها بأنها ضرورية لكى تجعل من المبادىء الثمانية امور واقعية ومن ثم تدفع بالتسوية السلمية الى حيز الوجود وهذه الشروط الثلاثة :-

أ - وقف الدعم الامريكى اللامحدود لاسرائيل .

ب - وضع حدللتعنت الاسرائيلى .

جـ - التسليم بان الفلسطينيين هم المتغير الاساسى فى المعادلة الشرق - أوسطية .

ملحق (٣)

الاتفاق الاردنى الفلسطينى

(٢٤فبراير ١٩٨٥)

وفيما يلى نص مشروع الاتفاق

انطلاقا من روح قرارات القمة فاس المتفق عليها عربياوقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشيا مع الشرعيه الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقات مميزه بين الشعبين الاردني والفلسطيني .

اتفقت حكومة المملكة الاردنيه الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينيه على السيرمعا نحو تحقيق تسويه سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربيه المحتله بما فيها القدس وفق الاسس والمبادئ التاليه :

المبادئ الخمسة

اولا : الارض مقابل السلام كما ورد فى قرارات الامم المتحدة بما فيهاقرارات مجلس الامن .

ثانيا : حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندمايتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفيدرالى العربى المنوى انشاؤه بين دولتى الاردن وفلسطين .

ثالثا : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة .

رابعا : حل القضية الفلسطينيه من جميعجوانبها .

خامسا : وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضويه فى مجلس الامن الدولى وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينيه الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ضمن وفد مشترك (وفد اردنى فلسطينى مشترك).

ملحق (٤)

مشارطة التحكيم بشأن نزاع طابا

١١ سبتمبر ١٩٨٦ ٤١٤

مصر واسرائيل اذا تؤكد ان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩احترامها لقدسية الحدود الدوليه المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

واذا تعترفان بأن نزاعا قد نشأ كماهو محدد فى المادة الثانيه من هذه المشارطة حول مواقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الدوليه المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق والذى يود الطرفان حله بصوره كامله ونهائيه .

واذ تعتبران أن اعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عمليه تعزيز العلاقات السلميه والحسنه بينهما .

واذا تؤكدان ان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نيه بما فى ذلك التزاماتهما النابعه من هذه المشارطه .

واذ تذكّران بالتزامهما بتسويه المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام .

واذا تؤكد ان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقود بينهما .

وقد عزمنا على إنشاء محكمه تحكيم .

اتفقتا على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم وفقا للاجراءات التاليه :

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيمابعد " المحكمة " من الاعضاء الاتيين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر روث لابيدوث ، معينه من حكومة اسرائيل .

٢ - يظل تشكيل المحكمة بعد انشائها دون تغيير حتى صدور الحكم ومع ذلك وفى حالة ما اذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لاى سبب غير قادر على اداء مهامها تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يومامن نشأة هذه الحالة ويتشاور الرئيس مع الاطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة ويحق لكل طرف اعلام الطرف الاخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة واذا كان رئيس المحكمة او عضو محايد فيها او اصبح لاى سبب غير قادر على اداء مهامه يجتمع الطرفان خلال سبعة ايام ويحاولات الاتفاق على بديل خلال٢١ يوما .

٣ - تستأنف الاجراءات عند احلال بديل بعد بدئها من المرحلة التى بلغتها وقت شغور المكان ويجوز للعضو الجديد مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفويه والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علاقامت الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقا لمعاهده السلام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ والملحق .

مادة ٣

١ - يحق لكل طرف ان يقدم للمحكمة اية ادلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .

٢ - يجوز لاى طرف ان يدعو الطرف الاخر باخطار مكتوب من خلال المحل ليجعل فى متناوله وثيقة معينه او دليلا اخر ذا صلة بالسؤال ويكون او يمكن ان يكون فى حوزه تحت سيطرة هذا الطرف الاخر .

٣ - يجوز للمحكمة ان تدعو ايا من الاطراف فى اى وقت اثناء اجراءات التحكيم لتزويدهابوثائق اضافيه او ادلة اخرى ذات صلة بالسؤال خلال فتره زمنيه تحددها المحكمة هذه الوثائق والادلة الاخرى يجب ان يزود بها الطرف الاخر ايضا .

٤ - يجوز للمحكمة طلب ان يقوم طرف من غير اطراف هذه المشارطة بتزويدها. بوثائق او أدلةاخرى ذات صلة بالسؤال هذه الوثائق والادلة الاخرى يجب احالتها الى كلا الطرفين فى وقت متزامن .

٥ - تراجع المحكمة كافة الوثائق والادلة الاخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ - يلزم حضور جميع اعضاء المحكمة لاصدار الحكم كمايلزم حضور جميع الاعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم الا انه يجوز للرئيس ان يقرر ان غياب عضو واحد عن اى اجراء او مداولة اوقرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ - تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع باغلبية اصوات الاعضاء .

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة فى جنيف بسويسرا

٢ - يعين رئيس المحكمه بموافقه الاطراف مسجلا يكون مقره فى مقر المحكمة ويحاول الرئيس والاطراف التوصل الى اتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ ، ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المشارطة نتيجه عدم قدرة الاطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافآت اعضاء المحكمة بالتساوى .

٢ - يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته .

٣ - يتفق الاطراف بالتشاور مع الرئيس على مبلغ مكافآت الاعضاء .

٤ - يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ببيان عن كافة النفقات العامةويقدم الحساب النهائى للاطراف .

٥ - يجوز للمحكمة عند الضرورة وبالتشاور مع الاطراف تعيين هيئه عاملين والحصول على الخدمات والاجهزه اذالزم ذلك .

مادة ٧

١ - يعين كل طرف وكيله لاغراض التحكيم خلال ٢١ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .

٢ - يجوز لكل طرف ان يعين نائبا او نوابالوكيله ويجوز ان يعاون الوكيل مستشارون وهيئه عاملين اذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .

٣ - يخطر كل طرف الطرف الاخر والمحكمةباسماء وعناوين وكيله ونائبه او نوابه .

ماده ٨

١ - تطبق المحكمةاحكام هذه المشارطه .

٢ - تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يومامن دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .

٣ - تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبه والمرافعات الشفويه والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقه الصلة وذلك وفقا للجدول الزمنى التالى :

أ - تتضمن المذكرات المكتوبه الوثائق الاتيه :

(١) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الاولى للمحكمة .

(٢) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .

(٣) وردا على المذكرة المضاده اذا ما قام طرف بعد اعلام الطرف الاخر بابلاغ المسجل خلال ١٤ يومامن تاريخ تبادل المذكرات المضادة بنيته فى ايداع رد على المذكرة المضادة وفى حالة قيام طرف ممثل هذه الابلاغ يحق للطرف الاخر أيضا تقديم رد على المذكرة المضادة وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تودع المذكرات المكتوبه لدى المسجل فى وقت متزامن ثم تحال بواسطته الى كل طرف فى وقت متزامن الا انه على الرغم من ذلك يجوز لطرف ان يودع مذكراته المكتوبه فى نهاية الفتره الزمنيه المحددة حتى ولو لم يقم الطرف الاخر بالايداع .

يجوز لمحكمة اذا رأت فى ذلك ضرورة او بناء على طلب احد الاطراف وبعد سماع وجهة نظرهم ان تقرر ولسبب معقول مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبه ويجوز باتفاق الاطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل انتهاء الفترة الزمنيه المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الاصلية لكل مذكرة ويرفق بهذه النسخه صوره من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل و ٣٠ صورة اضافيه لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الاخر كمايرفق لها ايضا صور مصدق عليها من الوكيل لإرسالها بواسطته الى كل عضو من اعضاء المحكمة ويلحق بالمزكرة المكتوبه قدر الامكان اية وثائق وخرائط يرد ذكرها او يشار اليها فيها ويحدد المسجل اية صورةاضافيه حالة طلبها .

لا يجوز تقديم وثائق اضافيه اومستندات بعد انتهاء مرحله المذكرات المكتوبه الابتصريح من المحكمه وتمنح المحكمة الطرف الاخر مجالا للرد حاله التصريح بتقديم وثيقة اضافيه أو مستند . يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له فى ملفات يتيح المسجل هذه الملفات لدراستهامن جانب اى طرف عند الطلب ويعلم الطرف الاخر بمثل هذه الطلبات .

ب - تجرى المرافعات الشفويه والزيارات طبقا لنظام وعلى نحوما تقرره المحكمة وتسعى المحكمة النهاء زياراتهاوالمرافعاتالشفويه خلال ٦٠ يومامن االنتهاء من تقدم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفويه والمداولات فى مقر المحكمة او فى مكان يجوز للمحكمة ان تقرره بموافقه الطرفين ويكون كل طرف ممثلا اثناء المرافعات الشفويه بواسطةوكيله او نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

اذا قدم طرف شهاده خطية للمحكمة لتأييد دعواه يمنح الطرف الاخر بناء على طلب الفرصة لاستجواب الشاهد ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الاخر اثناء المرافعات الشفويه .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة ويحق لوكيل كل طرف وافراد اخرون على نحو ما يقرره الوكيل مصاحبة المحكمةاثناء زياراتها ويمنح كل طراف اعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولى العرفى ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون او عاملون اخرون اذا رأت فى ذلك ضرورة .

جـ - اذا قررت المحكمة ان طرفا قد فشل دون سبب معقول فى المثول او عرض قضيته فى الوقت المحدد اثناء اية مرحلة من الاجراءات يجوز لها ان تقرر كيفيه الاستمرار فى عملية التحكيم واصدار حكمها فى الموضوع .

د - يعلن الحكم والمذكرات المكتوبه وقت صدور الحكم الا اذا اتفق الاطراف على خلاف ذلك ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفويه ويتاح للاطراف فى اقرب وقت ممكن وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ - تقرر المحكمة فى اطار هذه الاحكام اذا كانت هناك ضرورة وكان ذلك مناسبا وبعد التشاور مع الاطراف اية اجراءات اضافيه ضروريةاخذا فى الاعتبار الممارسة الدولية .

٥ – يجوز للمحكمة تعيين خبراء ، وتستمع المحكمة وتأخذ اراء الاطراف فى اعتبارها قبل اى تعيين ٠

مادة ٩

١ – تنظر غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة فى احتمالات التسوية للنزاع والاعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان واحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة فى وقت ماقبل تقديم الاقتراحات ٠

٢ – تنتظر هذه الغرفة نظرة متعمقة فى الاقتراحات التى يقدمها أى عضو من اعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع بعد تقديم المذكرات المضادة وتقدم الاقتراحات المؤسسة على المذكرات والمذكرات المضادة ووثائق اخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضاة وتنظر الغرفة بعد ذلك فى هذه الاقتراحات وفى المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة وتبلغ اية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع تنال موافقة اعضاء الغرفة الثلاثة كتوصية للاطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة ويحتفظ الاطراف بالتقرير فى سرية تامة٠

٣ – تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الاطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم وفى غير هذه الاحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة ٠

٤ – لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم او تؤثر على حكم المحكمة وتظل فى سرية تامة لايأخذ اعضاء المحكمة الاخرون علما بأى موقف او اقتراح او توصية بخلاف مايمثل جزءا لعرض احد الاطراف فى الموضوع او يؤخذ فى الحسبان بأى حال بواسطة اى من اعضاء المحكمة عند توصلهم الى قرار التحكيم ٠

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الاخرى باللغة الانجليزية.

مادة ١١

١ - وفقا لاحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ :

أ - توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الامن هناك من خلالا اقامة نقطة مراقبة فى موضع طوبوغرافى مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقرره للقوه متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفترة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشارطة لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة.

ب - لن تؤثر اية ترتيبات مؤقتة او نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأى حال فى حقوق اى طرف او تعتبر مؤثرة فى موقف اى طرف او تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال .

جـ - تنتهى احكام الفترة المؤقته عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ - لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ - تسعى المحكمة للاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن اللحكم الاسباب التى استند اليها .

٢ - يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم فى جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف او عند افتراض حضورهم .

٣ – يسلم رئيس المحكمة فورا نسختين اصليتين من الحكم موقعتين من كل اعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء ، يتضمن الحكم سبب عدم توقيع اى من الاعضاء عليه .

٤ – تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ – لاى عضو فى المحكمة ان يقدم رأيا منفردا او مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد او المخالف جزءا من الحكم .

٦ – تضمن المحكمة حكمها بناء على طلب مشترك من الاطراف نص اى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

يحال اى نزاع بين الاطراف حول تفسير او تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك اى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم يتفق الاطراف خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم ولاتعتبر اجراء مؤقتا وفقا لاحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشارطة.

مادة ١٤

١ – تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ – يتعهد الطرفان على تنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام .

مادة ١٥

تدخل هذه المشارطة حيز النفاذ عند تبادل وثائق التصديق عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها .

ملحق

لمشارطة التحكيم

١ - نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية فى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . يتـــفق الاطراف ان علامتى الحدود ٢٦ و ٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ و ٢٧ و ٨٣ و ٨٥ على التوالى .

وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و ٨٥ سوف يحدد مواضع علامتى الحدود ٢٦ و ٨٤ على التوالى يتفق الاطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامه الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة ٢٦ المسجل فى المرفق (أ)

واذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون المضوع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل فى المرفق (أ) واذا اقرت المحكمة الموضوع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٥ فسوف يقبلون الموضوع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٤ المسجل فى المرفق (أ) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضوعى علامتى الحدود ٢٦ و ٨٤ .

٢ - حدد كل طرف على الارض موقفه بالنسبة لموضع كل علامه حدود مذكوره اعلاه حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتيه وبئر طابا لعلامة الحدود الاخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة بينما قد حددت مصر موضع العلامه عند النقطة التى توجد بها بقيا علامه الحدود كما تم تسجيل مواقع العلامات التى حددتها الاطراف على الارض المرفق (١).

٣ - ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار الليها فى المادة ٢ من اتفاقيه السلام التى تنص على :

ان الحدود الدائمه بين مصر واسرئيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين
سر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون
ساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ٠ ويقر الطرفات بان الحدود مصونه لاتمس
عهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الاخر بما فى ذلك مياهه الاقليميه
جاله الجوى يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع
ربع عشره علامه حدود المتنازع عليها التى تقدم بها الاطراف وتعتبر ملحقا
رفق (١)

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنه بين ر واسرئيل الموقعة فى
' فبراير عام ١٩٤٩ ٠

- ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضوع علامه حدود بخلاف تلك المواضع المقدمه من مصر او اسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق (أ) كذلك ليس من سلطه المحكمه ان تنظر فى مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكوره فى الفقره (أ) ٠

ملحق (٥)

وثيقة حكم هيئة تحكيم طابا

(٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة

تنص معاهدة السلام التى ابرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هى الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وارض فلسطين التى كانت حتى الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التى تم تشكيلها الى اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التى ترسم الحدود ٠ وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان فى الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الى اجراء متفق عليه والذى من شأنه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام ٠٠ ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة ٠ وفى الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على احالة خلافاتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الى التحكيم ٠

وتطبيقا لاحكام تسوية التحكيم فان الاطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيا فى جلستين خاصتين ٠

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التى سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التى وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة ٠

وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفى اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الاطراف ان الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التى بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقى قبولا لد الجانبين .

وتشير المحكمة الى ان الحدود الدولية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها اصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين ابان فترة عصبة الامم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرا ملخص الحيثيات

بين المسائل الاولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق والتى وجدت أصلا فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٩ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين .والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التى انشئت فيما بعد .

والمحكمة لاتوافق على هذا الرأى لانه اولا وقبل كل شىء فان التعبيرين اللذين تحددا فى عام ١٩٠٦ وتحددا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما فى الاعلانين المصرى والبريطانى فى عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فنى خاص بمعنى انهما يشيران فقط الى

وصف رسم خط الحدود فى الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة فى اتفاق سنة ١٩٠٦ولا يمكن ان يكون معنى اعلانى بريطانيا العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ ان تعيين الحدود كما حدث عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن اغفاله وهذا امر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لان كلا من بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتا باجراء عمليات ورسم خرائط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثناء فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ولم تشكك اى من الدولتين على الاطلاق فى الخط المرسوم المحدد وكذلك فانه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق اذا كان يمكن الاشارة فحسب وبصورة مباشرة الى اتفاقية سنة ١٩٠٦ .

ولذلك فان المحكمة تحدد مواقع العلامات الاربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامه خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهى الفترة التى يشار اليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فانه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب او بشأن تأكيد ماتوصلت اليه المحكمة فقد بحثت المحكمة ايضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات اخرى للوضع الذى كان قائما على الارض خلال الفترة الحرجة . وبنفس الطريقة تدرس المحكمة اى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما ان الاحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ ايضا ان تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل الى الحد الذى قد تكشف به او توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد اى موضع لايه علامه حدود بخلاف هذا الموضع او ذلك الذى تطلب مصر او اسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الاضافة « أ »

ب : موضع العلامات الاربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الاربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال والعلامات الاربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة فى طابا .

١ - العلامات التسع الواقعة فى اقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم الى ان ايا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية او الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى اقصى الشمال . وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة ان المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففى اربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة امتار كما تراوحت هذه المسافات فى اربع حالات اخرى مابين ٣٤ و ٦٥ مترا وفى حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا .

وعلاوة على ذلك فان هذه العلامات التسع تقع فى منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لاتوجد مصالح جوهرية للاطراف المعنية فضلا عن انه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين او هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

اما الدلائل التى قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الاصلية للحدود او غير ذلك من انواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير اوين وواد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن ذلك لم يؤد الى اية نتائج قاطعة.

وحينما لم يقدم اى طرف اى دليل اخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فان هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما اذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على او بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبنى حكمها على هذا الاساس وقد بدا هذا المعيار مشروعا فى حالات قابلت اللجنة المشتركة فى عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عير عدد من علامات الحدود

وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة فى ان ذلك كان هدف الاطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب ان تمتد الحدود بصورة مستقيمة علي وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة ٠

وبعد دراسة كافة الادلة فإن هيئة التحكيم حكمت فى خمس حالات لصالح المواضع التى قدمتها مصروفى اربع حالات لصالح المواضع التى قدمتها اسرائيل٠

العلامات الحدودية ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

فيما يتعلق بالعلامات الاربع المتتالية فى منطقة رزس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم ان العلامات القديمة تقع فى المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و وانه لم تكن هناك من قبل اية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ ٠ وقد اصرت اسرائيل على ان المواضع الاصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وان اماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ وبناء على الادلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة ان علامات الحدود كانت فى موقعها الراهن على الاقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطانى بأكملها ٠

وتؤكد اسرائيل ان ثلاثة مواقع ورد ذكرها فى اتفاق سنة ١٩٠٦ وهى جبل فورت وجبل فتحى باشا ووادى طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الارض من جانب الاشخاص الذين وضعوا العلامات ٠ وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحى باشا فان ثلاث خرائط وضعت فى الفترة من سنة ١٩٠٦ الى ١٩١١ تشير الى ان هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب بخط الحدود الموضح على كافة الخرائط علاوة على ان اسرائيل تجادل بأن وادى طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف احد الروافد واذا اعتبرت المزاعم الاسرائيلية ازاء ١٩٠٦ صحيحة فان هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا لن تكون مطابقة للاتفاق ٠

وترى المحكمة ان الخرائط القليلة التى تستند اسرائيل اليها ، اذا اخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التى قدمت للمحكمة والتى تتضمن خرائط الفترة مابين عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ تشير الى ان اسماء جبل فورت وجبل فتحى باشا ، تأتى بعد

المعالم التى يمكن ان يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا . علاوة على ان كافة الخرائط التى تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التى تستند اليها اسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذى تشكله العلامات القائمة حاليا .

كما ان المحكمة ترى انه ليس هناك أى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الاول من اتفاق سنة ١٩٠٦والبند الاول لا يتطلب ضرورة ان يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادى طابا أو فى نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الاوسط وادى طابا فان المحكمة لا يمكنها العثور على اى دليل على انه كان يسمى وادى طابا على الاطلاق .

ولذلك فإن المحكمة انتهت الى ان مواقع علامات الحدود القائمة ارقام ٨٥و ٨٦و٨٧ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦.

وفيما ييتعلق بالوضع القانونى فى حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الامر الذى لا وجود له فى هذه الحالة فان المحكمة قد لاحظت ان عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين .الاولى : عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية : عند استبدالها باعمدة مستديمة فى الفترة من ٣١ديسمبر سنة ١٩٠٦الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح .

وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحه لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات اواذا كانت هناك بعض اوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق فى حالة وجود تعارض . ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود ارقام ٨٥و٨٦و٨٧ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التى اقيمت جديدا فان الادلة التى قدمت الاطراف لمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت فى قرارها الى معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذى قدمته مصر أقرب الى هذا الخط المستقيم بين علامتى الحدود المتجاورتين من اسرائيل .

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة .

بالنسبة لعلامة الحدود الاخيرة رقم ٩١ التى تقع فى منطقة رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين احدهما على هضبة جرانيتية والآخر يقع عند بئر طابا فى حين حددت مصر موقعها عند قطة التى اصرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الاطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التى قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود فى موقع عند منحدر صخرى قبالة شاطىء طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التى قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ وقد اختفت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بازالة جزء من المنحدرات التى أقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وكان احدهما يقع فى اسفل الحد الغربى لنتوء الجرانيتى بينما كان الاخر يقع فى بير طابا فى قاع الوادى . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التى حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذى حددته مصر وقد ذهبت اسرائيل فى دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هى امر ملزم حيث ان اتفاقية

عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الحدودية على اساس نقاط تتيح فيما بينها الرؤية التبادليةعلى الطبيعة . وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١على الرغم من نقص الرؤية التبادلية كانت العلامه قائمه بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر واراضى فلسطين التى كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب .قررت الهيئة فى حكمها ان العلامة كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم فى جميع الحجج الاخرى التى قدمت لصالح الموضعين الاسرائيلين البديلين . وهى حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود فى الكتاب السنوى الاحصائى لمصر فى عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهى خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى الادعاءات الخاصة بالوجود التركى فى وادى طابا فى الاعوام التى تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة.

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج التى احيلت اليها وتدفع ضد المواضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا اذا كانت علامة باركر هى فى الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لاينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلغراف او علامات الحدود كانت موجودة فى اى وقت من الاوقات فى اى من الموضعين . وعلاوة على ذلك فان الخطوط التى تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرق المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦.

اما اداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لابد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة مابين عامى ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما فى ذلك ايضا فترة الانتداب . وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر فى خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما

مابعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود فى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود . وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على أنها علامه للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الاساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ لم تؤثر على قرار المحكمة. وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لايكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا .

وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الارضى فى اخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية.

ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما اثير من انه اذا ماكانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الاخيرة خلال الفرة الحرجة كما انها لم تكن قائمة فى نقطة رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى اسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود فى صور باركر لايمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ٩١ لم تكن هى اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب وترى اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون تقابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية فى نقطة رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة . وقد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح انهم اشاروا فى عام ١٩٠٦ الى علامة باركر وليس الى علامة

(٩١ مترا) وهو مايتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية فى الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل ٠

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لايمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود ٠

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة فى عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم اىّ دليل يتعلق بهذه النقطة ٠ وقد اقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك فى عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ فى هذه المهمة فى هذا الوقت او فى اى وقت لاحق ولذا استقرت هيئة التحكيم على انه لايوجد اساس للدفاع الذى قدمته اسرائيل٠ وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل فى اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع فى موضع يختلف عن ذلك الذى وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى فى حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت فى نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساسا موقع عمود التلغراف وهو افتراض يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الاخيرة على خط الحدود فى هذا الوقت ٠

اما حجة اسرائيل التى تشير الى ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانه ليست الا كتلة حجرية وضعت فى وقت لاحق فى هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطىء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقرر فى مسالة صحة هذه الحجة الاسرائيلية من عدمها وقد استندت فى قرارها الى الحقائق التى لايتطرق اليها الشك ٠ واشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على انه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة

الحدود٩١ وينبغى مع ذلك ان ناخذ فى الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة فى سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة فى الفقرة الاولى ولايمكن ان تكون فى الوقت نفسه العلامة قبل الاخيره الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة فى عام ١٩٨٦ قد لاتكون فى الوقت نفسه العلامة الاخيره الواردة فى سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعه فى عام ١٩٨٦ قد لاتكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختفى فى فى عام ١٩٧٠ .

ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة فى عابم ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية فى ذلك الوقت امرا لايحيد عن الصواب .

وفيما يتعلق بكلمات فى موقع رأس طابا على الشاطىء الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم فى سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك مايحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .

وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وأن المحكمة لاتملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطىء خليج العقبة ومابعده .

تنفيذ الحكم فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الاتى :

١ - ان مصر واسرائيل متفقان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى وملزم .

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام فى اسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .

والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى ابداها الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه فى الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود .

الحكم كما نطقه القاضى

ولهذه الاسباب وبعد المدولات فان المحكمة

١ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٧ تقع فى الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد فى الملحق « ١ » بمشارطة التحكيم الموقعة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦ .

٢ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

٣ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع فى الموقع التى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

٤ - تقرر بالجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة الحدود .

٥ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

٦ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم رقم ٤٦ تقع فى الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

٧ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

٨ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطه التحكيم .

٩ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع فى الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد فى الملحق «١ » لمشارطة التحكيم .

١٠ - تقرر بأغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٥ تقع فى الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

١١ - تقرر باغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٦ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحوالوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم.

١٢ - تقرر بأغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق «١ » لمشارطة التحكيم .

١٣ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم.

١٤ - تقرر بأغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٩١ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .

١٥ - تقرر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به ال« جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

ملحق (٦)

مشروع السلام الفلسطيني المعلن

(١٥ نوفمبر ١٩٨٨)

١ - ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الفعال الخاص بقضية الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن الدولى وجميع اطراف الصراع فى المنطقة بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وعلى قدم المساواة وباعتبار أن المؤتمر الدولى ينعقد على قاعدة قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير عملا بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصيرللشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة او الغزو العسكرى ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ - انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٣ - الغاء جميع اجراءات الالحاق والضم وازالة المستعمرات التى أقامتها اسرائيل فى الاراضى الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧.

٤ - السعى لوضع الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات لانجاح اعمال المؤتمر الدولى والوصول الى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الامن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضى .

٥ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

٦ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية فى الاماكن المقدسة فى فلسطين لاتباع جميع الاديان .

٧ - يضع مجلس الامن وضمن ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنية فى المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية .

ملحق (٧)

خطة شامير للحكم الذاتى

(١٤ مايو ١٩٨٩)

١ - ان يتم اجراء انمتخابات اقليمية فى الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى ستقسم لهذا الغرض الى عشر دوائر انتخابية .

٢ - ان يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الاسرائيلية حول الحكم الذاتى .

٣ - ان يتفاوض ممثلو الفلسطينيين معا الحكومة الاسرائيلية حول اجراءات التسوية الشاملة للاراضى المحتلة .

٤ - انه بعد قرار الحكم الذاتى بثلاثة اعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الاسرائيلية تقديم الاقتراحات التى يرونها .

٥ - ان يتم تسوية مسألةاللاجئين الفلسطينيين بالاراضى المحتلة وانهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها .

٦ - انه لايمكن اشتراك فلسطينى الخارج فى الانتخابات بالضفة الغربية وغزة ومن ثم المفاوضات التى ستجرى مع الحكومة الاسرائيلية .

٧ - ان الخطة ترفض بصورة قاطعة قيام دولة فلسطينية كما ترفض اية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٨ - ان الخطة تدفع مصر والاردن الى الاشتراك فى عملية السلام .

ملحق (٨)

مبادرة الرئيس مبارك

للنقاط العشرة

(٦ يونيه ١٩٨٩)

١ – تقبل اسرائيل جميع نتائج الانتخابات ٠

٢ – تسحب اسرائيل جنودها من مراكز الاقتراع٠

٣ – تتعهد بالبدء بالمفاوضات حول الوضع النهائى فى موعد محدد ٠

٤ – تمنع دخول الاسرائيليين للاراضى المحتلة فى يوم الانتخابات ٠

٥ – يتمتع الممثلون المنتخبون بالحصانه٠

٦ – ضمان حرية الحملات الانتخابية٠

٧ – تجمد اسرائيل جميع نشاطات المستوطنات ٠

٨ – يسمح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة فى التصويت ٠

٩ – تجرى الانتخابات تحت اشراف دولى ٠

١٠ – تعلن اسرائيل قبولها للمبادىء الاربعة للسياسة الامريكية التى أعلنها الرئيس الامريكى چورچ بوش والتى تنص على ٠

أ – أن يرتكز حل القضية الفلسطينية على قرار الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ٠

ب – مبدأ الارض فى مقابل السلام ٠

جـ – ضمان الامن لجميع دول المنطقة ٠

د – اقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين ٠

ملحق (٩)

البيان الختامى

لمؤتمر القمة العربى غير العادى

(١٠ اغسطس ١٩٩٠)

- ان مؤتمر القمة العربى غير العادى ، المنعقد فى القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومى ١٩ و ٢٠ المحرم ١٤١١ هـ ، الموافقين ل ٩ و ١٩٩٠/٨/١٠ م.
- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى دورة غير عادية فـ بالقاهرة يومى ٢ و ٣ أغسطس / ١٩٩٠ .
- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذى صدر بالقاهرة فى الرابع من اغسطس / ١٩٩٠.
- وانطلاقا من احكام ميثاق الدول العربية ومعاهدالدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية.
- وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و ٥١ .
- وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التى تمليها الظروف الصعبة الناجمةعن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والامن القومى العربى ومصالح الامة العربية العليا .

يقــــــرر

١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ١٩٩٠/٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى الصادر فى ١٩٩٠/٨/٤.

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣ - إدانه العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ولا بأى نتائج اخر مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى

الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١/٨/١٩٩٠.

٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دوله عضوا فى جامعة الدول العربية وفى الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو العراقى ، وتأييده فى كل مايتخذه من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته .

٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الاخرى وتأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لاحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ولقرار مجلس الامن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠، على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

٦ - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد اى عدوان خارجى .

٧ - تكليف الامين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما الى مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه فى هذا الشأن .

ملحق (١٠)

الخطة الامريكية لدفع مسيرة السلام

(٢٦ابريل ١٩٩١)

عرض وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر تسع افكار لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط ٠ تضمنت النقاط التسع التالية :-

١ - ضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية باعتبارها تمثل جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ٠

٢ - اعطاء المزيد من الحريات الى سكان المناطق المحتلة قبل البدء في اية مفاوضات حول مستقبل هذه المناطق ٠

٣ - البحث عن تسوية في اطار اتحاد كونفدرالي اردني فلسطيني ٠

٤ - عقد مؤتمر للسلام على مرحلتين المرحلة الاولى تتم خلالها محادثات ثنائيه خاصة بالسلام بين اسرائيل وجيرانها وتعبر هذه المرحلة عن الارتباط الخاص بين هذه الدول واسرائيل المرحلة الثانيه تتم خلالها محادثات شامله بين اسرائيل وعدد اوسع من الدول العربية وتشترك فيه السعودية مع دول الخليج وتتناول موضوعات التعاون الاقتصادي والبيئه والحد من التسلح ٠

٥ - وقف الاستيطان فور انعقاد المؤتمر والتفاوض بشأن المستوطنات القائمه ٠

٦ - انشاء صندوق دولي لتمويل تعويض اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين سنة ١٩٤٨٠

٧ - اقامة نظام اقتصادي يكفل تنمية المنطقة٠

٨ - حل المشكلات القائمه بين اسرائيل والدول العربية بشأن المياه ٠

٩ - البحث عن حل وسط من خلال المفاوضات لمشكلة القدس ٠

- اكدت الوكالة ايضا ان بيكر اقترح على المسؤولين الاسرائيليين ان تتعهد الولايات المتحدة رسميا فى وثيقة مكتوبة الا يكون المؤتمر المقترح الزاميا والا يفرض حلولا على المشتركين رغما عنهم .
- واوضحت الوكالة ان مصر تؤيد الجهود الامريكية الرامية الى ايجاد نهج جديد للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية سواء فى اطار مؤتمر اقليمى او دولى .

ملحق (١١)

مبادرة فلسطينية للسلام من عشر نقاط

(١٣ يونيه ١٩٩١)

تضمنت المبادرة النقاط العشر التالية لحل المشكلة اللفلسطينية : -

- استعداد المنظمة لايجاد حل عادل واقامة سلام عبر مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت إشراف دولى او اشراف سوفيتى امريكى اوربى ٠
- اساس الحل هو الشرعية الدولية (قرارات مجلس الامن والجمعية العامه)
- تقبل المنظمة لمبدأ القرار ١٨١ والذى ينص على اقامة دولتين على ارض فلسطين الاولى عربية والثانيه يهودية ٠
- قبول القرار ٢٤٢ وان تقام الدولة الفلسطينيه على الارض الفلسطينية التى احتلت ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠
- حق اسرائيل فى ان تعيش خلف حدود امنه ومضمونه دوليا ٠
- منظمة التحرير تدين الارهاب سواء كان من افراد او مجموعات ٠
- تقبل المنظمة بمرحلة انتقالية لفترة وجيزة توضع فيها الاراضى المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة يتم خلالها اللجوء الى المفاوضات لكافة النقاط التفصيلية بما فيها وجود ممر بين قطاع غزة والضفة الغربية ٠
- تنفيذ جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى خلال المرحلة الانتقالية ويعقبه استفتاء لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ٠
- توافق المنظمة على توفير الضمانات الامنيه التى تريدها اسرائيل على ان تضمن من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن ٠
- توافق المنظمة على نشر قوات حفظ سلام تابعه للامم المتحدة فى المنطقة الحدودية لتاكيد التزام الجانبين لضمانات الامن ٠

ملحق (١٢)

البيان السعودى القطرى المشترك الصادر
عن القمة الثلاثية بالمدينة المنورة
(٢٠ ديسمبر ١٩٩٢)

اتفقت المملكة العربية السعودية ودولة قطر فى ٩٢/١٢/٢٠ على تسوية الخلاف الحدودى بينهما وذلك فى اجتماع حضره خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو الشيخ خليفه بن حمد ال ثانى أمير قطر والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية.

وفى مايلى نص البيان الختامى المشترك:

فى يوم ١٤١٣/٦/٢٦ هـ الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٠ م التقط خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الامير الشيخ خليفة بن حمد ال ثانى امير قطر بحضور فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بالمدينةب المنورة .

وانطلاقا من ايمان زعماء الدول الثلاث بوجوب تعزيز الوشائج المصيرية والروابط الحميمة بين البلدين والشعبين الشقيقين .

وحرصا على تغليب روح الاخوة والتضامن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر فى اطار المصالح القومية العليا استعرض زعماء الدول الثلاث التطورات التى طرأت فى الأونه الاخيرة بين الدولتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

وايمانا منهم بحل الخلاف الطارىء بين البلدين تم الاتفاق على مايلى : -

اولا : تنفيذا للاتفاق الحدودى المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر

فى ١١ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٦٥ م وتم الاتفاق على اضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائى والملزم لكلا الطرفين .

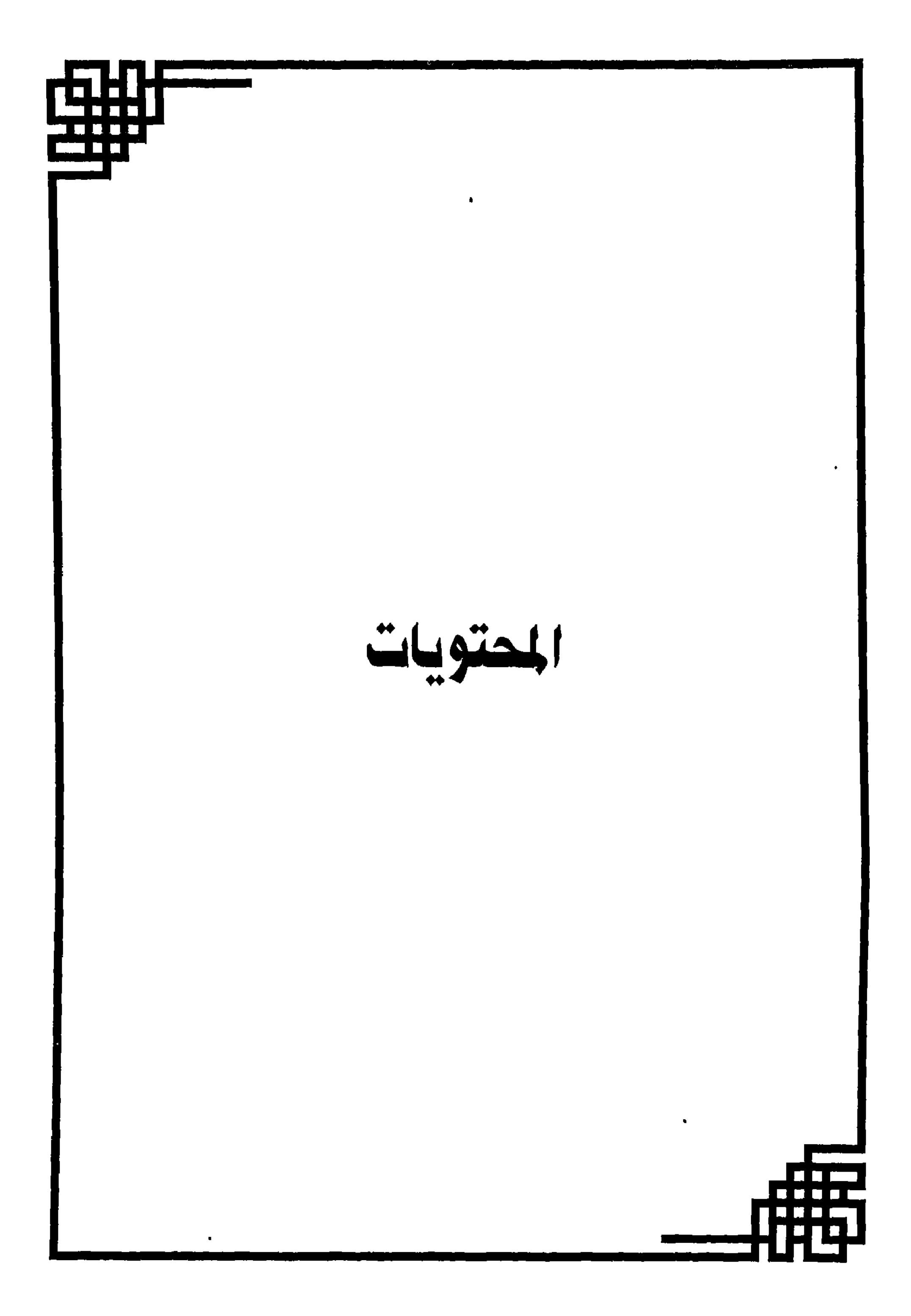
ثانيا : تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقا للمادة الخامسة من التفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥) بجميع بنوده واحكامه وما جاء بهذا البيان المشترك وتكلف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقا للخريطة المرفقة ولها ان تستعين فى عملها بشركة مسح يتفق عليها وفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية بحيث تنتهى اللجنة من انجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان وتعتبر الخريطة النهائية جزءا لايتجزأ من اتفاق عام ١٩٦٥م.

ثالثا : تنتهى اللجنة من اداء مهمتها المذكورة خلال عام واحد من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك .

حرر هذا البيان ووقع في المدينة المنورة فى السادس والعشرين من جمادى الاخرة عام ١٤١٣ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر من عام ١٩٩٢ وحرر من ثلاثة اصول متطابقة .

عن المملكة العربية السعودية	عن دولة قطر	عن جمهورية مصر العربية
صاحب السمو الملكى الامير سعود الفيصل	الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثانى	السيد عمرو موسى وزير الخارجية
وزير الخارجية		

□□□



المحتويات

المحتويـــــــات

□□□

إشراف عام
طلعت لطفى

مراجعة فنية
جمال جاد الله

اخراج فنى وماكيت
سليمان مناع

ادارة الليزر

نسخ على الليزر
خالد هاشم
هدى مصطفى
عفاف عبد الستار
اميره غريب
امينه الحسينى
حسام الدين محمد
علاء العيسوى

مؤلفات الكاتب

١ - كتاب [العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية] ، طبعة خاصة وتوزيع خاص ، إصدار أكاديمية ناصر العسكرية العليا (١٩٦٩) .

٢ - كتاب [العسكرية الصهيونية] المجلد الأول [المؤسسة العسكرية الصهيونية] - إصدار مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام (١٩٧٣) .

٣ - كتاب [العسكرية الصهيونية] المجلد الثاني [العقيدة والإستراتيجية العربية] - إصدار مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام (١٩٧٤) .

٤ - كتاب [حرب رمضان - الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة] مع زميلين - إصدار الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥) .

٥ - كتاب [هزيمة يونيه .. حقائق وأسرار] - إصدار دار الهلال (١٩٨٧) .

٦ - كتاب [حرب أكتوبر .. طريق السلام] - إصدار الهيئة العامة للإستعلامات (١٩٩٣) .

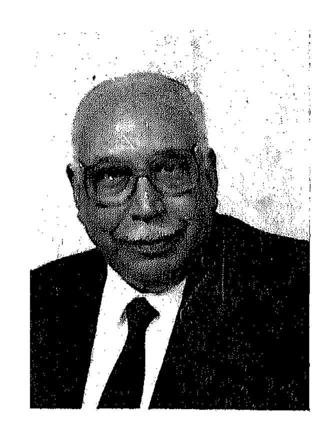
٧ - كتاب [حرب أكتوبر .. وحصاد السلام] - إصدار الهيئة العامة للإستعلامات (١٩٩٣) .

□□□



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات

سيرة ذاتية
سفير طه محمد المجدوب



السيرة العملية

* تخرج من الكلية الحربية عام ٤٨ وخدم فى القوات المسلحة ٤٨ – ١٩٧٨ (٣٠ سنة) ثم خدم سفيراً فى وزارة الخارجية ٧٨-١٩٨٦ (٨ سنوات) .
* شارك فى كل الحروب ضد إسرائيل ١٩٤٨ – ١٩٥٦ – ١٩٦٧ – ١٩٧٣ .
* تدرج فى المناصب والرتب العسكرية بسلاح المدرعات والقيادة العامة للقوات المسلحة.
* رقى لرتبة اللواء فى يناير ١٩٧٤ .

السيرة الوظيفية :

* قائد القوات المصرية التى إرسلت للجزائر ٦٣-١٩٦٤ .
* نائب لرئيس فرع التخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة (٦٤-١٩٦٧) ثم رئيسا للتخطيط بالهيئة قبل وأثناء حرب اكتوبر (٧١- ١٩٧٤) .
* رئيسا لهيئة الاتصال للقوات المسلحة بالهيئات الدولية ومشرفا على تنفيذ اتفاقيات فض الاشتباك (٧٤-١٩٧٦) .
* سكرتير عام مجلس الدفاع الوطنى بوزارة الحربية ٧٦-١٩٧٨ .
* سفير ممتاز بوزارة الخارجية مسئولا عن تنفيذ المعاهدة ورئيسا للجنة التطبيع مع اسرائيل (١٩٧٩-١٩٨٠) .
* سفير مصر فى وارسو عاصمة بولندا (١٩٨٠ – ١٩٨٤) .
* مساعد وزير الخارجية (١٩٨٤ – ١٩٨٦) .

النشاط الدبلوماسى :

* ممثل للقوات المسلحة فى وفد مصر لمؤتمر القمة العربية بالجزائر نوفمبر ١٩٧٣
* ممثل للقوات المسلحة فى وفد لمؤتمر جنيف للسلام ديسمبر ١٩٧٣
* رئيس وفد مصر فى لجنة العمل العسكرية المشتركة بجنيف (ديسمبر ٧٣ – يناير ١٩٧٤)
* عضو وفد مصر العسكرى فى مباحثات كم ١٠١ الخاصة باتفاقية فض الاشتباك الاولى يناير ١٩٧٤
* ممثل مصر فى مباحثات فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل يونيه ١٩٧٤
* رئيس وفد مصر فى مباحثات فض الاشتباك الثانى بجنيف سبتمبر ١٩٧٥
* عضو بوفد مصر فى المؤتمر التحضيرى لمؤتمر السلام فى ميناهاوس القاهرة ديسمبر ١٩٧٧
* عضو بوفد مصر فى مباحثات اللجنه العسكرية المصرية / الاسرائيلية برئاسة وزيرى الدفاع – القاهرة يناير / فبراير ١٩٧٨ .
* رئيس وفد مصر العسكرى فى مباحثات معاهدة السلام مع اسرائيل .. واشنطن اكتوبر ٧٨- مارس ١٩٧٩ .

الأنشطة العلمية :

* المشاركة فى تسجيل وتحليل مرجع التاريخ العسكرى للقوات المسلحة عن « حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦» .. و" حرب أكتوبر ١٩٧٣" .
* رأس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٦٨-١٩٧٠) .
* المشاركة فى اعداد الدراسات الرئيسية الاستراتيجية للقوات المسلحة فى الحرب والسلام (٧١-١٩٧٨) .
* له مجموعة من المؤلفات فى التاريخ العسكرى والعلوم الاستراتيجية (٧مؤلفات) .

النشاط الحالى :

* عضو هيئة المستشارين للمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط .
* مستشار مؤسسة الأهرام للشئون الاستراتيجية .
* عضو مكتب أمانة القاهرة للحزب الوطنى الديمقراطى .